مترجم

الأسلحة والتأثير

توماس شيلينغ

ترجمة: فاطمة مرعي - فاطمة فروخ - رزان المسمار

ت أ ث ي ر
ا ل أ س ل ح ة

مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير

الأسلحة والتأثير

تأليف تحت رعاية
مركز الشؤون الدولية
في جامعة هارفرد

أُلقيَ كجزء من
محاضرات هنري ل. ستيمسون
في جامعة ييل

ترجمة: مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير UFeed

الأسلحة والتأثير

مع تمهيد وخاتمة جديدين

تأليف توماس ك. شيلينج

مطبعة نيو هيفن أند لندن (NEW HAVEN AND LONDON)
في جامعة ييل

مقدمة إصدار 2008 من قبل جامعة ييل.
حقوق النشر 1966 من قبل جامعة ييل

جميع الحقوق محفوظة. لا يمكن لهذا الكتاب أن تعاد صياغته، كاملًا أو أجزاء منه، بما في ذلك الصور، بأي شكل من الاشكال (بخلاف النسخ الذي تسمح به المادتان 107 و108 من قانون حقوق النشر الأميركي وذلك من قِبَل مراجعي الصحافة العامة)، من دون إذن خطيّ من الناشرين.

تمت الطباعة في الولايات المتحدة الأميركية.

رقم إدارة مكتبة الكونجرس: 2008925430

ISBN 978-0-300-14337-9 (pbk.: alk. paper)

سجل فهرس هذا الكتاب موجود من المكتبة البريطانية.

المحتوى

تمهيد لطبعة عام 2008

تمهيد

الفصل الأول: دبلوماسية العنف

الفصل الثاني: فن الالتزام

الفصل الثالث: إدارة المخاطر

الفصل الرابع: اصطلاح العمل العسكري

الفصل الخامس: دبلوماسية البقاء المطلق

الفصل السادس: ديناميكيات الإنذار المتبادل

الفصل السابع: حوار حول السباق إلى التسلح

الخاتمة: ستون عامًا مذهلة: إرث هيروشيما

تمهيد
لطبعة عام 2008

تبدّل العالم منذ تأليفي لهذا الكتاب في الستينيات. وبالأخص العِداء والأسلحة النووية المحيطة بذاك العِداء بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي – بين حلف الناتو وحلف وارسو الذي انحلّ مع انحلال الاتحاد السوفيتي وانهيار حلف وارسو. وقد نجت روسيا المعادية عسكريًّا نوعًا ما من الحرب الباردة، ولكن لم يقلق أحد (حسب علمي) بشأن المواجهات النووية بين روسيا الجديدة والولايات المتحدة.

أما التطور الأكثر إثارة للدهشة خلال أكثر من أربعين عامًا وخلال ما تبقى من القرن العشرين، هو عدم حدوث تفجير لأي سلاح نووي في أي حرب لمدة خمس وخمسين عامًا بعد تعرُّض هيروشيما وناجاساكي لإسقاط أوّل قنبلتين نوويتين في العالم، وهو تطوّرٌ لم يكن ليتخيله أحد ممن أعرفهم. وفيما أنا أكتب هذا التمهيد في أوائل عام 2008، مرّ اثنان وستون عامًا ونصف على انفجار السلاح النووي الثاني والأخير في حالة غضب فوق مدينة يابانية. ومنذ ذلك الحين، كانت هناك إما خمس أو ست حروب، حسب كيفية العدّ، أمتلك فيها أحد الأطراف أسلحة نووية إلا أنه أبقاها غير مستخدمة.

بعد ولايتين من رئاسة أيزنهاور التي تم خلالها الإعلان رسميًّا أن الأسلحة النووية أصبحت أسلحة "تقليدية"، سُئل الرئيس ليندون جونسون في مؤتمر صحفي عام 1964 عمّا إذا كانت الأسلحة النووية متوفرة في فيتنام، فأجاب "لا تُخطئ في هذا. لا يوجد شيء اسمه سلاح نووي تقليدي. فعلى مدى تسعة عشر عامًا مليئة بالمخاطر، لم تطلق أي دولة قنبلة ذرية ضد الأخرى. فالقيام بذلك الآن هو قرار سياسي من الطراز الأول".
تلك السنوات التسعة عشر المليئة بالمخاطر أصبحت الآن أكثر من ستين عامًا. فالأسلحة النووية لم تُستخدم في دفاع الأمم المتحدة عن كوريا الجنوبية، ولم تُستخدم في الحرب التالية مع جمهورية الصين الشعبية، كما لم تُستخدم في الحرب الأميركية في فيتنام، ولا عام 1973 عندما كان لدى مصر جيشان على الجانب الإسرائيلي من قناة السويس، ولا في الحرب البريطانية مع الأرجنتين على جُزُر فوكلاند. وأكثر ما يثير الإعجاب هو أن الاتحاد السوفيتي لم يستخدمها عندما خاض حربًا طويلة ومحبطة وخسرها في أفغانستان.

هذا "المحظور"، كما صار يُسمّى، هو ثروة يجب الحفاظ عليها. أملنا الأساسي هو أن نتمكن من قضاء ستين عامًا أخرى من دون حرب نووية.
نجح برنامج منع الانتشار النووي أكثر مما كان يعتقد أي طالب في هذا المجال أن نجاحه محتمل أو حتى ممكن، في فترة كتابة هذا الكتاب. عام 2008، كان هناك تسع أو ربما يصل العدد إلى عشر دول تمتلك أسلحة نووية. خلال تأليف هذا الكتاب، أشارت تقديرات خطيرة إلى أن ثلاثة أو أربعة أضعاف هذا العدد سيمتلكون أسلحة نووية خلال القرن الحالي. هذه النتيجة تعكس جزئيًّا سياسة ناجحة، كما تعكس جزئيًّا فقدان الاهتمام بالطاقة الكهربائية النووية، خاصة بعد انفجار مجمع مفاعل تشيرنوبيل في أوكرانيا عام 1986.

شهِد الإرهاب تغييرًا منذ تأليفي للكتاب، باستثناء بعض عمليات خطف الطائرات، التي لا علاقة لمعظمها بصراعات على نطاق أوسع، كان الإرهاب في الغالب ظاهرة صراع أهليّ، كما هو الحال في الجزائر وفيتنام. منذ عام 2001، اتخذ الإرهاب أبعادًا أكبر ودوافع أكثر تنوعًا، في كل من العنف والأهداف. هل يقدم هذا الكتاب أي إرشادات للتفكير في سياسة تجاه الإرهابيين؟

سؤال ذات صلة: هل أريد لهذا الكتاب أن يقع بين أيدي القادة الإرهابيين؟ هل أرحب بشكل خاص بإيلاء الاهتمام بهذا الكتاب من جانب أي شخص يرتبط بالأسلحة النووية الإرهابية أو أأسف على ذلك؟ لقد كنت أفكر في هذا السؤال منذ بضع سنوات.

سؤال ذات صلة نسبيًا: هل أرغب في أن يقرأ هذا الكتاب أشخاص من ذوي النفوذ في كوريا الشمالية أو إيران أو أي دولة أخرى قد تمتلك أسلحة نووية في السنوات المقبلة فيصبحوا أكثر حكمة؟

فيما يتعلق بهاتين المسألتين – الإرهابيون والدول النووية الجديدة – توصلت إلى استنتاج، ليس بثقة كاملة وإنما بثقة تكفي لأعلن استنتاجي، أنني أريدهم، "الدول المارقة" أو الإرهابيين، أن يدركوا القيمة المحتملة للاستخدام الدبلوماسي للعنف المحتمل مقارنة بأي قيمة قد يعطونها للاستخدام التدميري البحت. يجب أن يكون الإرهابيون الأذكياء – سيتعين على الأشخاص الذين قد يقومون بتجميع أجهزة نووية متفجرة، إذا تمكنوا من الحصول على المواد الانشطارية، أن يكونوا في غاية الذكاء – قادرين على إدراك أن لهذه الأسلحة ميزة نسبية إزاء التأثير، وهي ليست التدمير فقط. أتمنى أن يتعلموا إدراك ذلك من خلال قراءة هذا الكتاب.

خلال الأعوام الأربعين منذ نشر كتاب "الأسلحة والتأثير" لأول مرة، أصبحت جمهورية الصين الشعبية نوعًا مختلفًا تمامًا من الدول، فقد صارت قوة نووية محافظة ذات اقتصاد متنامي شبه رأسمالي، وما تزال مصرة على عدم تحول تايوان إلى كيان مستقلّ أو يتمّ الاعتراف بها. لكن قواها النووية تُعتبر متواضعة بحسب المعايير الأميركية وأُعلن أنها ليست "للاستخدام الأول". كان من الواضح، كما ظننت عند كتابتي لهذا الكتاب، أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية الصين الشعبية قد انفصلا عن بعضهما نهائيًا، لكن لم يعترف الجميع بذلك – لا سيما إدارة ليندون جونسون أو إدارة ريتشارد نيكسون في تقييماتهم للمخاطر في حرب فيتنام. لكن لم يعد هناك وجود للدولة السوفياتية وأصبحت الصين مرتبطة بروسيا من خلال الحدود المشتركة فقط.

قد يتساءل البعض بحقّ عما إذا أصبحت أجزاء من هذا الكتاب خارجة عن الموضوع أو قد عفا عليها الزمن مع انحسار الحرب الباردة وظهور المنافسة النووية بين الهند وباكستان وتحديد "الدول المارقة" في السياسة الخارجية الأميركية واحتمال حصول الإرهابيين على مواد نووية فيكون لديهم إمكانية الوصول إلى أشخاص يعرفون كيفية صنع المتفجرات من هذه المواد. أتوقع أن الهنود والباكستانيين الذين يفكّرون في هذه الأمور سيجدون الكتاب ذات صلة تامة بالموضوع؛ أَمَلي في كوريي الشمال والإيرانيين الذين يفكرون في هذه الأمور أن يجدوا الكتاب منيرًا للأذهان. بطبيعة الحال، بحثت خلال تحضيري لهذه الطبعة الجديدة في كل فصل عن أشياء قديمة بحيث تكون إما غير ذات صلة أو غير مفهومة للقراء في القرن الحادي والعشرين.

في الواقع، وجدت الجملة الأولى من التمهيد الأصلي أكثر شؤمًا مما كنت أستطيع كتابته في الستينيات. "أحد مبادئ الإنتاجية البشرية المأسوف عليها هو أن تدميرها أسهل من إنشائها". هذا المبدأ هو الآن الأساس لأسوأ مخاوفنا.

كان عليّ إنشاء مصطلح ما. وكان مصطلح "الردع" مفهومًا بشكل جيّد. فكما يذكر أحد القواميس، "الردع" يعني "منع أو ثني عن التصرف عن طريق الخوف أو الشك أو ما شابه ذلك"، وعلى حدّ تعبير آخر، "تجنب أو ثني عن طريق الخوف؛ وبالتالي الامتناع عن التصرف خوفًا من العواقب"، وهو مأخوذ من اللغة اللاتينية بمعنى "الخوف من". لم يكن استخدام مصطلح "الردع" شائعًا في الاستراتيجية العسكرية فقط إنما في القانون الجنائيّ أيضًا. هذا "التطويق" المكمّل للردع كان أساس سياستنا الأميركية تجاه المعسكر السوفياتي. إلا أن الردع غير فعّال؛ فهو يثبت أنه ردّ على شيء غير مقبول لكنه راكدٌ في غياب الاستفزاز. إنه شيء يشبه "الدفاع" في مقابل "الهجوم". لم يعد لدينا وزارة حرب وإنما وزارة دفاع، بما أن "الدفاع" هو الطرف المسالم للعمل العسكريّ.

لكن ماذا نسمي العمل التهديدي الذي لا يُقصَد منه إحباط بعض الأعمال العدائية وإنما تحقيق بعض الأعمال المرجوة من خلال "الخوف من العواقب"؟ إن "الإكراه" يغطيها، لكن الإكراه يشمل الردع – أي منع العمل - وكذلك الإجبار على العمل من خلال الخوف من العواقب. وللحديث عن الأخير، نحتاج إلى كلمة، وقد اخترت "الإرغام". صارت الآن تقريبًا جزءًا من المفردات الاستراتيجية ولكن ليس بشكل كامل. أظن أنها ستكون ضرورية أكثر في المستقبل لأننا لا نحلل فقط ما يتعين على الولايات المتحدة "نحن" القيام به ولكن كيف لمختلف الخصوم – "هم" – أن يحاولوا استغلال قدرتهم لإلحاق الأذى.

لقد رأينا أن الردع، وحتى الردع النووي، لا ينفع دائمًا. عندما اعتدت كوريا الشمالية على الجنوبية، لم تردعها الأسلحة النووية الأميركية؛ كما لم يتم ردع الصين عن دخول كوريا الجنوبية مع اقتراب القوات الأميركية من الحدود الصينية (ولم تردع التهديدات الصينية بدخول الولايات المتحدة في المعركة). وكذلك، لم تردع الأسلحة النووية الإسرائيلية مصر وسوريا في العام 1973 مع علمهم بوجودها. ربما اعتقدت مصر وسوريا (بشكل صحيح؟) أن إسرائيل معرضة للخطر بشكل كبير فيما يتعلق بالمحرمات النووية للردّ على الغزو باستخدام الأسلحة النووية، وحتى على الجيوش المصرية في صحراء سيناء حيث لا يوجد مدنيين في أي مكان قريب.

ولكن "الردع المتبادل" الذي يشمل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كان ناجحًا بشكل مثير للإعجاب. نأمل بأن يستخلص الهنديون والباكستانيون الدرس المناسب. إذا استطاع هذا الكتاب المساعدة على إقناع الكوريين الشماليين أو الإيرانيين أو غيرهم من الذين قد يفكرون في امتلاك أو يمتلكون أسلحة نووية بالتفكير بجدية في الردع وكيف له أن يحقق أكثر من مجرد دمار، فقد نكون نحن وهم الأفضل له.

التمهيد

أحد مبادئ الإنتاجية البشرية التي تبعث على الأسى هو أن التدمير أسهل من البناء. فالمنزل الذي يستغرق بناؤه عدة سنوات من العمل يمكن أن يحرقه شاب منحرف لا يمتلك سوى ثمن علبة كبريت في غضون ساعة. وكذلك بالنسبة إلى تسميم الكلاب فهو أقل كلفة من تكلفة تربيتها. تستطيع دولة ما تدمير الكثير بمبلغ عشرين مليار دولار من السلاح النووي أكثر مما يمكنها بناؤه بعشرين مليار دولار من الاستثمار الأجنبي. إن الضرر الذي يمكن أن يلحقه الناس أو تُحدثه الدول هو أمر مثير، وهو غالبًا ما يُستخدم من أجل إثارة الإعجاب.

إن القدرة على إلحاق الأذى – القوة المطلقة غير المرغوب فيها وغير المنتِجة لتدمير أشياء ثمينة بالنسبة إلى شخص ما للتسبب في ألمه وحزنه - هي نوع من القدرة على المساومة، ليست سهلة الاستخدام ولكنها تُستَخدم كثيرًا. في العالم السفليّ، يشكل هذا أساس الابتزاز والغصب والاختطاف، أما في العالم التجاريّ فهو للمقاطعة والإضراب والإقفال. وفي بعض البلدان، يُستخدم هذا الأساس بانتظام للضغط على الناخبين والبيروقراطيين وحتى الشرطة، كما أنه يكمن وراء العقوبات الإنسانية والجسدية التي يستخدمها المجتمع لردع الجريمة والجنوح. تمتلك القدرة على إلحاق الأذى أشكالًا غير عنيفة مثل الاعتصامات التي تتسبب بتضرر الدخل أو فقدانه، وأشكالًا خفية مثل العنف الذاتي الذي يلقي باللوم والعار على الآخرين. حتى القانون نفسه يمكن استغلاله: فمنذ أولى أيام أثينا، هدد الناس برفع دعاوى قضائية لابتزاز الأموال، سواء كانت مستحَقة أم لا. وهي غالبًا أساس الانضباط المدني والعسكري؛ وتستخدمه الآلهة في طلب الطاعة.

تنعكس القدرة على المساومة التي تأتي من الضرر الجسدي الذي قد تُحدثه دولة لدولة أخرى في مفاهيم مثل الردع والانتقام والثأر والإرهاب وحروب الأعصاب والابتزاز النووي والهدنة والاستسلام، وكذلك في الجهود المتبادلة لردّ الأذى في معاملة السجناء وفي الحد من الحرب وفي تنظيم التسلّح. قد تُستخدم القوة العسكرية أحيانًا لتحقيق هدف ما بالقوة من دون إقناع أو تخويف؛ على الرغم من أنه عادةً – على مر التاريخ ولا سيما الآن – تُستخدم الإمكانيات العسكرية للتأثير على البلدان الأخرى، حكومة أو شعبًا، من خلال الأذى الذي يمكن أن تسببه لهم. يمكن أن يُحسَن أو يُساء استخدامها كما يمكن استخدامها في الشر أو لحماية الذات، وحتى في السعي لإحلال السلام؛ لكن باستخدامها كقوة مساومة فهي تشكل جزءًا من الدبلوماسية – الجزء الأبشع والأكثر سلبية والأقل تحضّرًا من الدبلوماسية – إلا إنها دبلوماسية.

لا يوجد اسم تقليدي لهذا النوع من الدبلوماسية. فهو ليس "استراتيجية عسكرية" التي تعني عادة فن أو علم الانتصار العسكري؛ في حين يوصف هدف الانتصار عادة بأنه "فرض إرادة المرء على العدو"، فإن كيفية القيام بذلك غالبًا ما تحظى باهتمام أقل من الاهتمام بالقيام بحملات وشن حروب. إنه جزء من الدبلوماسية التي كانت غير طبيعية وعَرَضية وغير مركزية ومتقطعة على الأقل في هذا البلد، وغالبًا ما تم التنازل عنه لصالح الجيش عندما كانت الحرب وشيكة أو مندلعة. لكن على مدى العقدين الأخيرين، كان هذا الجزء من الدبلوماسية مركزيًّا ومستمرًا؛ في الولايات المتحدة كانت هناك ثورة في علاقة الجيش بالسياسة الخارجية في الوقت ذاته من ثورة استخدام المتفجرات كقوة.

حاولت في هذا الكتاب تبيان بعض المبادئ الكامنة وراء دبلوماسية العنف هذه. قد يكون مصطلح "المبادئ" رنانًا للغاية، لكن اهتمامي يكمن في كيفية استخدام البلدان لقدرتها على العنف كقوة مساومة، أو على الأقل كيف تحاول استخدامها، وما هي الصعوبات والمخاطر وبعض أسباب النجاح أو الفشل. فالنجاح إلى حدّ ما، والفشل أكثر من ذلك، ليس مفهومًا تنافسيًا حصريًّا؛ عندما يتعلق الأمر بالعنف، حتى مصالح الخصوم تتداخل. فمن دون التداخل لن تكون هناك مساومة إنما شد حبال فقط.

إلا أن هذا الكتاب ليس كتابًا عن السياسة. فأنا لم أحاول إعادة تنظيم الناتو ولا احتواء الصين الاشتراكية ولا تحرير كوبا ولا شلّ حركة الفيتكونغ ولا ثني الهند عن رغبتها في الحصول على أسلحة نووية؛ لم أحاول دعم أو التقليل من قيمة قاذفة القنابل أو السفن التي تدار بالطاقة النووية أو الدفاعات البالستية الصاروخية؛ كما لم أحاول الاختيار بين الموت والاستسلام أو إعادة تنظيم الأجهزة المسلحة. نادرًا ما تؤدي المبادئ مباشرة إلى السياسات؛ فالسياسات تعتمد على القيم والغايات وعلى التوقعات والتقديرات، ويجب أن تعكس عادة الوزن النسبيّ للمبادئ المتعارضة. (يتعين على السياسات أن تكون متسقة، إلا أن المبادئ المثيرة للاهتمام دائمًا ما تتعارض). وفي الوقت ذاته، أنا واثق من أنني لم أخفِ تحيزاتي مناصفة؛ ففي بعض الأحيان تطفلت تحيزاتي بشكل واضح وفي بعضها قد يشاركها القارئ ولا يلحظها، وفي أحيان أخرى كنت بلا شك أميل إلى التراجع بحيث تُنسَب إليّ وجهات نظر لا أعتنقها.

لم أدرج في الكتاب الكثير بشأن الحدّ من التسلّح. لقد كتبتُ مع مورتون هـ. هلبرين كتابًا صغيرًا عن الحدّ من التسلّح في العام 1960-61؛ وما زال يعجبني ولا أرى أي سبب لتكراره أو إعادة كتابته هنا. لا يوجد الكثير عن التمرّد أو الثورة أو الإرهاب المحلي؛ إذ يجب أن يشكلوا كتابًا آخر. كما أن هناك القليل أو لا شيء محدد عن عالم "منزوع الاستقطاب" فيه العديد من القوى النووية، على الرغم من أن ما كتبته، وإن كان صحيحًا في عالم مستقطَب، ربما يكون صحيحًا في عالم يضم العديد من القوى المتنافسة بقدر ما هو متصل بالسياسة الفرنسية أو الصينية وكذلك بالنسبة إلى الأميركية أو السوفييتية. وإذا كان ما قلته وثيق الصلة بالحاضر، فيجب أن يكون وثيق الصلة بالمستقبل، إنما غير مكتمل فقط.

لم أستخدم الدلائل إنما بعض الأمثلة التاريخية وغالبًا ما تكون على شكل توضيح. وللتصفح بحثًا عن أفكار، يقدم كتاب Conquest of Gaul للقيصر قراءة غنية كما أن كتاب Peloponnesian War لثوسيدايدس هو الأفضل، بغض النظر عن مزاياهما التاريخية – حتى لو قُرئت على أنها خيال محض. وكثيرًا ما استخدمتُ أمثلة حديثة لتوضيح نقطة أو تكتيك ما؛ ذِكر شيء لا يعني الموافقة عليه حتى عندما تكون السياسة ناجحة. فالصفحات المتعددة التي تبحث في تفجير عام 1964 في خليج تونكين لا تعني أنني أوافق عليه (مع أنني في الواقع أوافق عليه)؛ كما أن الصفحات المتعددة بشأن الجوانب القسرية المتعلقة بتفجير شمال فيتنام عام 1965 لا تعني أنني أوافق عليها (وفي الواقع لست متأكدًا بعد)؛ والصفحات المتعددة بشأن تكتيك تنمية اللاعقلانية على أعلى مستوى حكوميّ لجعل التهديدات غير المعقولة تبدو ذات مصداقية لا يعني أنني أوافق عليها (وأنا في الواقع لا أوافق عليها).

لقد تلقيت الكثير من المساعدة في تأليف هذا الكتاب لدرجة أنني أميل نحو كسر القواعد والسماح للآخرين بتقاسم اللوم والفضل كذلك. كان للنُقّاد الفعّالين تأثيرًا كبيرًا على شكله وأسلوبه. فبسبب عدم الرضا الكبير عن المسودة والتعاطف الأكبر مع مؤلفه، بذل اثنان من النقاد، برنارد برودي وجيمس إ. كنج الابن، جهودًا مضنية في كل فصل، لا يجب أن أشكرهم هنا فقط بل يجب أن أسجل أنهم ما زالوا غير راضين. والآخرون الذين أخبروني دون تردد أين كنت مخطئًا أو كانت لغتي غير واضحة أو كان كتابي منظّمًا بشكل سيء أو الذين أضافوا أفكارًا وأعطوني أمثلة وهم روبرت ر. بوي، دونالد س. بوسي، لينكولن ب. بلومفيلد، توماس س. دوناهو، روبرت إروين، لورانس س. فينكلشتاين، روجر فيشر، روبرت ن. جينسبيرغ، مورتون هـ. هالبرين، فريد س. إيكل، ويليام و. كوفمان، هنري أ. كيسنجر، روبرت أ. ليفين، ناثان ليتس، جيسي أورلانسكي، جورج هـ. كويستر، وتوماس و. وولف. هذا التعداد لا يعفي الآخرين من التأثير على طبيعة ومحتويات الكتاب.

لقد أدرجتُ في بعض الفصول، في النسخة المراجعة، أجزاءً من بعض المقالات التي سبق أن نشرتها مجلات Bulletin of the Atomic Scientists، Foreign Affairs، The Virginia Quarterly Review، World Politics، المركز الدولي للدراسات بجامعة برينستون، مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة جورج تاون، معهد الدراسات الدولية بجامعة كاليفورنيا في بيركلي، ومعهد الدراسات الاستراتيجية في لندن. أنا أقدر إذنهم للقيام بذلك.

وأثناء تشكيل المسودة الأولى، حضرت معي مجموعة مخلصة في معهد الدفاع في واشنطن إحدى عشرة ندوة أسبوعية. وتم تشكيل المسودة الأخيرة عندما كنت ضيفًا في معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن.

وفي ربيع العام 1965، دعاني زملائي السابقون في جامعة ييل إلى افتتاح محاضرات هنري ل. ستيمسون بقراءات مستمدة من هذا الكتاب.

ت. ك. ش.

كامبريدج، ماساتشوستس
تشرين الثاني/ نوفمبر 1965

الفصل الأول

دبلوماسية العنف

لا يقتصر الاختلاف المعروف بين الدبلوماسية والقوة على الأدوات أو الكلمات أو الرصاصات فحسب، بل يقتصر على العلاقة بين الخصوم – على التفاعل بين الدوافع ودور الاتصالات والتفاهمات والتسوية وضبط النفس. فالدبلوماسية عبارة عن مساومة؛ تسعى إلى تحقيق نتائج حتى لو لم تكن الأنسب لكل من الطرفين إلا أنها أفضل من بعض البدائل. ففي الدبلوماسية، يتحكم كل طرف نوعًا ما بما يريده الآخر ويستطيع تحقيق المزيد من خلال التسوية أو التبادل أو التعاون أكثر منه من خلال أخذ الأشياء بيديه وتجاهل رغبات الطرف الآخر. يمكن للمساومة أن تكون لطيفة أو فظّة، وتنطوي على تهديدات وكذلك على عروض، وتفترض الوضع الراهن أو تتجاهل جميع الحقوق والامتيازات، كما أنها تفترض عدم الثقة بدلًا من الثقة. إلا أنه سواء كانت لطيفة أو غير لطيفة، بنّاءة أو عدوانيّة، محترمة أو شرسة، وسواء جرت بين الأصدقاء أو الخصوم وسواء كان أو لم يكن هناك أساس للثقة والنية الحسنة، يجب وجود بعض المصالح المشتركة حتى لو كان ذلك لتجنّب الضرر المتبادل وإدراك ضرورة جعل الطرف الآخر يفضّل تحقيق نتيجة مقبولة لنفسه.
قد لا تحتاج الدولة إلى المساومة بوجود قوة عسكرية كافية. فمن خلال القوة والمهارة والبراعة المطلقة، تستطيع الدولة أخذ بعض الأشياء التي تريدها، وتستطيع الاحتفاظ ببعض الأشياء التي تمتلكها. قد تقوم بذلك بالقوة، ولا تميل سوى إلى القوة والمهارة والبراعة المعارضة من دون محاولة تلبية رغبات العدو. ومن خلال القوة، تستطيع الدولة الصد والردّ، الاختراق والاحتلال، الحصار والإبادة ونزع السلاح وتعطيله، التقييد ومنع الوصول وكذلك إحباط التسلل أو الهجوم المباشر. تستطيع ذلك، فقط إن كان لديها ما يكفي من القوة. تعتمد كلمة "ما يكفي" على قدر القوة التي يمتلكها الخصم.

ومع ذلك، هناك شيء آخر يمكن أن تفعله القوة. شيء عسكريّ وبطوليّ وغير شخصيّ وأُحاديّ الجانب بشكل أقل؛ إنه أبشع ويحظى باهتمام أقل في الاستراتيجية العسكرية الغربية. فإضافة إلى الاستيلاء والتملُّك، نزع السلاح وحصره، الاختراق والعرقلة، وكل ذلك، يمكن استخدام القوة العسكرية لإلحاق الأذى. وإضافة إلى أخذ الأشياء القيّمة وحمايتها، تستطيع القوة العسكرية تدمير القيمة. وأضف إلى إضعاف العدو عسكريًّا، يمكن أن تتسبب للعدو في معاناة واضحة.
دائمًا ما يكون الألم والصدمة، الفقدان والحزن، الحرمان والرعب، إلى حدٍّ ما، وفي بعض الأحيان إلى حدٍّ مرعب، من بين نتائج الحرب؛ ولكن في العلوم العسكريّة التقليديّة هي عرضيّة أي أنها ليست الهدف. ومع ذلك، إذا كان العنف يحصل بشكل عرضيّ فهو قد يحصل أيضًا عن قصد. يمكن اعتبار القدرة على الأذى من بين أكثر ميزات القوة العسكرية تأثيرًا.
على عكس الاستيلاء القسري أو الدفاع عن النفس، إن الأذى معنيٌّ بمصالح الآخرين. فهو يُقاس بالمعاناة التي يمكن أن يتسبب بها وبدافع الضحايا لتجنبه. فالعمل القسري سينفع ضد الأعشاب الضارة أو الفيضانات وكذلك ضد الجيوش، لكن المعاناة تتطلب ضحية تستطيع الشعور بالألم أو يكون لديها ما تخسره. لا يُكسِب إلحاق المعاناة شيئًا ولا يحفظ شيئاً بشكل مباشر؛ يستطيع فقط دفع الناس نحو التصرف بطريقة ما لتجنبه. باستثناء الرياضة أو الانتقام، يجب أن تكون الغاية الوحيدة هي التأثير على سلوك شخص لإجباره على اتخاذ قرار أو خيار ما. لكي يكون العنف قسريًّا يجب توقع حدوثه، ويجب تجنبه من خلال التوفيق. فالقدرة على الأذى هي القدرة على المساومة. والاستغلال هو دبلوماسية – دبلوماسية شرسة، ولكن دبلوماسية.

التناقض بين القوة الغاشمة والإجبار

هناك فرق بين أخذ ما تريد وبين إجبار الشخص على إعطائك إياه، بين صدّ الاعتداء وبين إخافة الشخص من الاعتداء عليك، بين دفع الناس عن محاولة أخذ شيء وبين إخافتهم من أخذه، بين خسارة ما يمكن للشخص أخذه بالقوة وبين التخلي عنه خوفًا من الخطر أو الضرر. وكذلك هو الفرق بين الدفاع والردع، بين القوة الغاشمة

والتخويف، بين الغزو والابتزاز، بين الفعل والتهديد. وهو الفرق بين اللجوء إلى القوة أحاديّة الجانب و"غير الدبلوماسيّة"، والدبلوماسية القسرية القائمة على القدرة على الأذى.
إن التناقضات كثيرة. فاللجوء "العسكري" أو "غير الدبلوماسي" المحض إلى العمل القسريّ يتعلق بقوة العدو وليس بمصالحه؛ ومع ذلك فإن الاستخدام القسري للقدرة على الأذى هو في حدّ ذاته استغلال لرغبات العدو ومخاوفه. عادة ما تُقاس القوة الغاشمة بالنسبة لقوة العدو، حيث يعارض أحدهما الآخر بشكل مباشر، في حين أن القدرة على الأذى لا تقلل عادة من قدرة العدو على الأذى في المقابل. قد تلغي القوى المتعارضة بعضها البعض، إلا أن الألم والحزن لا يقومان بذلك. فالاستعداد لإلحاق الأذى وصدق التهديد وإمكانية استغلال القدرة على الأذى سيعتمد بالطبع على مدى الأذى الذي يمكن أن يلحقه الخصم في المقابل؛ لكن ليس هناك سوى قليل من ألم الخصم أو حزنه الذي يقلل بشكل مباشر من ألم المرء أو حزنه. إن طرفان اثنان لا يستطيعان التغلب على بعضهما البعض بالقوة الفائقة؛ قد يكونان قادرين على أذية بعضهما البعض. فبالقوة يمكنهما التنازع على أشياء ذات قيمة؛ وبالعنف المطلق يمكنهما تدميرها.
كما أن القوة الغاشمة تنجح عند استخدامها، في حين أن القدرة على الأذى تكون أكثر نجاحًا عندما يتم ادّخارها. إن التهديد بإلحاق الضرر، أو حدوث مزيد من الضرر لاحقًا، هو الذي قد يجبر الشخص على الإذعان أو الامتثال. والعنف الكامن هو الذي قد يؤثر على خيار أحدهم – العنف الذي ما زال يمكن منعه أو ممارسته، أو الذي تعتقد الضحية أنه يمكن منعه أو ممارسته. يحاول التهديد بإلحاق الألم تنظيم دوافع الشخص بينما تحاول القوة الغاشمة التغلب على قوته. ولسوء الحظ، تقترن القدرة على الأذى غالبًا ببعض ممارساتها. سواء كان عنفًا إرهابيًّا مطلقًا للحث على ردّ غير عقلانيّ، أو عنفًا باردًا مع سبق الإصرار والتصميم لإقناع شخص ما أنك تقصد ذلك وقد تعاود فعله، فذلك ليس الألم والضرر بحدّ ذاته لكن تأثيره على سلوك أحدهم هو ما يهم. إن توقُّع المزيد من العنف هو ما يؤدي إلى الحصول على السلوك المطلوب إذا كانت القدرة على الأذى قادرة على الحصول عليه بالمطلق.
لاستغلال القدرة على الأذى وإلحاق الضرر، يحتاج الشخص إلى معرفة ما يكتنزه الخصم وما يخيفه كما يحتاج إلى إفهام الخصم سلوكه الذي سيتسبب بإحداث العنف والسلوك الذي سيتسبب بمنع حدوثه. يجب على الضحية أن تعرف ما هو المطلوب كما قد تحتاج إلى التأكد مما ليس مطلوبًا. يجب أن يبدو الألم والمعاناة أنهما متوقفان على سلوكها، فالتهديد وحده ليس فعّالًا – التهديد بالألم أو الخسارة في حال عدم الامتثال – إنما التأكيد المناسب بأنه يمكن تجنُّب الألم أو الخسارة في حال الامتثال، وقد يكون ضمنيًّا. قد تُذهَل الضحية من احتمال الموت المحتّم، لكن ليس لديها أي خيار.
يتطلب الإكراه عن طريق التهديد بإلحاق الضرر عدم تعارض مصالحنا ومصالح الخصم بالكامل. فإذا كان ألمه هو أعظم فرحة لنا ورضانا أعظم ويلاته، فإننا سنستمر في الأذية والتنغيص على بعضنا البعض. وعندما يمنحنا ألمه بعض الرضا مقارنة بما يستطيع فعله لنا، وعندما يكلفه فعل الشيء الذي يرضينا أو عدم فعله أقل من تكلفة الألم الذي يمكن أن نسببه، يكون هناك مجال للإكراه. فالإكراه يتطلب أيضًا إيجاد صفقة حيث توضع ترتيبات للخصم ليكون الأفضل في فعل ما نريد – والأسوأ في عدم فعل ما نريد – عندما يأخذ عقوبة التهديد في الاعتبار.
عادة ما ترتبط هذه القدرة على إلحاق الضرر المحض والعنف المحض بأشدّ خلافات العمل شراسة، كما ترتبط بالاختلالات العرقية وبالمظاهرات المدنية وقمعها وكذلك بابتزاز الأموال. كما أنها القدرة على الأذى وليست القوة الغاشمة التي نستخدمها في التعامل مع المجرمين؛ ونؤذيهم بعدها أو نهددهم بالأذية بسبب ارتكابهم أفعالًا سيئة بدلًا من حماية أنفسنا بأطواق من الأسلاك الكهربائية والجدران الحجرية والمسلحين. بالطبع، قد يكون السجن إما اعتقالًا قسريًّا أو تهديدًا بالحرمان؛ إذا كان الهدف هو إبعاد المجرمين عن إثارة الشغب عن طريق الحجز، فإن النجاح يُقاس بعدد المجرمين الموجودين وراء القضبان، أما إذا كان الهدف هو التهديد بالحرمان، فإن النجاح يُقاس بالعدد القليل من الأشخاص الذي يجب أن يكونوا وراء القضبان، وبذلك يعتمد النجاح على مدى فهم الفرد للعواقب. إن الضرر المحض يكمن فيما تهدده سيارة ما عندما تحاول السيطرة على الطريق كاملًا فلا تسمح للسيارات الأخرى بتجاوزها أو الاستمرار في السير على الجانب الأيمن من الطريق، أو عبور تقاطع ما أولًا. فالدبابة أو الجرافة تستطيع شقّ طريقها بصرف النظر عن رغبات الآخرين؛ فيتعيّن على بقيتنا التهديد بإلحاق الضرر، عادة

ما يكون الضرر متبادلًا، على أمل أن يقدّر السائق الآخر قيمة سيارته أو أطراف جسده بما يكفي لإفساح المجال، وكذلك على أمل أن يرانا وعلى أمل أن يكون متحكّمًا بسيارته. لن ينجح التهديد بإحداث ضرر محض ضد مركبة بدون سائق.

غالبًا ما يكمن هذا الاختلاف بين الإكراه والقوة الغاشمة في النية كما في الأداة. فمطاردة قبيلة الكومانشي وإبادتهم هي قوة غاشمة؛ واقتحام قراهم لجعلهم متحضرين هو دبلوماسية قسرية قائمة على القدرة على الأذى. ربما بدا الألم والخسارة بالنسبة إلى الهنود متشابهين إلى حد كبير؛ كان الاختلاف في الهدف والنتيجة. إذا قُتل الهنود لأنهم كانوا في الطريق أو لأن أحدهم كان يريد أرضهم أو لأن السلطات فقدت الأمل في جعلهم يتحضّرون ولم يكن من الممكن حجزهم فقررت إبادتهم، فهذه قوة محضة من طرف واحد. أما إذا قُتل بعض الهنود لجعل هنود آخرين يتحضّرون، فهذا عنف قسريّ – أو يُقصد أن يكون كذلك سواء كان فعّالًا أم لم يكن. اعتبر الألمان أنفسهم في مدينة فردان يطحنون مئات الآلاف من الجنود الفرنسيين في "مفرمة لحم" رهيبة. فإذا كان الهدف هو إزاحة عائق عسكري – يُعتبَر جنديّ المشاة الفرنسيّ "رصيدًا" عسكريًّا وليس إنسانًا – فالهجوم في مدينة فردان كان تدريبًا عسكريًّا من طرف واحد. وإذا كان الهدف بدلًا من ذلك أن تكون الخسائر في أرواح الشباب – ليس في أرواح "المتأهبين للقتال" المحايدين، إنما في أرواح الأبناء والأزواج والآباء وفخر الرجولة الفرنسية – أمرًا مؤلمًا لدرجة لا تُحتمل، وجعْل الاستسلام موضع ترحيب وإفساد فكرة انتصار الحلفاء، فإن هذا كان تدريبًا على الإكراه وعلى ارتكاب العنف يُقصَد به توفير الراحة على التسوية. وبالطبع، بما أن أي استخدام للقوة يميل إلى أن يكون قاسيًا أو غير مراعٍ للحقوق أو انتقاميًّا أو شديد التعنت، فيمكن للدوافع بحد ذاتها أن تختلط وتختلّ. وحقيقة أن البطولة والقساوة يمكن أن تكونا إما دبلوماسية قسرية أو مسابقة في القوة المحضة لا تعِد بحصول تمييز بينهما إضافة إلى الاستراتيجيات التي ينورها هذا التمييز في كل مرة يتم فيها إطلاق بعض المشاريع الخبيثة.

يتضح التناقض بين القوة الغاشمة والإكراه من خلال استراتيجيتين بديلتين تُنسبان إلى جنكيز خان. ففي بداية مسيرته اتبع جنكيز خان عقيدة المغول في الحرب وهي أنه: لا يمكن للمهزومين أن يكونوا أصدقاءً للمنتصرين، فموتهم ضروري لسلامة المنتصر. كانت هذه هي الإبادة من طرف واحد لأي تهديد أو خطر. وفقًا للمؤرخة "لين مونتروس"، جاءت نقطة التحول في مسيرته متأخرة عندما اكتشف كيفية استخدام قوته للأذى من أجل تحقيق غايات ديبلوماسية. "إن خان العظيم، الذي لم تمنعه الرحمة المعتادة، قد وضع خطة لإجبار الأسرى – النساء والأطفال والآباء المسنون والأبناء المميزون – على المشي في مقدمة جيشه كأولى الضحايا المحتملين للمقاومة".[1] وغالبًا ما أُثبت أن الأسرى الأحياء أكثر قيمة من العدو الميت؛ ما زالت الطريقة التي اكتشفها خان عند رُشدِه معاصرة. فبحسب ما ورد قام كوريّو الشمال والصينيّون بإيواء أسرى الحرب بالقرب من أهداف استراتيجية وذلك لمنع الهجمات الصاروخية التي تشنها طائرات الأمم المتحدة. يمثل الرهائن القدرة على الأذى في أنقى حللها.

العنف القسري في الحرب

هذا التمييز بين القدرة على الأذى والقدرة على المصادرة أو الاستيلاء القسريّ هو أمر مهم في الحرب المعاصرة، سواء في الحرب الكبيرة أو الحرب الصغيرة، في الحرب الافتراضية أو الحرب الحقيقية. فعلى مدى سنوات، كان بإمكان اليونانيين والأتراك في قبرص إلحاق أذى لا متناهي ببعضهم البعض، لكن لم يستطع أي منهما أخذ ما يريدانه بالكامل أو الاستيلاء عليه قسريًّا أو حماية أنفسهما من العنف عبر الوسائل المادية. في فلسطين، لم يستطع اليهود طرد البريطانيين في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي، لكنهم استطاعوا التسبب بالألم والخوف والإحباط عبر الإرهاب وفي النهاية التأثير على قرار أحدهم. في الجزائر، كانت الحرب الضارية منافسة في العنف المحض أكثر مما هي في القوة العسكرية؛ السؤال هو من كان ليجد أولًا أن الألم والهوان لا يُحتملان. أما القوات الفرنسية فقد فضّلت – بل لقد حاولت باستمرار – أن تجعلها منافسة في القوة، وأن تحرض القوات العسكرية ضد قدرة القوميين

---

[1] لين مونتروس، *War Through the Ages*، (الطبعة الثالثة نيويورك، هاربر أند براذرز، 1960)، ص.146.

على الإرهاب، وأن تبيد القوميين أو تجعلهم عاجزين، وكذلك أن تبعد القوميين عن ضحايا عنفها. ولكن لا يمكن الدفاع عن الضحايا وممتلكاتهم بالقوة لأن الإرهابيين عادة ما يتمكنون من الوصول إلى الضحايا عن طريق التقارب الجسدي الكبير في الحرب الأهلية، وفي النهاية لجأت القوات الفرنسية بنفسها إلى حرب الألم ولكن بدون جدوى.

لا أحد يعتقد بأنه يمكن للروس أخذ هاواي منا، ولا نيويورك أو شيكاغو، ولكن لا أحد يشك بأنَّهم قد يدمرون الناس والمباني في هاواي أو شيكاغو أو نيويورك. إن قدرة الروس على غزو ألمانيا الغربية بكل معنى الكلمة هو أمر مشكوك فيه؛ أما فيما يتعلق بقدرتهم على إلحاق الأذى بشكل رهيب فهذا أمر لا شك فيه. إن قدرة الولايات المتحدة على تدمير جزء كبير من روسيا هو أمر مسلّم به عالميًّا؛ أما ألّا تتضرر الولايات المتحدة بشكل كبير وألّا تتدمر حتى في المقابل، أو أن تبعد أوروبا الغربية عن الدمار فيما هي نفسها تدمر روسيا، هو أمر جدير بالنقاش؛ كما أنه من غير الوارد أن نتمكن من غزو روسيا إقليميًّا واستخدام أصولها الاقتصادية ما لم يكن ذلك عن طريق التهديد بكارثة والحث على الامتثال. تكمن القدرة على الأذى، وليس القوة العسكرية بالمعنى التقليدي، في أشد قدراتنا العسكرية تأثيرًا في الوقت الحاضر. نحن لدينا وزارة دفاع ولكننا نركز على الانتقام "لمقابلة الشر بالشر" (مرادفاتها: الجزاء والانتقام والرد والثأر والاقتصاص). كما أن الألم والعنف، وليس القوة في معناها التقليدي، هو ما يتأصل أيضًا في بعض قدراتنا العسكرية الأقل تأثيرًا في الوقت الحاضر – مثل القنبلة البلاستيكية ورصاصة الإرهابي والمحاصيل المحترقة والمزارع الذي يتعرض للتعذيب.

تبدو الحرب أو تُنذر بأنها ليست صراعًا على القوة بل صراعًا على القدرة على التحمل والعصبية والمكابرة والألم. كما تبدو أو تُنذر بأنها ليست صراعًا على القوة العسكرية بل عملية مساومة – مساومة قذرة وابتزازية وغالبًا ما يكون فيها تردد من جانب واحد أو من كليهما – ومع ذلك فهي عملية مساومة.

إن الاختلاف بين استخدام القوة والتهديد باستخدام القوة لا يمكن اعتباره واحد. فالقيام بأعمال تنطوي على تحقيق إنجاز قسريّ من ناحية، وعلى تنفيذ تهديد من ناحية أخرى يمكن أن يكون مختلفًا تمامًا. في بعض الأحيان، يتسبب العمل الفعال المباشر بتكبد العدو ما يكفي من الأثمان أو الألم ليكون بمثابة تهديد، وفي بعض الأحيان لا يتسبب بذلك. تهدد الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتي بالتدمير الفعلي لقومه في حال وقوع هجوم مفاجئ على الولايات المتحدة؛ مئة مليون وفية هو أمر مروع ليكون ضررًا محضًا، ولكن هذا غير مجدٍ في وقف الهجوم السوفيتي – خاصة إذا كان التهديد هو القيام بكل ذلك في جميع الأحوال في وقت لاحق. لذلك، يجدر بالمفاهيم أن تبقى متباعدة – التمييز بين الفعل القسري والتهديد بإلحاق الألم – مع الاعتراف بأن بعض الأفعال تستخدم كوسيلة لتحقيق إنجاز قسري ووسيلة للتسبب بضرر محض، كما أن بعض الأفعال لا تقوم بذلك. يميل الرهائن إلى التسبب في الألم والضرر المحض كما هو الحال مع جميع أشكال الانتقام بعد وقوعها. قد تتطلب بعض أساليب الدفاع عن النفس القليل من إراقة الدماء وإنفاق الأموال بحيث تنطوي على بعض العنف؛ كما أن بعض الأفعال القسرية تتطلب قدرًا كبيرًا من العنف لدرجة أن التهديد بها في حد ذاته قد يكون فعّالًا.

على الرغم من أن القدرة على الأذى لا يمكن أن تحقق أي شيء عادة بشكل مباشر، إلا أنه من المحتمل أن تكون أكثر تنوعًا من القدرة المباشرة على تحقيق إنجاز قسري. فبالقوة وحدها لا نستطيع حتى قيادة الحصان إلى الماء – علينا سحبه – ناهيك عن جعله يشرب. إن أي فعل إيجابي أو أي تعاون أو أي شيء تقريبًا باستثناء الإقصاء أو الطرد أو الإبادة الجسدية يستلزم قيام الخصم أو الضحية بفعل شيء ما، حتى لو كان ذلك التوقف أو الخروج فقط. قد يدفعه التهديد بالألم والضرر إلى القيام بذلك، وأي شيء يستطيع فعله من المحتمل أن يكون عرضة للإغراء. لا يمكن للقوة الغاشمة إلا أن تقوم بما لا يتطلب أي تعاون. يتمثل المبدأ من خلال تقنية القتال غير المسلح: يمكن إضعاف الآخر عن طريق مختلف الضربات الصاعقة أو المحطمة أو القاتلة، ولكن لدخول السجن يجب استغلال جهود الآخر.

مع ذلك، يجب أن نضع في الاعتبار أن الألم المحض أو التهديد به على مستوى معين من القرار يمكن أن يعادل القوة الغاشمة على مستوى آخر. فخلال بداية عمليات القصف على لندن عام 1940، كان تشرتشل قلقًا من إصابة سكان المدينة بالذعر. كان قصف الناس عنفًا محضًا يدفعهم نحو هروب عشوائيّ؛ بالنسبة إلى تشرتشل والحكومة كان القصف سببًا لعدم الكفاءة، سواء كان يُفسد وسائل النقل ويجعل الناس يتأخرون عن العمل أو كان يخيف الناس

ويجعلهم يخافون من العمل. لم تكن قرارات تشرتشل نابعة عن الخوف من وقوع بعض الإصابات. الأمر مشابه في ساحة المعركة: إن التكتيكات التي تخيف الجنود فتجعلهم يهربون أو يدكّون رؤوسهم أو يلقون أسلحتهم ويستسلمون تمثل إكراهًا قائمًا على القدرة على الأذى؛ بالنسبة إلى القيادة العليا التي ليست المُكرَهة ولكن محبطة، فإن مثل هذه التكتيكات تشكل جزءًا من التنافس في الانضباط العسكري والقوة.

إن حقيقة إمكانية استخدام العنف – الألم والضرر الخالص – أو التهديد باستخدامه بهدف الإكراه والردع والتخويف والابتزاز وإضعاف المعنويات والشلل، في عملية واعية من المساومة القذرة لا يعني بأي حال من الأحوال أن العنف لا يكون في كثير من الأحيان همجيًا وبلا أي معنى، حتى عندما يكون هادفًا ومعرّض لخطر الخروج عن السيطرة. كانت الحروب القديمة غالبًا "شاملة" تمامًا للخاسر، حيث يتم إعدام الرجال وبيع النساء كعبيد وإخصاء الأولاد وذبح المواشي وتسوية المباني بالأرض، إما من أجل الانتقام أو تحقيق العدالة أو تحقيق مكسب شخصي أو مجرد كونه عُرفًا. إذا قصف العدو المدينة عن قصد أو عن عدم اكتراث، فإننا عادة ما نقصف مدينته إذا استطعنا. ففي اضطراب الحرب ومشقّاتها، يعد الانتقام أحد الأمور الممتعة القليلة التي لها طعم؛ وكثيرًا ما يمكن تفسير العدالة بأنها تطالب بإنزال عقاب بالعدو، حتى لو تحقق باندفاع أكبر مما تقتضيه العدالة. عندما سقطت القدس في يد الصليبيين عام 1099، كانت المذبحة التي أعقبت ذلك واحدة من أشد المذابح دموية في التاريخ العسكري. يقول "مونتروس" (ص.138): "لقد خاض رجال الغرب حرفيًا في الدماء وشُبّه مسيرهم نحو كنيسة القيامة بشكل فظيع بأنه 'دوس على معصرة خمر'..."، ويرى "مونتروس" أن هذه التجاوزات كانت تأتي عادة في نشوة الاستيلاء على موقع أو مدينة محصنة. "لقد عانى المهاجمون لفترة طويلة من عقاب أكبر من العقاب الذي كانوا ينزلونه بالآخرين؛ ثم بمجرد اختراق الجدران وجدت المشاعر المكبوتة متنفسًا في القتل والاغتصاب والنهب، وهو أمر لا يمكن للانضباط أن يمنعه". وقد حدث الأمر ذاته عندما سقطت صور في يد الاسكندر بعد حصار مرير، وفي جزر المحيط الهادئ لم تكن الظاهرة مجهولة في الحرب العالمية الثانية. يمكن تسخير العنف المحض والنار لتحقيق غاية ما؛ هذا لا يعني أن وراء كل كارثة هناك نية ماكرة تتحقق بنجاح.

ولكن إذا كان وقوع العنف لا يدلّ دائمًا على غاية ماكرة، فإن غياب الألم والدمار ليس علامة على أن العنف لم يكن موجودًا. يكون العنف هادفًا وأكثر نجاحًا عندما يكون تهديدًا أو عندما لا يُستخدم. فالتهديدات الناجحة هي تلك التي لا ينبغي تنفيذها. الدنمارك لم تتضرر فعليًا في الحرب العالمية الثانية بحسب المعايير الأوروبية؛ لكن العنف هو ما جعل الدنماركيين يخضعون. قد يبدو العنف الخفيّ – التهديد باستخدام العنف بنجاح – نزيهًا حتى أنه يبدو رحيمًا. إن حقيقة إعادة ضحية مخطوفة سالمة مقابل الحصول على فدية كبيرة لا تجعل الاختطاف مشروعًا غير عنيف. فقد حقق الانتصار الأميركي في مكسيكو سيتي عام 1847 نجاحًا عظيمًا؛ وبالحد الأدنى من الوحشية، استبدلنا العاصمة بكل ما أردناه من الحرب. لم نحتج حتى إلى قول ما قد نفعله لمكسيكو سيتي لجعل الحكومة المكسيكية تفهم أنهم كانوا في خطر. (لقد تلقوا الرسالة بلا شك قبل شهر عندما كانت مدينة فيرا كروز تتعرض للقصف. بعد ثمانية وأربعين ساعة من زخ الرصاص، تواصل القناصل الأجانب في تلك المدينة مع مقر الجنرال سكوت لطلب هدنة حتى يتسنى للنساء والأطفال والمحايدين إخلاء المدينة. رفض الجنرال سكوت طلبهم "معتمدًا على مثل هذا الضغط الداخلي ليساعد في استسلام المدينة"، وأضاف أن أي شخص، سواء كان جنديًا أو غير مقاتل، يحاول مغادرة المدينة سيتم إطلاق النار عليه).[2]

سواء تم النطق به أم لم يتم، إلا التهديد موجود غالبًا. ففي العصور السابقة، كانت قواعد السلوك أكثر تساهلًا. عندما أراد الفرس حث بعض المدن الأيونية على الاستسلام والانضمام إليهم من دون الحاجة إلى محاربتهم، أوعزوا إلى سفرائهم بأن

---

[2] أوتيس أ. سينغلتاري، *The Mexican War* (شيكاغو، مطبعة جامعة شيكاغو، 1960)، ص. 75-76. في حلقة مماثلة، قرر الغال الذين دافعوا عن بلدة أليسيا عام 52 قبل الميلاد، "إرسال أولئك الذين سلبهم السن أو العجز القتال.... وصلوا إلى التحصينات الرومانية وحاصروا الجنود والدموع في أعينهم ليتخذوهم عبيدًا ويخففوا عنهم جوعهم. لكن القيصر وضع حراسًا على الأسوار وأمرهم برفض دخولهم". القيصر، *The Conquest of Gaul*، س. أ. هاندفورد، ترجمة (بالتيمور، Penguin Books، 1951)، ص. 227.

قدموا مقترحاتكم إليهم واوعدوهم بأنَّهم إذا تخلوا عن حلفائهم فلن تكون هناك عواقب وخيمة عليهم؛ لن نضرم النار في منازلهم أو معابدهم، أو نهددهم بأي قساوة تكون أشد مما كانت قبل حدوث هذا الاضطراب. لكن إذا رفضوا وأصروا على القتال، هنا عليكم اللجوء إلى التهديدات وأخبروهم بالضبط ما سنفعله بهم؛ أخبروهم أنهم عندما يهزمون سيتم بيعهم كعبيد وسيتم إخصاء أولادهم ونقل فتياتهم إلى منطقة باكتريا وستتم مصادرة أرضهم.[3]

يبدو أن هتلر يكلم شوشنيغ. "أحتاج فقط إلى إصدار الأمر وستختفي جميع الفزاعات السخيفة عند الحدود بين عشية وضحاها... ثم ستختبر شيئًا ما حقًّا... بعد أن تتبع القوات كتيبة العاصفة والفيلق، لن يستطيع أحد الحؤول دون الانتقام وحتى أنا نفسي".

أو هنري الخامس أمام بوابات آرفلور:

لإن حاولنا أن نصدر أوامرنا للجنود،
وهم في حومة هياجهم من أجل غنيمتهم،
لنكونن كمن يرسل مذكرات إلى حوت البحر،
يدعوه فيها أن يتفضل بالحضور إلى الشاطئ.
لهذا أدعوكم يا رجال آرفلور،
أن تشفقوا على مدينتكم وعلى قومكم،
وجنودي لم تزل بعد طوع أمري
ورياح الرحمة الباردة المعتدلة لم تزل لها القدرة
على اكتساح سحب القتل والنهب والرذيلة.
وما تحمل من أقذار وسموم.
وإلّا فلن تمضي لحظات حتى تروا كل جندي،
أعمته شهوة الدم، يمد يده الفتاكة،
فيجتذب بناتكم من شعرهن، وقد ارتفع عويلهن.
ويأخذ أباءكم بلحاهم الفضية،
فيحطم رؤوسهم الموقرة على الأسوار.
ويحمل أطفالكم عراة على رؤوس الخراب
بينما الأمهات، وقد جن جنونهن، يصرخن ويُعولن
عويلًا مختلطًا مضطربًا يشق السحب.
كما فعلت نساء اليهود يوم أغار رجال هيرودس السفاحون.
ما قولكم إذن؟ أتسلمون فتتقون هذا؟
أو تُمعنون في جريمتكم، فتلقون الدمار؟
(الفصل الثالث، المشهد الثالث)

الدور الاستراتيجي للألم والضرر

يبدو العنف المحض والعنف غير العسكري، أكثر وضوحًا في العلاقات بين الدول غير المتكافئة حيث لا يوجد تحدٍّ عسكريّ كبير ونتيجةُ الاشتباك العسكريّ ليست موضع شك. كان بإمكان هتلر توجيه تهديداته بازدراء ووحشية ضد النمسا؛ وإذا رغب بذلك، يستطيع توجيهها بطريقة أكثر دقة ضد الدانمارك. من الجدير بالذكر أن هتلر هو

[3] هيرودوت، *The Histories*، أوبري دي سيلينكور، ترجمة (بالتيمور، بينجوين بوكس، 1954)، ص.362.

من يستخدم هذا النوع من اللهجات وليس جنرالاته؛ فالمؤسسات العسكرية المعتدة بنفسها لا تحب أن تعتبر نفسها ابتزازية. وظيفتهم المفضلة هي تحقيق الانتصار والتخلص من القوة عسكرية المعارضة وترك معظم أمور العنف المدني للسياسة والدبلوماسية. ولكن إذا لم يكن هناك مجال للشك في كيفية انتهاء منافسة القوة، فقد يكون من الممكن تجاوز المرحلة العسكرية برمّتها والمضي قدمًا على الفور نحو المساومة القسرية.
تحدث مواجهة نموذجية للقوى غير المتكافئة في نهاية الحرب، بين المنتصر والمهزوم. حيثما كانت النمسا عرضة للهجوم قبل إطلاق طلقة واحدة، كانت فرنسا عرضة للهجوم بعد انهيار درعها العسكري عام 1940. إن مفاوضات الاستسلام هي المكان الذي يمكن أن يظهر فيه تهديد العنف المدني. كثيرًا ما تكون مفاوضات الاستسلام من جانب واحد أو كثيرًا ما يتجلى العنف المحتمل بوضوح، بحيث تنجح المساومة ويتم ادخار العنف. لكن واقع أن معظم الأضرار الحالية حصلت خلال المرحلة العسكرية من الحرب، قبيل الانتصار والهزيمة، لا يعني أن العنف كان مخفيًّا في أعقاب ذلك، لقد كان كامنًا فقط ونجح التهديد به.
في الواقع، غالبًا ما يكون الانتصار مجرد شرط مسبق لاستغلال القدرة على الأذى. عندما كان القائد اليوناني زينوفون يقاتل في آسيا الصغرى تحت القيادة الفارسية، احتاج الأمر إلى قوة عسكرية لتشتيت جنود العدو واحتلال أراضيهم؛ لكن الأرض ليست ما أراده المنتصر ولم يكن النصر لمصلحته.

في اليوم التالي، أحرق القائد الفارسي القرى حتى سواها بالأرض ولم يترك أي منزل قائمًا ليتسنى له نشر الرعب في نفوس القبائل الأخرى ويريهم ما الذي قد يحصل إذا لم يستسلموا... وبعث ببعض السجناء إلى المرتفعات وطلب منهم أن يقولوا إنه إذا لم ينزل السكان ويستقروا في منازلهم ليخضعوا له، سوف يقوم بحرق قراهم أيضًا ويدمر محاصيلهم وسوف يموتون من الجوع.[4]

لم يكن الانتصار العسكري سوى ثمن الموافقة. وكان المكسب يعتمد على التهديد الناجح باستخدام العنف.
فعلى خطى القائد الفارسي، سحق الروس مدينة بودابست عام 1956 وروّعوا بولندا وغيرها من الدول المجاورة. كانت هناك فترة عشر سنوات بين الانتصار العسكري واستعراض العنف هذا، لكن المبدأ هو ذاك الذي أوضحه زينوفون. غالبًا ما يكون الانتصار العسكريّ تمهيدًا للعنف وليس نهاية له، وحقيقة أن العنف الناجح يبقى عادة في الاحتياط لا ينبغي أن تخدعنا بشأن الدور الذي يضطلع به.

ماذا عن العنف المحض أثناء الحرب بحد ذاتها، وعن إلحاق الألم والمعاناة كأسلوب عسكريّ؟ هل التهديد بإلحاق الألم يتعلق فقط بالاستخدام السياسي لتحقيق الانتصار، أم أنه أسلوب حاسم للحرب بحد ذاتها؟
من الواضح أن الحرب هي جزء من العلاقة بين القوى غير المتكافئة. لطالما كان الغزو الاستعماري مسألة "بعثة عقابية" أكثر من كونه مشاركة عسكرية حقّة. فإذا هرب رجال القبائل إلى الأدغال، تستطيع التجول في قراهم من دون وجودهم فيها إلى أن يوافقوا على ما كان يُعرَف عادة بأنه "حماية" الملكة باللغة الحديثة اللافتة. استُخدم سلاح الجوّ البريطاني لمعاقبة رجال قبائل العرب في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي لإجبارهم على الخضوع.[5]

---

[4] زينوفون، *The Persian Expedition*، ريكس وارنر، ترجمة (بالتيمور، بينجوين بوكس، 1949)، ص.272. يقول هـ.ل. نيبورغ: "إن الهدف 'العقلاني' للتهديد بالعنف هو استيعاب المصالح وليس استفزاز العنف الفعلي. كذلك، فإن الهدف 'العقلاني' للعنف الفعلي هو إظهار الإرادة والقدرة على الفعل، وإرساء مقياس لمصداقية التهديدات المستقبلية، وليس استنفاد تلك القدرة في صراع غير محدود". " Uses of Violence"، *Journal of Conflict Resolution*، 7(1963)، 44.

[5] هناك وصف مدروس لهذا التكتيك، ويؤكد على طابعه "الدبلوماسي"، في محاضرة قائد القوات الجوية المارشال لورد بورتال ، "تعاون القوات الجوية في ضبط أمن الإمبراطورية". "يجب إعطاء القبيلة الخارجة عن القانون بديلاً عن التعرض للقصف و ... إخبارها بأوضح العبارات الممكنة عن ماهية هذا البديل". و"سيكون أكبر خطأ هو الاعتقاد بأن النصر الذي ينقذ أرواح الخاسرين ومشاعرهم يجب أن يكون أقل ديمومة أو فائدة من الشخص الذي يلحق خسائر فادحة بالرجال المقاتلين ويؤدي إلى 'سلام' يفرضه على أرض منكوبة". *Journal of the Royal United Services Institution*، (لندن، أيار/ مايو 1937)، ص.343-58.

إذا لم تكن قوات العدو ذات قوة كافية للمعارضة أو غير راغبة في الاشتباك، فلا داعي لتحقيق انتصار كشرط مسبق للاستمرار في عرض العنف القسري. عندما كان القيصر ينشر الأمن في قبائل بلاد الغال، توجب عليه أحيانًا أن يشقّ طريقه عبر رجالهم المسلحين لإخضاعهم بعرض من العنف العقابي، لكن في أحيان أخرى، بالكاد كان أحد يعارضه فيمضي قدمًا بشكل مباشر نحو العرض العقابي. وفيما يتعلق بجحافله، استبسلوا في القتال لشق طريقهم إلى مقر السلطة؛ ولكن بصفته حاكم بلاد الغال، لم يستطع القيصر النظر إلى قوات العدو إلا كعائق أمام سيطرته السياسية، وكانت هذه السيطرة قائمة غالبًا على القدرة على إلحاق الألم والحزن والحرمان. في الحقيقة، فضّل أن يُبقي على عدة مئات من الرهائن من القبائل التي لا يثق بها وبهذا لا يكون تهديده باستخدام العنف معتمدًا حتى على رحلة استكشافية إلى الريف.

ظهر الأذى المحض كتكتيك عسكري في بعض العمليات العسكرية ضد هنود السهول. خلال الحرب مع قبيلة الشايان عام 1868، رأى الجنرال شيريدان أن أمله الوحيد هو مهاجمة الهنود في مخيماتهم الشتوية. تحجج بأن الهنود قد ينهبون كما يحلو لهم خلال المواسم التي يمكن أن تعتاش فيها مهورهم على العشب، وفي الشتاء يختبئون بعيدًا في أماكن نائية. "لإبعاد فكرة أنهم آمنون من العقاب، والإضراب في فترة كانوا فيها عاجزين عن نقل مخزوناتهم وقراهم، تم التخطيط لحملة شتوية ضد العصابات الكبيرة المختبئة في الأراضي الهندية".[6]

لم تكن هذه اشتباكات عسكرية؛ بل كانت هجمات تأديبية على الناس. لقد كانت محاولة للإخضاع باستخدام العنف من دون محاولة فاشلة لسحب قوات العدو العسكرية نحو معركة مصيرية. كما كانت "انتقامًا ضخمًا" على نطاق ضيق مع تأثيرات محلية لا تختلف عن تلك التي حدثت في هيروشيما. كان الهنود أنفسهم يفتقرون تمامًا إلى التنظيم والانضباط وغالبًا لم يكونوا قادرين على توفير ما يكفي من الذخائر من أجل التدريب على الرماية ولم يكونوا مناسبين عسكريًا لسلاح الفرسان؛ كانت استراتيجيتهم البدائية الوحيدة هي المضايقة والانتقام. فقد نجم نصف قرن من القتال الهندي في الغرب عن إرث من تكتيكات سلاح الفرسان؛ لكن يصعب إيجاد بحث جاد حول الاستراتيجية الأميركية ضد الهنود أو الاستراتيجية الهندية ضد البيض. ليس القرن العشرين هو الأول حيث يكون فيه "الانتقام" جزءًا من استراتيجيتنا ولكنه الأول حيث نعترف به بطريقة منهجية.

ظهر الأذى كاستراتيجية خلال الحرب الأهلية الأميركية، لكن على شكل حلقة وليس على شكل استراتيجية مركزية. في معظم الأحيان، كانت الحرب الأهلية اشتباكًا عسكريًا مع القوة العسكرية، كل جانب ضد الآخر. كانت القوات الكونفدرالية تأمل في تدمير ما يكفي من أراضي الاتحاد للمفاوضة على استقلالها، لكن لم تكن لديها القدرة الكافية لمثل هذا العنف ما جعل الأمر ينجح. كانت قوات الاتحاد عازمة على تحقيق انتصار عسكريّ وكان تقدم الجنرال شيرمان أساسيًا من خلال جورجيا هو ما أظهر الاستخدام الواعي والواضح للعنف. كتب شيرمان: "إذا علت صرخة الشعب ضد بربريتي ووحشيتي، سأجيبهم بأن الحرب هي الحرب... فإذا أرادوا السلام عليهم وقف الحرب هم وذويهم". وقال أحد زملائه: "شيرمان محقٌّ تمامًا... فالطريقة الوحيدة الممكنة لإنهاء هذا النزاع التعيس والمروع... هي جعله فظيعًا يتجاوز القدرة على التحمل".[7]

إن جعله "فظيعًا يتجاوز القدرة على التحمل" هو ما يرتبط بالجزائر وفلسطين وسحق بودابست والحرب القبلية في أفريقيا الوسطى. ولكن في الحروب الكبرى التي دارت في المئة عام الماضية، كان الانتصار العسكريّ غالبًا هو الحاسم وليس إلحاق الأذى بالشعب؛ لم تأت محاولة الجنرال شيرمان في جعل الحرب جحيمًا بالنسبة إلى شعب الجنوب لتلخص الاستراتيجية العسكرية للقرن التالي. إن الغاية المعلنة والهدف المركزي للاستراتيجية الأميركية ما زالت هي السعي وراء قوة العدو العسكرية وتدميرها وتحقيق انتصار ساحق على جيوش العدو خلال الحربين العالميتين. كان يُنظر إلى العمل العسكريّ على أنه بديل عن المساومة وليس عملية للمساومة.

---

[6] بول أ. ويلمان، *Death on the Prairie*، (نيويورك، ماكميلان، 1934)، ص. 82.

[7] ف. س. فولر يعيد صياغة بعض هذه المراسلات والملاحظات، "بالنسبة إلى القرن التاسع عشر كان هذا تصورًا جديدًا، لأنه كان يعني أن العامل الحاسم في الحرب - سلطة رفع دعوى من أجل السلام - تم نقله من الحكومة إلى الشعب، وأن صنع السلام كان نتاج ثورة. كان هذا لنقل مبدأ الديمقراطية إلى مرحلته النهائية...." *The Conduct of War: 1789-1961* (نيو برونسويك، مطبعة جامعة روتجرز، 1961)، ص.107-12.

ليس السبب في أن الدول المتحضرة تكره إلحاق الأذى بالشعوب لدرجة أنها تفضّل الحروب "العسكرية المحضة". (كما لم يكن جميع المشاركين في هذه الحروب من الدول المتحضرة تمامًا). يبدو السبب هو أن تكنولوجيا وجغرافيا الحرب لم تسمح للعنف القسري أن يكون هو الحاسم قبل أن يتم تحقيق الانتصار العسكري، على الأقل بالنسبة إلى حرب بين أي شيء مثل القوى المتساوية خلال نهاية القرن في الحرب العالمية الثانية. في الواقع، كان الحصار يستهدف أمَّة العدو بأكملها ولم يركز على القوات العسكرية فقط؛ فالمدنيون الألمان الذين لقوا حتفهم بسبب الإنفلونزا في الحرب العالمية الأولى كانوا ضحايا العنف الموجه ضد البلاد بأكملها. لم يكن من الواضح أبدًا ما إذا كان الحصار – للجنوب في الحرب الأهلية أو للقوى المركزية في الحربين العالميتين أو حرب الغواصات ضد بريطانيا – من المفترض أن يجعل الحرب تتجاوز قدرة الشعب على التحمل أو فقط من أجل إضعاف قوات العدو عن طريق منع الدعم الاقتصاديّ. تم تقديم الحجتين، ولكن لا حاجة إلى توضيح الغرض ما دام أحد الغرضين يُعتبر مشروعًا ويمكن تحقيق أحدهما. كما تم تبرير "القصف الاستراتيجي" على أراضي العدو من حين لآخر من حيث الألم والحرمان الذي قد يلحق بالشعب والضرر المدني الذي قد يلحق بالأمة، كمحاولة لنبيّن للشعب أو لقيادة العدو أن الاستسلام أفضل من الإصرار على مشاهدة الضرر الذي يمكن أن يحدث. وتم تبرير القصف أيضًا من الناحية "العسكرية" على أنه طريقة لمنع أدوات الحرب عن القوات بشكل انتقائي أو كطريقة لإضعاف الاقتصاد الذي يقوم عليه الجهد العسكري بشكل عام.[8]

ولكن كما الإرهاب – كالعنف الذي يهدف إلى الضغط على العدو بدلًا من إضعافه عسكريًّا - لم يصل الحصار والقصف الاستراتيجي في حد ذاتهما إلى المستوى المطلوب في أي من الحربين العالميتين في أوروبا. (ربما كانا كافيين في الحرب مع اليابان بعد أن أدى العمل العسكري المباشر إلى وصول الطائرات الأميركية إلى المدى). لم تستطع الطائرات أن تجعل العنف العقابي القسري هو الحاسم في أوروبا، على الأقل وفقًا لجدول زمني مقبول، وأن تحول دون الحاجة إلى هزيمة قوات العدو أو تدميرها طالما أنه لم يكن لديها سوى متفجرات تقليدية ومواد حارقة لنقلها. إن قنبلة هتلر الطنانة V-1 وصاروخ V-2 هي إلى حد ما عبارة عن مجرد حالات من الأسلحة التي تهدف إلى تخويف وإلحاق الأذى ببريطانيا نفسها بدلًا من إيذاء قوات الحلفاء العسكرية. فما يحتاجه V-2 هو حمولة عقابية جديرة بالنقل وهو ما لم يمتلكه الألمان. تشير بعض التوقعات في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي إلى أن حربًا كبرى أخرى ستكون حربًا خالصة من العنف المدني، حرب صدمة ورعب من السماء لم تثبتها التكنولوجيا المتاحة. أدى التهديد بالعنف العقابي إلى بقاء البلدان المحتلة في حالة سكون؛ ولكن تم الانتصار في حروب أوروبا على أساس القوة الغاشمة والمهارة وليس عن طريق التخويف ولا عن طريق التهديد بإلحاق العنف المدني، بل عن طريق استخدام القوة العسكرية. ما زال الانتصار العسكري هو ثمن الخضوع. كان العنف الكامن ضد الناس مخصصًا لسياسات الاستسلام والاحتلال.

الاستثناء الأكبر كان القنبلتين النوويتين على المدينتين اليابانيتين. كانت هذه أسلحة إرهاب وصدمة. إنها مؤذية وتعد بالمزيد من الأذى، وهذه كانت غايتها. أما الأسلحة "الصغيرة" القليلة التي بحوزتنا كانت بلا شك ذات قيمة عسكرية مباشرة، ولكن ميزتها الكبيرة كانت في العنف المحض. بمعنى عسكري، يمكن للولايات المتحدة أن تكسب القليل من خلال تدمير مدينتين صناعيتين يابانيتين؛ وبمعنى مدني، يمكن أن يخسر اليابانيون الكثير. كانت القنبلة التي أُلقيت على هيروشيما بمثابة تهديد يستهدف اليابان بأكملها. لم يكن الهدف السياسي للقنبلة قتلى هيروشيما أو المصانع التي يعملون بها، إنما الناجون في طوكيو. في تقليد الجنرال شيريدان، كانت القنبلتان ضد الكومانشي وشيرمان في جورجيا. سواء أنقذت هاتان القنبلتان في النهاية أرواحًا أو أهدرتها، أكانت أرواحًا يابانية أو أرواحًا أميركية؛ وسواء كان العنف القسري العقابي أبشع من القوة العسكرية المباشرة أو أكثر تحضرًا؛ وسواء كان الإرهاب أكثر أو أقل إنسانية من التدمير العسكري؛ يمكننا على الأقل إدراك أن القنبلتين على هيروشيما وناجاساكي تمثلان

---

[8] للاطلاع على إعادة النظر في نظرية القصف الاستراتيجي قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها، في ضوء مفاهيم العصر النووي، انظر جورج هـ. كويستر، *Deterrence before Hiroshima*، نيويورك، جون وايلي وأولاده، 1966). انظر أيضًا الفصول الأربعة الأولى من برنارد برودي، *Strategy in the Missile Age*، برينستون، مطبعة جامعة برينستون، 1959)، ص.3-146.

عنفًا ضد البلد نفسه وليستا هجومًا على قوة اليابان المادية بشكل أساسي. لم يكن تأثير القنبلتين والغاية منهما هو التدمير العسكري الذي أحدثتاه بشكل أساسي إنما الألم والصدمة والوعد بالمزيد.

المساهمة النووية في الإرهاب والعنف

يُقال إن الإنسان امتلك لأول مرة في التاريخ ما يكفي من القوة العسكرية للقضاء على جنسه في الأرض، أسلحةٌ لا يمكن تصور وجود دفاع ضدها. ويُقال إن الحرب أصبحت مدمرة وفظيعة لدرجة أنها لم تعد أداة للقوة الوطنية. يقول "ماكس ليرنر" في كتاب عنوانه The Age of Overkill: "لأول مرة في تاريخ البشرية، حبس الإنسان القوة... التي لم يجرؤ على استخدامها حتى الآن".[9] واضطرت السلطات العسكرية السوفياتية، التي يكره حزبها الاضطرار إلى التوفيق بين نظرية كاملة عن التاريخ مع حدث تكنولوجي واحد، إلى إعادة فحص مجموعة من المبادئ التي أُعطيت اسمًا محرجًا مثل "العوامل التشغيلية الدائمة" في الحرب. في الواقع، يتجسد زمننا بكلمات مثل "أول مرة في تاريخ البشرية"، وبالتنازل عما كان "دائمًا".

هذه العبارات رائعة للتأثير الدراماتيكي. بعضها يميل، بشكل غير ضروريّ على الإطلاق، إلى التقليل من شأن الكارثة في الحروب السابقة. قد تبالغ هذا العبارات في الحداثة التاريخية للردع وتوازن الرعب.[10] والأهم من ذلك، أنها لا تساعد فقط في تحديد ما هو جديد في الحرب في حين يمكن تخزين طاقة تدميرية كبيرة في رؤوس حربية تكون بسعر يسمح للبلدان المتقدمة أن تمتلكها بأعداد كبيرة. من دون مقارنة، إن الرؤوس الحربية النووية أكثر تدميرًا من أي شيء تم تخزينه من قبل. ما هي انعكاسات ذلك على الحرب؟

ليس صحيحًا أن الإنسان امتلك للمرة الأولى في التاريخ القدرة على تدمير جزء كبير، وحتى الجزء الأكبر، من الجنس البشري. كانت اليابان من دون دفاع بحلول آب/ أغسطس من العام 1945. ولكن عبر مزيج من القصف والحصار، والغزو في نهاية المطاف، والانتشار المتعمد للأمراض إذا لزم الأمر، ربما كانت الولايات المتحدة لتبيد سكان الجزر اليابانية من دون استخدام أسلحة نووية. كانت لتكون حملة مروعة ومكلفة ومهينة؛ كانت ستستغرق وقتًا وتتطلب مثابرة. ولكن كانت لدينا القدرة الاقتصادية والتقنية للقيام بذلك؛ وبالاشتراك مع الروس أو بدونهم كنا لنقوم بالمثل في العديد من بقاع الأرض المكتظة بالسكان. لا يوجد الكثير لتفعله الأسلحة النووية ضد الأشخاص العزّل ولا يمكن القيام به بمعول الثلج. وما كانت لترهق الناتج القومي الإجمالي لتقوم بذلك بمعول الثلج.

إنه لأمر مروع أن نتحدث بهذا الخصوص. لم نفعل ذلك ولا يمكن تصور أننا كنا سنفعل ذلك. ليس لدينا سبب؛ لو كان لدينا سبب، لما كان لدينا إصرار على الهدف بمجرد تبدد غضب الحرب في الانتصار وتولينا مهمة الجلاد. إذا حاولنا نحن وأعداؤنا القيام بمثل ذلك لبعضنا البعض الآن، وللآخرين أيضًا، لن يكون السبب في ذلك هو أن الأسلحة النووية جعلت ذلك ممكنًا لأول مرة.

تستطيع الأسلحة النووية أن تقوم بذلك بسرعة. هذا يشكل فرقًا.

عندما اخترق الصليبيون أسوار مدينة القدس ونهبوها في حين كانت حالة غضب تسيطر عليهم. لقد أحرقوا أشياءً كانوا ربما حملوها بعيدًا لو فكروا قليلًا واغتصبوا نساءً كانوا ليتزوجوهن لو فكروا بالأمر قليلًا. إن القيام بحرب كارثية خلال الفترة الزمنية التي يمكن فيها للمرء أن يظلّ مستيقظًا يؤدي إلى تغيير سياسات الحرب وعملية اتخاذ

[9] نيويورك، سيمون وشوشتر، 1962، ص.47.

[10] غالبًا ما يُنسب إلى ونستون تشرشل مصطلح "توازن الرعب"، ويعبر الاقتباس التالي بإيجاز عن المفهوم المألوف للردع النووي المتبادل. مع ذلك، فإن هذا مأخوذ من خطاب ألقاه في مجلس العموم في تشرين الثاني/ نوفمبر 1934. "تبقى الحقيقة أنه عندما يتم قول وفعل كل شيء فيما يتعلق بالأساليب الدفاعية، في انتظار اكتشاف جديد، فإن المقياس المباشر الوحيد للدفاع على نطاق واسع هو اليقين من القدرة على إلحاق ضرر كبير بالعدو بشكل متزامن مع ما يمكن أن يلحقه بأنفسنا. لا تدعونا نقلل من فعالية هذا الإجراء. قد يثبت من الناحية العملية – أعترف أنني لا أستطيع إثبات ذلك من الناحية النظرية – أنه قادر على منح حصانة كاملة. إذا أظهرت قوتان أنهما قادرتان بشكل متساوٍ على إلحاق الضرر ببعضهما البعض من خلال عملية حربية معينة، بحيث لا تكسب أي منهما ميزة من اعتمادها ويعاني كلاهما من أبشع الإصابات المتبادلة، هذا ليس ممكنًا فحسب لكن يبدو من المحتمل ألا تستخدم أي منهما هذه الوسيلة". إن إعادة نظر مذهلة لمفاهيم مثل الردع والهجوم الاستباقي والقوة المضادة والحرب المضادة والانتقام والثأر والحرب المحدودة في الأدبيات الاستراتيجية لعصر الهواء من مطلع القرن حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، موجودة في كتاب كويستر، المذكور أعلاه.

القرار وإمكانية السيطرة المركزية وضبط النفس ودوافع الأشخاص المسؤولين والقدرة على التفكير والتدبر بشكل جذري بينما الحرب مندلعة. يمكن تصوّر أننا قد ندمر 200,000,000 روسيّ في حرب من الزمن الحاضر ولكن ليس 80,000,000 يابانيّ في حرب من الزمن الماضي. هذا ليس أمرًا قابلًا للتصوّر فقط، إنما تم تصوره. يمكن تصوره لأنه قد يحصل "في لحظة، في طرفة عين، عند البوق الأخير".

قد يفسر هذا قلة النقاشات حول كيفية إنهاء حرب شعواء. فالناس لا يتوقعون "إنهائها"، لأنها تنتهي فقط عندما تُنتهَك القوى. كما يفسر هذا سبب ظهور فكرة "الحرب المحدودة" في السنوات الأخيرة. كان إنهاء الحرب هو ما يحدّ الحروب السابقة، مثل الحربين العالميتين الأولى والثانية أو الحرب الفرنسية البروسية، وكذلك النهاية التي حصلت قبل الفترة التي استُخدم فيها أكبر قدر من العنف المحتمل، إضافة إلى المفاوضات التي أدت إلى التهديد بإلحاق الألم إلا أنها غالبًا ما حالت دون ممارسة العنف المدني على نطاق واسع. فمع توفر الأسلحة النووية، لا يمكن للحد من العنف أن ينتظر نتيجة التنافس على القوة العسكرية؛ فمن أجل أن يطال الجميع، يجب أن يحصل الحد من العنف خلال الحرب نفسها.

هذا أحد الفروق بين الأسلحة النووية والحربات.

لا يتعلق الأمر بعدد الأشخاص الذين يمكنها قتلهم في نهاية المطاف، إنما بالسرعة التي يمكن إنجاز ذلك بها، وبمركزية القرار وبفصل الحرب عن العمليات السياسية وبالبرامج المحوسبة التي تهدد بإخراج الحرب من بين يدي البشر بمجرد اندلاعها.

أن تجعل الأسلحة النووية أمر ضغط ضراوة الحرب الكونية أمرًا ممكنًا في غضون ساعات قليلة لا يعني أنها تجعلها حتمية. ما زال يتعين علينا التساؤل عما إذا كانت هذه هي الطريقة التي سيتم خوض حرب نووية كبرى بها أو هي الطريقة التي ينبغي خوض الحرب بها. رغم ذلك، إن احتمال اندلاع حرب بأكملها مثل سلسلة كبيرة من الألعاب النارية يحدث فرقًا جوهريًّا بين تصوّرنا للحرب النووية والحروب العالمية التي شهدناها.

بالطبع، لا يوجد ما يضمن عدم استمرار الحرب الأبطأ. كان يمكن للحرب العالمية الأولى أن تتوقف في أي وقت بعد معركة المارن، وقد كان هناك متسع من الوقت للتفكير في أهداف الحرب والاطلاع على المصلحة الوطنية على المدى البعيد والنظر في التكاليف والخسائر التي تم تكبدها بالفعل واحتمال حصول المزيد في المستقبل، إضافة إلى مناقشة شروط وقف الحرب مع العدو. استمرت الأعمال المروعة بصورة آلية كما لو كانت بين يدي حاسوب (أو أسوأ من ذلك: ربما تمت برمجة الحواسيب لكي تتعلم بسرعة أكبر من التجربة). حتى أن المرء قد يفترض أنه ستكون نعمة لو تم ضغط كل الألم والصدمة التي جرت في السنوات الأربع في غضون أربعة أيام. ومع ذلك، فقد انتهت. لم يكن لدى المنتصرين الجرأة يومها على استخدام الحربات لفعل ما قد تفعله الأسلحة النووية بالشعب الألماني اليوم.

هناك اختلاف آخر. في الماضي، كان المنتصرون عادة يفعلون ما يحلو لهم بالعدو. لطالما كانت الحرب "حربًا كلية" بالنسبة إلى الخاسر. كان الفرس واليونانيون والرومان، بنفس الرتابة المميتة، "يزهقون أرواح جميع الرجال في سن التجنيد، ويبيعون النساء ويستعبدون الأطفال"، لتصبح المنطقة المهزومة لا تمتلك شيئًا سوى اسمها إلى أن يصل مستوطنون جدد في وقت لاحق. لكن المهزومين لم يستطيعوا فعل الشيء ذاته مع المنتصرين، حيث لا يمكن إخصاء وبيع الأطفال إلا بعد الانتصار في الحرب وهذا يحدث لدى الطرف الخاسر فقط. لا يمكن استخدام القدرة على الأذى إلا بعد أن تنتصر القوة العسكرية. اتسمت الحروب الكبرى في هذا القرن بنفس التسلسل؛ لأسباب تكنولوجية وجغرافية، توجب على القوة العسكرية عادة اختراق القوة العسكرية المعارضة أو إرهاقها أو تقويضها – لتحقيق انتصار عسكري قبل أن يتم تسليطها على الدولة المعادية نفسها. لم يتمكن الحلفاء في الحرب العالمية الأولى من إلحاق الألم القسريّ والمعاناة مباشرة بالألمان بطريقة حاسمة حتى يتمكنوا من هزيمة الجيش الألماني؛ كما لم يتمكن الألمان من الضغط على الشعب الفرنسي بالحربات إلا إذا قاموا بهزيمة قوات التحالف التي كانت تقف في طريقهم.

بحرب ثنائية الأبعاد، تميل القوات إلى مواجهة بعضها البعض وحماية أراضيها أثناء محاولة الضغط على بعضهم البعض. فالتوغلات الصغيرة لا تسبب للناس أضرارًا جسيمة؛ في حين أن التوغلات الكبيرة مدمرة للمؤسسات العسكرية لدرجة أنها تنهي عادة المرحلة العسكرية من الحرب.

تمكّن الأسلحة النووية حصول عنف وحشي ضد العدو من دون تحقيق انتصار في البداية. مع وجود الأسلحة النووية ووسائل إطلاقها اليوم، يتوقع المرء التوغل في أرض العدو من دون انهيار قوته العسكرية لأول مرة. فما فعلته الأسلحة النووية أو تبدو أنها تفعله هو الترويج لهذا النوع من الحرب في المقام الأول حيث تهدد الأسلحة النووية بجعل الحرب أقلّ عسكرية وتكون مسؤولة عن تدني مستوى هيبة "الانتصار العسكري" في الوقت الحاضر. لم يعد الانتصار شرطًا مسبقًا لإلحاق الأذى بالعدو. ولا يوجد ضمان عدم التعرض للأذى الرهيب. كما أن المرء لا يحتاج إلى الانتظار لينتصر في الحرب حتى يلحق أضرارًا "لا تُحتمل" بعدوه. لا داعي إلى الانتظار حتى يخسر الحرب. مرّ زمن كان ضمان الانتصار– ضمانات كاذبة أو حقيقية – يجعل الزعماء القوميين ليس فقط على استعداد لشن حرب إنما متحمسين لها في بعض الأحيان. ليس الآن.

لا يمكن للأسلحة النووية فقط إلحاق الأذى بالعدو قبل الانتصار في الحرب، وربما إيذائه بشكل حاسم بما يكفي لجعل الاشتباك العسكري نظريًّا، إنما يُفترض على نطاق واسع أن يكون هذا هو كل ما قد تفعله الأسلحة في حرب كبرى. غالبًا ما تتم مناقشة أمر حدوث حرب كبرى كما لو كانت مجرد منافسة في التدمير الوطني. إذا كان هذا هو الحال بالفعل – إذا أصبح تدمير المدن وسكانها بالأسلحة النووية هو الهدف الأساسي في حرب شاملة – فقد انعكس تسلسل الحرب. بدلًا من تدمير قوات العدو كتمهيد لفرض مشيئة المرء على الأمّة المعادية، سيتعين عليه تدمير البلد كوسيلة أو تمهيد لتدمير قوات العدو. وإذا لم يتمكن من إعاقة قوات العدو من دون تدمير البلد فعليًّا، فلن يمتلك المنتصر حتى خيار إنقاذ الدولة التي احتلها. فلقد دمرها بالفعل. حتى مع الحصار والقصف الاستراتيجي، يمكن افتراض هزيمة دولة ما قبل تدميرها، أو اختيار الاستسلام قبل أن تتجاوز الإبادة الحدود. ففي الحرب الأهلية، كان هناك أمل بأن يصبح الجنوب أضعف من أن يقاتل قبل أن يصبح أضعف من أن يبقى على قيد الحياة. بالنسبة إلى الحرب "الشاملة"، تهدد الأسلحة النووية بعكس هذا التسلسل.

هكذا تقوم الأسلحة النووية بإحداث فرق، فهي تمثل حقبة من الحرب. لا يكمن الفرق فقط في حجم الدمار الذي قد تُحدثه بل في دور الدمار وفي عملية اتخاذ القرار. تستطيع الأسلحة النووية تغيير سرعة الأحداث والتحكم بالأحداث وتسلسل الأحداث وعلاقة المنتصر بالمهزوم وعلاقة الوطن بجبهة القتال. يرتكز الردع اليوم على التهديد بالألم والإبادة، ليس فقط على التهديد بالهزيمة العسكرية. قد نتناقش بأمر الحكمة من إعلان "الاستلام غير المشروط" كهدف في الحرب الكبرى الأخيرة، ولكن يبدو أننا نتوقع "تدميرًا غير مشروط" كأمر طبيعي في حرب أخرى.

يمكن دائمًا القيام بشيء يشبه نفس الدمار.

بوجود الأسلحة النووية هناك توقع بأنه هذا الشيء سيحصل. إن "الإفراط في القتل" ليس هو الجديد؛ بالتأكيد كان لدى الجيش الأميركي ما يكفي من رصاص عيار 30 لقتل جميع سكان العالم عام 1945، أو إذا لم يكن يمتلكهم كان ليشتريهم من دون تكبد أي جهد. الجديد هو "القتل" الواضح وهي فكرة أن الحرب الكبرى قد تكون مجرد منافسة في ممارسة القتل في البلدان أو ليست حتى منافسة بل مجرد تمرينين متوازيين في التخريب.

هذا هو الفرق الذي تُحدثه الأسلحة النووية. على الأقل قد تُحدث هذا الفرق. كما أنها قد لا تُحدثه. إذا كانت الأسلحة بحد ذاتها أو الآلات التي تحملها عرضة للهجوم، فقد تقضي مفاجأة ناجحة على وسائل انتقام الخصم. كما أن إمكانية تخزين انفجار هائل في قنبلة واحدة لا يضمن في حد ذاته أن يتلقى المنتصر عقابًا مميتًا. كان لدى مقاتلين مسلحين يواجهان بعضهما البعض في بلدة غربية قدرة لا يستهان بها على قتل بعضهما؛ لكن ذلك لم يضمن أن كليهما سوف يموت في معركة بالأسلحة النارية – إنما الأبطأ بينهما فقط. قد تكون الأسلحة الأقل فتكًا التي تسمح للمصاب بالردّ قبل أن يموت هي الأكثر ملاءمة لتوازن الرعب المقيد أو لتوازن الحذر. فكفاءة الأسلحة النووية قد تجعلها مثالية لبدء الحرب إذا تمكنت فجأة من القضاء على قدرة العدو على الرد.

كما أن هناك احتمال مخالف: وهو أن الأسلحة النووية ليست عرضة للهجوم وتثبت أنها ليست فعالة بشكل رهيب ضد بعضها البعض، مما يعني عدم الحاجة إلى إطلاق النار عليها بسرعة خوفًا من أنها ستدمر قبل إطلاقها، وعدم وجود أي مهمة متاحة سوى التدمير المنهجيّ لبلد العدو حيث لا يوجد سبب ضروري يدعو إلى القيام بذلك

بسرعة وليس ببطء. تخيل أن التدمير النووي يجب أن يحصل ببطء – يمكن إلقاء قنبلة واحدة يوميًّا. كان الاحتمال ليبدو مختلفًا تمامًا، شيء يشبه حرب العصابات الأكثر إرهابًا على نطاق واسع. ما يحدث هو أن الحرب النووية لا يجب أن تجري ببطء؛ لكنها لا يجب أن تجري بوتيرة سريعة أيضًا. إن مجرد وجود الأسلحة النووية لا يقرر في حدّ ذاته أن كل شيء يجب أن يُدمّر في طرفة عين، ولا أنها يجب أن تجري ببطء. لا تبسط الأسلحة النووية الأمور إلى هذا الحدّ.

وفي السنوات الأخيرة، كان هناك تركيز على التمييز بين ما تجعله الأسلحة النووية ممكنًا وما تجعله حتميًّا في حال نشوب حرب. بدأت الحكومة الأميركية في العام 1961 بالتشديد على أنه حتى الحرب النووية الكبرى قد لا تكون ولا يلزم أن تكون مجرد منافسة في الغضب المدمر. وقد ألقى الوزير ماكنمارا خطابًا مثيرًا للجدل في يونيو 1962 حول فكرة أن "الردع" فعال حتى خلال الحرب نفسها وقد تحاول الأطراف المتنازعة الحدّ من دمار الحرب بدافع المصلحة الذاتية. قد يشعر كل منهما بأن التدمير المطلق لشعب العدو والمدن لن يخدم أي غرض عسكري حاسم، ولكن التهديد المستمر بتدميرهما قد يخدم غرضًا ما. سيعتمد التهديد المستمر على عدم تعرضهم للتدمير بعد. فالطرفان قد يتبادلان ضبط النفس كما هو الحال في الحروب المحدودة ذات النطاق الأضيق. حتى أسوء الأعداء لم يقوموا بالتنكيل بأسرى الحرب في كثير من الأحيان من أجل المعاملة بالمثل؛ والمواطنون يستحقون معاملة مماثلة. قد يقع غضب الهجمات النووية بشكل أساسي على أسلحة كل طرف وقواته العسكرية.

قال الوزير ماكنمارا: "توصلت الولايات المتحدة إلى خلاصة" تفيد بأنه يجب التعامل مع الاستراتيجية العسكرية الأساسية في حرب عامة محتملة إلى أقصى حد ممكن بنفس الطريقة التي تم بها النظر إلى العمليات العسكرية التقليدية في الماضي. بمعنى آخر، يجب أن تكون الأهداف العسكرية الرئيسية ... هي تدمير قوات العدو العسكرية وليس استهداف سكانه المدنيين ... وبذلك نعطي الخصم المحتمل أقوى دافع يمكن تصوره للامتناع عن قصف مدننا.[11]

هذه طريقة معقولة للتفكير في الحرب، إذا كان على المرء التفكير فيها وهو بالطبع يفعل ذلك. ولكن سواء كانت "استراتيجية الوزير الجديدة" معقولة أم لا، وسواء كان ينبغي احتجاز مواطني العدو كرهائن أو القضاء عليهم على الفور، وسواء تعين على الأهداف الرئيسية أن تكون هي القوات العسكرية أو الناس فقط ومصدر رزقهم، فهذه ليست "نفس الطريقة التي كان يُنظر بها إلى العمليات العسكرية التقليدية في الماضي". هذا مختلف تمامًا والاختلاف يستحق التركيز.

في الحربين العالميتين الأولى والثانية، ذهب أحدهم ليعمل على القوات العسكرية المعادية وليس على شعبه، لأنه حتى يتم الاهتمام بقوات العدو العسكرية لم يكن هناك عادة أي شيء حاسم يمكن فعله تجاه أمة العدو نفسها. ففي الحرب العالمية الأولى، لم يمتنع الألمان عن إطلاق النار على ملايين السكان الفرنسيين أملًا بتوقف الحلفاء عن إطلاق النار على الشعب الألماني. فهم لم يتمكنوا من الوصول إلى السكان الفرنسيين إلا بعد اختراقهم لخطوط الحلفاء. حاول هتلر ترويع لندن ولكنه لم ينجح. نقلت قوات الحلفاء الجوية الحرب مباشرة إلى أراضي هتلر، مع بعض الأفكار على الأقل في القيام في ألمانيا بما اعترف به شيرمان بأنه كان يفعله في جورجيا؛ ولكن باستخدام تكنولوجيا الحرب العالمية الثانية في القصف لم يكن بوسع أحد تجاوز القوات والذهاب حصريًّا نحو شعوب العدو – وليس في ألمانيا على أي حال الأحوال. بوجود الأسلحة النووية، يمتلك المرء ذلك البديل.

إن التركيز على منشآت العدو العسكرية في حين يتم الادخار عمدًا لقدرة هائلة على تدمير مدنه، وعلى إبادة شعبه والقضاء على ثقله، بشرط التزام العدو بضبط النفس المماثل فيما يتعلق بمجتمعه، ليس "النهج التقليدي". في الحربين العالميتين الأولى والثانية، كان أول عمل تجاري هو تدمير قوات العدو المسلحة لأنها الطريقة الواعدة الوحيدة لجعله يستسلم. إن محاربة اشتباك عسكري "شامل" مع ادخار قدرة حاسمة على العنف، شرط أن يقوم العدو بفعل الشيء ذاته، ليست الطريقة التي يتم التعامل بها تقليديًّا مع العمليات العسكرية. اقترح الوزير ماكنامارا نهجًا جديدًا للحرب في عصر جديد، عصر تكون فيه القدرة على الأذى أكثر تأثيرًا من القدرة على المعارضة.

[11] خطاب حفل التخرج. جامعة ميشيغان، 16 حزيران/ يونيو 1962.

من ساحة المعركة في الحرب إلى دبلوماسية العنف

قبل مئة عام تقريبًا من خطاب الوزير ماكنامارا، قام إعلان سانت بيتسبرغ (الأول في المؤتمرات الكبرى للتعاون مع شياطين الحرب) في العام 1868 بالتأكيد على "الموضوع الشرعي الوحيد الذي ينص على المسعى الواجب تحقيقه خلال الحرب هو إضعاف قوات العدو العسكرية". وفي رسالة إلى "عصبة الأمم" عام 1920، كتب رئيس لجنة الصليب الأحمر ما يلي: "ترى اللجنة أنه من الأفضل أن تستأنف الحرب طابعها السابق، أي أن تكون صراعًا بين الجيوش وليس بين الشعوب. يجب على الشعوب أن تبقى قدر المستطاع خارج الصراع وعواقبه".[12] إن لهجته مشابهة بشكل كبير للهجة الوزير ماكنامارا.

كان مقدّرًا للجنة الدولية أن تواجه خيبة أمل مثل كل من كدّ وعمل في تسعينيات القرن الماضي على استنباط قواعد تجعل الحرب إنسانية أكثر. عندما تم تأسيس الصليب الأحمر عام 1863، كان قلقًا إزاء عدم اكتراث من أشعلوا الحرب بغير المحاربين؛ لكن في الحرب العالمية الثانية، اختارت قوات المحور والحلفاء غير المحاربين بشكل مقصود ليكونوا أهدافًا، ليس بشكل جازم إنما بشكل مقصود. كانت النزعة تميل إلى انعكاس ما كانت تأمله اللجنة الدولية.

في العصر الحالي، يبدو أن غير المحاربين ليسوا فقط أهدافًا مقصودة إنما أهدافًا أساسية، أو على الأقل مضمونة إلى حين إلقاء الوزير ماكنامارا خطابه. في الواقع، يبدو أن المحاربين كانوا أهدافًا أساسية في نهاية سلم الحرب؛ هددت الحرب النووية الحرارية بأن تكون منافسة في تدمير المدن والشعوب؛ وفي نهاية السلم الأخرى يمثل التمرد والعصيان إرهابًا بالكامل تقريبًا. نحن نعيش في زمن حرب قذرة.

فما السبب يا ترى؟ هل الحرب حقًّا شأن عسكري بين المقاتلين، وهل هي فساد خاص بالقرن العشرين لا نستطيع إبقائه ضمن الحدود اللائقة؟ أم أن الحرب قذرة بطبيعتها، وهل كان الصليب الأحمر يحنّ إلى حضارة مصطنعة أصبحت فيها الحرب تغطيها الأدبيات – هذا وضع جدير بالترحيب لكنه غير متوقع؟

للإجابة على هذا السؤال، من المفيد التمييز بين ثلاث مراحل في تورط غير المقاتلين – من أناس عاديين وممتلكاتهم – في الحرب الضارية. هذه المراحل جديرة بالتمييز؛ لكن تسلسلها بالكاد يصف أوروبا الغربية خلال الثلاثمئة عام الماضية، وهي ليست تعميمًا تاريخيًّا. المرحلة الأولى هي تلك التي يتضرر فيها الناس من قبل المقاتلين المتهورين. هذا كان وضع الناس خلال فترة "الحرب المتحضرة" التي كانت تقصدها اللجنة الدولية.

منذ حوالي العام 1648 إلى عصر نابليون، كانت الحرب في معظم أنحاء أوروبا الغربية شيئًا مفروضًا على المجتمع. كانت منافسة شاركت فيها الممالك مقابل الحصول على حصص متناسبة في الأراضي وأحيانًا على مطالب في المال وفي الحكم. كانت القوات بغالبها تتألف من مرتزقة وكان الدافع وراء الحرب يقتصر على النخبة الأرستقراطية. حاربت الممالك من أجل أجزاء من الأراضي، لكن القاطنين في الأراضي المتنازع عليها كانوا يولون اهتمامًا في حماية محاصيلهم وبناتهم من القوات الغازية أكثر من اهتمامهم بمن يدينون له بالولاء. فكما أشار "كوينسي رايت" في كتابه Study of War، كانوا أقل اهتمامًا بأن يصبح للأرض التي يعيشون فيها حاكمًا جديدًا.[13] إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بملك بروسيا وإمبراطور النمسا، لم يكن وفاء المزارع البوهيمي ونخوته ذات اعتبارات حاسمة. فمن المبالغة الإشارة إلى الحرب الأوروبية خلال هذه الفترة على أنها رياضة للملوك إلا أنها ليست مبالغة كبيرة. وحصرت اللوجستيات العسكرية في تلك الأيام العمليات العسكرية على نطاق لا يتطلب حماس الكثيرين.

لم يكن إلحاق الأذى بالناس أداة حاسمة في الحرب

إلحاق الأذى بالناس أو تدمير الممتلكات يقلل فقط من قيمة الأشياء التي يتم القتال عليها، مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بكل من الطرفين. علاوة على ذلك، لم يرغب الملوك الذين أداروا الحروب في كثير من الأحيان في تشويه سمعة

---

[12] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، *Draft Rules for the Limitation of the Dangers Incurred by the Civilian Population in Time of War* (الطبعة الثانية جنيفا، 1958)، ص.144، 151.

[13] شيكاغو، مطبعة جامعة شيكاغو، 1942، ص. 296.

المؤسسات الاجتماعية التي شاركوها مع أعدائهم. إن تجاوز الملك العدو ونقل الحرب مباشرة نحو شعبه كان ليكون له آثار ثورية. فتدمير النظام الملكي المعارض لم يكن في الغالب في مصلحة أي من الطرفين؛ أما السياديون المعارضون فقد كان لديهم قواسم مشتركة مع بعضهم أكثر مما لديهم مع رعاياهم، وربما أدى التشكيك في مزاعم النظام الملكي إلى رد فعل كارثي عنيف. ليس من المفاجئ – أو إذا كان مفاجئًا فهو ليس مذهلًا تمامًا – أن تقتصر الحرب في القارة الأوروبية في تلك الحقبة بالذات على النشاط العسكري.

ما زال بإمكان المرء في تلك الأيام وفي ذلك الجزء من العالم أن يظل مهتمًّا بحقوق غير المقاتلين ويأمل في وضع قواعد قد يلتزم بها كلا الطرفين في الحرب. قد يتم احترام القواعد لأن كلا الطرفين لهما ما يكسبانه من الحفاظ على النظام الاجتماعي وليس تدمير العدو. قد تكون القواعد مصدر إزعاج إلا أنها قد تلغي العيوب في حال تقيد بها كلا الطرفين.

تغير هذا خلال الحروب النابليونية. خلال حكم نابليون لفرنسا، اهتم الناس بالنتائج. تمت تعبئة الشعب. وكانت الحرب جهدًا وطنيًّا وليس مجرد نشاط نخبويّ. كما كانت عبقرية سياسية وعسكرية من جانب نابليون ووزرائه أن تتم تعبئة شعب كامل للحرب. وأصبحت البروباغاندا أداة حرب وأصبحت الحرب مبتذلة.

استنكر كثير من الكتّاب هذا الترويج للحرب وهذا الانخراط للجماهير الديمقراطية. في الواقع، إن الفظائع التي ننسبها إلى الحرب النووية سبق أن توقعها العديد من الناقدين، بعضهم قبل الحرب العالمية الأولى وغيرهم الكثير بعدها؛ لكن "السلاح" الجديد الذي يعزى إليه هذا الإرهاب هو الناس، الملايين من الناس، الذين انخرطوا بحماس في حروب وطنية فبذلوا أنفسهم في السعي لتحقيق انتصار كامل ويئسوا في تجنب الهزيمة الكاملة. نحن اليوم معجبون بأن عددًا قليلًا من الطيارين المدربين تدريبًا عاليًا يمتلكون طاقة كافية لتفجير وضرب عشرات الملايين من الأشخاص إضافة إلى المباني التي يعيشون فيها؛ قبل جيلين أو ثلاثة أجيال كان هناك قلق بشأن عشرات الملايين من الناس الذين يستخدمون الحربات والأسلاك الشائكة والرشاشات والشظايا، فهم قد يخلقون نفس النوع من الدمار والفوضى.

كانت تلك هي المرحلة الثانية في علاقة الناس بالحرب، والثانية في أوروبا منذ منتصف القرن السابع عشر. في المرحلة الأولى، كان الناس محايدين إلا أنه قد يتم تجاهل سلامتهم؛ في المرحلة الثانية، كان الناس منخرطين لأنها كانت حربهم. بعضهم قاتل وبعضهم صنع أدوات حربية وبعضهم أعدّ الطعام وبعضهم اعتنى بالأطفال؛ لكن كان الجميع يشكل جزءًا من أمة صانعة للحرب. عندما هاجم هتلر بولندا عام 1939، كان لدى البولنديين سبب للاهتمام بالنتائج. وعندما قال تشرتشل إن البريطانيين سيقاتلون على الشواطئ، فقد تحدث نيابة عن البريطانيين وليس باسم جيش المرتزقة. كانت الحرب تدور حول شيء مهم. إذا كان الناس يفضلون خوض حرب قذرة على خسارة حرب نظيفة، فستكون الحرب بين الأمم وليس فقط بين الحكومات. وإذا كان للناس تأثير على استمرار الحرب أو على شروط الهدنة، فإن جعل الحرب تلحق الأذى بالناس يخدم غاية ما. وهي غاية قذرة ولكن الحرب بحد ذاتها غالبًا ما تدور حول شيء قذر. كان لدى البولنديين والنرويجيين والروس والبريطانيين سبب للاعتقاد بأنَّهم إذا خسروا الحرب فستكون العواقب قذرة. يتجلى هذا في الحروب الأهلية الحديثة – الحروب الأهلية التي تنطوي على مشاعر شعبية – لدرجة أننا نتوقع أن تكون دموية وعنيفة. إن الأمل في محاربتها بنظافة من دون عنف ضد الناس سيكون أشبه قليلًا بالأمل في حدوث أعمال شغب عرقية نظيفة.

هناك طريقة أخرى لوضعها تساعد في إبراز تسلسل الأحداث. إذا كانت الحرب الحديثة نظيفة، فلن يتم استبعاد العنف بل سيتم الاحتفاظ به فقط في فترة ما بعد الحرب. بمجرد هزيمة الجيش في الحرب النظيفة، يمكن أن يكون العدو المنتصر قسريًّا بوحشية بقدر ما يشاء. فالحرب النظيفة ستحدد أي جهة ستلجأ إلى استخدام قوتها لإلحاق الأذى قسريًّا بعد النصر، ومن المحتمل أن يكون الأمر يستحق بعض العنف لتجنب أن يكون الخاسر.

"الاستسلام" هو العملية التي تلي الأعمال العدائية العسكرية حيث يتم تطبيق القدرة على الأذى. إذا نجحت مفاوضات الاستسلام ولم يتبعها عنف علنيّ، فذلك لأن القدرة على إلحاق الألم والضرر استخدمت بنجاح في عملية المساومة. على الجانب الخاسر، تم تجنب الألم والضرر المرتقبين عن طريق التنازلات؛ أما على الجانب الرابح، فقد

تم تبادل التنازلات بالقدرة على إلحاق مزيد من الضرر. وينطبق الشيء نفسه في عملية اختطاف ناجحة. يذكرنا هذا بأن الغاية من الألم والضرر المحض هو الابتزاز؛ إنه عنف كامن يمكن استخدامه لتحقيق المكاسب. فالبلد المحتل الذي يحسن التصرف ليس بلدًا لا يضطلع العنف فيه بأي دور؛ قد يكون من النوع الذي يتم فيه استخدام العنف الكامن بمهارة بحيث لا يحتاج استعماله في إنزال العقوبة.

يقودنا هذا إلى المرحلة الثالثة في علاقة العنف المدني بالحرب. إذا كان من الممكن إلحاق الألم والضرر أثناء الحرب بحد ذاتها، فلا داعي لانتظار مفاوضات الاستسلام التي تلي القرار العسكري. وإذا تمكن المرء من الضغط على الشعوب وحكوماتها أثناء استمرار الحرب، فلا داعي للانتظار إلى حين تحقيق النصر أو خطر فقدان تلك القوة القسرية من خلال استعمالها كلها في حرب خاسرة. ربما كان من الممكن أن تكون مسيرة الجنرال شيرمان عبر جورجيا منطقية بنفس القدر لو كان الشمال قد خسر الحرب، وربما أكثر، تمامًا كما يمكن اعتبار القنابل الطنانة الألمانية وصواريخ V-2 أدوات قسرية لوقف الحرب قبل التعرض لهزيمة عسكرية.

في العصر الحالي، بما أن القوى الشرقية-الغربية الكبرى على الأقل قادرة على ارتكاب عنف مدني واسع النطاق خلال الحرب بحد ذاتها بما يتجاوز أي شيء متاح خلال الحرب العالمية الثانية، فإن فرصة ضبط النفس لا تنتظر تحقيق انتصار عسكري أو هدنة. كان القيد الرئيسي خلال الحرب العالمية الثانية هو الحدود الزمنية، ألا وهو تاريخ الاستسلام. أما في العصر الحالي فقد وجدنا أن العنف انحصر بشكل كبير خلال الحرب بحد ذاتها. فقد كانت الحرب الكورية "شاملة" للغاية في القتال، ليس فقط في ساحة المعركة على شبه الجزيرة ولكن في الموارد التي يستخدمها كلا الطرفين. ومع ذلك، كانت "شاملة" ضمن بعض القيود الدراماتيكية فقط: لا أسلحة نووية، لا روس، لا أراضي صينية، لا أراضي يابانية، لا لقصف السفن في البحر أو حتى المطارات من جهة خط الأمم المتحدة. لقد كانت منافسة في القوة العسكرية يحدها التهديد بارتكاب أعمال عنف مدني غير مسبوق. قد تكون كوريا نموذجًا جيّدًا للتكهنات بشأن حرب محدودة في عصر العنف النووي أو قد لا تكون كذلك، ولكنها كانت خير دليل على أنه يمكن حدّ القدرة على العنف عن وعي حتى في ظل استفزاز حربٍ تقيس عدد القتلى العسكريين بعشرات الآلاف وتشغل بشكل كامل بلدين من أكبر بلدان العالم.

نتيجة هذه المرحلة الثالثة هي أن "الانتصار" لا يعبر بشكل كافٍ عما تريده الأمَّة من قواتها العسكرية. في أيامنا هذه، غالبًا ما تريد التأثير الموجود في القوة الكامنة. إنها تريد القدرة على المساومة التي تأتي من قدرتها على إلحاق الأذى وليس فقط النتيجة المباشرة لعمل عسكري ناجح. فحتى الانتصار التام على العدو يقدم في أحسن الأحوال فرصة لحصول عنف متواصل ضد شعب العدو. قد تكون كيفية استغلال هذه الفرصة في المصلحة الوطنية أو في مصالح على نطاق أوسع، بنفس أهمية تحقيق الانتصار بحد ذاته؛ لكن العلوم العسكرية التقليدية لا تخبرنا كيف نستخدم هذه القدرة على إلحاق الألم. وإذا كانت الأمة المنتصرة أو الخاسرة المحتملة ستستخدم قدرتها على إحداث عنف محض للتأثير على العدو، فقد لا تكون هناك حاجة لانتظار تحقيق انتصار كامل.

في الواقع، يمكن تقسيم هذه المرحلة الثالثة إلى متغيرين مختلفين تمامًا. في الأول، يعد الألم والضرر الشديدين من الأدوات الأساسية للحرب القسرية ويمكن استخدامهما في الواقع إما للتخويف أو للردع. وفي المتغير الثاني، من المتوقع أن يخدم الألم والدمار في الحرب غاية صغيرة أو قد لا يخدم أي غاية ولكن التهديدات المسبقة بالعنف الشديد، وحتى بالعنف التلقائي أو غير المنضبط، تقترن بالقوة العسكرية. يكمن الاختلاف في الطبيعة الكلية أو المعدومة للردع أو التخويف. وهنا تبرز معضلتان حادتان. الأولى هي خيار جعل العنف المرتقب مخيفًا بقدر المستطاع أو محاطًا ببعض القدرة على ضبط النفس المتبادل. والأخرى هي خيار جعل الانتقام تلقائيًا بقدر المستطاع أو الحفاظ على سيطرة مقصودة على القرارات المصيرية. تُحدد الحكومات الخيارات بشكل جزئي والجزء الآخر تحدده التكنولوجيا. يتميز كلا المتغيرين بالدور القسري للألم والدمار - والتهديد بالألم والدمار (وليس الإلحاق بهما). ولكن إما أن ينجح التهديد في أحدهما أو يفشل تمامًا، وأي عنف ينجم عن ذلك سيكون غير مبرر؛ وفي المتغير الآخر، قد يستخدم الألم والدمار التدريجي في الواقع لمزيد من التهديد. بالنسبة إلى البلدان التي تمتلك أسلحة نووية، يشكل العصر الحالي مزيجًا معقدًا وغامضًا من الإثنين.

كانت الدبلوماسية القسرية القائمة على القدرة على إلحاق الأذى مهمة حتى في فترات التاريخ التي كانت فيها القوة العسكرية بشكل أساسي هي القدرة على الاستيلاء والسيطرة، صد الهجوم وطرد الغزاة، امتلاك الأراضي ضد المعارضة، أي في العصر الذي كانت القوة العسكرية تميل فيه إلى وضع نفسها في مواجهة القوة المعارضة. حتى ذلك الحين، كان السؤال المهم هو مقدار التكلفة والألم الذي سيتكبده الطرف الآخر للأراضي المتنازع عليها. إن الحكم بأن المكسيكيين سيتنازلون عن تكساس ونيو مكسيكو وكاليفورنيا بمجرد أن أصبحت مكسيكو سيتي رهينة في أيدينا كان حكمًا دبلوماسيًّا وليس حكمًا عسكريًّا. إذا لم يستولي المرء بسهولة على منطقة معينة يريدها أو استولى عليها في مواجهة الهجوم، فيمكنه أخذ شيء آخر والمبادلة به.[14] إن الحكم على ما سيتاجر به قادة العدو، سواء كانت عاصمة أو بقاء وطنيًّا – كان جزءًا مهمًّا من الاستراتيجية حتى في الماضي. نحن الآن في عصر حيث تتماشى القدرة على الأذى – إلحاق الألم والصدمة والحرمان بالبلد نفسه وليس بقواته العسكرية فقط - مع القدرة على الاستيلاء والسيطرة، ربما أكثر تماشيًا وربما أكثر حسمًا، وحتى أنه من الضروري التفكير في الحرب على أنها عملية مساومة عنيفة. هذا ليس العصر الأول حيث يكون للأسرى الأحياء قيمة أكثر من الأعداء القتلى، وحيث يكون للقدرة على الأذى ميزة تفاوضية؛ لكنها الأولى في التجربة الأميركية حيث يكون هذا النوع من القوة جزءًا مهيمنًا في العلاقات العسكرية.

إن القدرة على الأذى ليست بشيء جديد في الحرب، ولكن بالنسبة إلى الولايات المتحدة عززت التكنولوجيا الحديثة بشكل كبير الأهمية الاستراتيجية للألم والضرر المحض وغير البناء وغير المرغوب فيه سواء استُخدم ضدنا أو في نظام دفاعنا. وهذا بدوره يعزز أهمية الحرب والتهديدات بالحرب كتقنيات للتأثير وليس للتدمير؛ أساليب للإكراه والردع وليس الغزو والدفاع؛ أساليب مساومة وتخويف.

في كتابه Study of War، خصص "كوينسي رايت" بضع صفحات (319-20) لـ"القيمة المزعجة" للحرب مستخدمًا تشبيه سارق بنك يحمل قنبلة في يده ستدمر البنك والسارق. وفقًا لرايت، جعلت القيمة المزعجة للتهديد بالحرب "مساعدة لدبلوماسية حكومات عديمة الضمير". نحتاج الآن إلى مصطلح أقوى وصفحات أكثر لتحقيق العدالة الموضوعية، ونحتاج إلى إدراك أنه حتى الحكومات التي لديها ضمير غالبًا ما يكون لديها ما تعتمد عليه عسكريًّا. من الغريب كيف رفضت العديد من الدراسات حول الحرب والاستراتيجية الاعتراف بأن القدرة على الأذى كانت على مر التاريخ طابعًا جوهريًّا للقوة العسكرية وجوهريًّا للدبلوماسية القائمة عليها.

لم تعد الحرب تبدو أنها مجرد منافسة قوة. فالحرب وشفير الحرب هما أكثر من مجرد صراع أعصاب ومخاطرة وألم وقدرة على التحمل. تجسد الحروب الصغيرة خطر نشوب حرب أكبر؛ فهي ليست مجرد اشتباكات عسكرية إنما "أزمة دبلوماسية". لطالما كان التهديد بالحرب في مكان ما تحت الدبلوماسية الدولية، لكن بالنسبة إلى الأميركيين أصبح الآن أقرب إلى السطح. مثل التهديد بالإضراب في العلاقات الصناعية أو التهديد بالطلاق في نزاع عائلي أو التهديد بانسحاب حزب ما في مؤتمر سياسي، فالتهديد بالعنف يقيد السياسات الدولية باستمرار. لا القوة ولا النية الحسنة يجلبان الحصانة.

لم يعد من الممكن التفكير في الاستراتيجية العسكرية على أنها علم الانتصار العسكري كما هو الحال بالنسبة إلى بعض البلدان في بعض العصور. أصبح حاليًّا فن الإكراه والتخويف والردع، إن لم يكن أكثر. فأدوات الحرب عقابية أكثر من كونها استحواذًا. أصبحت الاستراتيجية العسكرية هي دبلوماسية العنف شئنا أم أبينا.

---

[14] الأطفال على سبيل المثال. حوصر هيبياس الطاغية الأثيني في الأكروبوليس من قبل جيش من المنفيين الأثينيين بمساعدة الإسبرطيين؛ كان منصبه قوياً وكان لديه مخزون وافر من الطعام والشراب، و يقول هيرودوت "لولا حادث غير متوقع"، كان المحاصرون سيصمدون لفترة ثم ينسحبون. لكن أ تم القبض على طفال المحاصرين أثناء نقلهم إلى خارج البلاد حفاظًا على سلامتهم. "هذه الكارثة أزعجت كل خططهم؛ ومن أجل استعادة الأطفال، أجبروا على قبول... الشروط، ووافق على مغادرة أتيكا في غضون خمسة أيام". هيرودوت، *The Histories* ، ص. 334. إذا كان من الممكن قتل الأطفال من مسافة بعيدة بواسطة القنابل الطنانة الألمانية أو الأسلحة النووية، فلا داعي للقبض عليهم أولاً. وإذا كان كلاهما يمكن أن يؤذي أطفال بعضهما البعض، فإن المساومة تكون أكثر تعقيدًا.

الفصل الثاني:

فن الالتزام

لا يشكّنّ أحد بوجود القوات الاتحادية للدفاع عن كاليفورنيا. ومع ذلك، فقد سمعت أن الفرنسيين يشككون فيما إذا كان يمكن الاعتماد على القوات الأميركية للدفاع عن فرنسا أو على الصواريخ الأميركية لاستهداف روسيا في حال تعرضت فرنسا للهجوم.
لا يبدو من الضروري إخبار الروس بأننا يجب أن نقاتلهم في حال تعدّوا علينا. ولكننا نبذل قصارى جهدنا لنخبر الروس أنه سيكون عليهم التعامل مع أميركا في حال هجومهم أو هجوم أقمارهم الصناعية على بلدان ترتبط بنا. ولكن مع الأسف، فإن قول ذلك لا يجعل الأمر صحيحًا؛ وإذا كان كذلك فقول ذلك لا يجعلها قابلة للتصديق دائمًا. من الواضح أننا لا نريد الحرب ولن نقاتل إلا عندما نضطر إلى ذلك. المشكلة تكمن في إثبات أنه سيتعين علينا القيام بذلك.
في التخطيط العسكري، إن الاهتمام بقدرات العدو وليس ما ينوي عليه هو أمر تقليديّ، لكن الردع يتعلق بالنوايا – ليس فقط تقدير نوايا العدو وإنما التأثير عليها. والجزء الأصعب يكمن في إيصال نوايانا نحن. في أحسن الحالات، الحرب بشعة ومكلفة وخطرة وفي أسوء الحالات تكون وخيمة وكارثية. عُرفت الدول بالخداع؛ كما عُرفت بجعل التهديدات صريحة وبتغيير رأيهم في الأوقات العصيبة. العديد من المناطق لا تستدعي حربًا وخاصة الحرب التي قد تخرج عن السيطرة. قد يؤدي التهديد المقنع بالحرب إلى ردع المعتدي؛ المشكلة هي أن نجعلها مقنعة بحيث لا تبدو وكأنها خدعة.

من المتوقع بشكل عام أن تدافع القوات العسكرية عن أراضيها وحتى أن تموت بفخر في محاولة عقيمة للدفاع عن الأرض. عندما قال تشرتشل إن البريطانيين سيقاتلون على الشواطئ، لم يتوقع أحد أنه قد أمضى الليل وهو يجري الحسابات مرة أخرى للتأكد من أن هذه هي السياسة الصحيحة. ومع ذلك، فإن إعلان الحرب على ألمانيا بسبب هجومها على بولندا كان قرارًا من نوع مختلف، لم يكن مجرد رد فعل بل مسألة "سياسة". بعض التهديدات مقنعة بطبيعتها، وبعضها يجب أن يكون مقنعًا، وبعضها الآخر ملزم أن يبدو كخداع.

يتناول هذا الفصل التهديدات التي يصعب توجيهها والتهديدات التي لا تتمتع بالمصداقية بطبيعتها بحيث يمكن اعتبارها أمرًا مفروغًا منه والتهديدات التي تُلزم دولة ما بعمل يُفَضَّل عدم القيام به بحسب رأي شخص ما. وكبداية تشكل الحدود الوطنية نقطة جيدة. في تقارب مبدئيّ، مبدئي للغاية، الفرق بين أرض الوطن وكل ما هو في "الخارج" هو الفرق بين التهديدات ذات المصداقية بطبيعتها، حتى لو كانت غير معلَنة، والتهديدات التي يجب جعلها ذات مصداقية. إن إبراز شبح قوة أحدهم العسكرية على بلدان وأراضٍ أخرى هو عمل دبلوماسي. في حين أن القتال في الخارج هو عمل عسكري، ولكن إقناع الأعداء أو الحلفاء أن أحدهم سيقاتل في الخارج في ظل ظروف باهظة التكلفة وشديدة الخطر يتطلب أكثر من مجرد وجود قدرة عسكرية. هذا يتطلب إظهار النوايا كما يتطلب وجود تلك النوايا، وحتى اكتسابها بشكل مقصود، وإيصالها بطريقة مقنعة لحث البلدان الأخرى على التصرف.

المصداقية والعقلانية

تتمثل مفارقة الردع أنه عند التهديد بإيذاء أحد ما إذا أساء التصرف، ليس من الضروري إحداث اختلاف كبير في مدى الأذى الذي قد يلحق بك أيضًا- إذا كان بإمكانك جعله يصدق التهديد. فالناس يسيرون عكس إشارات المرور في الشوارع المزدحمة فيردعون بذلك الشاحنات عبر السير أمامها.
تم تطبيق هذا المبدأ في هنغاريا عام 1956. كان الخوف من العواقب هو ما ردع الغرب عن الدخول فيما قد يكون مشادة رسمية مع الاتحاد السوفيتي بشأن سلامة وضع هنغاريا. لم يكن الاعتقاد بأن الاتحاد السوفيتي أقوى من

الغرب هو ما ردع الغرب أو أن الحرب إذا اندلعت قد تلحق الأذى بمعسكر الغرب أكثر من المعسكر السوفيتي. ما ردع الغرب هو أن الاتحاد السوفيتي كان قويًّا كفاية، ما يكفي غالبًا ليكون الرد عسكريًّا ولجعل هنغاريا تبدو وكأنها لا تستحق المخاطرة بصرف النظر عمّن سيتأذى بشكل أكبر.

ومن المفارقات الأخرى للردع هي أنه لا يساعد دائمًا على أن تكون عقلانيًّا وهادئًا تمامًا ومتحكمًا في الذات أو في بلده. في إحدى مؤلفات "جوزيف كونراد"، يتناول كتاب "العميل السري" (The Secret Agent) مجموعة من حركة الفوضوية (الأناركيين) في لندن الذين كانوا يحاولون القضاء على مجتمع البرجوازيين، وكانت منطقة "مرصد غرينتش" هي الهدف في هذا الكتاب. كانت إحدى الطرق التي اتبعوها هي التفجير بالقنابل حيث كانوا يحصلون على مادة النيتروغليسرين من كيميائي صغير يعاني من التقزم. علمت السلطات من أين كانوا يأتون بلوازمهم ومن كان يصنعها لهم، لكن مزود النيتروغليسرين الصغير هذا كان يسير بأمان أمام شرطة لندن، وعندما سأله شاب مرتبط بقضية غرينتش لماذا لم تعتقله الشرطة، أجاب بأن الشرطة لم تكن لتطلق النار عليه من مسافة بعيدة – سيكون هذا نكرانًا لأخلاق البرجوازية وسوف يخدم قضية الأناركيين – كما أنهم لم يجرؤوا على القبض عليه جسديًّا لأنه كان دائمًا يُبقي بعض "الأشياء" بحوزته. وقال إن يده كانت دائمًا في جيبه ممسكًا بكرة في نهاية أنبوب يتصل بعبوة نيتروغليسرين في جيب سترته. كل ما كان عليه فعله هو الضغط على تلك الكرة الصغيرة وسينفجر معه كل من بجواره. تساءل الشاب عن سبب تصديق الشرطة أي شيء لا يصدق مثل أن الكيميائي سيفجر نفسه فعلًا. كان تفسير الرجل الصغير هادئًا: "في النهاية، لا يأمن المرء إلا بشخصيته... لديّ الأساليب لأجعل نفسي مميتًا ولكن هذا بحد ذاته لا يقع إطلاقًا في خانة الحماية. الشيء الفعال هو إيمان هؤلاء الناس بنيتي استخدام أساليبي. هذا هو انطباعهم، إنه مطلق، لذلك أنا مميت".[15]

يمكن أن نسميه متطرفًا أو مخادعًا أو دبلوماسيًّا فطنًا؛ ولكن بالنسبة إليه الأمر يستحق أن يصدقوا أنه قد يفعلها، سواء كان شيئًا معقولًا أم لا. قيل لي أنه في المصحات العقلية، هناك نزلاء إما شديدي الجنون أو شديدي الحكمة أو كليهما، يقومون بالتوضيح للمرافقين أنهم قد يقطعون وريدهم أو يضرمون النار بثيابهم إذا تم اعتراض طريقهم. لذلك، أنا أفهم لما لا يعترض أحد طريقهم في بعض الأحيان.

فلنتذكر المشكلة التي واجهتنا في إقناع رئيس الوزراء الإيراني مصدق في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي بأنه قد يتسبب لبلده بأضرار لا يمكن إصلاحها إذا لم يصبح أكثر عقلانية بخصوص بلده وشركة النفط الإنجليزية-الإيرانية. لم تأثر به تلك التهديدات بشكل جيد. بحسب التقارير فقد ارتدى البيجاما وبدأ بالنحيب. وعندما حاول دبلوماسيون بريطانيون وأميركيون شرح ما سيحصل لبلده إذا استمر بالعناد ولما لن ينقذه الغرب من مشاكله، لم يبدُ من المؤكد ما إذا كان قد استوعب حتى ما يُقال له. لا بد أن الأمر كان يشبه إلى حد ما محاولة إقناع جرو جديد بأنك ستضربه حتى الموت إذا تبول على الأرض. إذا لم يكن يسمعك أو يفهمك أو لم يستطع التحكم بنفسه، فلن ينجح التهديد ومن المرجح للغاية أنك لن تستطيع حتى تنفيذه.

في بعض الأحيان، قد نحصل على بعض التقدير لعدم وجود كل شيء تحت السيطرة تمامًا أو لكوننا مندفعين بعض الشيء أو غير موثوق بنا. فالتعاون مع حليف مندفع قد يقدم ذلك. تم طرح اقتراحات جدية بشأن ضرورة وضع الأسلحة النووية تحت تصرف القوات الألمانية مباشرة على أساس أن الألمان سيكونون أقل ترددًا في استخدامها – وأن الزعماء السوفييت يعلمون أنهم سيكونون أقل ترددًا – من نظيرهم الأميركيّ في المراحل الأولى من الحرب أو الاعتداء المبهم. من ناحية أخرى، إن الدافع وراء المقترحات القائلة بتفويض سلطة استخدام الأسلحة النووية في وقت السِلْم إلى قادة المشهد أو حتى إلى المستويات الدنيا من القيادة، كما حصل في الحملة الرئاسية عام 1964، وهي إبدال الجرأة العسكرية بالتردد المدني في وقت الأزمات أو على الأقل لجعلها تبدو كذلك للعدو. إن إرسال

[15] جوزيف كونراد ، العميل السري (The Secret Agent) (نيويورك، دوبلبداي، بايج أند كومباني، 1923) ، ص 65-68.

ضابط عسكري رفيع المستوى إلى برلين وكيموي وسايغون في وقت الأزمات يحمل اقتراحًا مفاده أنه تم تفويض السلطة إلى شخص خارج نطاق الموانع السياسية والتأخيرات البيروقراطية أو حتى المسؤولية الرئاسية، شخص ستكون ردود فعله الشخصية في تقليد عسكري جريء. إن الاستياء الشديد لعدد من أعضاء مجلس الشيوخ من ضبط النفس الذي مارسه الرئيس كينيدي على كوبا في أوائل عام 1962 ومن الطريقة التي تُرِكَت بها الأمور في نهاية الأزمة في شهر نوفمبر في ذلك الوقت، والتي شكلت على الرغم من ذلك مصدر إحراج للرئيس من عدة نواحٍ، إلا أن هذا الاستياء ربما قد ساعد في نقل رسالة إلى الكوبيين والسوفييت مفادها أنه مهما كان الرئيس مسالمًا ستكون هناك حدود سياسية لصبره.

وصف "أفيريل هاريمان" في معرض لقائه خروتشوف عام 1959 المعرض الحي للاندفاع القومي في أعلى المستويات الحكومية، حيث قال خروتشوف "إن قادتك العسكريين يتحدثون بشأن الإبقاء على منصبك في برلين بالقوة. هذا محض خداع" ومع ما وصفه هاريمان بالتركيز الغاضب، تابع خروتشوف "إذا أرسلت الدبابات، سوف تحترق ولن يؤسف عليها. وإذا أردت الحرب، خذها ولكن تذكر أنها ستكون حربك، فصواريخنا سوف تنطلق تلقائيًّا". عند هذه النقطة، وبحسب هاريمان، صاح زملاء خروتشوف حول الطاولة بصوت واحد كلمة "تلقائيًّا". كان عنوان مقال هاريمان في مجلة لايف (Life) "مقابلتي الخطيرة مع خروتشوف".[16] كان ضرب رئيس الوزراء لاحقًا بحذاء في قاعة الجمعية العامة دليلًا مصورًا على أن الروس رفيعي المستوى يعرفون كيفية تقديم عرض.

وقد نسب الجنرال "بيير جالوا"، وهو ناقد فرنسي بارز للسياسة العسكرية الأميركية، الفضل إلى خروتشوف في " دهاء فهم سياسات الردع" التي تتضح من هذه "الفورة اللاعقلانية" بحضور الوزير هاريمان.[17] "بالكاد يرى جالوا موسكو تطلق صواريخها الذرية على واشنطن بسبب برلين" (خاصة، على ما أعتقد، لأن خروتشوف ربما لم يكن يمتلك أيّ صواريخ في ذلك الوقت)، لكن مع ذلك يبدو أنه يعتقد أن الولايات المتحدة يجب أن تقدّر الحاجة إلى نوع من التلقائية اللاعقلانية والالتزام بانتقام كامل وأعمى كما فعل خروتشوف.

ومع ذلك، حتى مع الاعتراف/ الموافقة بأن شخصًا مهمًّا قد يتم ترهيبه نوعًا ما من قبل الجوقة الروسية متجاوبة بشأن التلقائية، فأنا أشك فيما إذا كنا نريد للحكومة الأميركية الاعتماد على تقليد مناسب من أجل مصداقية تهديدها الرادع. يجب أن نحصل على شيء أقل حساسية مقابل 50 مليار دولار سنويًّا من الإنفاق الدفاعي. إن الحكومة الملزمة بأن تبدو مسؤولة في سياستها الخارجية لا تستطيع ترسيخ مظهر الاندفاع في اتخاذ أهم القرارات التي في رعايتها إلى الأبد. ربما احتاج خروتشوف إلى طريق مختصر للردع، لكن يتعين على الحكومة الأميركية أن تكون ناضجة كفاية وغنية كفاية لترتيب تسلسل مقنع من الردود المهددة التي لا تتعلق تمامًا بتخمين مزاج الرئيس.

ومع ذلك، إن مضمون الاندفاع واللاعقلانية والتلقائية ليس فارغًا بالكامل. قد تكون العروض فعالة، وعندما أخذ الرئيس كينيدي دوره في ذلك، انبهر الناس وحتى في الكرملين. اختار الرئيس كينيدي مناسبة أكثر فاعلية لإعلانه عن "التلقائية". كان خطابه في 22 أكتوبر 1962 الذي أطلق الأزمة الكوبية. ففي بيان متعمد ورسمي غير معتاد، قال: "ثالثًا: ستكون سياسة هذه الدولة اعتبار أي صواريخ نووية يُطلَق من كوبا ضد أي دولة في نص الكرة الغربي بمثابة هجوم من الاتحاد السوفيتي على الولايات المتحدة ما يتطلب ردًّا انتقاميًّا كاملًا على الاتحاد السوفيتي. بعد أقل من ستة أشهر على التوضيح الرسمي للوزير ماكنامارا لاستراتيجية الرد المرن والمضبوط، لم يكن رد الفعل الذي تضمنه بيان الرئيس لاعقلانيًّا فحسب، بل ربما يعتمد فقط على ما يعنيه "الرد الانتقامي الكامل" بالنسبة للرئيس أو للروس – فهو يتعارض مع أحد قواعد السياسة العسكرية الخاصة بالرئيس، وقد تم وضع هذه القاعدة قبل

---

[16] 13 تموز/ يوليو 1959، ص. 33.

[17] مجلة *Revue de Defense Nationale*، تشرين الثاني/ أكتوبر 1962.

موعد رسالته الأولى لميزانية الدفاع عام 1961 التي شددت على أهمية أن يتناسب الرد مع الاستفزاز، حتى في الحرب نفسها.[18] ومع ذلك، لم يكن الأمر غريبًا للغاية؛ وعلى حد علمي، كان الرئيس يعني ذلك.

في واقع الأمر، من غير المرجح – ومن غير المعقول في الواقع – أن يرسل الرئيس أثناء التحضير لخطابه خبرًا إلى كبار المسؤولين العسكريين والمدنيين مفاده أن هذه الفقرة بالذات من خطابه لا ينبغي تفسيرها على أنها سياسة. حتى لو كانت الفقرة مجرد خطاب، من المحتمل أن يتم تفسيرها على أنها إجراء سياسي في ظل أزمة ذلك الإثنين الحافل بالأحداث. ومن المرجح أن يجعل مجرد التأكيد على مثل هذه السياسة من انفجار ذريّ واحد في هذا النصف من الكرة الأرضية إشارة لحرب نووية واسعة النطاق.

حتى لو قال الرئيس شيئًا مخالفًا تمامًا وحذر السوفييت من أن الوقت قد حان ليأخذوا رسالة الوزير ماكنامارا على محمل الجد ولهجة الرئيس الخاصة بشأن الرد العسكري المتناسب مع الاستفزاز؛ لو قد قدم إشعارًا بأن الولايات المتحدة لن تنخرط في حرب شاملة بسبب حدث نوويّ واحد، لا سيما الحدث الذي ربما لم تخطط له القيادة السوفيتية مسبقًا؛ لم تكن تصريحاته لتلغ احتمال أن صاروخًا كوبيًّا واحدًا كان ليؤدي إلى فورة حرب شاملة إذا احتوى على رأس نوويّ وانفجر في القارة الأميركية الشمالية. في حين أنه من الصعب على الحكومة، وخاصة الحكومة المسؤولة، أن تبدو غير عقلانية عندما يكون هذا المظهر مناسبًا، فمن الصعب أيضًا على الحكومة، حتى لو كانت مسؤولة، أن تضمن اعتدالها في كل الظروف.

قد يشير كل هذا إلى أن التهديدات الرادعة هي مسألة عزم أو زخم أو عناد واضح، أو كما وصفها الأناركي، إنها مجرد طبع. ليس من السهل تغيير طبعنا؛ سندفع ثمنًا باهظًا لجعل تهديداتنا مقنعة عندما نصبح متعصبين أو مندفعين. نحن لا نملك طباع المتعصبين ولا نستطيع إرهاب الدول بالطريقة التي كان هتلر يفعل ذلك. علينا استبدال العقول والمهارة بالتعنّت أو الجنون. (حتى ذلك الحين نحن في موقف غير مؤات: أمتلك هتلر مهارة وطبعًا من نوع ما).

إذا تمكنّا فعلًا من جعل الأمر يبدو أننا سنشنّ حربًا عامة عند كل اختراق بسيط لأيّ من آداب التعامل التي نرغب في نشرها لدى المعسكر السوفييتي، وإذا كان هناك احتمال كبير أن يعرف القادة في الكرملين أين تكمن مصالحهم ولن يدمروا بلدهم لمجرد العناد، فيمكننا تهديد أي شيء نريده. قد نضع القواعد ونعلمهم أنهم إذا خالفوا أيًّا منها سنُلحق بهم ما يساوي الغضب الإلهي نوويًّا. وحقيقة أن السيل سيجرفنا أيضًا تتعلق بمسألة تصديق الروس لنا أم لا؛ ولكن إذا استطعنا جعلهم يصدقوننا، فحقيقة أننا سنعاني أيضًا قد تعزيهم بعض الشيء.[19] إذا استطعنا ترتيب الأمر بطريقة موثوقة بحيث يتعين علينا تنفيذ التهديد، سواء رغبنا بذلك أم لا، فلن نكون بذلك الجنون لترتيبه

[18] قيّم ألبرت وروبرتا وولستيتر بيان كينيدي في "السيطرة على المخاطر في كوبا"، "أوراق أديلفي"، 17 (لندن، معهد الدراسات الاستراتيجية، 1965). يتفق الكاتبات على أن "هذا لا يبدو وكأنه رد منضبط". وتابعا قائلين: "يبدو أن المحاولة كانت القول إن الولايات المتحدة سترد على صاروخ موجه ضد جيرانها كما كانت سترد على صاروخ موجه ضدها". كما يقولان إن هذه السياسة من شأنها أن تترك الباب مفتوحاً أمام إمكانية حدوث رد فعل منضبط أو رد فعل أقل من أن يكون "كاملًا". حتى لو تجاهلنا كلمة "كامل"، فإن التهديد لا يزال يتمثل في حرب نووية؛ وما لم نصنف عبارة "أي صاروخ نووي" على أنها بمعنى كاف للدلالة على هجوم سوفيتي متعمد، فما زال يتعين تصنيف البيان بأنه يشبه بيان خروتشوف الصاروخي، مع السماح بوجود اختلافات في الأسلوب والظروف. لا تكمن النقطة المهمة فيما إذا كان التهديد بالضرورة خطأ أو خدعة، وإنما فيما إذا كان التهديد يتضمن رد الفعل قد تم اتخاذه باندفاع أكبر مما بعد التفكير، وهو فعل "غير متناسب"، لا يخدم هذا الفعل بالضرورة المصلحة الوطنية إذا ظهرت حالة الطوارئ ولكن ومع ذلك، قد يكون تهديدًا مثيرًا للإعجاب إذا كان من الممكن أن نُسب فضل هذا الدافع إلى الحكومة.

[19] لهذا السبب يمكن لغاندي إيقاف القطارات من خلال تشجيع أتباعه على الاستلقاء على القضبان، ولماذا يمكن لدعاة الاندماج في مواقع البناء إيقاف الشاحنات والجرافات بنفس التكتيك؛ إذا استطاعت الجرافة التوقف بسرعة أكبر من سرعة ابتعاد رجل راكد عن طريقها، فإن التهديد يصبح ذا مصداقية كاملة عندما يكون مشغل الجرافة وحده قادرًا على تجنب إراقة الدماء. من المفترض أن نفس المبدأ يفسر لماذا يكون هجوم قوة نووية فرنسية أقل من مميت على الاتحاد السوفيتي هو احتمال رادع للاتحاد السوفيتي، على الرغم من تعريض فرنسا لهجوم مميت في المقابل. المصداقية هي المشكلة، وقد اقترح بعض المعلقين الفرنسيين ترتيبًا قانونيًا لوضع القوة الفرنسية خارج السيطرة المدنية. قد تفتقر الدبابات الأميركية في دور مكافحة الشغب إلى المصداقية لأنها تهدد كثيرًا كما تفعل الجرافة، حتى في استخدام المدافع الرشاشة لحماية بعضها البعض؛ لذلك، يتم استخدام جهاز أكثر مصداقية وأقل خطورة وأوتوماتيكيًّا بالكامل لحماية الوحوش الفولاذية المسلحة: مصد كهربائي غير مبالغ فيه.

على هذا النحو – إذا وثقنا من فهم السوفييت للعواقب الحتمية لانتهاك القواعد والسيطرة على أنفسهم. من خلال ترتيب الأمر بحيث نضطر إلى تفجير العالم، لن نضطر إلى ذلك.
لكن من الصعب جعله يُصدق. سيكون من الصعب منع السوفييت من توقع أننا سنفكر في الأمر مرة أخرى ونجد طريقة لمنحهم ما يسميه أولادي "فرصة أخرى". مجرد قول ذلك لا يعني القيام بالأمر. قد ينجح مصدق أو الأناركي، ولكن ليس الحكومة الأميركية. ما ينبغي علينا فعله هو وضع أنفسنا في موقف حيث لا يمكننا الفشل في الرد كما قلنا – حيث لا يمكننا المساعدة في الأمر – أو حيث سنضطر إلى عدم الرد بالطريقة التي أعلناها بسبب بعض الأثمان الباهظة.

الربط بين القدرات والأهداف: التخلي عن المبادرة

غالبًا علينا المغامرة في موقف لم يتبقَ لنا فيه خيارات عدة. هذه طريقة العمل القديمة لحرق الجسور. إذا واجهت عدوًّا يظن أنك ستستدير وتهرب إذا استمر في التقدم، وإذا كان الجسر موجودًا لتعبره، فقد يستمر في التقدم. قد يتقدم إلى النقطة التي يكون فيها الصدام تلقائيًا إذا لم تهرب. عندما تقوم بحساب ما هو في مصلحتك على المدى البعيد، قد تدور وتعبر الجسر. على الأقل، قد يتوقع منك ذلك. ولكن إذا أحرقت الجسر بحيث لا يمكنك العودة، وفي حالة يأس شديد لا يوجد ما يمكنك فعله سوى الدفاع عن نفسك، فلديه حسابات جديدة يقوم بها. لا يمكنه الاعتماد على ما تفضل فعله إذا كان يتقدم من دون مقاومة؛ بدلًا من ذلك عليه أن يقرر ما يحب عليه فعله إذا كنت غير قادر على أي شيء سوى مقاومته.
هذا هو الموقف الذي وضع "شيانج كاي شيك" نفسه فيه ووضعنا معه عندما نقل جزءًا كبيرًا من أفضل قواته إلى جزر كيموي. فالإخلاء تحت النيران صعب للغاية؛ إذا تعرضت قواته للهجوم، فلن يكون أمامهم خيار سوى القتال، وربما لم يكن أمامنا خيار سوى تقديم يد العون لهم. بلا شك، كانت هذه حركة ذكية من وجهة نظر شيانج – ربط نفسه والولايات المتحدة معه بجزر كيموي – وفي الواقع، إذا أردنا توضيح الأمر للشيوعيين الصينيين بأنه يجب الدفاع عن كيموي إذا هجموا عليها، لكانت حركة ذكية أيضًا من وجهة نظرنا.
فكرة حرق الجسور هذه – المناورة في موقف واضح فيه عدم استسلام المرء –تتعارض بطريقة ما، على الأقل من الناحية الدلالية، مع مفهوم أن ما نريده في سياستنا الخارجية هو "المبادرة". المبادرة جيدة إذا كانت تعني الخيال والجرأة والأفكار الجديدة. لكن، إلى حدّ ما، يخفي المصطلح واقع أن الردع، لا سيما ردع أي شيء يكون أقل من الاعتداء المميت على الولايات المتحدة، غالبًا ما يعتمد على التوصل إلى موقف حيث تكون فيه المبادرة متروكة للعدو وهو الذي يتعين عليه اتخاذ القرار المريع للانتقال إلى الاشتباك.
في السنوات الأخيرة، أصبح وجود "خيارات" كثيرة لدى الدولة في اختيارها للرد على تحركات العدو من مبادئ وزارة الدفاع. وجود مبدأ هو أمر جيّد، ولكنه مبدأ مخالف أيضًا – فبعض الخيارات تشكل مصدر إحراج. تبذل حكومة الولايات المتحدة قصارى جهدها لطمأنة الحلفاء ولتحذير الروس من أنها تفادت خيارات معينة بالكامل، أو لتبرير أنها لا تستطيع تحمل تكاليفها أو جعلتها بعيدة المنال. إن عملية الالتزام التي يعتمد عليها كل الردع الأميركي في الخارج – والتي تعتمد عليها كل الثقة داخل التحالف – هي عملية استسلام وتدمير للخيارات التي كان من المتوقع أن نجدها مغرية جدًّا في حالة الطوارئ. نحن لا نتخلى عنها فقط مقابل التزامات لنا من جانب حلفائنا؛ نحن نتخلى عنها على حسابنا الخاص لتوضيح نوايانا للأعداء المحتملين. في الواقع، نحن لا نقوم بذلك فقط لإظهار نوايانا ولكن من أجل تبني تلك النوايا. إذا فشل الردع، فعادة ما يكون ذلك بسبب اعتقاد شخص ما أنه رأى "خيارًا" أخفقت الحكومة الأميركية في التخلص منه، وهو ثغرة لم تغلقها ضد نفسها.

في القانون، هناك عقيدة "الفرصة الأخيرة المتيسرة". ففي الأحداث التي تؤدي إلى وقوع حادث، تقرّ هذه العقيدة بوجود مرحلة سابقة حيث يتمكن أحد الطرفين تجنب الاصطدام، ومرحلة لاحقة لا يمكن لأي منهما ذلك، ومن المرجح جدًّا وجود فترة بين الوقت الذي ما زال فيه أحد الطرفين قادرًا على التحكم بالأحداث في حين أن الطرف الآخر عاجز عن التنحي جانبًا أو التوقف. يتحمل الطرف الذي كانت لديه "الفرصة الأخيرة المتيسرة" المسؤولية. في الاستراتيجية، عندما يجتنب كلا الطرفين الاصطدام، غالبًا ما تذهب الميزة لصالح من يرتب الوضع الراهن لصالحه ويترك للطرف الآخر "الفرصة الأخيرة المتيسرة" ليتوقف أو يتنحى جانبًا. بعد أن تهدد بهجوم لم يكن يسعى إليه، فهم زينوفون المبدأ عندما اتجه اليونانيون وظهورهم نحو واد عميق غير قابل للعبور. "أودّ أن يعتقد العدو أنه من السهل عليه هو التراجع في كل اتجاه". وعندما اضطر إلى شن هجوم على تلة يشغلها غرباء، "لم يهاجم من كل اتجاه بل ترك للعدو منفذًا إذا أراد الهروب". تُركت "الفرصة الأخيرة" للإخلاء للعدو عندما اضطر زينوفون إلى أخذ زمام المبادرة ولكنه رفض ذلك عندما أراد ردع الهجوم تاركًا لعدوه خيار الهجوم أو الانسحاب.[20]

في مقارنة بين مقالين كتبهما الوزير دالاس في الخمسينيات، قد نجد توضيحًا لهذا المبدأ – أن الردع غالبًا ما يعتمد على التخلي عن المبادرة لصالح الجانب الآخر. طرح مقاله في مجلة الشؤون الخارجية (Foreign Affairs) عام 1954 (استنادًا إلى الخطاب الذي قدم فيه "الانتقام الهائل") أنه لا يجب علينا إعلام العدو مسبقًا متى وأين وكيف سنرد على العدوان، إنما علينا الاحتفاظ بالقرار لأنفسنا حول ما إذا كان يجب التصرف ووقت ومكان ونطاق تصرفنا. في العام 1957، كتب الوزير مقالًا آخر في مجلة الشؤون الخارجية موجهًا بشكل أساسي نحو أوروبا حيث اختار بعناية الاحتفاظ بقرار الحرب الشاملة النهائي للسوفييت. وناقش الحاجة إلى قوات ناتو أكثر قوة وخاصة القوات النووية "التكتيكية" التي يمكنها مقاومة هجمة سوفييتية غير نووية على مستوى أقل من الحرب الشاملة. فقد قال:

وبالتالي قد يكون من الممكن في المستقبل تقليل الاعتماد على ردع القوة الانتقامية الواسعة... وبالتالي، على عكس عقد الخمسينيات، قد يكون بحلول عقد الستينيات قد تمتلك الدول المحاذية للمحيط الصيني السوفييتي دفاعًا فعالًا ضد الهجوم التقليدي واسع النطاق وبالتالي مواجهة أي معتدٍ بالاختيار بين الفشل أو الشروع في حرب نووية ضد الدولة المدافعة. وهذا يمكن أن يقلب الطاولات، بمعنى أنه بدلًا من اضطرار غير العدوانيين إلى الاعتماد على قوة انتقامية نووية شاملة لحمايتهم، لن يتمكن المعتدون المحتملون الاعتماد على عدوان تقليدي ناجح ولكن يتوجب عليهم موازنة عواقب إشعال حرب نووية.[21]

كان الوزير السابق دين آتشيسون قد اقترح نفس المبدأ (لكنه مرتبط بالقوات التقليدية وليس بالأسلحة النووية التكتيكية) بلغة مماثلة في نفس الوقت في كتابه Power and Diplomacy:

لنفترض الآن أن هجومًا كبيرًا قد شُنّ على أوروبا الغربية التي تدافع عنها قوات كبيرة وحيوية بما في ذلك القوات الأميركية... هنا، في الواقع، سيتخذ (عدونا المحتمل) القرار نيابة عنا من خلال أدلة دامغة على قراره الخوض في

[20] البعثة الفارسية (*The Persian Expedition*)، ص136-37، 236. عبّر صن تزو في الصين عن هذا المبدأ حوالى سنة 500 قبل الميلاد في كتابه فن الحرب (Art of War): "عندما تطوق جيشًا، اترك منفذًا. لا تضغط بشدة على خصم يائس". كان بطليموس، الذي خدم تحت قيادة الإسكندر في القرن الرابع قبل الميلاد، محاطًا بتلة "تاركًا فجوة في خطه حتى يتمكن العدو من العبور إذا رغب في الهروب". كان لفيجيتيوس، الذي كتب في القرن الرابع بعد الميلاد، قسمًا بعنوان "لا ينبغي منع هروب العدو، بل تسهيله"، ويثني على مقولة شيبيون "يجب إنشاء جسر ذهبي للعدو الهارب". بطبيعة الحال، يشكل هذا مبدأ أساسيًا في السيطرة على الشعب وله نظراؤه في الدبلوماسية والمفاوضات الأخرى.

[21] "Challenge and Response in U.S. Foreign Policy", *Foreign Affairs*, 36 (1957), 25 43 . من المثير للاهتمام أن الوزير دالاس استخدم تعبير "الحرب النووية" ليعني شيئًا لم يتم الاستشهاد به بعد عندما كانت الأسلحة النووية "التكتيكية" تستخدم بالفعل في الدفاع المحلي عن أوروبا.

جميع المخاطر وإرغام الأمور على مواجهة نهائية، بما في ذلك (إذا لم يكن قد حدث بالفعل) تعرضنا لهجوم نوويّ... دفاع في أوروبا بهذا الحجم سيمرر قرار المخاطرة بكل شيء من الدفاع إلى الهجوم.[22]

انعكس نفس المبدأ على الجانب الشرقي في تصريح غالبًا ما نُسب إلى خروتشوف. كانت الموافقة تتم عمومًا، خاصة في اجتماعات القمة، على أن لا أحد يريد الحرب. إن تصريح خروتشوف الراضي والمستند إلى وجود برلين على جانبه من الحدود، هو أن برلين لا تستحق الحرب. كما تقول الرواية، تم تذكيره بأن برلين لم تكن تستحق الحرب أيضًا بالنسبة له. أجاب: "كلا، ولكنكم من يجب عليه عبور الحدود". كان المعنى الضمني، حسب اعتقادي، هو أن أيا منا لم يرد تجاوز تلك العتبة إلى برلين فقط، وإذا كان موقع برلين يجعلنا من يجب عليه عبور الحدود، فنحن من سمح بذلك على الرغم من أن كلينا يخشى الحرب بشكل مماثل.
كيف نناور بموقف بحيث يتوجب على الجانب الآخر اتخاذ هذا القرار؟ نادرًا ما يقوم الكلام بذلك. فإبلاغ السوفييت في أواخر الأربعينيات أننا سنضطر إلى الدفاع عن أوروبا في حال هاجموها لم يكن على الأرجح أمرًا مقنعًا إطلاقًا. عندما طلبت الإدارة من الكونغرس سلطة نشر وحدات الجيش في أوروبا في وقت السلم، كانت الحجة صراحة بأن هذه القوات لم تكن هناك لمواجهة جيش سوفيتي متفوق وإنما ليفهم الاتحاد السوفييتي بوضوح أن الولايات المتحدة ستشارك تلقائيًا في حال أي هجوم على أوروبا. أما الحجة الضمنية لم تكن أنه نظرًا لدفاعنا بشكل واضح عن أوروبا علينا إثبات الحقيقة عبر نشر القوات هناك. لعل المنطق يقول، سواء أردنا أم لم نرِد، لا يمكننا التقاعس عن المشاركة إذا كان لدينا قوات دهسها الجيش السوفييتي أكثر مما يمكننا التحمل على رؤيتها مهزومة. ومفاهيم مثل "سلك تشغيل لغم مفخخ/ سلك تعثُّر" أو "لوح زجاج سميك" رغم تبسيطها بشكل كبير كانت محاولات للتعبير عن هذا الدور. على الرغم من أن مصطلح "سلك تشغيل لغم مفخخ/ سلك تعثُّر" هو مصطلح يقلل من شأن الجيش، غير أن الدور ليس مهينًا. إن الثكنة في برلين عبارة عن مجموعة جيدة من الجنود كما تم تجميعها في أي وقت مضى، ولكنها صغيرة للغاية. ماذا يمكن لـ7,000 جندي أميركيّ أن يفعل أو 12,000 جندي من قوات الحلفاء؟ بصراحة، يمكنهم الموت. يمكن أن يموتوا بشكل بطوليّ ودراميّ وبطريقة تضمن عدم توقف العمل عند هذا الحدّ. فهم يمثلون فخر وشرف وسمعة حكومة الولايات المتحدة وقواتها المسلحة؛ كما يبدو أنها يمكن وضع الجيش الأحمر بأكمله في موقف حرج. على وجه التحديد، نظرًا لعدم وجود مخرج سلس إذا رغبنا في استسلام قواتنا، ولأن برلين الغربية منطقة صغيرة جدًّا بحيث لا يمكن تجاهل التعديات الصغيرة فيها، فإن برلين الغربية وقواتها العسكرية تشكلان إحدى أكثر البؤر العسكرية حصانة في العصر الحديث. لم يجرؤ السوفييت على تجاوز تلك الحدود.

تبين برلين خاصيتين اثنتان لهذه الالتزامات

يتمثل الأول في أنه إذا كان الالتزام مبهمًا وغير واضح المعالم – إذا تركنا لأنفسنا منافذ نخرج من خلالها – سيتوقع الخصم منا أن نكون تحت وطأة إغراءات قوية لنحظى بطريقة خروج سلسة (أو حتى بطريقة غير سلسة إلى حدّ ما) وقد يكون محقًّا. إن القطاع الغربي من برلين هو قطعة أرض محددة تحديدًا دقيقًا، محتلة فعليًّا من قبل القوات الغربية: إن التزامنا ذات مصداقية لأنه محتوم. (إن شتاينشتوكن الحبيسة الصغيرة هي منطقة منفصلة فعليًّا وتحيط بها من خارج حدود المدينة أراضي ألمانيا الشرقية، كما كان هناك نسبة معينة من المناورات لتحديد مدى مصداقية التزامنا بالبقاء هناك وما إذا كان ينطبق ذلك على ممر يربط المنطقة الحبيسة بالمدينة نفسها). لكن التزامنا بعدم تجزئة برلين بحد ذاتها، المدينة بأكملها، كان يبدو ضعيفًا أو غامضًا. عندما تم تشييد الجدار كان الغرب قادرًا على تفسير التزامه على أنه لا يستلزم معارضة قوية. ربما توقع السوفييت أنه إذا كان لدى الغرب

[22] Cambridge, Harvard University Press، 1958، ص 87-88.

خيار بين تفسير التزامه بالمطالبة بمعارضة قوية وبين تفسير الالتزام بشكل أكثر تساهلًا، فسيكون هناك رغبة في اختيار التفسير المتساهل. إذا كان بوسعنا إجبار أنفسنا على هدم الجدار بالقوة العسكرية، فما كان للجدار أن يُقام؛ كوننا غير ملزمين قد يُتَوقع منا اختيار المسار الأقل خطرًا.

أما الشيء الثاني الذي توضحه برلين هو أنه مهما كانت القضية التي نلتزم بها دقيقة، فإنه غالبًا ما يكون غير واضح بالضبط ما نحن ملتزمون القيام به. الالتزام مفتوح الأفق. إن ردّنا العسكري على الهجوم على برلين الغربية غير محدّد في الحقيقة. على ما يبدو، نحن ملتزمون بالسيطرة على القطاع الغربي من المدينة إذا استطعنا؛ إذا تم ردّنا، فنحن على الأرجح ملتزمون بصدّ المتسللين واستعادة الحدود الأصلية. إذا خسرنا المدينة، فربما نكون ملتزمين باستعادتها. ولكن في مكان ما في تسلسل الأحداث هذا، تخرج الأمور عن السيطرة ويتوقف الأمر عن كونه مجرد مسألة استعادة الوضع الراهن لبرلين. قد تصعّد حالات عدم الاستقرار العسكري من جعل الوضع الراهن السابق بلا معنى. كما قد يتطلب إعادة إرساء الوضع الراهن نوعًا من الانتقام ما يؤدي إلى اتخاذ بعض الإجراءات المضادة في المقابل. فقط ما سيحصل هو مسألة تنبؤ أو تخمين.
ما يبدو أننا ملتزمون به هو عمل من النوع الذي يتناسب مع الاستفزاز. تميل المقاومة العسكرية إلى تطوير قوة دافعة خاص بها، قوة ديناميكية وغامضة. ما نهدده في برلين هو الشروع في عملية قد تخرج عن السيطرة بسرعة.
على الرغم من أن المناورة في لبنان عام 1958 - إنزال القوات خلال أزمة متصاعدة - ليست إحدى أكثر العمليات العسكرية السياسية دقة في العصر الحديث، إلا أنها مثلت استراتيجية مماثلة. مهما كانت الإمكانات العسكرية للعشرة أو الإثني عشر ألف جندي الذين أنزلناهم في لبنان – كما قد يعتمد ذلك على من قد أشركهم وأين وفي أي قضية - فقد كانوا يتمتعون بميزة أنهم وصلوا إلى الأرض قبل أن تجري أي مغامرة أو حركة سوفييتية. يمكن وصف الهبوط بأنه "مناورة استباقية". منذ ذلك الحين، كان من شأن أي تدخل سوفييتي ملحوظ في شؤون لبنان أو الأردن أو حتى العراق، أن يزيد بشكل كبير من احتمال مشاركة القوات الأميركية والسوفييتية، أو القوات المدعومة أميركيًا وسوفييتيًا، بشكل مباشر.

في الواقع، جاء دور خروتشوف لعبور الحدود. ربما لم يستحق العراق أو الأردن الحرب بالنسبة لأي منا، ولكن من خلال إرسال القوات إلى الأرض - أو كما اعتدنا القول، زرع العلم الأميركي - ربما أوضحنا للكرملين أنه لا يمكننا التراجع بسلاسة تحت الإكراه. ومن الصعب التراجع عن الهبوط في المقام الأول؛ ساعد الهبوط في وضع الخطوة التالية للروس.

الربط بين القدرات والأهداف: عملية "الالتزام"
إضافة إلى الوصول إلى مكان لا يمكنك التراجع فيه، هناك طريقة أكثر شيوعًا لتوجيه التهديد. وهذا يعني تكبّد المشاركة السياسية، والحصول على شرف الأمة والتزامها وسمعتها الدبلوماسية الملتزمة بالرد. ربما ينبغي تفسير قرار فورموزا لعام 1955 بهذه الطريقة إلى جانب اتفاقية المساعدة العسكرية التي وقعتها آنذاك الولايات المتحدة والحكومة الوطنية لجمهورية الصين. لم يكن هذا أسلوبًا أساسيًا لبعث الطمأنينة في قلب شيانغ كاي-شيك بأننا سندافع عنه، كما لم يكن بشكل أساسي
مقابل شيء قام به من أجلنا. كان مهمًا بشكل أساسي كخطوة لإقناع طرف ثالث. كان الجمهور الأساسي لعمل الكونغرس داخل الكتلة السوفييتية. إلى جانب المعاهدة، كان القرار بمثابة احتفال لا يترك للصينيين والروس مجالًا للشك أننا لا نستطيع التراجع عن الدفاع عن دولة فورموزا من دون خسارة كبيرة للهيبة والسمعة والقيادة. لم نكن ننقل نية أو التزام كان لدينا أصلًا، ولكن في الواقع كنّا نعزز الالتزام في العملية. لم تكن رسالة الكونجرس "بما أننا

ملزمون بالدفاع عن فورموزا، فقد نظهر ذلك أيضًا". بل: "في حال لم نكن ملتزمين بما يكفي لإثارة إعجابك، فنحن الآن كذلك. نحن نلزم أنفسنا بموجب هذا. انظر إلينا في الطقوس العامة المتمثلة في جعل أنفسنا ملتزمين بصدق".[23]
هذا النوع من الالتزام لا يجب أن يكون بخس الثمن. إذا أصدر الكونغرس مثل هذا القرار لكل جزء صغير من العالم يرغب في جعل السوفييت يتركونه، فسيؤدي ذلك إلى خفض قيمة العملة. فإذا جاز التعبير، لدى الأمَّة موارد محدودة في الأشياء التي قد تعنيها بشكل استثنائي. إن المشاركة السياسية داخل بلد ما ليست شيئًا يمكن الحصول عليه مقابل تصويت عرضي أو توقيع على قطعة من الورق.
يتأتى ذلك في بعض الأحيان من خلال عملية طويلة ربما لم يتم حتى إعدادها عن قصد. كلّ ما أستطيع قوله هو أنه كان لدينا أدنى مستوى من الالتزام لمساعدة الهند في حالة هجوم الصينيين أو الروس، هذا إن وجد هذا الالتزام، فقط لأنه على مر السنين لم يسمح لنا الهنود تكبّد التزام رسمي. قد يكون أحد دروس تشرين الثاني/ نوفمبر 1962 المستفادة هو أنه في مواجهة أي شيء يتسم بالمجازفة مثل محاولة السيطرة على بلد بحجم الهند، قد نكون ملتزمين تقريبًا كما لو كانت لدينا معاهدة مساعدة متبادلة. لا يمكننا السماح للسوفييت أو الشيوعيين الصينيين بالتعلم من خلال التجربة أنهم يستطيعون الاستيلاء على أجزاء كبيرة من الأرض وسكانها من دون التعرض لخطر حقيقي برد فعل غربي عنيف.
لم يكن التزامنا تجاه كيموي الذي أثار قلقنا في العام 1955 وخاصة في العام 1958، قد تم تصوره عن عمد؛ وبدا في ذلك الوقت إحراجًا حقيقيًا. ولأسباب لا علاقة لها بالسياسة الأمريكية، نجح القوميون في الدفاع عن كيموي عندما غادر شيانغ كاي-شيك الجزيرة الرئيسية، وظلت في أيدي القوميين. بحلول الوقت الذي تولت فيه الولايات المتحدة الالتزام تجاه فورموزا، كانت جزيرة كيموي بمثابة حافة خشنة حيث كانت نوايانا غامضة بشأنها. عام 1958، أعرب الوزير دالاس عن وجهة النظر الرسمية القائلة بأنه لا يمكننا تحمل إخلاء كيموي تحت الإكراه. يبدو أن المعنى الضمني هو أنه لم تكن لدينا رغبة حقيقية في المخاطرة بكيموي وربما كنا نفضل لو سقطت كيموي في أيدي الشيوعيين عام 1949؛ لكن علاقاتنا مع الصين الشيوعية كانت على المحك بمجرد أن أصبحت كيموي قضية.
بذلك صار لدينا التزام ربما كنا نفضل عدم الالتزام به. وفي حال لم يبدُ هذا الالتزام ثابتًا بما فيه الكفاية، فقد زاد شيانغ كاي-شيك ذاك الالتزام من خلال نقل ما يكفي من أفضل قواته إلى تلك الجزيرة، في ظل ظروف كان من الصعب فيها الإخلاء تحت الهجوم، لتوضيح أنه كان عليه هو الدفاع عن الجزيرة أو المعاناة من كارثة عسكرية، تاركًا الأمر للولايات المتحدة لإنقاذه.
قد تكون بعض أقوى التزاماتنا ضمنية تمامًا، على الرغم من أن الطقوس والدبلوماسية يمكن أن تعززها أو تقوضها. يمكن أن تتوجد الالتزامات حتى عندما ننكرها. تتعدد التخمينات حول ما يمكن أن يحدث إذا توقف مفعول

23 في بعض الأحيان، هناك أيضًا أسلوب داخلي للالتزام. على حد تعبير "روجر فيشر"، فإن الأمر يتعلق "بنسج الالتزامات الدولية في القانون المحلي لكل بلد بحيث تفرض كل حكومة الالتزام على نفسها". ناقش فيشر ذلك فيما يتعلق بالتزامات نزع السلاح؛ ولكنها قد تنطبق على استخدام القوة وكذلك على التخلي عنها. ينص التوجيه النرويجي (Kgl res 10 Juni 1949) على أنه في حالة وقوع هجوم مسلح ، يتعين على ضباط الجيش التعبئة سواء أصدرت الحكومة الأمر أم لا، في حين أن أوامر التوقف الصادرة باسم الحكومة تعتبر كاذبة، وهذه المقاومة ستستمر بغض النظر عن تهديدات العدو بقصف انتقامي. وعلى نحو مماثل، أعلن أمر سويسريّ صدر في نيسان/ أبريل 1940 موزع على كل جندي في كتاب سجل خدماته، أنه في حالة نشوب هجوم سيحارب السويسريون، كما أن أي أمر أو إشارة إلى عكس ذلك من أي مصدر كان تعتبر دعاية معادية. يبدو أن الأغراض كانت الانضباط الداخلي والروح المعنوية؛ لكن المساهمة المحتملة لمثل هذه الترتيبات الداخلية في الردع ومصداقية المقاومة أمر يستحق النظر فيه. كان لدى العديد من الحكومات أحكام دستورية أو غير رسمية لزيادة سلطة القوات المسلحة في حالات الطوارئ، وبالتالي من المحتمل تحويل سلطة الحكومة في اتجاه الأفراد والمنظمات الذين كانت دوافعهم للمقاومة أقل شك. كما ذكر في حاشية سابقة، تم اقتراح التلقائية القانونية في بعض الأحيان للقوة النووية الفرنسية. يمكن التلاعب بالرأي العام الداخلي بطريقة مماثلة لجعل التسوية غير شعبية. كل هذه الأساليب هي ذات صلة بعملية الالتزام إذا أعطاها العدو الذي سيتم ردعه قيمتها، وبالطبع يمكنها أيضًا أن تكون خطيرة جدًا. مناقشة فيشر موجودة في فصله، "التطبيق الداخلي للقواعد الدولية" (Internal Enforcement of International Rules) في كتاب Disarmament: its Politics and Economics، للكاتب سيمور ميلمان، محرر (بوسطن، الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، 1962).

معاهدة الناتو بعد عشرين عامًا من بدايتها. كان هناك مؤخرًا بعض التخمين حول ما إذا كان المجتمع النامي في أوروبا الغربية مختلفًا مع الحلف الأطلسي. ويُقال أحيانًا إن الاتحاد السوفيتي يودّ أن تعتمد أوروبا على نفسها بحيث تتمكن للولايات المتحدة من تخفيف التزاماتها تجاه دول الناتو الحالية. أعتقد أن هناك خطب في هذا – من المحتمل أن التزامنا يتضاءل بعض الشيء تجاه أوروبا إذا خرجت معاهدة الناتو قانونيًا عن نطاق القوة ولكن ليس كثيرًا. سيظل معظم الالتزام موجودًا. لا يمكننا السماح للسوفييت بالسيطرة على ألمانيا الغربية أو اليونان بغض النظر عن التزاماتنا بموجب المعاهدة تجاه ألمانيا أو بقية أوروبا الغربية.

أظن أننا قد نعترف حتى بالتزام ضمنيّ بدعم يوغوسلافيا وفنلندا ربما، في أزمة عسكرية. يبدو أن أي التزام قد قطعناه تجاه المجر لم يكن كافيًا. لكن يوغوسلافيا وفنلندا لا تتمتعان بالمكانة التي كانت لدى المجر. (من المتصور أننا قد نعبر الحدود أولاً بناءً على دعوة ونترك الأمر للسوفييت ليقرروا ما إذا كانوا سيتحملون مخاطر إشراكنا). أتساءل عما إذا كان الكرملين يعتقد أنه يجب على صبره أن ينفد حقًا مع تيتو أو إذا كان هناك نوع من أزمة الخلافة عند وفاة تيتو، فيمكن للجيش الأحمر ببساطة أن يغزو يوغوسلافيا أو أن يقدم الكرملين إنذارًا نهائيًا للبلاد بدون أي خطر من توجيه إنذار مضاد منا أو أي إنزال استباقي آخر للقوات كما هو الحال في لبنان. لا يسعني إلا أن أتساءل؛ كل هذه هي مسائل تفسيرية، سواء فيما يتعلق بما يمكن أن تكون عليه التزاماتنا وما الذي يعتقد السوفييت أنها ستكون عليه.
في الواقع، إن التزامنا ليس اتباع سياسة بقدر ما هو تنبؤ. إذ أنه من غير الممكن أن يكون لدينا سياسة واضحة لكل حالة طارئة؛ حالات الطوارئ كثيرة لكن لا يوجد ساعات كافية في اليوم للعمل عليها كلها مسبقًا. فلو سُأل أحدهم في تشرين الأول/ أكتوبر 1962 عن السياسة الأميركية تجاه المساعي الصينية الشيوعية لتدمير الجيش الهندي، قد الجواب الوحيد هو التنبؤ بما قد تقرر الحكومة الأميركية فعله في حالة طوارئ التي ربما لم يتم "العمل بها" مقدمًا. وعادة ما لا تكون السياسة العامة قرارًا مجهّز مسبقًا؛ إن المجموعة الكاملة من الدوافع والقيود هي التي تجعل تصرفات الحكومة قابلة للتنبؤ إلى حد ما.
في الحالة الهندية، اتضح أن لدينا سياسة كامنة أو ضمنية. وعلى حد علمي، توقع السيد نهرو ذلك لمدة عشر سنوات. من المتصور - رغم شكّي في ذلك - أن أحد أسباب ازدراء نهرو لأنواع المعاهدات التي وقعها التايلانديون والباكستانيون معنا هو شعوره أن مشاركته مع الغرب في حالة طوارئ حقيقية قد تكون تقريبًا قوية سواء كان مع معاهدة أو بدونها. المثير للاهتمام هو أن أي "التزام" يقع على عاتقنا في منع احتلال الهند أو تدميرها من قبل الصين الشيوعية لم يكن في الأساس التزامًا تجاه الهنود أو حكومتهم. لقد أردنا كبح جماح الصين الشيوعية بشكل عام، وأردنا منح الثقة للحكومات الأخرى في آسيا، كما أردنا الحفاظ على الثقة في دورنا الرادع في جميع أنحاء العالم وصولًا إلى أوروبا. سيكون الدعم العسكري للهند وسيلة للوفاء بتعهد ضمنيّ، لكن التعهد كان تعهدًا عامًا وليس دينًا مستحقًا للهنود. عندما يتدخل شخص مسؤول عن فرض النظام – سواء الشرطة أو غيرها - لمقاومة أو معاقبة شخص ما لتدخله أو لاعتدائه المحظور، فإن أي فائدة تعود على ضحية التدخل أو الاعتداء تكون فائدة عرضية. حتى أنه كان يفضل عدم القتال؛ ولكن إذا كانت القضية تتعلق بالحفاظ على الانضباط، فقد لا يكون له رأي كبير في المسألة.
ربما كانت مسألة التنبؤ هذه حاسمة في بداية الحرب الكورية. كانت النقاشات كثيرة حول ما إذا كنا "ملتزمين" بالدفاع عن كوريا الجنوبية أم لا. بحسب ما رأيته من طريقة اتخاذ قرار التدخل، أولاً عبر مشاركة قوات المساعدة العسكرية الأمريكية، ثم بالقصف ثم التعزيزات وأخيراً بمجهود حربي كبير، لم يكن بوسع المرء أن يخمن بكل ثقة في مايو 1950 ما ستقوم به الولايات المتحدة. لا يسع المرء إلا محاولة أن يقدّر القرار المحتمل الذي سيتخذه الرئيس اعتمادًا على ما يبدو عليه في كوريا، ومن كان ينصحه، وماذا كان يحدث في العالم أيضًا.

سوف تتذكر المناقشة حول أهمية خطاب معين لوزير الخارجية آتشيسون في الإيحاء للسوفييت بأن كوريا الجنوبية كانت خارج محيط دفاعنا. (على حد علمي، لا يوجد دليل قاطع على أن هذا البيان بشكل خاص هو ما حفّز الروس أو الصينيين أو الكوريين). كان موقف الوزير المعلن أساسًا هو أن لدينا محيطًا دفاعيًا يستثني كوريا الجنوبية، كما أن لدينا التزامات أخرى مختلفة خاصة تجاه الأمم المتحدة، من شأنها أن تغطي دولة مثل كوريا الجنوبية. يبدو أن السوفييت (أو الصينيين أو أيًّا كان من اتخذ القرار) قد أخطأوا التقدير؛ ربما ظنوا أننا نثني على التزامنا بعدم اكتراث فيبدو وكأنّه ذمّ. لقد انخرطوا في حرب مكلفة وحرب محفوفة بالمخاطر وربما كانت أكثر خطورة مما كانت عليه. ربما أخطأوا التقدير لأن لغة الردع وفهم عملية الالتزام في العصر النووي لم يكن لديهما الكثير من الوقت للتطور بعد. قد يفسرون ذلك بشكل أفضل الآن - على الرغم من أن مغامرة الصواريخ في كوبا تُظهر أن السوفييت ما زالوا يخطئون في قراءة الإشارات (أو أن الأميركيين ما زالوا يفشلون في إرسال هذه الإشارات بوضوح) بعد عقد من الزمن.

كما يبدو أننا أخطأنا في قراءة التحذيرات الصينية أثناء تقدمنا نحو نهر يالو. حيث وثق "ألين وايتينج" محاولة جادة للصين الشيوعية تحذر فيها الأميركيين من أنهم سيقحموننا عسكريًّا بدلاً من السماح لنا باحتلال كوريا الشمالية بأكملها.[24] كنا لنفعل أي شيء لو فهمنا تلك التحذيرات، إلا أنه من الواضح أننا لم نفهمها. الشيء الوحيد الذي لم نكن لنفعله لو تلقينا تحذيراتهم بشكل صحيح، هو نشر قواتنا بالشكل الضعيف الذي قمنا به. إما أننا لم نتلقَ رسالتهم أو لم نفهمها أو لم نجدها ذات مصداقية، على الرغم من أن الشيوعيين الصينيين ربما كانوا يبذلون قصارى جهدهم لإيصال الرسالة إلينا وجعلها ذات مصداقية. عندما يفشل الاتصال، ليس من السهل تحديد ما إذا كان المرسل ضعيفًا جدًّا بالنسبة للمتلقي أو أن المتلقي ضعيف جدًّا بالنسبة للمرسل، سواء كان المرسل يتكلم لغة المتلقي بشكل سيئ أو أن المتلقي يسيء فهم لغة المرسل. بين أميركا والصين الشيوعية، يبدو أننا عانينا من فشل اتصال واحد على الأقل في كل اتجاه عام 1950.[25]

تكامل الالتزامات

إن السبب الرئيسي وراء التزامنا في عدد من هذه الأماكن هو أن تهديداتنا مترابطة. فنحن نقول للسوفييت بشكل أساسي أنه يتعين علينا الرد هنا لأنه إذا لم نفعل ذلك، فلن يصدقونا عندما نقول إننا سنرد هناك.

في الوقت الحالي، أصبح التزامنا تجاه برلين عميقًا ومنتشرًا لدرجة أن معظمنا لا يضطر إلى التفكير في كثير من الأحيان تجاه مَن يتمثل التزامنا. والسبب وراء التزامنا الدفاع عن برلين والبقاء ملتزمين هو أننا إذا تركنا السوفييت يخيفوننا لنخرج من برلين فسوف نفقد ماء الوجه مع السوفييت أنفسهم. السمعة الأكثر أهمية بالنسبة لنا هي سمعتنا مع القادة السوفييت (والصينيين الشيوعيين). لن يكون من الجيد أن يعتقد الأوروبيون أو الأميركيون اللاتينيون أو الآسيويون أننا نتعاطى بطريقة منافية للأخلاق أو أننا جبناء، وسيكون أسوأ بكثير أن نفقد سمعتنا مع السوفييت. عندما نتحدث عن فقدان ماء الوجه الذي قد يحدث إذا انسحبنا من فورموزا تحت الإكراه، أو

[24] *China Crosses the Yalu* (نيويورك، ماكميلان، 1960).

[25] ليس من السهل شرح سبب دخول الصينيين إلى كوريا الشمالية بهذا الشكل السريّ والمفاجئ. لو أرادوا إيقاف قوات الأمم المتحدة عند بيونغ يانغ مثلًا لحماية حدودهم وأراضيهم، لوجد الدخول حيز النفاذ المبكر الواضح أن قيادة الأمم المتحدة راضية بإنجازها وليست في حالة مزاجية لخوض حرب ثانية ضد الجيوش الصينية من أجل ما تبقى من كوريا الشمالية. بدلاً من ذلك، اختار الصينيون شن هجوم مفاجئ بمزايا تكتيكية مذهلة ولكن من دون إمكانية الردع. ربما كان خيارًا صعبًا مع القرار، لكن في نهاية المطاف إنه قرار متشائم؛ إذا كان الأمر كذلك، فمن المحتمل أنه كان خطأ. ربما كان مبنيًّا على مصلحة عليا في السلامة الإقليمية لكوريا الشمالية الشيوعية؛ إذا كان الأمر كذلك، فربما كانت التسوية ستكون مستحيلة على أي حال. أو ربما كان مجرد هوس عسكري بمفاجأة تكتيكية على حساب كل الردع والدبلوماسية.

انسحبنا من برلين، فإن فقدان ماء الوجه الأكثر أهمية هو فقدان إيمان السوفييت بأننا سنفعل في مكان آخر وفي وقت لاحق ما نحن مصرون على أننا سنفعله هنا والآن، في مكان آخر وبعد ذلك. يرتكز ردعنا على التوقعات السوفييتية.

على ما أعتقد، هذا هو السبب الأساسي وراء ضرورة الدفاع عن كاليفورنيا، بصرف النظر عما إذا كان الشرقيون يريدون ذلك أم لا. لا توجد طريقة تسمح لكاليفورنيا بالذهاب إلى السوفييت وجعلهم يعتقدون رغم ذلك أن أوريغون وواشنطن وفلوريدا وماين وأخيرًا تشيفي تشيس وكامبريدج لا يمكن أن يخضعوا لنفس المبدأ. كما لا توجد طريقة لإقناعهم أننا إذا لم نوقفهم في كاليفورنيا، فسنوقفهم عند نهر المسيسيبي (على الرغم من أن نهر المسيسيبي غير قابل للتصديق بدرجة أقل من أي خط آخر بين ذلك النهر والتقسيم القاري على سبيل المثال). بمجرد انتقالهم إلى صنف جديد من العدوان وإلى مجموعة من المناطق أو الممتلكات التي لطالما زعمنا أننا سنحميها، بل نحن قد نكون نخدعهم إذا لم نرد بقوة. لنفترض أننا سمحنا للسوفييت بالاستيلاء على كاليفورنيا، وعندما وصلوا إلى تكساس نهاجمهم بكامل قوانا. يمكنهم رفع دعوى لخرق الوعد. فمن الناحية الفعلية، نحن قلنا لهم أنه يمكنهم الحصول على تكساس عندما سمحنا لهم بالدخول إلى كاليفورنيا؛ الذنب هو ذنبنا لأننا نتواصل بشكل سيء ولأننا لم ندرك ما كنا نتنازل عنه.

إن كاليفورنيا هي جزء من الخيال هنا، لكن هذا يساعدنا على تذكُّر أن فعالية الردع تعتمد غالبًا على ربط مناطق معينة بشيء من مكانة كاليفورنيا. يسري مفعول المبدأ في جميع أنحاء العالم؛ والمبدأ لا يخضع بالكامل لسيطرتنا. أشك فيما إذا كنا نستطيع تحديد أو اعتبار نفسنا جزءًا من باكستان بالطريقة التي يمكننا اعتبار نفسنا جزءًا من بريطانيا، بغض النظر عن عدد المعاهدات التي سنوقعها خلال السنوات العشر القادمة.

إن "التحديد" عملية معقدة. إذ أنه يعني جعل السوفييت أو الصينيين الشيوعيين يعتبروننا مع باكستان على سبيل المثال بنحو يفقدون هم الاحترام لالتزاماتنا في أماكن أخرى إذا فشلنا في دعم باكستان ونحن نعلم أنهم سيفقدون هذا الاحترام، لذلك سيتعين علينا دعم باكستان وهم يعلمون أننا سنفعل ذلك. نوعًا ما، إن السوفييت هم من يمنحون هذا التحديد؛ لكنهم يفعلون ذلك من خلال توقعاتهم بشأننا وبفهمنا لتوقعاتهم. لا هم ولا نحن نستطيع ممارسة السيطرة الكاملة على توقعاتهم.

هناك اختلاف جغرافي مثير للاهتمام في الأراضي السوفيتية والأميركية، فمن الصعب تصور وقوع حرب في مكان ما حيث تمتد الحرب من خلال المطاردة الحثيثة أو عن طريق اعتراض القصف أو خرق الحدود غير المقصود أو القصف الانتقامي المحلي أو حتى التعدي البري المتعمد ولكن المحدود على الأراضي الأميركية. قد لا تحمينا محيطاتنا من الحروب الكبيرة لكنها تحمينا من الصغيرة. لا يمكن أن تؤثر الحرب المحلية على كاليفورنيا، حيث تشركها بشكل هامشي أو عرضي من خلال الاستمرارية الجغرافية، بنفس الطريقة التي يمكن أن تؤثر بها الحرب الكورية على منشوريا وسيبيريا، أو بالطريقة التي يمكن أن تؤثر بها الحرب في إيران أو يوغوسلافيا أو أوروبا الوسطى على الأراضي السوفييتية. قد يجري نقاش حول المدى الذي يمكن أن تصل إليه "حملة اعتراض" القصف باتجاه موسكو أو قد تصل بأمان في حالة نشوب حرب محدودة في أوروبا الوسطى؛ كما لا توجد معلم جغرافي – وبعض المعالم الاقتصادية - لإظهار الثغرة المفاجئة على الحدود السوفييتية. تكاد لا تظهر مسألة مماثلة بالنسبة للمشاركة الأميركية في نفس الحرب فهناك ثغرة واحدة تؤدي إلى حرب الغواصات في عرض البحار، وأخرى هي ثغرة كبيرة تكمن في الذهاب برًّا إلى خطوط السكك الحديدية التي تنقل البضائع إلى أرصفة بالتيمور. علاوة على ذلك، ستكون المركبات أو السفن التي يجب أن تقوم بالتدخل مختلفة في طبيعتها عن تلك المتورطة في " مسرح الحرب".

إن احتمالات المشاركة المحدودة والهامشية والوطنية التي قد تكون ملائمة من الناحية المنطقية لكاليفورنيا أو ماساتشوستس غير قابلة للتطبيق من الناحية الجغرافية. هذا يمنح الوطن الأميركي طابعًا أكثر تميزًا - انفصال "وطن" لا لبس فيه - مما يمكن أن يتمتع به الوطن السوفييتي. إن أقرب شيء إلى "التدخل المحلي" يمكن أن يتخيله المرء

قد يكون قواعد فلوريدا في حال نشوب حرب جوية مع كوبا؛ سيكون ذلك استثناءً محتملاً للقاعدة، بينما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فإن معظم الحروب الافتراضية حيث يضطرون إلى وضع خطط تثير مشكلة التورط الهامشي من نوع ما للوطن (بما في ذلك الاستطلاع التدخلي وانتهاكات المجال الجوي الأخرى حتى لو لم تكن قذرة منزعج على أراضيهم).
في الواقع، يمكن أن ينطبق مبدأ كاليفورنيا على الأسلحة وليس على الأراضي فقط. إحدى الحجج التي أثيرت وأُخذت على محمل الجد ضد وجود جميع أسلحتنا الإستراتيجية في البحر أو في الفضاء الخارجي أو حتى زرعها في الخارج، هي أن العدو قد يكون قادرًا على مهاجمتها من دون الخوف من نوع الرد الذي قد يثيره هجوم على وطننا. إذا كانت جميع الصواريخ على متن السفن في البحر، كما تفيد الحجة، فإن الهجوم على السفينة لن يكون تمامًا مثل الهجوم على كاليفورنيا أو ماساتشوستس؛ وقد يفكر العدو في القيام بذلك في ظروف لا يفكر فيها بمهاجمة الأسلحة الموجودة على أرضنا. (إن الشكل المتطرف للحجة الذي لم يتم طرحه بجدية تامة، كان أنه يجب أن نضع أسلحتنا في وسط التجمعات السكانية حتى لا يتمكن العدو من مهاجمتها أبدًا من دون إثارة الرد الهائل الذي سيُعتبر أمرًا مفروغًا منه إذا ضرب مدننا).

هناك شيء يدعم الحجة. إذا حصل في حرب آسيوية وطارت قاذفات القنابل عن حاملات طائرات أو من قواعد قائمة في دولة حليفة، وقام العدو بمهاجمة سفننا في البحر أو قواعدنا الخارجية، فمن المؤكد أننا لن نعتبر الأمر كما لو كانت القاذفات قد انطلقت من قواعد في هاواي أو كاليفورنيا وهاجم العدو القواعد في تلك الولايات. إذا كان السوفييت قد وضعوا أسلحة نووية في المدار وأطلقنا عليهم الصواريخ فقد تكون النتائج خطيرة، ولكن لن يكون الأمر نفسه لو وضع السوفييت صواريخ على أراضيهم وأطلقنا النار على تلك الصواريخ في أرضهم. على الرغم من أن الصواريخ في كوبا يمتلكها ويديرها الروس، إلا أنها كانت هدفًا أقل "تأميمًا" من الصواريخ في الاتحاد السوفيتي نفسه. (كانت إحدى الحجج التي أثيرت ضد استخدام سفن السطح في قوة أوروبية متعددة الأطراف مسلحة بصواريخ بعيدة المدى هي أنه يمكن للعدو التقاطها، ربما خلال حرب محدودة لم تشارك فيها القوة متعددة الأطراف، وربما بدون استخدام العدو للأسلحة النووية، بنحو لا يثير الانتقام فعلًا، وبالتالي ستكون هذه السفن عرضة للخطر على نحو لا تكون فيه الصواريخ القائمة محليًّا غير معرضة للخطر).
يمكن أن تذهب الحجة في أحد الاتجاهين. قد يكون هذا سببًا لتعمد وضع الأسلحة خارج حدودنا حتى لا يجذب تدخلها العسكري الهجوم على وطننا، أو سببًا لإبقائها داخل حدودنا حتى يبدو الهجوم عليها أكثر خطورة. الفكرة هنا فقط أن هناك فرقًا. لا يمكن جعل كيموي جزءًا من كاليفورنيا بنقلها إلى هناك، لكن الأسلحة تستطيع ذلك.

في الواقع، إن طابع الوطن "كل شيء أو لا شيء" ليس كاملًا. إن اقتراح الوزير ماكنامارا القائل بأن حتى الحرب العامة قد تقتصر إلى حد ما على المنشآت العسكرية وأن الهجوم الشرس على مراكز العدو السكانية قد يكون فقط الرد المناسب على هجوم على مراكزنا، يعني ضمناً أننا نميز أو قد نميز بين أجزاء مختلفة من أراضينا حسب درجة الحرب المعنية. وقد سمعت نقاشًا بأن السوفييت، إذا كانوا يخشون الأمن الرادع لقواتهم الانتقامية في حرب "عسكرية" بحتة قد يبدأها الأميركيون، فقد يفضلون في الواقع القرب الشديد بين صواريخهم ومدنهم لتحقيق فرصة حصول حرب إستراتيجية "نظيفة" ، حرب بدون هجمات واسعة النطاق على المدن وأقل وعدًا لإثبات أنه لن يتبقى الكثير لتخسره بعد هجوم على أسلحتها، ودافع ضئيل لحصر ردها على الأهداف العسكرية. قد تكون السياسة خطيرة إذا كان هناك احتمال كبير لحدوث حرب، لكن منطقها له ميزة.

التشكيك بالتزامات الخصم

إن مشكلة الردع التي لدينا موجودة لدى السوفييت أيضًا خارج حدودهم، وقد ساعدهم الغرب في حلها بطريقة ما. كما أن جميع أنواع الأشخاص، المسؤولين وغير المسؤولين، الأذكياء والجاهلين، الأوروبيين والأميركيين، أثاروا تساؤلات حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستستخدم بالفعل قوتها العسكرية الكاملة لحماية أوروبا الغربية أو للانتقام لخسارة أوروبا الغربية. نادرًا ما سمعت أحدًا يتساءل - على الأقل قبل عام 1963 - عما إذا كان السوفييت سيفعلون الشيء نفسه إذا تم استفزازنا لشن هجوم على أرض الصين الشيوعية.

يبدو أن السوفييت قد أنجزوا ما نجده صعبًا ونحن ساعدناهم في ذلك، ألا وهو إقناع العالم بأن منطقة تحالفهم بأكملها هي جزء من كتلة متكاملة. تحدثنا في الغرب على مدى عقد من الزمن – إلى أن أصبح الانقسام الصيني-السوفييتي غير قابل للإنكار - عن الكتلة الصينية السوفييتية كما لو كانت كل الأقمار الصناعية جزءًا من النظام السوفييتي، وكأن الإصرار السوفييتي على إبقاء تلك المناطق تحت سيطرته كانت شديدة لدرجة أنهم لا يتحملون فقدان أيٍّ منها. نحن غالبًا ما عملنا كما لو كان هناك "كاليفورنيا" في جزء من نطاق نفوذهم. أما في الغرب، بدا أننا نتنازل للسوفييت، فيما يتعلق بالصين، عما لا يتنازل عنه الجميع لنا فيما يتعلق بأوروبا.

إذا تعاملنا دائمًا مع الصين كما لو كانت كاليفورنيا سوفييتية، فإننا نميل إذًا إلى جعلها كذلك. إذا لمّحنا إلى السوفييت بأننا نعتبر الصين الشيوعية أو تشيكوسلوفاكيا المكافئ الافتراضي لسيبيريا، فعندئذ في حالة حدوث أي عمل عسكري في تلك المناطق أو ضدها، سوف نبلغ السوفييت بأننا سنفسر ردهم كما لو أنزلنا القوات في فلاديفوستوك أو أرخانغلسك أو أرسلناها عبر الحدود السوفييتية البولندية. وبالتالي، فإننا نلزمهم بالرد في الصين أو في شمال فيتنام أو في أي مكان، ونكون في الواقع نمنحهم بالضبط الالتزام الذي يعني الكثير بالنسبة إليهم في ردع الغرب. إذا بيّنّا بوضوح اعتقادنا بأنهم مضطرون للرد على وجود تسلل في هنغاريا كما لو كنا في شوارع موسكو، فإنهم ملزمون بذلك.

ستظل كوبا حالة حدودية مثيرة للاهتمام. وسيجد السوفييت أنه من الصعب سياسيًّا ونفسيًّا الحصول على رضًى عالمي بإمكانية أن تكون دولة ما فعليًّا ضمن الكتلة السوفييتية إذا لم تكن متاخمة لها. تكمن المشكلة السوفيتية في محاولة وضع كوبا في مكانة "كاليفورنيا" سوفييتية. من المثير للاهتمام التكهن عما إذا كان بإمكاننا إضافة دول إلى الاتحاد، مثل الفلبين أو اليونان أو فورموزا، فيسمح ذلك بحسم مسألة مكان انتمائهم ومدى إلزامنا الدفاع عنهم. هاواي، نعم، والآن بورتوريكو؛ ولكن إذا وصلنا إلى أبعد من المناطق التي "تنتمي" إلى الولايات المتحدة، من المحتمل ألا نتمكن من منح "كيان دولة" مقبول فعليًّا ويتم الاعتراف به عالميًا واعتباره تحصيلًا حاصلًا.

لا "تنتمي" كوبا تمامًا إلى الكتلة السوفييتية - فهي منفصلة طوبولوجيًّا ولا تتمتع بوحدة الأراضي مع الكتلة السوفييتية التي عادة ما تتمتع بها الدول. كان يمكن للهند أن تأخذ مدينة غوا لأسباب جمالية أساسًا: الاعتقاد التقليدي بأن الخرائط يجب أن تتمتع بصفات هندسية معينة، وأن الحبيسة (الإقليم المحاط بأرض أجنبية) أمر غير طبيعي جغرافيًّا، وأن جزيرة في المحيط يمكن أن تنتمي لأي دولة لكن الجزيرة المحاطة بأراضي دولة كبيرة يجب أن تنتمي إليها بطريقة ما. (للسبب نفسه، كان من الصعب فصل الجزائر عن فرنسا الحضرية لو لم يفصلهما البحر الأبيض المتوسط جغرافيًّا؛ فالإبقاء على المدن الساحلية في "فرنسا" في حين يتم تقسيم المناطق النائية كان سيتعارض إلى حد ما مع سيكولوجيا رسم الخرائط). وبالطبع هناك أشياء أخرى كثيرة تجعل كوبا مختلفة عن هنجاريا، بما في ذلك حقيقة أن الولايات المتحدة يمكن أن تطوقها أو تضايقها أو تحاصرها من دون التعدي على الأراضي السوفييتية. ولكن حتى بدون ذلك، سيكون من الصعب على السوفييت تحقيق تعاون جدير بالثقة مع جزيرة كوبا النائية.

إن المزيد من "كوبا" ستكلف السوفييت شيئًا. هذا لا يعني أننا يجب أن نحبهم؛ مع ذلك، يجب أن ندرك ما يحدث لمشكلتهم في الردع التي أصبحت أشبه بمشكلتنا. لقد اعتادوا أن يكون لديهم كتلة شبه متكاملة ووحدة جغرافية مع "ستار حديدي" وحيد يفصل جهتهم عن بقية العالم. يمكن رسم خطٍّ منحنٍ مغلق على كرة أرضية كل ما

بداخلها هو الكتلة السوفيتية وكل شيء خارجها ليس كذلك. كانت يوغوسلافيا الشيء الوحيد المبهم، ولكن في المقابل جعلت ألبانيا الصغيرة تبدو أنها خلل – مجرد خلل صغير، لكن انفصالها السياسي في أوائل الستينيات يؤكد هذه النقطة. كانت لدى كوبا المشكلة نفسها لكنها مضخمة. لم يعد مصطلح "الكتلة" يعني ما يعنيه، ففي كتلة ضيقة جغرافيًا، يمكن أن يكون للأقمار الصناعية درجات ارتباط مع الاتحاد السوفياتي من دون إفساد تعريف "الكتلة" بالضرورة. ومع ذلك، لا يقتصر الأمر على كون الأقمار الصناعية البعيدة أكثر استقلالية بسبب الصعوبة التي يفرض فيها السوفييت إرادتهم بالعنف، بل يزيدون من الدقة الجغرافية للكتلة. لم تعد "الكتلة" عبارة عن الكل أو لا شيء لتصبح مسألة درجة.

يمكن لهذه العملية بعد ذلك أن تصيب الأراضي المتاخمة للاتحاد السوفيتي. وإذا خفف الاتحاد السوفيتي تهديداته الرادعة متحوطًا من البلدان البعيدة أو من البلدان غير الموحدة تمامًا، فإنه يدعو إلى اختبار مصداقية تهديداته في كل مكان. هناك أشياء معينة مثل الشرف والغضب لا يُقصد بها أن تكون مسائل تتعلق بالدرجة. يمكن للمرء أن يقول إن وطنه لا يُنتهك إلا إذا كان يعرف بالضبط ما يعنيه بكلمة "الوطن" ولم يكن مليئًا بالدول والمحميات والأراضي وتدرجات المواطنة التي تجعل بعض الأماكن "وطنًا" أكثر من غيرها. مثل العذرية، يحتاج الوطن تعريفًا مطلقًا. هذه الشخصية التي كانت الكتلة السوفييتية تفقدها وقد تفقد أكثر إذا اكتسبت هيكلًا متدرجًا مثل الإمبراطورية البريطانية القديمة.

لقد نسبنا الفضل إلى السوفييت في الردع الفعال وبذلك منحناهم بعضًا منه حقًّا. لقد جئنا في النهاية للتعامل مع الانقسام الصيني السوفييتي باعتباره انقسامًا حقيقيًّا؛ ولكن كان من الحكمة عدم الاعتراف باندماجهما في المقام الأول. في إطار جهودنا لإضفاء الطابع الدرامي على التهديد السوفييتي وتضخيمه، نقدم أحيانًا الاتحاد السوفييتي ومعه أداة رادعة من النوع الذي يصعب علينا خلقه لأنفسنا. يجب أن نعفي السوفييت قدر المستطاع من أي التزام للرد على انخراط أميركي مع الصين وكذلك الانخراط مع روسيا السوفييتية بحد ذاتها. إذا أعفينا السوفييت من الالتزام، فإننا إلى حد ما نلغي التزامهم. يجب أن نحاول جعل فيتنام الشمالية تبدو بعيدة عن الكتلة السوفيتية أكثر من بُعد بورتوريكو عن الولايات المتحدة، لإبقاء الصين خارج فئة ألاسكا، وعدم التنازل لدول الكتلة عن الشعور بالحصانة. قد تجبرنا الأحداث - وقد تلزمنا بعض هذه البلدان بالذات - على الشروع في نوع من الاشتباك العسكري في المستقبل؛[26] "وسيكون من الحكمة فصل هذه المناطق قدر الإمكان مقدمًا عن القوات العسكرية السوفيتية".[27]

التهرب من الالتزامات

في بعض الأحيان، يريد بلد ما التخلص من التزام ما - فك ارتباطه. الأمر ليس سهلًا. ربما نندم على التزامنا تجاه كيموي في العام 1958، ولكن لم تكن هناك طريقة سلسة للتراجع عنه في ذلك الوقت. كان جدار برلين مصدر إحراج حقيقي. من الواضح أنه لم يكن لدينا ما يكفي من الالتزام لنشعر بأننا مضطرون لاستخدام العنف ضد جدار برلين. ولا شك أنه كان لدينا بعض الالتزام؛ توقع البعض بأننا قد نتخذ إجراء واعتقد البعض بأنه يجب علينا ذلك. لم نقم ذلك وقد كلفنا ذلك شيئًا. إذا لم يكن أحد يتوقع منا أن نفعل أي شيء بشأن الجدار - إذا لم نظهر أبدًا أن لدينا أي التزام بمنع حدوث أشياء مثل أمر الجدار، وإذا لم نقم مطلقًا بأي ادعاءات حول برلين الشرقية تبدو غير متسقة مع الجدار – كان الجدار سيقلل من إحراجنا. أصيب بعض الناس من جانبنا بخيبة أمل عندما تركنا الجدار ينشأ. كانت

---

[26] من الواضح أن الأحداث لحقت بهذه الجملة!

[27] ربما كانت أعظم عواقب حظر التجارب النووية - ولا أرى أي دليل على أنه كان مقصودًا في الغرب أو أنه حفز المفاوضات النهائية - هو تفاقم النزاع الصيني السوفييتي بشأن السياسة الأمنية وجعل آثاره العسكرية علنية. يا له من انقلاب دبلوماسي كان من الممكن أن يحدث لو تم افتعاله بهذه الطريقة!

حكومة الولايات المتحدة تفضل بلا شك عدم التعرض لخيبة الأمل هذه. كانت البيانات الدبلوماسية حول طبيعة حقوقنا وواجباتنا في برلين الشرقية بمثابة محاولة لتفكيك أي التزام قد يكون لدينا في السابق. لم تكن التصريحات مقنعة بالكامل. لو كانت حكومة الولايات المتحدة تعلم طوال الوقت أن شيئًا مثل الجدار قد ينشأ، ولو أنها خططت طوال الوقت لعدم رفضه، لكان من الممكن أن تكون الاستعدادات الدبلوماسية قد جعلت الجدار أقل إحراجًا. في هذه الحالة، بدا أن هناك بعض الالتزام المتبقي الذي لم نحترمه وكان علينا أن نناقش بأثر رجعي بأن حقوقنا الأساسية لم تنتهك وأنه لم يتم انتزاع أي شيء من حقوقنا الشرعية.

واجه السوفييت مشكلة مماثلة بشأن كوبا. فقبل أقل من ستة أسابيع من خطاب الرئيس بشأن أزمة الصواريخ في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1962، أصدرت الحكومة السوفييتية بيانًا رسميًا بشأن كوبا. "نحن قلنا ونكرر أنه إذا شُنت الحرب وشنّ المعتدي هجومًا على دولة أو أخرى وطلبت هذه الدولة المساعدة، فإن الاتحاد السوفييتي لديه إمكانية تقديم المساعدة من أراضيه إلى أي دولة محبة للسلام وليس لكوبا فقط. ولا مجال للشك في أن الاتحاد السوفياتي سيقدم مثل هذه المساعدة". وأكثر من ذلك، "تود الحكومة السوفييتية لفت الانتباه إلى حقيقة أنه لا يمكن مهاجمة كوبا الآن وتتوقع عدم معاقبة المعتدي على هذا الهجوم. إذا تم هذا الهجوم، فستكون هذه بداية إطلاق العنان للحرب". ومع ذلك، فقد كان تصريحًا طويلًا ومثيرًا للجدل، حيث اعترف بأن "المجنون وحده يمكنه أن يعتقد الآن أن الحرب التي بدأها ستكون كارثية فقط بالنسبة للشعب الذي ستشن ضده". ولم يتم تحديد اللغة الأكثر تهديدًا لتلقي معاملة رسمية، لكنها تماشت مع الأمر كجزء من الجدل. لذلك، كان هناك على الأقل درجة من الغموض.

كان البرنامج التلفزيوني للرئيس كينيدي في 22 تشرين الأول/ أكتوبر موجهاً مباشرة إلى الاتحاد السوفيتي. لقد كان هدفًا مباشرًا بحيث لا يمكن إلا استنباط قرار واعٍ لعدم جعل الأمر أزمة كاريبية بل أزمة بين الشرق والغرب. كان البرنامج يدور حول قضية الصواريخ السوفييتية والازدواجية السوفيتية، وهو تحد سوفييتي؛ حتى أن الرئيس بذل قصارى جهده للإعراب عن قلقه تجاه الكوبيين ورغبته في عدم تعرضهم للأذى، كما عبّر عن أسفه تجاه "الهيمنة الأجنبية" التي كانت مسؤولة عن محنتهم. لم يقل الرئيس أن لدينا مشكلة مع كوبا وتمنى أن يبتعد السوفييت عنها؛ قال إنه حصل بيننا وبين الاتحاد السوفيتي مشاحنة وأعرب عن أمله في عدم تعرض الكوبيين للأذى.

من الواضح أن البيان السوفييتي الذي عُمّم في اليوم التالي على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كان محاولة لهيكلة الوضع بشكل مختلف قليلاً. واتُهمت الولايات المتحدة بالقرصنة في عرض البحار و "محاولة إملاء كوبا السياسة التي يجب أن تنتهجها". وقال البيان إن حكومة الولايات المتحدة "تعطي لنفسها حق مطالبة الدول بتفسير الطريقة التي تنظم بها دفاعها، كما يجب أن تخطرها بما تحمله سفنها في عرض البحار. إلا أن الحكومة السوفييتية ترفض بحزم مثل هذه المطالب." وقد جاء في البيان: "اليوم أكثر من أي وقت مضى، على رجال الدولة التحلي بالهدوء والحصافة وعدم قبول صخب السلاح". وبالفعل لم يكن هناك صخب أسلحة في البيان السوفياتي. أكثر ما قالوه هو: "تعترف جميع شعوب العالم بوجود أسلحة قوية في الاتحاد السوفياتي بما في ذلك أسلحة الصواريخ النووية وهي العامل الحاسم في ردع القوى العدوانية للإمبريالية عن شن حرب إبادة عالمية. سيواصل الاتحاد السوفياتي الاضطلاع بهذه المهمة بكل حزم وثبات". لكن "إذا أطلق المعتدون العنان للحرب، سوف يوجه الاتحاد السوفيتي أقوى ضربة ردًا على ذلك". ويعني ذلك أن ما كانت تفعله البحرية الأميركية، أو قد تفعله، هو القرصنة حتى هذه اللحظة وليس الحرب، ولا يمكن "للدول المحبة للسلام سوى الاحتجاج".[28]

تمثل التوجه في إهانة أميركية لكوبا، وليس في مواجهة أميركية سوفييتية. لم تتم معالجة المطلب الأميركي الرئيسي بشكل مباشر في "التفكيك والنزع الفوري لجميع الأسلحة الهجومية في كوبا" قبل رفع الحصار – وهو يمثل العلاقة

[28] ديفيد ل. لارسون، محرر *The "Cuban Crisis" of 1962, Selected Documents and Chronology* (بوسطن، هوتون ميفلين، 1963)، الصفحات 7-17، 41-46، 50-54.

المباشرة للإجراءات التي سيتخذها الرئيس كينيدي تجاه الصواريخ السوفييتية. اختار السوفييت عدم تعزيز التزامهم تجاه كوبا من خلال تفسير عمل الولايات المتحدة على أنه إجراء يستلزم ردًّا سوفييتيًّا حازمًا، وقد فسروها على أنها قضية كاريبية. بدت لهجتهم مخصصة لتفكيك التزام غير مكتمل بدلاً من تعزيزه.

ولكن كما لا يمكن تكبد عناء التزام حقيقيّ عبر ذرائع تقوم على الكلام فقط، لا يمكن أيضًا التملص منه بكثرة الكلام. عام 1958، لم يكن بإمكان الوزير دالاس قول "كيموي؟ من يأبه لكيموي؟ الأمر لا يستحق القتال وسيصبح محيطنا الدفاعي أكثر تنظيمًا بدونها". لن تتمكن الولايات المتحدة أبدًا من الخروج من مشروع جدار برلين. حتى لو لم يتم انتهاك نص التزاماتنا أبدًا، فلا بد أن يكون هناك من يعتقد أن النفس تطلب المزيد. كان لدينا بعض الالتزام بالتدخل في هنجاريا عام 1956، إلا أن أزمة السويس أربكت الأمر وحجبته. ومع ذلك، كان هناك احتمال أن يفعل الغرب شيئًا حيال الأمر ولم يفعل شيئًا. ربما كان هذا أمرًا مريحًا يوضح فهمًا مبهمًا بين الشرق والغرب. لكن التكلفة لم تكن معدومة.

إذا كان من الممكن التراجع عن الالتزامات عن طريق إعلان ذلك، فإنها ستكون بلا قيمة أصلًا. فكل الغرض من الالتزامات اللفظية أو الالتزامات المتعلقة بالطقوس، والالتزامات السياسية والدبلوماسية، والجهود المبذولة لإضفاء الشرف والسمعة على الالتزام، هو جعل التملص من الالتزام صعبًا خلال فترة قصيرة. حتى الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها عمدًا، إضافة إلى الالتزامات التي تحرج المرء في ظروف غير متوقعة، لا يمكن التراجع عنها بثمن بخس. التكلفة هي تشويه سمعة الالتزامات الأخرى التي لا يزال المرء يرغب في أن يتم تصديقها.[29]

إذا أرادت دولة ما الخروج من مأزق ما، أو التملص من التزام تم تكبده عن عمد أو نشأ بدون قصد، فإن تعاون الخصم يمكن أن يحدث فرقًا. لا يبدو أن الشيوعيين الصينيين يحاولون تسهيل الأمر على الولايات المتحدة في فك ارتباطها بكيموي اعتبارًا من العام 1958 فصاعدًا. لقد حافظوا وكثفوا أحيانًا الضغط العسكري بما يكفي على الجزيرة لجعل الانسحاب السلس صعبًا، وليبدو الانسحاب وكأنه تراجع تحت الضغط. من الصعب الهروب من الحساب فقد استمتعوا بإحراج أميركا بشأن كيموي، وقدرتهم على إثارة الأمور متى شاءوا مع إبقاء الأزمات تحت سيطرتهم، وفرصتهم لتفاقم الخلافات الأميركية مع شيانغ كاي شيك.

التحايل على التزامات الخصم

نحن على يقين من أن "تكتيكات السلامي" قد اخترعها طفل. كل من شرح نسخة الكبار لأول مرة سبق أن فهم المبدأ عندما كان صغيرًا. قل لطفل ألا ينزل في الماء، سيجلس على الضفة ويغمر قدميه العاريتين؛ هو لم ينزل "في" الماء بعد. طاوعه في الأمر وسينهض؛ لم يعد مغمورًا في الماء أكثر من قبل. فكر في الأمر مرة أخرى وسيبدأ في الخوض من دون أن يتعمق أكثر؛ توقف لحظة لتقرر ما إذا كان هذا مختلفًا وسيتعمق قليلاً بحجة أنه نظرًا لأنه يتنقل ذهابًا وإيابًا، فإن كل ذلك بلغ المعدّل. قريبًا جدًا، سوف نناديه لكيلا يسبح بعيدًا عن الأنظار متسائلين عما حدث لكل الانضباط الذي لدينا.

في نهاية المطاف معظم الالتزامات غامضة في تفاصيلها. أحيانًا تكون كذلك عن قصد، كما حدث عندما أعلن الرئيس أيزنهاور والوزير دالاس أن هجومًا على كيموي قد يؤدي أو لا يؤدي إلى رد أميركي بموجب "عقيدة فورموزا" وفقًا

[29] إن أكثر رفض بليغ صادفته هو الإجابة التي تلقاها الرومان من Volciani في إسبانيا، الذين حاولوا توحيدهم مع مدن إسبانية أخرى ضد قرطاج بعد فترة وجيزة من رفض روما الدفاع عن مدينة ساغونتوم الإسبانية المتحالفة ضد حنبعل وقد دمرت بشكل رهيب. قال كبيرهم "يا رجال روما، لا يبدو من اللائق أن يُطلب منا تفضيل صحبتكم على صحبة قرطاج، مع الأخذ في الاعتبار سابقة أولئك الذين تسرعوا بما في الكفاية للقيام بذلك. ألم تكن خيانتكم لأصدقائكم في ساغونتوم أكثر بشاعة من تدمير أعدائهم القرطاجيين لهم؟ أقترح عليكم البحث عن حلفاء في مكان لم يُسمع فيه ما حدث في ساغونتوم. سيكون سقوط تلك المدينة بمثابة إشارة وتحذير سوداوي لشعوب إسبانيا لكيلا تعتمد أبدًا على الصداقة الرومانية ولا تثق بكلام روما". *The War With Hannibal*, Aubrey de Selincourt, transl. (Baltimore, Penguin Books, 1965)، ص. 43.

لما إذا كان قد فُسّر على أنه جزء من هجوم أم لا، أو تمهيدًا لهجوم على فورموزا نفسها. تزداد الالتزامات في الغموض بسبب الاستحالة الواضحة في تعريفها بدقة. وهناك مجالات للشك حتى في القوانين والعقود التي تمت صياغتها بعناية؛ وحتى الأشخاص الذين يحافظون على حقوقهم وامتيازاتهم بحرص شديد، عُرف عنهم أنهم يقومون بالتسوية خارج المحكمة، أو تبرير خطأ غير مقصود أو التغاضي عن تجاوز بسيط بسبب ارتفاع تكلفة التقاضي. بغض النظر عن مدى حرمة التزامنا تجاه بعض الحدود، فمن غير المرجح أن نبدأ حربًا بمجرد أن بعض الجنود المخمورين من الجانب الآخر يتجولون على طول الخط و"يجتاحون" أراضينا. وهناك دائمًا احتمال أن موظفًا من ألمانيا الشرقية على الطريق السريع لم يحصل على تفسير أو أن سيارته قد تعطلت بالفعل في مسار حركة المرور لدينا. هناك عتبة معينة يكون الالتزام دونها غير نافذ، وحتى أن هذه العتبة نفسها عادة ما تكون غير واضحة.

من هذا ينشأ الحادث أو التحقيق ذات المستوى المنخفض وتنشأ تكتيكات التقويض. يتم اختبار مدى جدية الالتزام من خلال التحقيق فيه بطريقة غير ملزمة والتظاهر بأن التعدي كان غير مقصود أو غير مرخص إذا تمت مواجهة أي مقاومة، من أجل إحباط رد الفعل وتجنب التراجع. يتم إيقاف موكب ما أو التحليق فوق الحدود، متظاهرًا أن الحادث عرضي أو غير مرخص؛ ولكن إذا لم يكن هناك أي تحد، يستمر المرء أو يوسع العملية واضعًا سابقة ومنشئًا حقوق المرور أو حقوق المستحلّين، ويدفع بالالتزام إلى الوراء أو يرفع العتبة. عادة ما كان استخدام الدول السوفييتية "المتطوعين" للتدخل في مناطق التوتر محاولة للتسلل تحت السياج بدلاً من التسلق فوقه من دون التذرع بالالتزام، ولكن في الوقت نفسه جعل الالتزام يبدو سهل الاختراق وواهنًا. وإذا لم يكن هناك انقسام نوعي حاد بين تجاوز طفيف وإهانة كبيرة، إنما تدرج مستمر للنشاط، يمكن بدأ التدخل على نطاق صغير جدًا بحيث لا يمكن إثارة رد فعل ويزداد بدرجات غير محسوسة ولا يقدم أبدًا التحدي الدراماتيكي المفاجئ الذي من شأنه أن يستدعي الرد الملتزم. على سبيل المثال، تصبح الانتهاكات الصغيرة لاتفاقية الهدنة أكبر وأكبر، ولا يأتي اليوم الذي ينكسر فيه ظهر البعير تحت قشة واحدة.

لعب السوفييت هذه اللعبة في كوبا لفترة طويلة، غير مدركين على ما يبدو أن ظهر البعير في هذه الحالة لا يمكنه تحمل سوى وزن محدود (أو على أمل أن يصبح الجمل أقوى وأقوى مع اعتياده على الوزن). قد تكون الحرب الكورية بدأت كحادث منخفض المستوى كان من المأمول أن يكون تحت عتبة الرد الأميركية، وربما تكون الردود الأميركية الأولية (قبل إدخال القوات البرية) قد أسيء تقديرها. تكتيكات السلامي لا تنجح دائمًا. إن عدم اليقين في الالتزام غالبًا ما يدعو إلى تحدٍ منخفض المستوى أو غير ملزم؛ لكن عدم اليقين يمكن أن يعمل في كلا الاتجاهين. إذا كان البلد الملتزم يتمتع بسمعة طيبة لتفاعله في بعض الأحيان بشكل غير متوقع حيث لا يكون هناك حاجة للتفاعل ولا يتعاون دائمًا لتقليل الإحراج، فقد تكون الثغرات أقل جذبًا. إذا لم يتمكن المرء من الحصول على سمعة لوفائه الدائم بالالتزامات بالتفصيل، لأن التفاصيل غامضة، فقد يساعد ذلك في الحصول على سمعة لكونه غير عقلاني في بعض الأحيان. إذا لم يتمكن المرء من شراء أسلاك شائكة يمكن تمييزها بشكل واضح وموثوق بها تمامًا، فإن المصيدة العرضية الموضوعة عشوائيًا قد تخدم إلى حد ما نفس الغرض على المدى الطويل.

نادرًا ما يطرد الملاك المستأجرين بأساليب القوة. لقد تعلموا أن الضغوط التراكمية المتواصلة تعمل بشكل جيد وإن كانت أبطأ، وتتجنب إثارة رد فعل عنيف. من الأفضل بكثير قطع الماء والكهرباء وترك المستأجر يعاني من الضغط التراكمي للمراحيض المتسخة والشموع في الليل فيخرج طواعية بدلاً من أن يبدأ في التعامل بقسوة مع أسرته وسلعهم المنزلية. الحصار يعمل ببطء فهو يضع القرار على عاتق الجانب الآخر. إن غزو برلين أو كوبا هو عمل مفاجئ ومحدد يتطلب ردًا؛ لكن قطع الإمدادات لا يؤثر بشكل كبير في اليوم الأول وليس بشكل أكبر في اليوم الثاني؛ لا أحد يموت أو يتأذى من الآثار الأولية للحصار. الحصار سلبي نسبيًا؛ ينتج الضرر الفعلي عن إصرار المنطقة المحاصرة بقدر ما ينتج عن استمرار القوة المحاصِرة. ولا توجد لحظة محددة جيدًا قبل أن تندفع القوة المحاصِرة خوفًا من التسبب في الانهيار النهائي.

أعرب الرئيس ترومان عن تقديره لقيمة هذا التكتيك في حزيران/ يونيو 1945. احتلت القوات الفرنسية بقيادة ديغول مقاطعة في شمال إيطاليا على عكس خطط الحلفاء والسياسة الأميركية، وأعلنوا أن أي جهد يبذله حلفاؤهم لطردهم سيعامل على أنه عمل عدائي. كان الفرنسيون يعتزمون ضم المنطقة كـ "تعديل حدودي بسيط". كان من الممكن بطبيعة الحال أن يخل بوحدة الحلفاء يطرد الفرنسيين بقوة السلاح؛ لم توصل الحجج إلى أي نتيجة، لذلك أبلغ الرئيس ترومان ديغول بأنه لن يتم إرسال المزيد من الإمدادات إلى الجيش الفرنسي حتى انسحابه من وادي أوستا. فقد كان الفرنسيون يعتمدون بشكل مطلق على الإمدادات الأميركية وقد أدت الرسالة إلى نتائج. كان هذا ضغطًا "غير عدائي"، ولم يكن قابلًا تمامًا على إثارة رد فعل عسكري، وبالتالي فهو آمن للاستخدام (وفعال). إن قدرًا معينًا من الضغط القسري الذي يُمارس على مدى فترة زمنية طويلة والذي يسمح له بتراكم زخمه هو أسلوب شائع وفعال لتجاوز التزام شخص ما.

التمييز بين الردع و"الإلزام"

يوضح الحصار الاختلاف النموذجي بين التهديد الذي يهدف إلى جعل الخصم يفعل شيئًا والتهديد الذي يهدف إلى منعه من بدء شيء ما. الفارق هو في التوقيت وفي المبادرة، فيمن يجب يتخذ الخطوة الأولى ومن الذي تخضع مبادرته للاختبار. لردع تقدم العدو، قد يكفي قصف جسور الهروب من ورائي، أو نصب سلك شائك بيننا يفجر كلينا تلقائيًا عندما يتقدم العدو. مع ذلك، لإجبار العدو على التراجع عبر بعض التهديد بالاشتباك، يجب أن ألتزم بالتحرك. (هذا يتطلب إشعال النار في العشب خلفي بينما أواجه العدو، والرياح تهب باتجاه العدو). يمكنني إيقاف سيارتك بوضع سيارتي في الطريق؛ إن تهديدي الرادع غير فعال وقرار الاصطدام يعود إليك. ولكن إذا وجدتني في طريقك وهددتني بالاصطدام ما لم أتحرك، فأنت لا تتمتع بهذه الميزة؛ لا يزال قرار الاصطدام هو قرارك، وما زلت أتمتع بالردع. يجب عليك اتخاذ الترتيبات اللازمة ليتوجب عليك للتصادم ما لم أتحرك، وهذه درجة أكثر تعقيدًا. عليك الحصول على سرعة كبيرة بحيث لا يمكنك إيقافها في الوقت المناسب ولا يستطيع أحد غيري تلافي الاصطدام؛ قد لا يكون هذا سهلًا. إذا استغرق تشغيل السيارة وقتًا أطول من إيقافها، فقد لا تتمكن من إعطائي "الفرصة الأخيرة للنجاة" لتجنب الاصطدام من خلال إخلاء الشارع.

غالبًا ما يتطلب التهديد الذي يقوم بالفرض بدلاً من الردع أن يتم تنفيذ العقوبة حتى يتصرف الآخر وليس إذا تصرف. هذا لأنه غالبًا ما تكون الطريقة الوحيدة للالتزام بعمل ما هو الشروع فيه. ومع ذلك، فهذا يعني أن التصرف الذي تم الشروع فيه يجب أن يكون مقبولاً من قبل صاحب المبادرة ومقبولاً على مدى كل الفترة الزمنية المطلوبة للضغط للعمل على الجانب الآخر. بالنسبة للردع، يمكن أن يشكل السلك الشائك تهديد حصول تفجير لأشياء أكبر من حجم ما تتم حمايته، لأنه إذا نجح التهديد، فلن ينفد الشيء أبدًا. لكن الإمساك بقنبلة كبيرة والتهديد برميها ما لم يتحرك أحد لا يمكن أن ينفع إلى هذا الحد؛ التهديد غير قابل للتصديق إلى أن تُلقى القنبلة بالفعل وعندئذٍ يكون الضرر قد حدث.[30]

إذًا، هناك فرق بين الردع وما يمكن أن نطلق عليه الإجبار الإلزام لعدم وجود كلمة أفضل. يتوافق تعريف القاموس "للردع" مع الاستخدام المعاصر: التنحي جانبًا أو تثبيط العزيمة بسبب الخوف؛ وبالتالي الحيلولة دون القيام بعمل ما بسبب الخوف من العواقب. تتمثل الصعوبة في كوننا دولة غير عدوانية، وقد كان هدفها المعلن عادةً هو الاحتواء بدلاً من التراجع، في أننا لم نستقر على أي مصطلحات تقليدية لنوع التهديد الأكثر نشاطًا. لقد توصلنا إلى

---

[30] يظهر رسم توضيحي جميل في نسخة فيلم *A High Wind in Jamaica*.
يريد القرصان شافيز من أسيره أن يخبره عن مكان إخفاء الأموال ويضع سكينه في حلق الرجل ليجعله يتكلم. بعد لحظة أو اثنتين يغلق الضحية خلالها فمه، يضحك رفيقه. "إذا قطعت حلقه فلن يخبرك. إنه يعرف ذلك ويعلم أنك تعرف ذلك". شافيز يرفع سكينه ويحاول القيام بشيء آخر.

استخدام كلمة "الدفاع" كتعبير ملطف عن كلمة "الجيش"، ولدينا وزارة دفاع وميزانية دفاع وبرنامج دفاع ومؤسسة دفاعية؛ إذا احتجنا إلى الكلمة الأخرى، فإن اللغة الإنجليزية توفرها بسهولة. إنها "جريمة". ليس لدينا مثل هذا المقابل الواضح لكلمة "الردع". يغطي "الإكراه" المعنى ولكنه مع الأسف يشمل النوايا "الرادعة" وكذلك "القهرية". لا يركز "التخويف" بشكل كافٍ على السلوك المعين المرغوب فيه. لا بأس بكلمة "الإكراه" لكن صفتها هي "قهرية" وقد أصبح لذلك معنى مختلف تمامًا. "الإلزام" هو أفضل ما يمكنني فعله.[31]

يختلف الردع والإلزام في عدد من النواحي، يتوافق معظمها مع شيء مثل الاختلاف بين السكون والحركة. يتضمن الردع تمهيد الطريق - بالإعلان وبتجهيز السلك الشائك وبتحمل الالتزام - والانتظار. أما الفعل العلني فمتروك للخصم. غالبًا ما يخلو تمهيد الطريق من التطفل ويكون غير عدائي وغير استفزازي. أما الفعل الذي يكون فيه تطفل أو عداوة أو استفزاز عادة ما يتم ردعه؛ لا يغير التهديد الرادع العواقب إلا إذا تم القيام بالتصرف المعني الذي يجب ردعه. على النقيض من ذلك، ينطوي الإكراه عادة على الشروع بتصرف ما (أو التزام لا رجعة فيه بالتصرف) قد يتوقف أو يصبح غير مؤذٍ، فقط إذا قام الخصم بالردّ. إن التصرف العلني الذي يشكل الخطوة الأولى، يعود إلى الجانب الذي يشكل التهديد القسري. بالنسبة للردع، يجب حفر أو وضع حقل ألغام والانتظار – يقع هذا في مصلحة عدم التصرف. أما بالنسبة للإجبار، يحصل المرء على زخم كافٍ (مجازيًّا، ولكن في بعض الأحيان فعليًّا) لجعل الآخر يتصرف لتجنب الاصطدام.

يميل الردع إلى أن يكون غير محدد في توقيته. "إذا تجاوزت الخط سنطلق النار دفاعًا عن النفس أو نفجر الألغام". متى؟ كلما تجاوزت الخط - ويفضل ألا تفعل ذلك أبدًا، لكن التوقيت متروك لك. إذا تجاوزته، فعندئذ يتم تنفيذ التهديد، إما تلقائيًا إذا قمنا بتجهيزه، أو عن طريق الالتزام الذي يصبح مستحقًا على الفور. لكن يمكننا الانتظار - ويفضل أن يكون ذلك إلى الأبد؛ هذا هو هدفنا.

أما الإلزام فيجب أن يكون محدّدًا: نحن نتحرك، وما عليك سوى أن تبتعد عن الطريق. قبل متى؟ يجب أن يكون هناك موعد نهائي وإلا فإن الغد لن يأتي أبدًا. إذا لم يكن للتصرف موعد نهائيّ فهو مجرد وضعية أو مناسبة من دون عواقب. إذا كان التقدم القسريّ مثل سلحفاة زينون التي تستغرق وقتًا طويلاً للوصول إلى الحدود من خلال العبور بصبر غير محدود للمسافات المتبقية المتناهية الصغر التي تبعده عن الاصطدام، فهذا لا يخلق أي حافز لإخلاء الحدود. لكي يكون الإلزام فعّالًا، لا يمكنه الانتظار إلى الأبد. رغم ذلك، عليه أن ينتظر قليلاً؛ لا يمكن للتصادم أن يكون فوريًّا. يجب تحريك التهديد القسري حتى يكون ذا مصداقية، ومن ثم يجب أن تستسلم الضحية. بوقت قصير يصبح الامتثال مستحيلاً؛ وبوقت طويل، يصبح الامتثال غير ضروري. وبالتالي، فإن الإلزام ينطوي على التوقيت بطريقة لا يقوم بها الردع عادة.

بالإضافة إلى سؤال "متى"، يتضمن الإلزام عادةً أسئلة حول أين وماذا وكم. "عدم فعل شيء" هو أمر بسيط، "فعل شيء" هو أمر غامض. "توقف حيث أنت" أمر بسيط؛ "عُدْ" يؤدي إلى "إلى أي مدى؟" "دعني وشأني" أمر بسيط؛ "التعاون" غير دقيق ومفتوح الأفق. الموقف الرادع - الوضع الراهن في المنطقة، أو بمصطلحات تصويرية أكثر - يمكن غالبًا مسحه وملاحظته؛ يجب التخطيط لتقدم مقنع مثل الوجهة، وقد تكون الوجهة غير واضحة من حيث

[31] استخدم ج. ديفيد سينجر زوجًا لطيفًا من الأسماء، "الإقناع" و "الثني"، لعمل نفس التمييز. إن الصفات هي التي تسبب المشكلة. "مقنع" لا بد أن يشير إلى كفاية أو مصداقية التهديد وليس طبيعة هدفه. فضلًا عن ذلك، فإن "الرادع" موجود ليبقى على الأقل في اللغة الإنجليزية. يتجاوز تفصيل سنجر للكلمات هاتين الكلمتين وهو نافع في هذه الحالة، فهو يميز ما إذا كان الموضوع مرغوبًا فيه للتصرف أو الامتناع، وما إذا كان يتصرف في الوقت الحاضر أم يمتنع عن التصرف، وما إذا كان من المحتمل (في حال عدم وجود تهديدات وعروض) أن يستمر في التصرف أو الامتناع. (إذا كان يتصرف، ومن المحتمل أنه سيستمر في التصرف ولكن هذا ليس مؤكدًا، فلا يزال هناك سبب "لتعزيز" دوافعه للتصرف). يميز سنجر أيضًا بين "المكافآت" و"العقوبات" بالإضافة إلى التهديدات والعروض، في حين يمكن للمكافآت و"العقوبات" أن تكونا عواقب للتهديدات والعروض، إلا أنها قد تكون أيضًا غير مبررة، مما يساعد على توصيل بعض التهديدات أو العروض الجديدة والمستمرة بشكل مقنع. انظر مقالته، "Inter-Nation Influence: A Formal Model"، مجلة *American Political Science*، 17 (1963)، 420-30.

القصد وكذلك في الزخم وقوة الكبح. وفي حالة وجود تهديد رادع، كثيرًا ما يتم الإبلاغ عن الهدف من خلال الاستعدادات ذاتها التي تجعل التهديد جديرًا بالثقة؛ وغالبًا ما يقوم السلك الشائك بترسيم المنطقة المحظورة. في الغالب يكون هناك صلة أساسية بين ما يتم التهديد به وحول ماذا يتم التهديد. تميل التهديدات الملزمة إلى الإبلاغ فقط عن الاتجاه العام للامتثال ومن غير المرجح أن تكون محدودة ذاتيًا، وأقل ميلًا لإيصال ما هو مطلوب أو مقدار ما هو مطلوب في إعداد التهديد ذاته. من الصعب إساءة فهم الحامية في برلين الغربية حول ما تستلزمه المقاومة. على الرغم من ذلك، إذا دخلت الحامية في يوم من الأيام إلى برلين الشرقية لحث القوات السوفييتية أو قوات الجمهورية الألمانية الديمقراطية على التنازل، فلن يكون هناك مثل هذا التفسير الواضح لمكان وحجم التنازل ما لم يكن من الممكن استثمار المغامرة مع هدف أو حدّ جليّ. وهذا احتمال لا يتحقق بسهولة.

تعد مغامرة كيموي مرة أخرى مثالًا جيّدًا: كانت قوات شيانغ، بمجرد وصولها إلى الجزيرة، وخاصةً إذا بدا الإخلاء تحت النار غير مجدٍ، تتمتع بالوضوح الثابت الذي يتماشى مع الالتزام بالوضع الراهن إلى أجل غير مسمى، في حين كان الالتزام فقط بإرسال قوات للدفاع عنها (أو إرسال دعم جوي وبحري) وفقًا لما إذا كان أم لم يكن الهجوم الشيوعي هناك تمهيدًا لهجوم على فورموزا يفتقر إلى تلك الجودة المقنعة، ما يذكرنا أنه على الرغم من ميل التهديدات الرادعة إلى الحصول على المزايا المذكورة أعلاه، إلا أنها لا تحققها دائمًا. (إن حالة كيموي الغامضة تُظهر في الواقع الغموض المُلزم الذي يُنظر إليه في الاتجاه المعاكس: كان من المقرر استيعاب تحرك شيوعي "مقنع" ضد كيموي طالما كان من الممكن تحديد مداها بشكل موثوق به إلى محطة ما ما عدا فورموزا؛ إذا اعتقد الشيوعيون أننا نعني ذلك، سيعود الأمر لهم لاتخاذ إجراء يجسد بشكل واضح هذا الحد). إن أي عمل قامت به أميركا أو حلف شمال الأطلسي للتخفيف عن بودابست في العام 1956 - بدون اشتباك كبير ولكن على أمل تنازل السوفييت بدلاً من القتال - كان سيحصل على الجودة الديناميكية لـ "الإلزام" على عكس برلين: كانت نقطة التوقف ستكون متغيرة وليست ثابتة. حتى "بودابست" كانت ستحتاج إلى تعريف وربما قد تصبح هنغاريا كلها - وبعد هنغاريا، ماذا؟ - إذا تنازل السوفييت في البداية. ربما تم إعداد المشروع لتجسيد نواياه المحددة، لكنه كان سيستغرق الكثير من الإعداد مدعومًا بضمانات شفهية.

في الواقع، يتطلب أي تهديد قسري ضمانات مقابلة؛ الهدف من التهديد هو إعطاء شخص ما خيارًا. فقول "خطوة إضافية وأطلق النار" يمكن أن يكون تهديدًا رادعًا فقط إذا كان مصحوبًا بضمان ضمني، "وإذا توقفتَ فلن أطلق". إن إعطاء إشعار لغاية غير مشروطة لإطلاق النار لا يمنحه أي خيار (ما لم يتصرف الخصم كما نرغب في أن يتصرف، يضع نفسه خارج نطاق التغطية، وفي هذه الحالة يكون التهديد الفعال هو "اقترب وستقتلك ناري، ابق بعيدًا ولن تقتلك"). يمكن إعادة ذكر ما قيل أعلاه عن التهديدات الرادعة التي يكون قصدها عادة أقل غموضًا: الضمانات المناسبة - تلك التي تحدد اختيار الخصم إلى جانب الاستجابة المهددة - أوضح من تلك التي يمكن عادةً أن تتجسد في عمل قسري. (المبتزون العاديون، وليس النوويون فقط، يجدون "الضمانات" مزعجة عندما تكون تهديداتهم قسرية).[32]

علاوة على ذلك، يتم تأكيدها وإثباتها بمرور الوقت ؛ طالما بقي في الخلف ، ولا نطلق النار ، فإننا نفي بالتأكيدات ونؤكدها. التأكيدات التي تصاحب عملًا مقنعًا - ارجع ميلًا للوراء ولن أطلق النار (وسأفعل ذلك) ولن أحاول مرة

[32] إن الدور الأساسي "للضمانات" في استكمال بنية التهديد وفي جعل العواقب المهددة مشروطة بشكل مقنع بالسلوك بحيث يُعرض على الضحية الاختيار، يظهر في عروض العفو أو الممر الآمن أو التسامح التي يجب أن تكون في كثير من الأحيان ذات مصداقية في حمل المتمردين على الاستسلام أو استسلام المضربين أو المتظاهرين. حتى المكتبات ووكالات الإيرادات الداخلية تعتمد على عروض موازية للتسامح عندما تشرع في حملات من أجل الإجبار على إعادة الكتب أو دفع ضرائب التأخير. في الحياة الشخصية، اعتمدت أحيانًا، مثل الملك لير، على التهديد المبهم بأن غضبي سيثور (مع من يعرف ما هي العواقب الوخيمة) إذا لم يكن السلوك الجيد قادمًا، مما يترك انطباعًا مؤقتًا على طفل واحد، فقط لإبطال التهديد تماما من خلال آخر مشيرا إلى أن "بابا غاضب أصلًا".

أخرى لمسافة ميل آخر - يصعب إظهارها مسبقًا، ما لم يكن ذلك من خلال سجل الماضي الطويل من الالتزام بالتأكيدات اللفظية للفرد.

وعلاوة على ذلك، تم تأكيد الضمانات وإثباتها بمرور الوقت؛ طالما أنه يبقى بعيدًا ولا نطلق النار، فإننا نفي بالضمانات ونؤكدها. والضمانات التي تصاحب إجراء قسريًا - العودة إلى الوراء لمسافة ميل ولن أطلق النار (وإلّا سوف أطلق) ولن أحاول مرة أخرى بعد ذلك لمسافة ميل ثان - يصعب إظهارها مسبقًا، إلا إذا كان ذلك من خلال سجل ماض طويل للالتزام بالضمانات اللفظية الخاصة بالفرد.

لأننا في الغرب نتعامل بشكل أساسي مع الردع وليس الإلزام، وتميل التهديدات الرادعة إلى نقل ضماناتها ضمنيًا، غالبًا ما ننسى أن كلا طرفي الاختيار والعقوبة المهددة والتجنب أو المكافأة المقدمة، يجب أن يكونوا موثوقين. تظهر الحاجة إلى ضمانات - ليس فقط شفهية ولكن موثوقة بالكامل - بوضوح كجزء من "الردع" في مناقشات الهجوم المفاجئ و"الحرب الاستباقية". إن اعتقاد العدو بأننا على وشك الهجوم بكل الأحوال، ليس بعد أن يهجم هو ولكن قبل ذلك ربما، يزيد فقط من دوافعه لفعل ما أردنا ردعه والقيام به بشكل أسرع. عندما ننخرط في الإلزام، كما هو الحال في الأزمة الكوبية أو في الضربات الجزائية على شمال فيتنام التي تهدف إلى جعل حكومة شمال فيتنام تتصرف بشكل إيجابي، فالضمانات هي جزء هام من تعريف التهديد القسري.

قد يختار المرء عمدًا عدم الوضوح وإبقاء العدو في حالة تخمين إما لإبقاء دفاعاته أقل استعدادًا أو لزيادة قلقه. ولكن إذا أراد المرء ألا يتركه في شك بشأن ما يرضينا، فعلينا أن نجد طرقًا موثوقة للتواصل وإيصال ما نريد وما لا نريد. هناك ميل للتأكيد على الإبلاغ بما سنفعله إذا أساء التصرف وإعطاء بعض التأكيد على إيصال السلوك الذي يرضينا. مرة أخرى، هذا أمر طبيعيّ عندما يكون الردع من اختصاصنا، لأن إساءة التصرف الممنوع غالبًا ما يكون مبينًا في الرد المهدد تقريبًا؛ ولكن عندما يتعين علينا أن نبدأ بشيء سوف يتوجب إيقافه لاحقًا، كما هو الحال في الأفعال القسرية، تكون معرفة أهدافنا وتوصيلها أصعب وذات أهمية أكبر. يصعب ذلك بشكل خاص لأن مجرد الشروع في حملة قسرية حازمة مصممة للإلزام، فهي تخل بالوضع وتؤدي إلى حدوث مفاجآت وتقدم الفرصة والمغريات لإعادة النظر في أهدافنا وتغييرها في منتصف الطريق. إذا كان الردع ناجحًا بالكامل، فيمكنه غالبًا التركيز على الأحداث المبدئية - ماذا يحدث تاليًا إذا أساء التصرف. لكي يكون الإلزام ناجحًا، فإنه ينطوي على إجراء يجب إنهاؤه بنجاح. تأتي المكافأة في النهاية، وكذلك الكارثة إذا فشل المشروع.

سيكون للفعل الملزم جدول زمني خاص به، وما لم يتم اختياره بعناية فقد لا يكون متوافقًا مع المطالب المرتبطة به. لا يمكننا التهديد بشكل مُجْدٍ بقصف كوبا يوم الخميس المقبل إلا إذا خرج الروس بحلول الشهر المقبل، أو شنّ حملة قصف لمدة ستة أسابيع في شمال فيتنام ووقفها عندما يهمد الفيتكونغ لمدة ستة أشهر. على الأرجح، ستكون هناك حدود للمدة التي يمكن أن يستمر فيها الإجراء القسري من دون التكلف أو المخاطرة كثيرًا، أو استنفاد نفسه أو الخصم بحيث لا يتبقى له ما يخسره. إذا لم يستطع الحث على الامتثال خلال تلك المدة - وهذا يعتمد على ما إذا كان الامتثال ممكنًا ماديًا أو إداريًا خلال ذلك الوقت - فلن يتمكن من تحقيق أي شيء (ما لم يكن الهدف مجرد عذر لبعض أعمال الفتح أو العقاب). يجب أن يكون الفعل الإجباري من الأفعال التي يمكن إيقافها أو عكسها عندما يمتثل العدو، وإلا فلن يكون هناك حافز.

إذا كان امتثال الخصم يستغرق وقتًا بالضرورة - إذا كان سلوكًا جيدًا مطردًا، أو توقف عن نشاط يجب ألا يستأنفه، أو إخلاء مكان يجب ألا يعود إليه، أو دفع الجزية على مدى فترة طويلة، أو بعض النشاط البناء الذي يستغرق وقتًا لإنجازه - يتطلب التهديد القسري بعض الالتزام أو التعهد أو الضمان أو بعض الرهائن، وإلا يجب أن يكون عرضة للاستئناف أو التكرار. هناك حافز قوي للامتثال بسرعة للحد من المخاطر أو الأضرار، لا سيما في الأزمات مثل الأزمة الكوبية أو الأزمة الفيتنامية. إن مجرد العثور على الشروط التي يمكن تلبيتها في إطار الجدول الزمني الصعب لأزمة خطيرة ليس بالأمر السهل. فقد يتعين تحقيق المطالب النهائية والأهداف التي يستهدفها التهديد المُلزم حقًا

بشكل غير مباشر من خلال أخذ تعهدات أو رهائن يمكن استخدامها للإجبار على الامتثال بعد تخفيف الضغط.[33] بالطبع، إذا كان أحد أنواع بيانات الاستسلام أو الاعتراف بالخضوع أو بعض المفاصل الرمزية، سيحقق الهدف بحد ذاته، فقد يكون الامتثال اللفظي كافيًا. من الطبيعي في أزمة بالغة الحدة أن تكون شروط إنهائها من النوع الذي يمكن تلبيته بسرعة؛ هذا هو ما نعنيه بـ "أزمة بالغة الحدة"، فهي تلك الأزمة التي تضغط على المخاطر أو الألم أو التكلفة في فترة زمنية قصيرة أو التي تنطوي على أفعال لا يمكن أن تستمر إلى أجل غير مسمى. إذا غيرنا تهديدنا الملزم من الضغط البطيء إلى الضغط الشديد، علينا تغيير مطالبنا لجعلها تتناسب مع التوقيت الأزمة العاجل.

لاحظ أنه لردع استمرار شيء يقوم به الخصم بالفعل - المضايقة أو التحليق أو الحصار أو احتلال بعض الجزر أو الأراضي أو الاضطراب الإلكتروني أو النشاط التخريبي أو احتجاز السجناء أو أي شيء آخر - له شيء من طابع التهديد القهري. هذا ينطبق بشكل خاص على توقيت من الذي يجب أن يأخذ زمام المبادرة. في الحالة الأكثر ثباتًا، نريده أن يستمر في عدم القيام بشيء، أما في هذه الحالة الأكثر ديناميكية نريده أن يغير سلوكه. تنشأ مشكلة "متى" عند إجباره على التوقف، وقد يكون من الضروري الشروع في العمل الإجباري وليس وضعه في الانتظار مثل التهديد الرادع. أما مشاكل "كم" قد لا تنشأ إذا كان نشاطًا منفصلاً ومحددًا بشكل جيّد. قد تكون الإجابة الواضحة هي "على الإطلاق". قد يكون هذا هو الحال بالنسبة للطائرات من طراز U-2 أو الصيد في حدود إثني عشر ميلًا؛ بالنسبة للنشاط التخريبي أو دعم المتمردين، قد يكون "على الإطلاق" في حد ذاته غامضًا لأن النشاط معقد وغير محدد التعريف ويصعب ملاحظته أو تحديده.

يمكن تفسير الحصار والمضايقات و"تكتيكات السلامي" على أنها طرق للتهرب من مخاطر وصعوبات الإلزام. يؤدي الحصار في الحرب الباردة إلى وضع "الوضع الراهن" التكتيكي المدمر على المدى الطويل ولكنه آمن مؤقتًا لكلا الطرفين ما لم تحاول الضحية إدارة الحصار. كان الفعل العلني الذي قام به الرئيس كينيدي بإرسال الأسطول إلى البحر خلال "حصار" كوبا في تشرين الأول/ أكتوبر 1962، يمتلك بعض صفات "الإعداد المسرحي" الرادع؛ ثم كان أمام الحكومة السوفييتية حوالي ثمان وأربعين ساعة لإصدار تعليمات إلى بواخرها فيما إذا كانت ستسعى إلى الاصطدام أم لا. قد يكون التدخل على مستوى منخفض، كما تمت مناقشته سابقًا، طريقة للسماح للخصم بإدارة رأسه والرضوخ قليلًا، أو قد يكون طريقة لبدء عمل قسري في سرعة منخفضة من دون القناعة التي تترافق مع زخم أكبر ولكن من دون المخاطرة الأكبر أيضًا. بدلاً من الخروج عن السيطرة تجاه سيارتنا التي تسد طريقه، مخاطرين بعدم قدرتنا على رؤيته وتشغيل محركاتنا في الوقت المناسب لفتح الطريق أمامه، يقترب ببطء وينكز الرفارف ويحطم بعض الأضواء ويخرب بعض الطلاء. إذا استسلمنا يمكنه أن يبقى كذلك، وإذا لم نستسلم بإمكانه تقليص خسائره. وإذا جعل الأمر يبدو عرضيًا أو أن يلوم سائقًا متهورًا، فقد لا يفقد حتى أعصابه في المحاولة الفاشلة.

الدفاع والردع، الهجوم والإلزام

لا يجب التمادي في الملاحظة القائلة بأن التهديدات الرادعة غالبًا ما تكون غير فعالة، في حين على التهديدات القهرية أن تكون فعالة غالبًا. في بعض الأحيان، لا يمكن جعل التهديد الرادع ذي مصداقية مسبقًا، كما يجب إحياء التهديد عند القيام بتصرف ممنوع. هنا يندمج الدفاع والردع، وربما لغرض رئيسي يتم القيام بالدفاع القسري على أمل أن تُثبت المقاومة أن الغزو سيكون مكلفًا حتى لو كان ناجحًا، مكلفًا للغاية بحيث لا يستحق العناء. تستند

---

[33] تتضمن رواية اللورد بورتال عن القصف القسري لقرى رجال القبائل العربية المتمردة (بعد تحذير للسماح بالإخلاء) الشروط المطلوبة. وكان من بينهم رهائن - رهائن حرفيًا وأشخاص - بالإضافة إلى غرامة؛ وبخلاف ذلك فإن الطلب كان في الأساس وقف الغارات أو سوء السلوك الآخر الذي أدى إلى القصف. وكان من الواضح أن الرهائن كانوا يسمحون بشكل جزئي بإنفاذ القانون لاحقاً بدون تكرار القصف، ويرمز هذا جزئياً إلى جانب الغرامة، إلى نية القبيلة الامتثال. انظر بورتال، "Air Force Cooperation in Policing the Empire " ص 343-58.

فكرة "الردع المتدرج" ومعظم الجدل الذي يدور حول القدرة الحربية التقليدية في أوروبا على مفهوم أنه إذا فشل الردع غير الفعال في البداية، فقد ينجح النوع الأكثر فعالية. إذا كان عمل العدو المراد ردعه عملًا لمرة واحدة فقط وغير قادر على الانسحاب، وليس تقدميًّا بمرور الوقت، فإن أي فشل في الردع يكون كاملاً ونهائيًا؛ ليس هناك فرصة ثانية. ولكن إذا كانت الحركة العدوانية تستغرق وقتًا وإذا كان الخصم لا يعتقد أنه سيواجه مقاومة أو لم يدرك مدى كلفتها، فلا يزال بالإمكان الأمل في إثبات أن التهديد ساري المفعول، بعد أن يبدأ الخصم. إذا لم يكن يتوقع وجود معارضة، فإن مواجهة البعض منها قد يجعله يغير رأيه.

لا يزال هناك فرق بين الدفاع القسري والعمل الدفاعي الذي يهدف إلى الردع. إذا كان الهدف والأمل الوحيد هو المقاومة بنجاح حتى لا ينجح العدو حتى لو حاول، قد يسمى هذا دفاعًا خالصًا. إذا كان الهدف هو حثه على عدم المضي قدمًا بجعل التعدي الذي يقوم به مؤلمًا أو مكلفًا، فيسمى هذا دفاعًا "قسريًّا" أو "رادعًا". اللغة غير متقنة ولكن الفرق صحيح. والمقاومة التي قد تبدو غير مجدية بخلاف ذلك يمكن أن تكون مجدية إذا كان من الممكن جعل تكلفة التهديد باهظة للغاية على الرغم من عدم قدرة المقاومة على صد العدوان. هذا هو الردع "الفعال" أو "الديناميكي"، وهو ردع يتم فيه توصيل التهديد من خلال الإنجاز التدريجي. في الطرف الآخر، يوجد دفاع قسري مع احتمالية جيدة لصد الخصم ولكن الوعد بعدم التعرض للأذية ليس بالنسبة الكبيرة؛ سيكون هذا دفاعيًا بحتًا.

قد يجري عمل دفاعي حتى بدون وجود أمل حقيقي في صد أو ردع عمل العدو ولكن بهدف جعل غزو "ناجح" مكلفًا بما يكفي لردع قيام نفس الخصم أو أي شخص آخر بنفس العمل. وهذا بالطبع هو الأساس المنطقي للأعمال الانتقامية بعد وقوع الحدث؛ لا يمكنهم التراجع عن الفعل ولكن يمكنهم جعل التاريخ يُظهر خسارة صافية ما يقلل الحافز في المرة القادمة. يمكن للدفاع أحيانًا أن يصل إلى نفس النقطة، كما أظهر السويسريون في القرن الخامس عشر من خلال الطريقة التي خسروا بها المعارك وكذلك بالطريقة التي فازوا بها في بعض الأحيان. "كان الكونفدراليون [السويسريون] قادرين على المراهنة على سمعتهم المعروفة بالشجاعة العنيدة والتي لا تقهر كأحد الأسباب الرئيسية التي منحتهم أهمية سياسية... ولم يكن التعامل مع عدو يأبى الانسحاب قبل أي تفوق في الأعداد أمرًا سهلًا. كان مستعدًا دائمًا للقتال ولا يُظهر أي رحمة".[34] أثبت الفنلنديون بعد خمسمائة عام أن المبدأ ما زال ساريًا. لا تقاس قيمة المقاومة المحلية بالنجاح المحلي فقط. هل يمكن أن تكون هذه الفكرة لما يمكن أن نطلق عليه "المقاومة العقابية" جزءًا من الأساس المنطقي للالتزام الأميركي بالقوات في فيتنام؟".[35]

"الإلزام" أشبه بـ "الدفاع". الدفاع القسري هو أخذ شيء أو احتلال مكان أو نزع سلاح عدو أو أرض من خلال عمل مباشر لا يستطيع العدو صده. "الإلزام" هو حث على انسحابه أو إذعانه أو تعاونه من خلال عمل يهدد بإلحاق الأذى، غالبًا ما لا يتمكن من تحقيق هدفه بالقوة ولكنه مع ذلك يمكن أن يضر بما يكفي للحث على الامتثال. إن القهرية والقسرية كلاهما حاضران في حملة يمكن أن تصل إلى هدفها ضد المقاومة وستكون تستحق التكلفة، ولكن تكلفتها مع ذلك عالية بما يكفي بحيث يأمل المرء في حث الامتثال أو ردع المقاومة من خلال توضيح النية للمضي قدمًا. يقتصر العمل القهري، كما هو مذكور في الفصل الأول، على ما يمكن إنجازه من دون تعاون العدو؛ ويمكن أن تحاول التهديدات القهرية الحث على المزيد من العمل الإيجابي، بما في ذلك ممارسة السلطة من جانب العدو لتحقيق النتائج المرجوة.

إذًا، يمكن أن يكون للحرب نية رادعة أو مقنعة، تمامًا كما يمكن أن يكون لها أهداف دفاعية أو هجومية. إن الحرب التي يمكن أن يؤذي فيها الطرفان بعضهما ولكن لا يستطيع أي منهما تحقيق هدفه بالقوة يمكن أن تكون قهرية من جانب ورادعة من جانب آخر. بمجرد بدء الاشتباك، يختفي الفرق بين الردع والإلزام، مثل الفرق بين الدفاع

---

[34] سي دبليو سي عمان، *The Art of War in the Middle Ages* (إيثاكا، مطبعة جامعة كورنيل، 1953)، ص. 96.

[35]هناك بديل ولكنه متسق لمعالجة بعض هذه الفروق في Glenn H. Snyder، *Deterrence and Defense* (برينستون، مطبعة جامعة برينستون، 1961)، الصفحة 5-7، 9-16، 24 40.

والهجوم. يمكن أن تكون هناك أسباب قانونية وأخلاقية وكذلك أسباب تاريخية للتذكير بالوضع الذي كان قائمًا من قبل؛ ولكن إذا كانت الأرض محل نزاع، فقد لا تختلف كثيرًا استراتيجيات الاستيلاء عليها أو الاحتفاظ بها أو استردادها كما هو الحال بين الجانب الذي امتلكها في الأصل والجانب الذي يطمع بها، بمجرد أن يصبح الوضع متقلبًا. (بالمعنى التكتيكي المحلي، كانت القوات الأميركية في كثير من الأحيان في موقف "دفاعيّ" في كوريا الشمالية وفي موقف "هجوميّ" في كوريا الجنوبية). قد يكون الجانب القسري للحرب ملزمًا بنفس القدر على كلا الجانبين، وربما الاختلاف الوحيد هو أن مطالب المدافع، أي الشخص الذي يمتلك أصلاً الأرض موضع النزاع، يمكن تحديدها بوضوح من خلال الحدود الأصلية، في حين أن مطالب المعتدي قد لا يكون لها مثل هذا التحديد الواضح.

تشكل الأزمة الكوبية مثالًا جيّدًا على الانسيابية التي تظهر بمجرد فشل الردع غير الفعال. وجهت الولايات المتحدة تهديدات لفظية ضد تنصيب أسلحة في كوبا، لكن يبدو أن جزءًا من التهديد كان غير واضح أو افتقر إلى المصداقية وتم تخطيه. كان التهديد يفتقر إلى التلقائية التي تجعله ذا مصداقية كاملة، وبدون بعض التلقائية قد لا يكون الحد الأدنى واضحًا لأي من الجانبين. كما لم يكن من السهل عمليًا بدء مقاومة معتدلة بعد أن تجاوز الروس الخط، وزيادة المقاومة تدريجيًا لإظهار أن الولايات المتحدة تعني ذلك. وبحلول الوقت الذي قرر فيه الرئيس المقاومة، لم يعد في موقف رادع واضطر إلى الشروع في الأعمال الأكثر تعقيدًا التي تتمثل في الإلزام. يمكن للصواريخ الروسية الانتظار وكذلك قوات الدفاع الكوبية؛ كان التصرف العلني التالي متروكًا للرئيس. تكمن المشكلة في أن نثبت للروس احتمال وجود عمل خطير ووشيك من دون أي ثقة في أن التهديدات اللفظية ستكون مقنعة ومن دون أي رغبة في الشروع في عملية لا رجعة فيها فقط لإثبات أن الولايات المتحدة تعني ما تقول.

كانت المشكلة هي العثور على بعض الإجراءات التي من شأنها توصيل التهديد، وهو إجراء يعد بحدوث ضرر إذا لم يمتثل الروس ولكن سيحدث الحد الأدنى من الضرر إذا امتثلوا بسرعة كافية، وإجراء يتضمن زخمًا أو التزامًا كافيًا لتكون الخطوة التالية بوضوح متروكة للروس. إن أي عمل علني ضد جزيرة تتمتع بحماية جيدة سيكون مفاجئًا ومثيرًا، ويبدو أنه تم النظر في بدائل مختلفة وتم اتخاذ إجراء له العديد من مزايا الردع الثابت في النهاية. تم فرض حصار حول الجزيرة لا يمكنه إبعاد الصواريخ. ومع ذلك، فقد هدد الحصار بمواجهة عسكرية طفيفة مع رهانات دبلوماسية كبرى، وهي مواجهة بين السفن البحرية الأميركية والسفن التجارية السوفييتية المتجهة إلى كوبا. وبمجرد وصولها، كانت البحرية في وضع يمكنها من الانتظار وكان على الروس أن يقرروا ما إذا كانوا سيستمرون أم لا. لو كانت السفن السوفييتية غير قابلة للاسترجاع، لكان الحصار بمثابة تحضير لاشتباك حتمي. من خلال الاتصالات الحديثة، لم تكن السفن بعيدة عن الإشارة وتم منح الروس الفرصة الأخيرة المتيسرة لكي يتنحوا جانبًا. عمليًا، كان يمكن للبحرية أن تتجنب المواجهة. دبلوماسياً، كان إعلان الحصار وإرسال البحرية يعني أن التهرب الأميركي من المواجهة كان فعليًا غير وارد. بالنسبة للروس، ثبت أن الثمن الدبلوماسي لتحويل سفن الشحن أو حتى السماح بفحصها ليس ثمنًا باهظًا.

وهكذا فشل التهديد الرادع الأولي وتم الذهاب نحو تهديد قهري، ومن حسن الحظ يمكن العثور على تهديد فيه بعض الصفات الثابتة للتهديد الرادع.[36]

هناك خاصية أخرى للتهديدات القهرية تنشأ في الحاجة إلى العمل الإيجابي غالبًا ما تميزها عن التهديدات الرادعة. كل ما في الأمر هو أن فعل الامتثال ذاته - أي فعل ما هو مطلوب - يكون بشكل واضح أكثر توافقًا ويمكن تمييزه

[36] يوافق أرنولد هوريليك على هذا الوصف. "كرد فعل أولي، كان الحصار أقل بكثير من تطبيق مباشر للعنف، ولكنه أكثر بكثير من مجرد احتجاج أو تهديد لفظي. وضعت البحرية الأميركية نفسها فعليًا بين كوبا والسفن السوفييتية المتجهة إلى الموانئ الكوبية. من الناحية الفنية، كان ما زال من الضروري للولايات المتحدة إطلاق الطلقة الأولى لو اختار خروتشوف أن يتحدى الحصار، على الرغم من أنه ربما استُخدمت وسائل أخرى لمنع الاختراق السوفييتي. ولكن بمجرد وضع الحصار بشكل فعال وتم تنفيذه بسرعة كبيرة - كان خروتشوف هو من قام باتخاذ القرار الرئيسي التالي: سواء بمخاطرة نشر السلك الشائك أم لا". "أزمة الصواريخ الكوبية"، السياسة العالمية، *16* (1964)، 385. هذه المقالة و"ورقة أدلفي" لألبرت وروبرتا وولستيتر المذكورة في ملاحظة سابقة هي أفضل التقييمات الاستراتيجية التي اكتشفتها للمسألة الكوبية.

على أنه خضوع تحت الإكراه أكثر منه عندما يتم حجب فعل ما في مواجهة تهديد رادع. من المحتمل أن يكون الامتثال أقل عرضية وأقل استعدادًا ليكون مسوّغًا كشيء سيفعله المرء على أي حال. لم يكن على الصينيين الاعتراف بأنهم عدلوا عن كيموي أو فورموزا بسبب التهديدات الأميركية، ولم يكن على الروس الموافقة على أن الناتو هو الذي ردعهم عن غزو أوروبا الغربية، ولا أحد يستطيع تأكيد ذلك. في الواقع، إذا تم إنشاء تهديد رادع قبل التفكير حتى في الفعل المحظور، فلا داعي أبدًا لاتخاذ قرار صريح بعدم التعدي، يلزم فقط عدم وجود أي رغبة لفعل الشيء المحظور. ما زال الصينيون يقولون إنهم سيأخذون كيموي في الوقت الذي يناسبهم؛ ويواصل الروس القول إن نواياهم ضد أوروبا الغربية لم تكن أبدًا عدوانية.

ومع ذلك، لا يستطيع الروس الادعاء بأنهم كانوا على وشك إزالة صواريخهم من كوبا بكل الأحوال، وأن برنامج الرئيس التلفزيوني والحصار البحري والتهديدات بأعمال أكثر عنفًا، لم يكن لها أي تأثير.[37] إذا وجّه الشمال الفيتنامي بشكل مفاجئ دعوة إلى الفيتكونغ لوقف النشاط وإخلاء الجنوب الفيتنامي، فمن الواضح أنه عمل خضوع. إذا كان الأميركيون قد أخلوا غوانتانامو عندما أوقف كاسترو تشغيل المياه، لكان ذلك عمل خضوع واضح. إذا تسبب الزلزال أو التغير في الطقس في جفاف إمدادات المياه في غوانتانامو، وإذا وجد الأميركيون أنه من غير المجدي بتاتًا من الناحية الاقتصادية تزويد القاعدة بواسطة ناقلة بحرية، فربما يغادرون من دون أن يبدو خاضعين لذكاء كاسترو أو خائفين من القيام بأعمال انتقامية ضد هذا المضيف الكريه. وبصورة مماثلة، فإن مجرد قصف شمال فيتنام قد غيّر وضع أي خطوات قد يتخذها الفيتناميون الشماليون للامتثال لرغبات أميركا. إذا نجح التكتيك، قد تزيد رغبتهم في تقليل الدعم للفيتكونغ؛ ولكنه يزيد أيضًا من ثمن القيام بذلك. اعتاد الوزير دالاس أن يقول إنه بينما لم تكن لدينا مصلحة حيوية في كيموي، لم نتمكن من تحمل الإخلاء تحت الإكراه؛ أدى الضغط الصيني المكثف دائمًا إلى إصرار شديد على مقاومته.[38]

إذا كان الهدف في الواقع هو فرض الإهانة وفرض المواجهة والحصول على إقرار بالخضوع، فإن "التحدي" الذي غالبًا ما يتجسد في تهديد قهري نشط هو شيء يجب استغلاله. لقد أراد الرئيس كينيدي بلا شك بعض الامتثال الواضح من قبل الاتحاد السوفييتي أثناء أزمة الصواريخ الكوبية، ولو فقط ليوضح للروس أنفسهم أن هناك مخاطر في اختبار مدى استيعاب الحكومة الأميركية لمثل هذه المشاريع. ظهرت المشكلة في فيتنام على عكس ذلك؛ كان الأمر الأكثر إلحاحًا هو الحد من الدعم المقدم للفيتكونغ من الشمال، وأي ميل إلى الضغط القهري للقصف لإنتاج مقاومة مناسبة كان من الممكن استنكارها. لكن لا يمكن تجنبها دائمًا، وإذا لم يكن من الممكن، فإن التهديد القهري يهزم نفسه بنفسه.

إن المهارة مطلوبة لابتكار عمل مقنع لا يتمتع بهذه الخاصية المدمرة للذات. هناك نقاش بشأن عدم كون العمل ظاهرًا جدًّا في بعض الأحيان أو منفتحًا جدًّا بشأن ما هو مطلوب بالضبط، لو كان من الممكن الإبلاغ عن المطالب بشكل أكثر خصوصية ومن غير التزام. تعرض الرئيس جونسون لانتقادات واسعة في الصحافة بعد وقت قصير من بدء الهجمات بالقنابل في أوائل عام 1965، لأنه لم يوضح أهدافه بشكل كامل. كيف يمكن للفيتناميين الشماليين الامتثال إذا لم يعرفوا بالضبط ما هو المطلوب؟ مهما كان السبب وراء كون الإدارة الأميركية غير واضحة إلى حد ما - سواء اختارت أن تكون غير واضحة أو لم تعرف كيف تكون صريحة أو كانت في الواقع صريحة ولكن بشكل سريّ فقط - فالاحتمال المهم هو أن المطالب الغامضة يمكن أن تكون أقل إحراجًا في الامتثال لها على الرغم من صعوبة

---

[37] يوضح الشك الواسع النطاق أن الميل إلى أن يبدو العمل الإيجابي متوافقًا بوضوح - وهو الشك الذي لا يمكن تبديده بشكل فعال – الشك بأن الصواريخ الأميركية التي أزيلت من تركيا في أعقاب الأزمة الكوبية كانت جزءًا من صفقة ضمنية ما لم تكن صريحة.

[38] كان الجميع تقريبًا في أميركا، بما في ذلك الرئيس ووزير الخارجية طبعًا، سيشعرون بالارتياح في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي إذا تسبب زلزال أو عمل بركاني في غرق كيموي ببطء تحت سطح البحر. عندئذٍ، لن يكون الإخلاء بمثابة تراجع، وكان من الممكن التخلص من الالتزام غير المرغوب فيه الذي أثبت أنه عرضة بشكل خاص لتلاعب الصين الشيوعية. هذه هي القيمة الجوهرية لبعض المناطق التي يجب الدفاع عنها!

فهمها. إذا كان على الرئيس أن يكون صريحًا لدرجة أن أي صحفي أوروبي يعرف بالضبط ما يطلبه، وإذا كانت المطالب ملموسة بما يكفي لجعل الامتثال ممكنًا عند حدوثه، فإن أي امتثال من قبل النظام الفيتنامي الشمالي سيكون بالضرورة علنيًا بالكامل وربما شديد الاحراج أيضًا. لا يمكن إخفاء الفعل ولا الدافع بشكل كامل كما لو تم إبلاغ المطالب بشكل خاص أو تركها للاستدلال من قبل الفيتناميين الشماليين.

هناك احتمال خطير آخر اقترحته قضية فيتنام الشمالية: وهو أن البادئ بحملة مقنعة هو نفسه ليس متأكدًا تمامًا من الفعل الذي يريده، أو كيف يمكن تحقيق النتيجة التي يريدها. في حالة الصواريخ الكوبية، كان من الواضح تمامًا ما تريده حكومة الولايات المتحدة، كان واضحًا أن السوفييت لديهم القدرة على الامتثال وواضحًا إلى حد ما مدى سرعة القيام بذلك، ومن الواضح نسبيًا كيف يمكن متابعة الامتثال والتحقق منه على الرغم من أنه في النهاية قد يكون هناك بعض الخلافات حول ما إذا كان الروس قد تركوا وراءهم أشياء كان من المفترض أن يزيلوها. في الحالة الفيتنامية، يمكننا أن نفترض أن حكومة الولايات المتحدة لم تكن تعرف بالتفصيل مدى سيطرة أو تأثير النظام الفيتنامي الشمالي على الفيتكونغ؛ ويمكننا حتى أن نفترض أن النظام الفيتنامي الشمالي نفسه ربما لم يكن متأكدًا تمامًا من مدى تأثيره في قيادة الانسحاب أو في تخريب الحركة التي تلقت دعمها المعنوي والمادي. ربما لم تكن حكومة الولايات المتحدة واضحة تمامًا بشأن أنواع المساعدة الفيتنامية الشمالية - المساعدة اللوجستية ومرافق التدريب وملاجئ للجرحى وملاذ لأنشطة الاستخبارات والتخطيط ومرافق ترحيل الاتصالات والمساعدة الفنية والمستشارين والقادة القتاليين في الميدان أو المساعدة السياسية والعقائدية أو الدعاية أو الدعم المعنوي أو أي شيء آخر - كانت أكثر فعالية وضرورية أو الأكثر قدرة على الانسحاب في غضون مهلة قصيرة مع تأثيرات حاسمة. وربما لم يعرف الفيتناميون الشماليون. ربما كانت الحكومة الأميركية في موقف المطالبة بنتائج وليس بأفعال معينة، تاركة الأمر للفيتناميين الشماليين من خلال أفعال علنية أو فقط من خلال الحد من الدعم والحماس، من أجل إضعاف الفيتكونغ أو تركهم يفقدون قوتهم. ليس هناك معلومات كافية علنًا للسماح لنا بالحكم على هذه الحالة الفيتنامية؛ لكنه يشير إلى الاحتمال المهم بأن التهديد القهري قد يجب أن يركز على النتائج بدلاً من الأعمال المساهمة، مثل مطالبة الأب بتحسين درجات ابنه في المدرسة، أو مطالبة المبتز بقول "أجلب لي المال. لا يهمني كيف تحصل عليه، احصل عليه فقط". تكمن الصعوبة بالطبع في أن النتائج هي مسألة تفسيرات أكثر من كونها أفعالًا. وكلما قيل لمتلقي للمساعدات الخارجية، على سبيل المثال، أنه يجب عليه القضاء على الفساد المحلي أو تحسين ميزان المدفوعات أو رفع جودة الخدمة المدنية فإن النتائج تميل إلى أن تكون مجهولة وطويلة الأمد ويصعب تحديدها. قد تحاول الدولة الامتثال وتفشل، ولكنها مع الحظ قد تنجح من دون محاولة. قد تحقق نجاحًا غير مبال يصعب الحكم عليه؛ على أي حال، عادة ما يكون أمر الامتثال قابلاً للنقاش وغالبًا ما يكون مرئيًا فقط في استعادة الأحداث الماضية.

يتطلب الإلزام أن ندرك الفرق بين الفرد والحكومة حتى أكثر من مجرد الردع. لإجبار الفرد، قد يكون من الكافي إقناعه بتغيير رأيه؛ ولإجبار حكومة قد لا يكون من الضروريّ إجبار الأفراد على تغيير رأيهم ولكن ذلك قد لا يكون كافيًا أيضًا. ما قد يكون مطلوبًا هو بعض التغيير في بنية الحكومة نفسها ، في السلطة أو الهيبة أو القوة التفاوضية لأفراد أو فصائل أو أحزاب معينة ، وبعض التحول في القيادة التنفيذية أو التشريعية. تميز استسلام اليابان عام 1945 بالتغييرات في هيكل السلطة والنفوذ داخل الحكومة بقدر ما تميز بالتغييرات في المواقف من جانب الأفراد.

بل أكثر من الردع، يتطلب الإلزام أن ندرك الفرق بين الفرد والحكومة. قد يكون من الكافي لإجبار الفرد على إقناعه بتغيير رأيه؛ لإجبار حكومة ما، قد لا يكون من الضروري، ولكن قد لا يكون كافياً أيضاً، أن يتسبب الأفراد في تغيير رأيهم. ما قد يكون مطلوبًا هو بعض التغيير في بنية الحكومة نفسها أو في السلطة أو الهيبة أو القوة التفاوضية لأفراد أو فصائل أو أحزاب معينة، وبعض التحول في القيادة التنفيذية أو التشريعية. اتسم استسلام اليابان عام 1945 بالتغييرات في هيكل السلطة والنفوذ داخل الحكومة بقدر ما اتسم بتغييرات في المواقف من جانب الأفراد.

قد لا ينتمي ضحايا الإكراه أو الأفراد الأكثر عرضة للتهديدات القسرية إلى السلطة مباشرة؛ أو قد يكونون ملتزمين بسياسات غير متوافقة. قد يضطرون إلى ممارسة الحذاقة البيروقراطية أو الضغط السياسي على الأفراد الذين يمارسون السلطة أو الذين يخوضون في عمليات تنقل السلطة أو اللوم إلى الآخرين. في الحالة القصوى، قد لا تتأثر السلطات الحاكمة بالإكراه بشكل كامل - قد يكون لديها، كحزب أو كأفراد، كل شيء تخسره والقليل لتوفره من خلال الرضوخ للتهديدات القسرية - وقد يكون التمرد الفعلي ضروريًا لعملية الامتثال أو الأعمال التخريبية او الاغتيال. لم يكن هتلر يمارس الإجبار، لكن بعض جنرالاته لم يكونوا كذلك، افتقروا إلى التنظيم والمهارة وفشلوا في خططهم. فبهدف العمل بهيكل حوافز التهديد ومتطلبات الاتصال الخاصة به وآليته، قد تفيد المقارنات مع الأفراد؛ لكنها تأتي بنتائج عكسية إذا جعلتنا ننسى أن الحكومة لا تتوصل إلى قرار بنفس الطريقة التي يتوصل إليها الفرد في الحكومة. يعتمد القرار الجماعي على السياسات الداخلية للحكومة وبيروقراطيتها، وعلى التسلسل القيادي وخطوط الاتصال، وكذلك على الهياكل الحزبية ومجموعات الضغط، إضافة إلى القيم الفردية والوظائف. هذا يؤثر على سرعة اتخاذ القرار أيضًا.

"الترابط" في التهديدات القهرية

كما ذكرنا سابقًا، يتمتع التهديد الرادع عادةً ببعض الترابط بين الفعل المحظور والاستجابة المهدِّدة. أحيانًا يكون الارتباط ماديًا، كما حصل عندما أُرسلَت القوات إلى برلين للدفاع عن برلين. غالبًا ما يكون للأفعال القهرية ترابطًا واضح المعالم؛ والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان يجب أن يكونوا متصلين بالكامل. إذا كان الهدف هو المضايقة أو الحصار أو التخويف أو إلحاق الألم أو الضرر حتى يمتثل الخصم، فلماذا لا يجري الاتصال شفهيًّا؟ إذا أراد الروس أن تتوقف شركة Pan-American Airlines عن استخدام الممر الجوي إلى برلين، فلماذا لا يمكنهم التضييق على شركة الطيران على خطوطها في المحيط الهادئ معلنين أن المضايقات ستستمر حتى تتوقف شركة الطيران عن السفر إلى برلين؟ عندما وضع الروس صواريخ في كوبا، لماذا لم يستطع الرئيس حصار فلاديفوستوك أو إيقاف السفن السوفييتية خارج حدود اثني عشر ميلًا مثلًا، أو ربما منعها من الوصول إلى قناة السويس أو قناة بنما؟ وإذا أراد الروس مواجهة الحصار الذي يفرضه الرئيس على كوبا، فلماذا لا يحاصرون النرويج؟[39]

قد تكون الإجابة المتسرعة هي أنه لم يتم القيام بذلك أو أن ذلك غير "مبرر" كما لو أن الترابط يعني العدالة، أو كما لو أن العدالة مطلوبة لتحقيق الفعالية. من المؤكد أن هذا جزء من الإجابة حيث أن هناك نزعة قانونية أو دبلوماسية، ربما عرضية، لإبقاء الأمور متصلة، وللحفاظ على التهديد والطلب في نفس العملة، لفعل ما يبدو معقولاً. ولكن لماذا معقولاً، إذا كانت النتائج هي ما يريده المرء؟ قد تفسر العادة أو التقاليد أو بعض القهر النفسي هذا الترابط، لكن يجب السؤال عما إذا كانوا يجعلونها متزنة.

لا شك أن هناك أسباب وجيهة لإعداد حملة ملزمة ترتبط بالامتثال المطلوب. السبب الأول هو أنها تساعد على نقل التهديد نفسه فهي تخلق قدرًا غموضًا أقل بشأن ما هو مطلوب، وما هو الضغط الذي سيُواصل حتى يتم

[39] كثيرًا ما قيل إن التفوق التكتيكي الأميركي وسهولة الوصول في منطقة البحر الكاريبي (إلى جانب التفوق في الأسلحة الاستراتيجية) يفسر النجاح في الحث على إخراج الصواريخ السوفييتية. من المؤكد أن ذلك أمر بالغ الأهمية؛ ولكن النزعة العالمية تشكل ذات الأهمية، وهي ظاهرة نفسية أو تقليد أو اتفاقية مشتركة بين الروس والأميركيين، لتعريف الصراع من منظور كاريبيّ، ولكن ليس كمسابقة مثلًا في حصار جزر الحلفاء لبعضهم البعض وليس كنظير لموقفهم في برلين، وليس كحرب استفزاز ضد الأسلحة الاستراتيجية خارج الحدود الوطنية. ربما بدت الإجراءات والضغوط المضادة المتاحة أمام الروس مختلفة تمامًا بالنسبة إلى الطرف "الروسي" إذا كانت هذه لعبة وليست حدثًا في وقت تاريخي في جزء معين من العالم الحقيقي. حاول الروس (كما فعل بعض الأميركيين غير المتعاونين) إيجاد صلة بين الصواريخ السوفييتية في كوبا والصواريخ الأميركية في تركيا، لكن من الواضح أن الصلة لم تكن مقنعة بما يكفي ليثق الروس أنه إذا أدى النزاع إلى عمل عسكري أو ضغط ضد تركيا، فهذا التعريف سيصمد ولن تذهب الأمور إلى أبعد من ذلك. كان التعريف الكاريبي أكثر تماسكًا أو تكاملًا مما كان سيكون عليه التعريف الكوبي التركي، أو من حيث الحصار المتبادل كان التعريف الكوبي البريطاني سيكون كذلك. يجب أن يكون خطر حدوث المزيد من النقائل قد منع أي دافع لترك الأزمة تخرج عن تعريفها الكاريبي الأصلي.

الامتثال للمطالب ثم تخفيفها بمجرد أن يتم ذلك. الأفعال ليست أبلغُ مِنَ الأقوالِ فقط في العديد من المناسبات، ولكنها مثل الأقوال تكون واضحة أو محيرة. بقدر بلاغة الأفعال، من المفيد تعزيز الرسالة بدلاً من تشويشها.

ثانيًا، إذا كان الهدف هو الحث على الامتثال وليس بدء دوامة من الأعمال الانتقامية والردود المضادة، فمن المفيد إظهار حدود لما يطلبه المرء، ويمكن غالبًا إظهار ذلك بشكل أفضل من خلال إعداد حملة تميز بين ما هو مطلوب وبين جميع الأهداف الأخرى التي يسعى إليها ولكنه ليس كذلك. يشير إزعاج الطائرات في ممر برلين الجوي إلى أن الرحلات الجوية القطبية ليست محل خلاف؛ في حين يُقال إن إزعاج الرحلات الجوية القطبية هي عقاب على الطيران في ممر برلين لا تنقل بشكل مقنع أن الإزعاج سيتوقف عند توقف رحلات برلين، أو أن الروس لن يفكروا في بعض الخدمات الأخرى التي يريدونها من شركة الطيران قبل إلغاء حملتهم. تتفاقم معظم مشاكل تعريف التهديد والمطالب المصاحبة له وتقديم ضمانات بشأن ما هو غير مطلوب الوعود بالوقف بمجرد اقتراب الامتثال، إذا لم يكن هناك ارتباط بين الفعل القهري (أو التهديد به) والمسألة قيد المساومة.

قد تنشأ نفس المسألة مع تهديدات رادعة؛ في بعض الأحيان يفتقرون إلى الترابط. إن تهديد الأراضي الصينية في حال وقوع هجوم بري على الهند له حد أدنى من الترابط. ومع ذلك، إذا كان الرد المهدد ضخمًا بما يكفي، فقد يبدو أنه يشمل أو يتضمن البقعة المحلية وليس مجرد الخروج منها. لكنها غالبًا ما تفتقر إلى بعض المصداقية من خلال المشاركة التلقائية، ويمكن تحقيقها من خلال ربط الرد ماديًا بالاستفزاز نفسه. غالبًا ما تحتاج الإجراءات الطارئة إلى المصداقية التي قد يمنحها الترابط - وليس الإجراءات التي يتم تنفيذها للحث على الامتثال، أو الإجراءات المهددة ضد الاستفزاز المحتمل.

يوفر الترابط في الواقع ما يشبه مخططًا لتصنيف التهديدات والأعمال القهرية. سيكون العمل القهري المثالي هو العمل الذي، بمجرد الشروع فيه، يتسبب في الحد الأدنى من الضرر إذا كان الامتثال وشيكًا ويتسبب بضرر كبير إذا لم يكن الامتثال وشيكًا، ويتوافق مع الجدول الزمني للامتثال العملي ولا يمكن الرجوع عنه بمجرد الشروع فيه ولا يمكن إيقافه بواسطة الطرف الذي بدأ ذلك ولكنه توقف تلقائيًا عند الامتثال، وهذا يفهمه الخصم بشكل كليّ. هو وحده القادر على تفادي العواقب؛ لا يقوم بذلك إلا بالامتثال، والامتثال يمنعها تلقائيًا. عندها تكون له "الفرصة الأخيرة المتيسرة" لتفادي الأذى أو الكارثة ولا يهم حتى أيهما يخشى العواقب أكثر طالما أن الخصم يعلم أنه وحده هو من يمكنه تفاديها بالامتثال. (بالطبع، كل ما هو مطلوب منه لا يجب أن يكون أقل جذبًا له من العواقب المهددة، ويجب ألا يترتب على أسلوب التهديد بالامتثال دفع ثمن المكانة أو السمعة أو احترام الذات التي تفوق التهديد).

من الصعب العثور على أحداث دولية مهمة تتمتع بهذه الجودة المثالية. هناك مواقف تحدث بين السيارات على الطريق السريع أو في المساومة البيروقراطية أو السياسة الداخلية حيث يواجه المرء مثل هذه التهديدات القهرية المثالية؛ لكنها عادة ما تنطوي على قيود مادية أو ترتيبات قانونية تربط يد صاحب المبادرة بطريقة غير ممكنة في العادة في العلاقات الدولية. ومع ذلك، إذا قمنا بتضمين الأفعال التي يستطيع صاحب المبادرة استرجاعها فعليًا ولكن ليس بدون تكلفة لا تحتمل بحيث يكون من الواضح أنه لن يرجع حتى لو كان من الواضح أنه يستطيع ذلك، فيمكننا العثور على بعض الحالات. قد يقترب موكب مسلح على طريق برلين السريع في بعض الأحيان من الحصول على هذه الجودة.

إن الدرجة الأقل إرضاءً هي الفعل القهري الذي يمكن تجنب عواقبه من قبل أي من الجانبين، عن طريق تغيير المبادر رأيه في الوقت المناسب أو من خلال امتثال خصمه. ولأنه يستطيع التوقف قبل تفاقم العواقب، فإن هذا النوع من الأفعال القهرية قد يكون أقل خطورة على الطرف الذي بدأه؛ هناك وسيلة للهروب على الرغم من أنها قد تصبح اختبارًا للأعصاب، أو اختبارًا للقدرة على التحمل، يأمل كل جانب تراجُع الآخر، ومن المحتمل أن ينتظر كلا الجانبين وقتًا طويلاً. يمثل منفذ الهروب أحد الميزات إذا اكتشف المرء على طول الطريق أن المحاولة الإجبارية

كانت خطأ بعد أن أساء الجميع في الحكم على الخصم أو صاغ طلبًا مستحيلًا أو فشل في إيصال ما كان يفعله وما كان يسعى إليه. على الرغم من ذلك، إن منفذ الهروب أمر محرج إذا كان الخصم يعلم بوجوده. يمكنه أن يفترض أو يأمل أن المبادر سينحرف جانبًا قبل أن تتفاقم المخاطر أو الألم.

هناك نوع آخر هو الفعل الذي لا يتوقف تلقائيًا عند امتثال الضحية على الرغم من أن المبادر لن يتذكره. يعد الامتثال شرطًا ضروريًا لوقف الضرر ولكنه ليس كافيًا، وإذا وقع الضرر على الخصم بشكل أساسي فعليه أن ينظر في المطالب الأخرى التي ستتعلق بنفس الفعل القهري بمجرد امتثاله للمطالب الأولية. قد يتعين على المبادر أن يعد بشكل مقنع بأنه سيتوقف عند الامتثال، لكن التوقف ليس تلقائيًا. بمجرد خروج الصواريخ من كوبا، قد تكون لدينا مراحل لاحقة بشأن البطاريات المضادة للطائرات ونريد إخراجها أيضًا قبل أن نلغي الحصار أو نوقف الرحلات الجوية.

أخيرًا، هناك الفعل الذي يمكن للمبادر فقط إيقافه، ولكن يمكنه إيقافه في أي وقت مع الامتثال أو بدونه، وهو فعل "غير مترابط" مطلقًا.

في جميع هذه الحالات، قد يسيء أحد الطرفين أو كليهما فهم الوقائع، مع وجود خطر أن يعتقد كل طرف أن الطرف الآخر يمكنه تجنب العواقب في الواقع، أو قد يفشل أحدهما في القيام بذلك في الاعتقاد الخاطئ بأن الطرف الآخر لديه الفرصة الأخيرة المتيسرة لتجنب الاصطدام. عادة ما تعتمد هذه الآليات الإلزامية المختلفة على العلاقة بين التهديد والطلب وهي بالطبع أكثر غموضًا وتعقيدًا في أي حالة فعلية - اتصال يمكن أن يكون ماديًا أو إقليميًا أو قانونيًا أو رمزيًا أو إلكترونيًا أو سياسيًا أو نفسيًا.

الإلزام وحافة الهاوية

هناك فرق آخر مهم بين الأفعال القهرية التي تمارس ضغطًا مستمرًا بمرور الوقت مع تراكم الألم أو الضرر على الخصم (وربما على النفس)، والأفعال التي تفرض المخاطر بدلاً من الضرر. أدى قطع إمدادات المياه في غوانتانامو إلى خلق معدل محدود من الحرمان بمرور الوقت. فطنين طائرة في ممر برلين لا يضر إلا إذا اصطدمت الطائرتان؛ ربما لن يصطدموا لكنهم قد يصطدمون، وإذا فعلوا فإن النتيجة مفاجئة ومأساوية ولا رجعة فيها وخطيرة بما يكفي لجعل الاحتمال الصغير احتمالًا خطيرًا.

إن خلق المخاطر التي عادة ما تكون مخاطرة مشتركة هو أسلوب الإلزام الذي ربما يستحق على الأرجح اسم "حافة الهاوية". إنها منافسة في المخاطرة تتضمن إجراء نشاط قد يخرج عن السيطرة وإطلاق عملية تنطوي على بعض المخاطر في وقوع كارثة غير مقصودة. إن الخطر مقصود ولكن الكارثة ليست كذلك. لا يمكن اتخاذ كارثة معينة كطريقة نافعة لممارسة ضغط قهري على شخص ما، ولكن يمكن افتعال خطر متوسط لوقوع كارثة متبادلة إذا كان امتثال الطرف الآخر ممكنًا خلال فترة قصيرة تكفي للحفاظ على المخاطر التراكمية ضمن الحدود المقبولة. "إثارة المشاكل" هو مثال جيد. إذا قلت، "جدّف وإلّا سأقلب القارب ويغرق كلانا" فلن تصدقني. لا أستطيع في الواقع أن أقلب القارب لأجعلك تجدّف. ولكن إذا بدأتُ في هز القارب حتى ينقلب - ليس لأنني أريد ذلك ولكن لأنني لا أتحكم بشكل كامل في الأشياء بمجرد أن أبدأ في هز القارب - فستكون أكثر تأثرًا. يجب أن أكون على استعداد للمخاطرة؛ وبالتالي ما زال يتعين عليّ الفوز في حرب الأعصاب، ما لم أتمكن من تنظيم الترتيبات اللازمة بحيث لا يمكن لأحد سواك أن ضبط وجهة القارب بالتجديف حيث أريدك أن تجدّف. لكنها تفسح المجال للإلزام، لأنه يمكن خلق خطر قسري من العواقب الوخيمة حيث لا يمكن اتخاذ خطوة متعمدة لتحقيق تلك العواقب بشكل نافع أو حتى التهديد بمصداقية بأنه سيفعل ذلك. وهذه الظاهرة هي موضوع الفصل التالي.

الفصل الثالث:

إدارة المخاطر

إذا كانت جميع التهديدات قابلة للتصديق تمامًا (باستثناء تلك التي لم تكن قابلة للتصديق على الإطلاق)، فقد نعيش في عالم غريب يشوبه الأمان ربما، ويتخلله جملة من معالم عالم يستند إلى قانون واجب التنفيذ. ستسرع الدول في توجيه تهديداتها، وإذا كان العنف الذي سيصاحب مخالفة القانون متوقعًا بثقة ومروعًا بالقدر الكافي ليفوق ثمرة الانتهاك، فقد يتجمد العالم في مجموعة من القوانين التي يفرضها ما يمكن أن نسميه مجازًا الغضب الإلهي. وإذا تمكنا من تهديد العالم بغمره بسبب أي تعدٍّ على ممر برلين وصدّقه الجميع وفهموا بالضبط الجريمة التي ستؤدي إلى الطوفان، فلا يهم عندها ما إذا كان الأمر برمته قد رتبته قوى بشرية أو خارقة للطبيعة. وإن لم يكن هناك إلتباس حول ما يمكن أن يسبب باندلاع العنف أو إخماده، وإذا تمكّن الجميع من تجنّب تجاوز الحدود عن غير قصد، وإذا استطعنا نحن والسوفييت (وكل شخص آخر) تجنّب توجيه تهديدات متزامنة ومتناقضة، فسيتعين على كل بلد أن يعيش ضمن القواعد التي وضعها خصمه. وإذا اعتمدت جميع التهديدات على شكلٍ من أشكال التموضع الطبيعي للمطالبة الاقليمية والقوى الرادعة وحواجز القوات وأنظمة الإنذار التلقائي وغيرها من الترتيبات التي تتميز بنجاحها الكامل وتمتّعها بمصداقية تامة، فقد نمتلك ما يشبه الطراز الغربي القديم للاستيطان الذي سيقسم العالم في النهاية إلى وضع راهن صعب، طالما لم يتعثر أحد بسياج جاره الكهربائي ويوقف كل شيء. وسيمتلئ العالم بالحدود والمنافذ الواقعية والشكلية التي لن يتجاوزها أحد يتمتع بكامل قواه العقلية.

لكن عدم اليقين موجود، ولا يتمتع الجميع دائمًا برجاحة العقل، وليست كل الحدود والمنافذ محددة بدقة ولا يمكن الاعتماد عليها تمامًا، كما أنها تُعرف ببعدها عن الحدّ الأدنى من الرغبة باختبارها أو اكتشاف ثغراتها أو اغتنام فرصة انفصالها هذه المرة. ويُعتبر العنف، وخاصة الحرب، نشاطًا مشوشًا وغير متوقع أبدًا، يعتمد على القرارات التي يتخذها أشخاص غير منزهين عن الخطأ وينخرطون في حكومات يشوبها الفساد، بالإضافة إلى الاعتماد على أنظمة اتصالات وإنذار معرضة للخطأ وعلى الأداء غير المختبر للأشخاص والمعدات. علاوة على ذلك، فهو نشاط متهور، حيث يمكن للتعهدات والسمعة أن تطور قوة خاصة بها.

والفكرة الأخيرة صحيحة، لأنّ ما يفعله المرء اليوم في أيّ أزمة يؤثر على ما يمكن أن يفعله غدًا. ولا تعرف الحكومة أبدًا مدى التزامها بالعمل إلا عندما يُختبر التزامها. فالدول مثل الناس، منخرطة باستمرار في استعراض إصرارها واختبار جرأتها واكتشاف التفاهمات وسوء التفاهم.

ولا يعلم المرء حق المعرفة كيفية تقارب الآراء عند ظهور علامات الضعف في سياق المواجهة الدبلوماسية. كما لا يعلم أبدًا كيف ستبدو النتائج ضعيفة بنظره ونظر المتفرجين ونظر خصمه. ومن المرجح التعرض لموقف يُشعر كلا الجانبين بأنّ الخضوع الآن سيشكّل مثل هذا الموقف غير المتكافئ الذي سيكون بمثابة استسلام غير مبرّر، بحيث لا يستطيع أيّ متراجع عن موقفه إقناع أيٍّ أحد بعدم استسلامه مرة أخرى في وقت آخر.

وهذا هو السبب في وجود خطر داهم لوقوع حرب كبرى لا تعود إلى "حوادث" في الآلة العسكري بل إلى عملية الالتزام الدبلوماسية التي لا يمكن التنبؤ بها في حدّ ذاتها. ولا يعود عدم التوقع فقط إلى ما قد يفعله قائد المُدمّرة في منتصف الليل إذا ما صادف سفينة شحن سوفييتية (أو أمريكية) في البحر، بل أيضًا إلى العملية النفسية التي يتعرف من خلالها إلى أشياء معينة بشجاعة واسترضاء، أو إلى كيفية الحصول على أشياء معينة مُدرجة في حزمة دبلوماسية أو منبوذة منها. وسواء كانت إزالة الصواريخ من كوبا أثناء ترك 15000 جندي "هزيمة" للسوفييت أو"هزيمة" للولايات المتحدة، فيعتمد ذلك بشكل أكبر على كيفية التفسير أكثر من الاعتماد على الأهمية العسكرية للقوات، كما لا يمكن توقع النتيجة بسهولة.

غالبًا ما تتحلى العلاقات الدولية الناجحة بطابع المنافسة في المجازفة والتي لا تتّصف باختبار القوة بقدر ما تتّصف باختبار الجرأة، لا سيما في العلاقات بين الأعداء الرئيسيين، مثل الشرق والغرب. فلا تتحدد القضايا من خلال من

يستخدم أكبر قدر من القوة للتأثير في منطقة ما أو في قضية معينة وحسب، بل بمن يستطيع أن يستخدم في النهاية قوة أكبر للتأثير أو من يملك القدرة على إظهار أنّ مزيد من القوة ستصبح في متناول اليد.

لم تكن الخيارات الواضحة كثيرة، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم يُطرح سوى بضع خيارات واضحة تتأرجح بين الحرب والسلام، وكانت القرارات الفعلية للانخراط في الحرب سواء كانت الحرب الكورية التي وقعت بالفعل أو تلك الحرب في برلين أو كيموي أو لبنان التي لم تندلع، تمثّل قرارات للخوض في حرب غير واضحة الأبعاد ومبهمة بالنسبة إلى الخصم فيما يتعلق بالأسلحة المستخدمة والقضايا التي قد تُطرح والنتائج المحتملة التي قد تؤول إليها. فقرارات الشروع في حرب محفوفة بالمخاطر يمكنها أن تطوّر قوة خاصة بها وتخرج عن السيطرة. أما مسالةٌ كون المرء شيوعيًا خير من كونه ميتًا بالكاد تستحق الجدال؛ لأنها لم تكن خيارًا ظهر لنا أو بدا على وشك الظهور في الحقبة النووية. وتتضمن الأسئلة التي تُطرح بالفعل مستويات الخطر التي تستحق المجازفة وكيفية تقييمها في مسار العمل. إنّ الأخطار التي تواجهها الدول ليست واضحة كالانتحار بل هي أشبه بلعبة الروليت الروسية. فحقيقة عدم اليقين، أي مجرد عدم القدرة على التنبؤ بالأحداث الخطيرة، لا تطمس الأشياء فحسب بل تغيّر هويتها وتضيف بُعدًا كاملًا إلى العلاقات العسكرية، ويتمثل هذا البعد بالتلاعب بالمخاطر.

لا يوجد طريق متوقع يمكن من خلاله أن تنخرط الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في حرب نووية كبرى. لكن هذا لا ينفي اندلاعها، بل يدلّ فقط أنه في حالة وقوعها، ستنتج عن عملية غير محتملة أبدًا وعن ردود أفعال غير متوقعة وحوادث غير خاضعة لسيطرة كاملة. فلطالما انطوت الحرب على حالة من عدم اليقين خاصة فيما يتعلق بنتائجها، لكن بفضل التكنولوجيا والجغرافيا والسياسة الحالية، من الصعب رؤية كيفية بدء حرب كبرى إلا في ظلّ عدم اليقين. ويجب أن ينخرط في العملية، سواء من جانب واحد أو من كلا الجانبين، نوعٌ من الخطأ أو الإهمال أو بعض الحسابات الخاطئة لردود أفعال العدو أو سوء الحكم على نيته أو اتخاذ بعض الخطوات من دون معرفة تلك التي اتخذها الطرف الآخر أو وقوع بعض الحوادث العشوائية أو الإنذار الخاطئ أو اتخاذ بعض الإجراءات الحاسمة لتجنب ما لا يمكن وقوعه.

هذا لا يعني أنه لا يوجد شيء يمكن للولايات المتحدة أن تخوض حربًا كبرى للدفاع عنه، لكن لن يخوض الاتحادالسوفيتي حربًا كبرى للحصول عليها. وهناك بلا شك أشياء سيخوض الاتحاد السوفيتي حربًا كبرى للدفاع عنها ، لكنلن تخوض الولايات المتحدة حربًا كبرى للحصول عليها. وقد يتوصّل كلا الجانبين إلى موقف يُستحال التسوية فيه، حيث تؤدي النتائج المرئية الوحيدةإلى خسارة فادحة لجانب أو لآخر إلى حدّ اخيارهما خوض حرب نووية كبرى. لكن كلاهما لا يرغبان في التعرض لمثل هذا الموقف، ولا يوجد حاليًا أيّ شكلٍ من أشكال الخلاف بين الشرق والغرب الذي من شأنه أن يدفع كلا الجانبين بشكل متعمد لاتخاذ هذا الموقف.

توضح الأزمة الكوبية هذه النقطة، فالجميع قد خالجه الشعور بخطر اندلاع حرب نووية شاملة. و سواء كان الخطر كبيرًا أو صغيرً، إلا أنّ أحدً لم يعتبره ضئيلًا. وعلى الرغم من ذلك على حدّ علمي، لم يفترض أحد أبدًا رغبة الولايات المتحدة أو

1. ينطوي أحد الأمثلة الرائعة لهذه العملية على حوادث محلية، كحوادث الظلام وضباب الصباح، والقادة المتحمسين، والقوات الذين يعيشون حالة ذعر، والتقييم الخاطئ للضرر، والرأي العام، وربما القليل من "الإجراءات التحفيزية" التي يتخذها دعاة الحرب الذين يتحدون معًا لجعل الحكومات أكثر التزامًا بشن حرب لم تكن حتمية، بل وقعت أثناء قرع الطبول في منزلي. راجع القصة التفصيلية في كتاب آرثر ب.

تورتيلوت، ليكسينغتون وكونكورد (نيويورك، و.و. نورتون وشركاؤه، 1963). من المؤلم اعتبار أنّ "الطلقة التي سُمع صوتها حول العالم" ربما أُطلقت بالاعتبار الخاطئ أنّ عمودًا من الدخان عنى اشتعال كونكورد.

الاتحاد السوفيتي في خوض حرب كبرى أو عدم تسوية أي شيء في الخلاف من دون حرب شاملة. فإذا وُجد الخطر، من الممكن أن يتخذ كل جانب سلسلة من الخطوات والتدابير وردود الفعل والإجراءات المضادة، ما يؤدي إلى تراكم التهديدات والالتزامات التي اشتمل عليها الخطر ويولّد إحساسًا بالمواجهة وإظهار الاستعداد بتحمل الأمر بقدر ما يلزم إلى أن يعتقد أحد الطرفين بأنّ الحرب قد نشبت بالفعل، أو أنّها كانت حتمية بحيث يجب أن تبدأ سريعًا، أو تقع الآن أمور كثيرة على المحك لدرجة تفضيل الحرب الشاملة على التسوية.

كان يجب أن تكون العملية غير متوقعة. فإذا وُجدبعض الخطوات الحاسمة النهائية التي يمكن التعرف عليها بوضوح وحولت الموقف من حالة كانت الحرب فيها غير ضرورية إلى حالة كانت الحرب فيها حتمية، فلن تُتّخذ هذه الخطوة ولأمكن العثور على البدائل. يجب أن يجتاز أيّ انتقال من السلم إلى الحرب منطقة عدم اليقين أو سوء الفهم أو سوء التقدير أوإساءة التفسير، أو الأعمال ذات العواقب غير المتوقعة التي خرجتالأمور فيها عن السيطرة.

لم يكن هناك أي شيء عن الحصار الذي فرضته السفن البحرية الأمريكية على كوبا والذي أمكن أن يسهم مباشرة في حرب شاملة. وأيمسار متوقع للأحداث كان سيشمل خطوات لم يكن أن يتخذها السوفييت أو الأمريكيون ، مدركينأنها ستودي بهم مباشرة إلى شفير الحرب الشاملة. لكن يُتوقع أن يتخذ السوفييت خطوات قد تضاعف المخاطرعلى الرغم من أنها لا تؤدي مباشرة إلى الحرب. فقد يتجشّمون عناء بعض مخاطرالحرب بدلاً من التراجع بالكامل. كانت الأزمة الكوبية بمثابة مسابقة في المجازفة شملت خطوات لا معنى لها إن أدت بشكل متوقع وحتمي إلى حرب كبرى، ومع ذلك تكون ذات معنى إن خلت من الخطر بالكامل. ولا يحتاج أي من الجانبين تصديق أن الطرف الآخر سيتخذ عن قصد وعن سابق معرفةالخطوة التي من شأنها رفع الاحتمالية إلى اليقين.

ما يردع مثل هذه الأزمات ويحدّ من وقوعها شدة خطرها. ومهما حدث لخطر الحرب المتعمدة في مثل هذه الأزمة، يبدو خطر الحرب غير المقصودة متصاعدًا. وهذا هو سبب تسميتها بـ"الأزمات". فجوهرالأزمة يتجلى بعدم توقع حدوثها. و"الأزمة" التي يُعتقد بعدم انطوائها على خطر خروج الأمور عن السيطرة ليست بأزمة، ومهما بلغت طاقة النشاط، فلا وجود للأزمة طالما يسود الأمان. و "الأزمة" التي تنطوي على كارثة أو خسائر فادحة أو تغييرات كبيرة ، متوقعة بالكامل ، هي الأخرى ليست بأزمة، فهي انتهت بمجرد أن بدأت من دون قلق. إن جوهر الأزمةيتمثل بعدمسيطرة المشاركين بشكل كامل على الأحداث ، فيتخذون خطوات و قرارات تزيد أو تقلل من الخطروسط عالم من المجازفة وعدم اليقين .

يجب فهم الردع ارتباطًا بعدم اليقين هذا. و غالبًا ما نتحدث كما لو أن "تهديدًا رادعًا" كان تهديدًا حقيقيًا لشن حرب كارثية بهدوء وتعمد ردًا على اعتداء أحد الخصوم. وغالبًا ما يميل الأشخاص الذين يثيرون الشكوك، على سبيل المثال، حول الاستعداد الأمريكي لشن حرب على الاتحاد السوفيتي في حالة اعتدائهم على بعض الحلفاء والأشخاص الذين يدافعون عن تبديد أمريكا لتلك الشكوك إلى المجادلة فيما يتعلق بالقرار الحاسم. إذًا المشهد حول الهجوم السوفيتي على اليونان أو تركيا أو ألمانيا الغربية واضحٌ، و يتمثل السؤال المطروح بما إذا ستوجه الولايات المتحدة حينها ضربة انتقامية ضد الاتحاد السوفيتي. يجيب البعض بالنفي ازدراءً بينما يجيب البعض الآخر بالإيجاب فخرًا ،لكن لا يبدو أن أيًا منهم أجاب على السؤال ذي الصلة. ومن غير المرجح أن يتراوح الاختيار بينالشولية والعدم. السؤال هو حقًا الآتي: هل يحتمل أن تقوم الولايات المتحدة بعمل محفوفٍ بخطر الحرب،

ما يؤدي إلى تفاقم الأفعال وردود الأفعال ، والحسابات وسوء التقدير، والانذارات ، والإنذارات الكاذبة والالتزامات والتحديات لنشوب حرب كبرى؟

هذا هو السبب في تمتع التهديدات الرادعة غالبًا بمصداقية كبيرة . فلا يحتاجون إلى الاعتماد على الرغبة فب ارتكاب أي فعل كالانتحار في مواجهة التحدي. ويمكن أن تنطوي الاستجابة على بعض مخاطر الحرب المنطقية والوجيهة في وقت يكون فيه القرار النهائي بشن حرب عامة غيرمنطقي وغير وجيهة. ويكمن لبلد أن يهدد بخوض حربحتى لو لم يستطع التهديد بشنها. في الواقع ، على الرغم من أن بلدًا ما قد لا يكون قادرًا بمصداقية تامة على التهديد بحرب شاملة فقد يكون أيضًا غير قادر بمصداقية تامة على إحباط حرب كبرى. فقد الروس صوابهم في ظل الأزمة الكوبية لتعمد شن حرب نووية كبرى مع الولايات المتحدة و كانت تهديداتهم الصاروخية بعيدة كل البعد عن المصداقية ، ولم ترد الولايات المتحدة شيئًا للخروج من الأزمة الكوبية التي يمكن للروس أن ينكروه بشكل طبيعي على حساب الحرب الشاملة. وعلى الرغم من كل اهتمامهم واهتمامنا الذي قادنا إلى حافة الهاوية وما بعدها، أي إلى الحرب الشاملة، إلا أنّ تهديدهم الضمني بالتصرف قد يحمل مغزى. إذا كنا على حافة الحرب في تلك الحادثة، فلم يكن أي من الطرفين ليرغب بها وربما فشلا في إحباطها .

تفيد الفكرة التي أعرب عنها بعض الكتّاب بأنّ مثل هذا الردع يعتمد على "القدرة اللازمة للقيام بالضربةالأولى " وأنه لا يمكن لدولة ما أن تهدد بالانخراط في حرب شاملة لأي سبب سوى هجوم مدمرعليها ما لم يكن لديها قدرة ملموسة على التخفيف من وطأة هجوم الطرف الآخر، و يبدوأنّ هذه الفكرة تعتمد على المفهوم الواضح الذي يفيد بأن الحرب تنتج - أو من المتوقع أن تنتج - فقط من قرارمدروس بالموافقة أو الرفض.لكن إذا مالت الحرب لتنجم عن عملية ديناميكية يشارك فيها الجانبان وينغمسان أكثر في المشاركة فيها ويزداد ترقبهما وقلقهما حيال بطء اندلاعها، فهي ليست " القدرة اللازمة للقيام بالضربة الأولى" التي يهدد طرف من خلالها، بل هي مجرد حرب صريحة.يمكن للاتحاد السوفيتي بالفعل أن يهددنا بالحرب ويمكنه حتى أن يهددنا بحرب نحن من يطلق شرارتها في النهاية ، من خلال التهديد بالتورط معنا في عملية تسفر عن الحرب. وتشير بعض الجدالات المثارة حول "التفوق" و"الدونية" إلى أنّ أحد الطرفين، الذي يمثل الحلقة الأضعف، يجب عليه قطعًا الخشية من الحرب والاستسلام بينما قد يتوقع الطرف الآخر بثقة، والذي يمثل الحلقة الأقوى، استسلام الطرف الأول. ويُتّفق بلا شكّ على المفهوم القائل بأن الدولة ذات القدرة العسكرية الأقل إثارة للإعجاب قد تكون أقل خوفًا، وأنّ الدولة الأخرى قد تتخذ منحى أكثر خطورة عند التعرض لأزمة. وعند تساوي الأشياء الأخرى ، يتوقع المرء أن يحظى للبلد المتفوق" استراتيجيًا"ببعض المزايا. لكن هذا بعيد كل البعد عن مفهوم أن تساوي الطرفين وخضوع أحدهما لتفوق الآخر عليه واعترافه بالخداع فقط . وإنّ أي موقف يخيف طرفًا ما سيخيف كلا الجانبين من خطر حرب لا يريدها أي منهما، وسيتعين على كلا الطرفين أن يشقا طريقهما بعناية خلال الأزمة لكن لن يتأكدا تمامًا من معرفة الطرف الآخربكيفية تجنبالتعثر على حافة الهاوية.

سياسة حافة الهاوية: التلاعب بالمخاطر

إذا عنت " "سياسة حافة الهاوية شيئًا، فهذا يعني التلاعب بالمخاطر المشتركةللحرب. كما تعني استغلال الخطر المتمثل في تخطي شخص ما حافة الهاوية بشكل لا شعوري وإقحامالآخر معه .فإذا رُبط اثنان من المتسلقين معًا وأراد أحدهما إخافة الآخر من خلال التظاهر بأنه على وشك السقوط من الحافة ، فيجب أن يسود حالة من عدم اليقين أو اللاعقلانية المتوقعة وإلا فلن ينجح الأمر. وإذا حُدّدت حافة الهاوية بشكل واضح ووفرت قاعدة ثابتة ، فلا حصى تحت الأقدام ولا رياحعاتية تفاجئ أحدهم على حين غرة. وإذا تحكّم كل متسلق بنفسه بشكل

كامل ولم يُصَب بالدوار، فلن يشكل أي منهما خطرًا على الآخر من خلال الاقتراب من حافة الهاوية، فلا خطر في الاقترابمنها .وبما أنه لا يمكن لأي منهما القفز، فلا يمكن التظاهر بنحو من المصداقية بذلك. فأيّ محاولة لإخافة أو لردع المتسلق الآخر تعتمد على خطر الانزلاق أو التعثر، ومع وجود أرض غير مستوية ورياح عاتية واستعداد للتعرض للدوار، يحدق الخطر بالمتسلق عند اقترابه من الحافة، ويمكن للمرء أن يقع تحت تهديد السقوطصدفة بالوقوف قرب حافة الهاوية.

من دون عدم اليقين، ستتخذ تهديدات منع الحرب شكل القوة الرادعة. إنّ تجشّم عناء الالتزام هو بمثابة وضعقوة رادعة واضحة للعيان ولا يمكن التعثرفيها، ومن الواضح ارتباطهابآلية الحرب. وإذا كانت فعالة فإنها تعمل عمل الحاجز المادي. فلن يجتاز أحد سلك التعثر طالما أنه لم يوضع في مكان غير مناسب، ولن يوضع في مكان غير مناسب ما دام الشك في دوافع بعضنا البعض معدومًا ولا شيء في القضية يستحق الحرب على كلا الجانبين. يمكن لأي جانب أن يخرج عنقه واثقًا من أنّ الآخر لن يقطعها، وطالما أنّ العملية عبارة عن سلسلة من الخطوات المنفصلة والمتخذة بتروٍّ من دون أي شك بشأن العواقب، فإنّ عملية الالتزام العسكري والمناورة هذه لن تؤدي إلى الحرب. وستكون الحرب الوشيكة، أو الحرب المحتملة، مهددة باستمرار، ولعل التهديدات ستنفع إن لم يبتعد أحد الأطراف بعيدًا. لكن إذا علم الطرف المُبعد مدى ذلك ، فلن يبتعد إلى هذا الحد .

سيؤيد العالم الخالي من الشكوك السلبية ضد المبادرة، فالردع خير من الإجبار. على سبيل المثال، من بين مجموعة مصابة بالتهاب المفاصل تتحرك بحذر وبطء في حفلة كوكتيل، لا يمكن إبعاد شخص منهم عن مكانه بجانب البار، أو منعه من الجلوس على كرسيه المفضل؛ لأنّ التعلّق الجسدي والاعتداء مؤلمان بالقدر نفسه. لكن من خلال الوقوف في المدخل، يستطيع المرء منع دخول أو خروج ضيف آخر مريض لا يرغب في العبور بشكل مؤلم.

في الواقع، من دون إثارة الشكوك ستكون جميع التهديدات العسكرية والمناورات مثل الدبلوماسية ذات القوانين الصارمة ويمكن توضيحها من خلال نسخة معدلة من لعبة الشطرنج. فيمكن أن تنتهي لعبة الشطرنج بالفوز أو الخسارة أو التعادل. لكن دعونا نغير اللعبة بإضافة نتيجة رابعة تسمى "الكارثة". ففي حالة حدوثها، تُفرض غرامة مالية كبيرة على كلا اللاعبين ، حيث يبدو كلّ منهما أسوأ حالًا من الآخرمما لو كان قد خسر اللعبة . وتحدد القواعد أسبابالكارثة، فإذا حرّك أحد اللاعبين فارسه على وجه الخصوص باتجاه خط الوسط وحرّك اللاعب الآخر ملكتهبالتجاه نفسه، تنتهي اللعبة على الفور ويسجل كلا اللاعبين كارثة. وإذا سبق وتواجد الفارس الأبيض على الجانب الأسود من اللوحة عندما تتحرك الملكة السوداء نحوالجانب الأبيض ، تُنهي حركة الملكة السوداء اللعبة بكارثة. لكن إذا سبق تواجد الملكة عند تحرك الفارس الأبيض نحو خط الوسط، فإنّ حركة الفارس ستُنهي اللعبة بكارثة لكلا اللاعبين. وتنطبق القاعدة نفسها على الملكة البيضاء والفارس الأسود.

ماذا تفعل هذه القاعدة الجديدة بطريقة اللعب ؟ إذا لُعبت المباراة بشكل جيد، ولعب كلا اللاعبين لتحقيق أفضل نتيجة يمكن أن يحصلوا عليها ، فيمكننا ذكر ملاحظتين. أولاً ، لن تنتهي اللعبة بكارثة أبدًا، بل يمكنها أن تنتهي بكارثة فقط إذا قام أحد اللاعبَين بحركة متعمدة يعلم أنها ستسبب كارثة ، لكنه لن يفعل ذلك. ثانيًا سينعكس احتمال وقوع كارثة على أساليب اللاعبَين، فيمكن للطرف الأبيض أن يُبقي الملكة السوداء على جانبها الخاص من اللوحة من خلال عبور الفارسأولًا ، أو يمكنه إبقاء الفرسان السود على جانبهم من خلال إيصال ملكته أولاً. هذه القدرة على منع أو ردع تحركات معينة للخصم ستشكل جزءًا مهمًا من اللعبة ؛ سيكون التهديد بوقوع كارثة فعالاً بحيث لاتقع الكارثة أبداً .

في الواقع، لا تختلف النتيجة عن القاعدة التيتنصّ على عدم عبور أي ملكة لخط الوسط إذا سبق و تجاوزه فارس الخصم، ولا يمكن لفارسٍ عبور خط الوسط إذا سبق وتجاوزته ملكة الخصم. فالعقوبات المانعة المفروضة على الإجراءات المتعمدة تعادل القواعد العادية.

تشترك لعبة الشطرنج هذه مع دبلوماسية القوة الرادعة، التي تتميز بأمنها الغريب، بسِمة انعدام الشكوك. دائمًا ما يتاح في بعض اللحظات أو بعض الخطوات النهائية فرصة سانحة وأخيرة لأحد الطرفين بإبعاد مسار الأحداث عن الحرب)أو عن الكارثة في لعبة الشطرنج) أو إبعادها عن الوضع السياسي الذي من شأنه أن يدفع الآخر إلى اتخاذ الخطوة الأخيرة نحو الحرب. سيحافظ لاعب الشطرنج الماهر على الفارسعند خط الوسط أو بالقرب منه بما يكفي للعبور قبل أن تتمكن ملكة خصمه من ذلك ، مع مراعاةتخصيص الموارد لهذا الغرض . وتتمثل الدبلوماسية الماهرة ، في ظلغياب الشكوك، في ترتيب الأمور بحيث يشعر الخصم بالحرج من امتلاك الفرصة" السانحة والأخيرة" لتفادي كارثة عن طريق التنحي جانباً أو الامتناع عما يريد القيام به .

لكن خارج رقعة الشطرنج، لا تُعتبر الفرصة الأخيرة لتجنب الكارثة واضحة دائمًا. فلا يعرف المرء دائمًا أيّ حركة من تحركاته الخاصة قد تؤدي إلى كارثة ، ولا يستطيع دائمًا إدراك التحركات التي سبق أناتخذها الطرف الآخر أو خطط لها، أو تفسير الذي سيُقدَّم بناءً على أفعاله. لا يفهم المرء دائمًا بوضوح المواقف التي لا يقبلها الطرف الآخر في وقت ما، كخيارللحرب . فعندما نحيط لعبة الشطرنج المصطنعة هذه بجوّ من الشك، فلسنا على يقين بتجنب الكارثة. والأهم من ذلك، يغدو خطر وقوع كارثة عنصرًا مؤثرًا على الموقف ويمكن استغلاله للترهيب.

ولرؤية هذا الأمر ، أجروا تغييرًا آخرًا على القواعد. دعونا لا نُحدث كارثة تلقائيًا عندما تعبر الملكة والفارس ذي اللونين المعاكسين خط الوسط. بدلاً من ذلك، يلقي الحكم النرد. إذأشار إلى الرقم واحد ، فستنتهي اللعبة ويحرز كلا اللاعبين كارثة . أما إذا أشار إلى أي رقم آخر ، فستستمر اللعبة. و إذا كانت الملكة والفارس لا يزالان عند خط الوسط بعد الحركة التالية ، يُدحرج النرد مرة أخرى وهكذا دواليك.

هذه لعبة مختلفة تمامًا، ولا يعود الاختلاف فقط إلى احتمال وقوع كارثة عندما يدخل كلٌّ الملكة والفارس في تلك المواقف بدلاً من أن تحدث على وجه اليقين، بل يعود الاختلاف الآن إلى إمكانية نقل الملكة والفارس إلى تلك المواقف. ويمكن للمرء أن يحرك فارسه عمدًا عبر الخط في محاولة لجعل الملكة تتراجع إذا اعتقد أنّ خصمه أقل استعدادًا لتحمل الخطر المستمر لوقوع كارثة أو أنه يمكن إقناع خصمه بعدم تراجعه ما لم يكن الخطر المؤقت لوقوعالكارثة مانعًا. في الواقع ، قد يؤدي عبورالفارس ومنع عودته بقطعه الخاصة ، بحيث يتطلب الأمر بشكل واضح عدة خطوات للتراجع ، إلى إقناع الخصم بأنه وحده من يستطيعتقليل المخاطر في غضون فترة زمنية مقبولة من خلال سحب ملكته.

إذا لم تستطع الملكة السوداء التراجع في حال حظر خروجها في الوقت المناسب، فيعتبر عندها أسلوب الفارس الأبيض لإجبارها على الانسحاب غير فعال ومحفوف بالمخاطر بلا مبرر. لكن يمكن أن يخدم هدفاً آخر(هدف آخر محفوف بالمخاطر)، ألا وهو فرض "التفاوض ". فبمجرد عبور الملكة ى واستحالة إمكانية عودتها بسهولة ، يمكن للفارس أن يهددبوقوع كارثة ؛ فيمكن للفريق الأبيض أن يعرض الاستسلام على الأسود أو الدخول في الوضعية الجمود أو إزالة الفيل أو التضحية بالبيدق، ولا حصر لما يحصّله من هذا الموقف . لكن ما بدأ كلعبة شطرنج تحول إلى لعبة مساومة، حيث يتعرضكلا الطرفين إلى ضغوط مماثلة لتسوية اللعبة أو لإبعاد الفارس الأبيض عن الأذى على الأقل. ويجب ملاحظة أنّ النتيجة لن تصب بالضرورة في صالح الفريق الأبيض؛ لأنه هو من شكّل الضغط ، لكن كلاهما يقعان تحت وطأة الخطر نفسه. ويتميز الفريق الأبيض بقدرته على التراجع بسرعة أكبر في هذه اللعبة التي أعددنا في هذا المثال وإن لم يستطعالتراجع حتى يتخذ الفريق الأسود خطوته التالية،

يمتلك كلا الفريقين في الوقت الراهن الدافع نفسه للتوصل إلى اتفاق. (تبدو قدرة الفريق الأبيض على التراجع وعجز الفريق الأسود ميزة للأول أكثر مما تبدو عليه، فقدرته على التراجع تنقذ كلا اللاعبين على السواء من الكارثة. وإذا لم يتم التوصل إلى تسوية، يتوجب على الفارس الأبيض العودة لأنه الوحيد القادر على ذلك. وإذا تمكن الفريق الأسود من تجنّب الخوض في أي مفاوضات، حيث يمكنه الابتعاد عن الغرفة أو عدم الاستماع، يبقى هدف الفريق الأبيض الوحيد إرجاع فارسه الأبيض قبل أن يفسد الأمور). إذا كانت "الكارثة" أسوأ إلى حد ما ، وليس أسوأ بشكل كبير من خسارة لعبة الشطرنج ، فقديمتلكالجانب الخاسر حافزًا أكبر للتهديد بكارثة أويمتلك قدرة أكبر على تحمل تهديد الآخر ، وربما نتيجة لذلك امتلاك موقف مساومة أقوى . فلتلاحظوا أنّ كل هذا لا علاقة له بما إذا كان الفارسأكثر أو أقل قوة من الملكة في لعبة الشطرنج ؛ لأنه يمكن تبادلهما في تحليل هذه الفقرة. إذا كان الاشتباك بين فرقة وأخرى يؤدي إلى حرب غير مقصودة ، أو أن تؤدي مسيرة احتجاجية محاطة بشرطة مسلحة إلى أعمال شغب غير مرغوب بها، فإنّ قواهم متساوية فيما يتعلق بالتهديدات التي يعوّل عليها.

وبهذه الطريقة، يجلب عدم اليقين أساليب التخويفإلى اللعبة . يمكن للمرء أن يتجشّم عناء احتمالٍ معقولٍ لوقوع الكارثة ويشاركها مع خصمه كرادع أو أداة مقنعة حيث لا يمكن للمرء أن يتخذ أو يهدد بشكل مقنع باتخاذ خطوة واضحة وأخيرة نحو كارثة معينة.

2. لتوضيح الفكرة النظرية ، قد يكون من المفيد ملاحظة أنّ عدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ لا يجب أنينشأ من آلية عشوائية حقيقية مثل النرد. إن عدم القدرة على التنبؤ هو ما يصنع الفارق وليست "الصدفة" التي تصنعها. فيمكن أن يخدع ،عدم اليقين أيضًا اللاعبين بشأن قواعد اللعبة أو نظام التسجيل أو الرؤية السيئة أو التحركات التي تتمّ في الخفاء، أو الحاجة إلى أداء حركات معينة بشكل غير مرئي مقدمًا، أوتدخلّطرف ثالث، أو الأخطاء التي يرتكبها الحكم . فالنرد مجرد وسيلة ملائمة لإدخال عدم القدرة على التنبؤ في مثال مصطنع.

يمتلك الطريق المؤدي إلى حرب كبرى النوع نفسه من عدم القدرة على التنبؤ. فيمكن لأي من الجانبين اتخاذ خطوات، عادة ما يمثل الإنخراط في حرب محدودة إحداها، تزيد حقًا من احتمال حدوث انفجار. و هذا هو الحال مع التدخلات والحصار ، واحتلال مناطق ثالثة ، والحوادث الحدودية ، وتوسيع بعض الحروب الصغيرة أو أي حادث ينطوي على تحدٍ ويستلزم ردًا محفوفًا بالمخاطر. وكثير من هذه الإجراءات والتهديدات المعدّةللضغط والترهيب ليست سوى ضوضاء إذا عُلم على نحو الثقة عدم خروج الموقف عن السيطرة . فلنيفرضوا أي خطـ ر ولن يبدو أي رغبة بتحملها. وإن أدت حتمًا إلى نشوب حرب كبرى فلن تؤخذ في الاعتبار(إذا كانت الحرب مرغوبة بها فستندلع مباشرة). وتتمثل أهمية هذه الإجراءات والتهديدات ونفعها في الخطر الحقيقي الذي تحدثه، خطرٌ يمكن إدراكه، حول انفجار شيء لأسباب لا تخضع للسيطرة.

غالبًا ما قيل إنّ حربًا نوويةشاملة لن تحرر برلين ، كما يستطيع الجيش السوفيتي التغلب على العمل العسكري المحلي في حي برلين. لكن هذا ليس كل ما يمكن قوله ، فيمكن للقوات العسكرية المحلية الشروع في عملية تصعيد غير حتى ضد القوات المتفوقة للغاية. ولا يتعين على المرء أن يكون قادرًا على الفوز باشتباك عسكري محلي لجعل التهديد الناجم عنه فعالاً. فالقدرة على خسارة حرب محلية بطريقة خطيرة ومثيرة للغضبقد تجعل المخاطرة ، وليس النتائج المؤكدة بل إمكانية هذا الفعل، تفوق المكاسب الواضحة

3. أفضل مثال واقعي يمكنني التفكير فيه حولالشؤون الدولية هو "هدير" طائرة ، كما هو الحال في ممر برلين الجوي أوعند تدخل طائرة استطلاع. .يتمثّل الخطر الوحيد في الاصطدام غير المتعمد، فمن الواضح أنّ الطيار الذي يحلق لا يريد الاصطدام. (وإذا فعل، يمكنه مواصلة القيام بذلك بشكل مباشر).و يتمثل الخطرفي عدم تجنبه وقوع حادث ، من خلال سوء التعامل مع طائرته ، أو سوء تقدير المسافة أو الفشل في توقع تحركات ضحيته. عليه أن يحلق ، قريباً بما فيه الكفاية ، أو بتهور بما فيه الكفاية ليضفي جوًّا مقدرًّا من المخاطرة حول احتمال فشله في مهمته، لكنه مع ذلك قد يفشل ويصطدم بالفعل مما يثير استياء الجميع بما في ذلك استياءه. للجانب الآخر. فيمتلك الفارس الأبيض مثل الملكة السوداء قوة على إحداث مخاطر مشتركة لوقوع كارثة.

الحرب المحدودة كمولد للمخاطر

غالبًا ما تتطلب الحرب المحدودة ، كرادع للعدوان المستمر أو كوسيلة ترهيب كفؤة ، تفسيرًا بهذا الخصوص كعمل يزيد من خطر اندلاع حرب أكبر. ومما لا شك فيه ازدياد خطر اندلاع حرب كبرى بفعل اندلاع حرب محدودة، ويعود هذا الازدياد بلا شك إلى اتساع نطاق حرب محدودة وقعت بالفعل أو ازدياد العنف فيها. وإذا كان الأمر كذلك، ينقسم التهديد بشنّ حرب محدودة إلى جزأين، أحدهما التهديد بفرض تكاليف مباشرة على الطرف الآخر في الخسائر والنفقات وفقدان الأراضي وإراقة ماء الوجه أو أي شيء آخر. أما الثاني فهو التهديد بتعرض الطرف الآخر، بالإضافة إليه، لخطر متزايد باندلاع حرب أكبر.

لا يمكن التنبؤ بكيفية وقوع حرب كبرى ،تمامًا مثل الخطأ أو القرار أو سوء الفهم .وأيًّا كان ما يجعل الحرب المحدودة بين القوى العظمى محفوفةبالمخاطر ، فإنّ الخطر حقيقي ولا يمكن لأي طرف تبديده حتى لو أراد ذلك. فالانخراط في حرب محدودة يعني البدء في بثّ الازعاج ، والشروع فيعملية لا تخضع

4. تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن جميع محاولات الردع أو الإجبار عن طريق التهديد بالعنف قد تحمل في طياتها بعض المخاطر ، إلا أنه ليس بالضرورة أن تتصف التهديدات الرادعة بذلك إذا كانت، أو حاولت أن تكون، مجموعة متنوعة من القوة الرادعة أوالالتزام الكامل التي تناولناها في الفصل السابق. ما يمكن أنيجعلها محفوفة بالمخاطر عدم عملها كما يجب ؛ فهي محفوفة بالمخاطر على خلفية احتمالية فشلها. ومن الناحية المثالية لن يحملوا أي مخاطر. فهذا جزء من البنية المنطقية للتهديدات التي تمت مناقشتها في هذا الفصل التي تنطوي على مخاطر ، خطر تحققها ، على الرغم من عملها (أو كانت على وشك العمل)على النحو المنشود . وإحدى أجزاء هذه البنية مثلًا طريقة قيادة السيارة التي دائمًا ما تكون محفوفة بالمخاطر، فيمكن أن تقع حوادث حقيقية دائمًا ، بغض النظر عن مدى جودة تصميم السيارة أو مدى دقة قيادتها. فالخطر حقيقة من حقائق الحياة . أما الجزء الآخر يتعلق بطريقة القيادة المتهورة المحفوفة بالمخاطر، حيث يتم تكبد خطر حقيقي أو افتعاله أو تعزيزه بغرض الترهيب ، وهو خطر قد لا يمكن تجنبه تمامًا إذا تحقق الترهيب بنجاح لاحتمال ضرورة عمله لفترة محدودة قبل أن يجلب الامتثال الراحة. هذا الخطر جزء من قيمة الترهيب.

لسيطرة المرء تمامًا (في اللغة المجازية للعبة الشطرنج خاصتنا هو تحريك ملكة أو فارس باتجاه خط الوسط عندما يكون الفارس أو الملكة الأخرى متواجدة بالفعل هناك، مما يؤدي إلى نشوء وضع يمكن فيه للعوامل الخارجة عن سيطرة اللاعبين تحديد ما إذا سينفجر الوضع أم لا). لذايجب التعرف على الخطر؛ لأنّ الحرب المحدودة ربما تزيد من خطر اندلاع حرب أكبر سواء كان المقصود منها ذلك أم لا. إنها نتيجة حرب محدودة زاد الخطر من احتمال نشوبها ، ونظرًا لأنها نتيجة ، يمكن أن تكون هدفًا أيضًا.

إذا طبقنا هذا التفسير على الحرب المحدودة فيمكننا تقديم تفسير مماثل لعمليات توسيع نطاق الحرب أو التهديد بالتوسعفيها . ووفقًا لهذه الحجة، لا يُحكم التهديد علىإدخال أسلحة جديدة ، ربما أسلحة نووية ، في حرب محدودة وفقًا للميزة العسكرية أو السياسية المباشرة، بل أيضًا وفقًا للخطر المتعمد الذي يثير وقوع حرب أكبر. وبذلك نذهب إلى تفسير جديد للقوة الرادعة. ووفقًا لهذه الحجة،) فإن تشابه المواقف المتمثلة بتعبة قوات الحرب المحدودة في أوروبا ، أو الحصار المفروض على كوبا ، أو قوات الدفاع عن كيموي، ، ليست قوة رادعة تفجّر بالتأكيد حربًا شاملة إذا عملت جيدًا وتفشل تمامًا إن لم تكن جيدة . لدينا ما يشبه حقل ألغام زُرعت فيه متفجرات مخبأة عشوائياً ؛فقدينفجر لغم أو لا ينفجر إذا عبر شخص ما الحقل . لذا يجب التأكيد على أن السمة المهمة للتشابه تتمثل في خروج قدرة انفجار الألغام عن سيطرة كلا الطرفين على الأقل في الاشتباك.

تتصل هذه الحجة اتصالًا وثيقًا بالسؤال عما إذا كان سيتم عبور الحدود في حرب محدودة، وعن كيفيته أيضًا. إذا تمكن المرء من إلغاء الحدود رويدًا رويدًا وتسهيل عبورها من دون تشكيل تحدٍّ جديد أو محاولة دراماتيكية للانتقام من العدو ، وإذا وجد المرء أن الحدود الحالية مزعجة فقد تكون هذه هي الطريقة للقيام بذلك إذا أراد المرء المزايا التكتيكية لتخفيف القواعد. لكن إن لم تكن المزايا التكتيكية مؤثرة، فقد يصبح هدف المرء في توسيع الحرب المحدودة مواجهة للعدوبمخاطر متزايدة ، والتشكيك في إمكانية إيجاد حدود جديدة بمجرد انتهاك بعضها .

وقد يحاول المرء بعد ذلك الحط من قيمة استقرار الحدود الجديدة عندما يتجاوز حدودًامعينة ، لكن لتجاوزها بطريقة تثير الاهتمام وتؤكد خطر الاشتباك وأن الطرف الآخر يجب أن يكون حريصًا على إيقافه. وبالتالي ، فإن زيادة مخاطر نشوب حرب شاملة بشكل متعمد أسلوبٌ قد يتناسب و سياق الحرب المحدودة ، خاصة بالنسبة إلى الجانب الأكثر استياءًا من تقدّم الحرب، ولا شك في أنّ إدخال الأسلحة النووية يحتاج إلى تقييم ضمن هذه الشروط.

كانت المناقشات حول متطلبات القوات والأسلحة لحلف الناتو مهتمة بشكل كبير بالعواقب الميدانية لقوة القوات المختلفة والمبادئ النووية. لكن معيار ساحة المعركة واحد فقط ، وعندما تدخل الأسلحة النووية يصبح معيارًا ثانويًا. ففكرة التسلح الأوروبي الذي يجب أن يُهأ لمقاومة الغزو السوفيتي وأن يُحكم عليه فقط من خلال قدرته على احتواء أي هجوم تستند إلى فكرةأنّ الحرب المحدودة هي عملية تكتيكية لكنها ليست كذلك.

ما يتجاهله هذا المفهوم هو أن النتيجة الرئيسة للحرب المحدودة ، وربما الهدف الرئيس للانخراط فيها ، هو زيادة خطر اندلاع حرب أكبر، وتؤدي الحرب المحدودة هذا الهدف سواء كان المقصود منها ذلك أم لا .

هذه النقطة أساسية لردع أي شيء باستثناءالهجوم الشامل على أنفسنا ، وهي أساسية لاستراتيجية الحرب المحدودة .فخطر اندلاع حرب كبرى مفاجئة، أي حرب غير مدروسة ، سيشكل خطرًا حقيقيًا وسيستحوذ على القيادة الإستراتيجية لكلا الجانبين . ويتعزز هذا الخطر في الأزمات ، خاصة تلك التي تتضمن نشاطًا عسكريًا. وقد تحسن جزئيا بسبب الانشغال المطلق به وازدياد تواتر الإنذارات والحوادث وسيكون مفسرو على استعداد أكبر الإنذارات للعملبموجبها.

هذا هو الغرض أيضًا ، إلى حد كبير ، من الاستعداد لخوض حرب محلية في أوروبا الغربية. و يجب أن يتضمن حدس السوفييت للمخاطر المرتبطة بهجوم واسع النطاق خطر نشوب حرب شاملة. و إذا استخفوا بحجم المقاومة ومدتهاوشنوا هجومًا، فإنّ الغرض من المقاومة هو مواجهتهم ، يومًا بعد يوم، إدراكًا للخطر الذي يشوب الحياة وأن السعي لتحقيق الهدف الأصلي لا يستحق المخاطرة.

هذا الهدف ذا صلة بعيدة بفكرة ردع هجوم يقتصر على أوروبا من خلالالتهديد المعلن بحرب شاملة. فالأمر مختلفلأنّ خطر الحرب لا يعتمد فقط على ما إذا كانت الولايات المتحدة ستعقد العزم بعقلانية على شن حرب شاملةردًا على هجوم محدود في أوروبا. غالبًا ما يُستهان بمصداقية الرد الأمريكي الهائل ، فحتى في حالة التهديد بفقدان أوروبا لن ترد الولايات المتحدة ، كما يقال ، على الأمر الواقع المتمثل بهجوم سوفياتي على أوروبا بأي شيء "انتحاري" مثل الحرب الشاملة. لكن هذه فكرة بسيطة عما يجعل الحربالشاملة ذات مصداقية . و ما يمكن أن يجعلها ذاتمصداقية كبيرة للروس ، وربما للصينيين في الشرق الأقصى، هو أن اندلاع حرب شاملة يمكن أنيقع سواء قصدنا ذلك أم لم نقصد.

ولا تعتمد الحرب الشاملة على برودة قرارنا بالرد بشكل تأديبي على غزو أوروبا الغربية بعد دراسة متأنية للحجج المادية والمعنويةالمؤيدة والمعارضة . ويمكن أن تقع حرب شاملة لأننا أو السوفييت أطلقناها معتقدين خطأً أنّها اندلعت بالفعلأو في الاعتقاد الخاطئ أو الصحيح بأنه إذا لم نبدأها على الفور ، فإنّ الطرف الآخر سيفعل ذلك. لذا لا يعتمد الأمر على الشجاعة، فيمكن أن ينتج تقع عن توقع العواقب الأسوأ للحرب التي يبدأها العدو بسبب التأخير.

و يشمل الخوف من الحرب الذي يردع الاتحاد السوفييتي عن مهاجمة أوروبا الخوف من شن حربشاملة. وإن وثقوامن قدرتهم على التصرف أولاً ، فسيبقىعليهم التفكير في الحكمة من عمل قد يجبرهم على بدء حرب شاملة من خلال قوى خارجة عن سيطرتهم .

وإذا أُدخلت الأسلحة النووية سيرتفع الخطر المحسوس بوقوع حرب شاملة بشكل ملحوظ ، وسيَعي كلا الجانبين هذا الخطر المتزايد. هذا جزء من مسألة توقع محض، فسيغدوالجميع أكثر توتراً ، لسبب وجيه ، بمجرد إدخال الأسلحة النووية. وسيعرف القادة الوطنيون قربهم من حرب شاملة فقط لأنّالأسلحة النووية وتصوره بشكل فظيع ، وهو خطر متصاعد من حيث أنه كلما تم التعرف عليهزادت احتمالية القرارات التي تسبب الحرب. لا تؤيد هذه الحجة استخدام الأسلحة النووية ولا تعارضها ، لكن من أجل الاعتراف بتساوي أثر استخدامها مع إنجازاتهم التكتيكية في ميدان المعركة، بل يمكن أن تفوقها.

يجدر ذكر أن هذا التفسير يشير إلى قوة خطر الحرب المحدودة حتى عندما تقلّ توقعات الفوز بها .

إنّ عجزنا المطلق عن التنبؤ بعواقب أفعالنا وإبقاء الأمور تحت السيطرة وعجز العدو المماثل هو ما يمكن أنيخيفه (وبالطبع يخيفنا أيضًا) .وإذا أحكمنا السيطرة على العواقب وعلمنا ما يسرّع في نشوب الحرب وما يكبحها، سواء كانت حربًا نحن افتعلناها أو العدو ، نستطيع توجيهتهديد لا يعتمد على رغبتنا النهائية في اختيار حرب شاملة.

لا تفيد هذه الحجة بأن "جانبنا" يمكنه الفوز دائمًا في حرب الأعصاب. (وينطبق التحليل نفسه على"جانبهم" أيضًا). وهذاتذكير بأنه من بين بدائل المقاومة المحلية غير الناجحة من جهة ، والتهديد غير المثمر والمرعب وربما غير المقبول والعظيم بالحرب النووية الحرارية الشاملةمن جهة أخرى ، تبرزاستراتيجية لسلوك محفوف بالمخاطر يتمثل في إيجاد ، خطر متعمد نتشاركه مع العدو وهو معقول بسبب عدم خضوع عواقبه بالكامل لسيطرتنا وللسيطرة السوفيتية.

الأسلحة النووية وتعزيز المخاطر

يثير إدخال الأسلحة النووية قضيتين هنا، أولها الخطر الفعلي للحرب الشاملة، أما الثانية فتتمثل بدور هذا الخطر في استراتيجيتنا. فيما يتعلق بالخطر نفسه ، يتعين على المرء أن يخمّن مدى احتمال استمرار حرب نووية ضخمة في أوروبا، وإلى متى ، من دون إثارة حرب شاملة. ويبدو أنّ الخطر كبير بما يكفي لجعل توقع حرب نووية تكتيكية ""تأخذ مجراها"غير واقعي. فإما أن تغير الأسلحة النووية بالكامل بيئة المساومة وتقدير المخاطر والأهداف المباشرة وتؤدي إلى ، إنهاء الحرب ، أو الهدنة أو التهدئة أو الانسحاب أو التوقف، وإلا فمن المحتمل أن تغرق الحرب المحلية في حرب أكبر بكثير. فإذا كانت هذه البدائل المحتملة ، فلا ينبغي لنا التعامل بجدية كبيرة مع خطة حرب نووية محلية تذهب إلى أبعد الحدودلإنهاء الأمور عن آخرها .فهناك احتمال كبير بخمود الحرب من حيث الحجم أو اشتعال فتيلها من حيث الحجم أيضًا بدلأن تدير المسار النووي التكتيكي الذي خُطط لها.

والأهم من ذلك كيفية التحكم في الزيادة المفاجئة في الاحساس بالخطر حيال الحرب الشاملة واستغلالها والتفاعل معها. و من المهم للغاية إدارة هذا الخطر بشكل صحيح بحيث تكون عواقب الأسلحة النووية في ساحة المعركة ذات أهمية ثانوية. وقد لا يستحق المسار التكتيكي للحرب اهتمام القيادة الإستراتيجية العليا ساعة بساعة.

يمكن للمرء التساؤل عما إذا كان يتعين علينا استخدام الأسلحة النووية عمدًالزيادة مخاطر اندلاع حرب شاملة. لكن ما لم نكن مستعدين للقيام بذلك ، لا ينبغي لنا إدخال أسلحة نووية ضد خصم يمتلكها. يمثل هذا الارتفاع في المخاطر جزءًا كبيرًا من عواقب الأسلحة النووية لدرجة أن تركيز اهتمامنا بالتخطيط على ساحة المعركة قد يكون بمثابة تجاهل لما يجب أن يحظى باهتمامنا الرئيسي(وما الذي يمكن أن يحصل عليه في هذه الحالة). و بمجرد إدخال الأسلحة النووية ، لم تعد الحرب نفسها. فلم تعدالأهداف والاعتبارات التكتيكية التي حكمت الحرب الأساسية مسيطرة، إنّها الآن حرب مساومة واستعراض نووي .

فيعملية المقايضة النووية، حتى لو كان الأمر يتعلق اسميًا فقط باستخدام أسلحة "تكتيكية" ضد أهداف مهمة من الناحية التكتيكية، ستجري عملية تفاوض واعية بين عدوين مهددين للغاية والذين يخشون من خروج

الحرب عن السيطرة. قد يكون متوسط العمر المتوقع للحرب المحلية قصيرًا جدًا بحيث لا يهتم أي من الطرفين بشكل أساسي بما يجري على الأرض خلال اليوم أو اليومين التاليين . وسيكون شغلهم الشاغل ما يفعلونه بقواتهم الإستراتيجيةالتي توفرأرضية المخاطر والشعور بالخطر. وتشغل تصرفات هذه القوات الزعماء الوطنيين بقدر ما يشغلهم أي شيء يحدث في أوروبا نفسها. إنها القوى الإستراتيجية التي سيشكلسلوكها الدقيق في كل من الطرفين الشغل الشاغل الاستخباراتي للطرف الآخر.

وبالتالي، فإنّ الحرب النووية المحدودة والمحلية ليست حربًا "تكتيكية " على الرغم من قلة الأسلحة النووية المستخدمة. وبغض النظر عن استخدامها بشكل انتقائي ، لا ينبغي أن يكون الغرض منها "تكتيكيًا" لأن عواقبها لن تكون كذلك. مع وجود الأسلحة النووية ، أصبحت الحرب أكثر من أي وقت مضى حرب مخاطر وتهديدات في أعلى مستوى استراتيجي ، إنها حرب مساومة نووية.

هناك بعض الأدلة على تخطيط الناتو . أولاً ، لا ينبغي تقييم الأسلحة النووية بشكل أساسي من حيث تأثيرها في ساحة المعركة، فلا ينبغي معرفة (أو التحديد أساسًا) القرار بطرحها وطريقة استخدامها والأهداف التيستستهدفها وحجم استخدامها وتوقيت استخدامها والاتصالات المرافقة لهذا الاستخدام من خلال كيفية تأثيرها على المسار التكتيكي للحرب المحلية. والأهم من ذلك ما يفعلونه لتوقع الحرب الشاملة وما هي القواعد أو أنماط التوقعات حول الاستخدام المحلي التي تُنشأ. وبمجرد تجاوز العتبة النووية، تصبح الحرب حرب جرأة وتحدٍّ وحرب أعصاب

وتهديدات وحرب سياسة حافة الهاوية؛ لأنّخطر الحرب الشاملة وإدراك هذا الخطر يزيدان من حجم العواقب النفسية والعسكرية للانفجار النووي.

5. وهذا هو السبب في أن إحدى الحجج الخاصة بتفويض السلطة النووية لقادة الحرب ، كما قُدّمت في الحملة الانتخابية عام 1964،لم تكن منطقية . كانت هذه الحجة القائلة بفشل الاتصالات بين الحربوهيكل القيادة الأمريكية في الوقت الذي برزت حاجة ماسة إلى الأسلحة النووية. لكن إذا كانت هناك حاجة ماسة إلى الأسلحة خاصة في الحرب الأوروبية ، فسيُثارهناك بالتأكيد خطر ملموس لاندلاع حربشاملة والمضي قدمًا من دون تواصل يضمن غياب تواصل مهم مع القيادة الجوية الاستراتيجية ووكالةالا ستخبارات الدفاعية وقيادة الدفاع الجوي في أمريكا الشمالية والقوات العسكرية في كل مكان وسلطات الدفاع المدني وبالطبع مؤسستنا الدبلوماسية. و يمكن أن يحول هذا الخطردون اختيار بدء أي حرب نووية، ويمكن أن يفاجئ الأمريكيين وقد يكون مجرد تحذير للروس.

ثانيًا ، كنتيجة طبيعية ، لا ينبغي التفكيرفي أن القيمة أو النجاح المحتمل لقوات الناتو المسلحة يعتمد فقط ، أو حتى بشكل أساسي ، على انتصارهم في حرب محلية ،خاصة إذا أُدخلت الأسلحة النووية فقد لا تأخذ الحرب مجراها أبدًا، وحتى من دون إدخالها فإنّ الوظيفة الرئيسة لقوات المقاومة إيجاد شعور حقيقي بالخطر و باحتمالية اندلاع حرب شاملة وإطالة أمد هذا الشعور. هذا ليس خطرٌ نحدثه للروس ونتجنبه، بل نشاركهم إياه. لكن وظيفة الردع والترهيب من تستحق على الأقل القدر نفسه من الاهتمام مثل الإمكانات العسكرية التكتيكية للقوات.

ثالثًا ، يمكن للقوى التي قد لا تتمتع بـ"الكفاءة" اللازمة في المعايير التكتيكية العادية أن تخدم هدفًا، خاصة إذا استطاعت التهديد بإبقاء الوضع في حالة اضطراب لبعض الوقت. فالمهم منع انتصارٍ سوفيتيٍّ سريعٍ وكاسحٍ يهدئ الأمور في وقت قصير.

رابعًا ، يتأثر نشر قوات الناتو المسلحة نوويًا و تجهيزها بما في ذلك تحديد البلدان والأنظمة التي تمتلك أسلحة نووية بهدف الحرب النووية والمحلية ووظيفتها وطابعها. فإذا كان المطلوب مساومة متقنة وجيدة لاستخدام الأسلحة النووية في الحرب، يتخذ القرار لتجاوز ذلك الحد. وإذا لم يكن الغرض الرئيس من الأسلحة النووية مساعدة القوات في ساحة المعركة، فمن غير لضروري إلغاء مركزية الأسلحة النووية وقرارات القادة المحليين . لذا، ستحتاج الاستراتيجية إلى رقابة مركزية صارمة قد لا يتطلب ذلك نوعًا من الدعم في ميدان المعركة الذي غالبًا ما يؤخذ لتبرير توزيع الأسلحة النووية الصغيرة على القوات،وربما تكون مدّخرةلبعض القوات النووية الخاصة .

خامسًا ، إذا كانت النتيجة الرئيسة للأسلحة النووية والغرض من إدخالها إيجاد جوٍّ مشحون بخطرنشوب حرب شاملة والإشارة إليه، فيجب أن تعكس خططنا هذا الغرض. يجبأن نخطط ،في حالة اللجوء إلى الأسلحة النووية، لحرب الأعصابوالاستعراض والمساومة ، وليس فقط قصد التدمير لأغراض تكتيكية محلية . فقد يكون تدمير الهدف عرضيًافقد يكون تدمير الهدف عرضيًا لإيصال رسالة إلى القيادة السوفيتية. لذا يجب اختيار الأهداف من منظور ما تدركه القيادة السوفيتية حول طبيعة الحرب وغايتنا وليس من أجل الأهمية التكتيكية. فالهدف القريب من الاتحاد السوفيتي أوداخل أراضيه، على سبيل المثال ، مهم بسبب قربه من الاتحاد السوفيتي أو داخل أراضيهوليس بسبب مساهمته التكتيكية في ساحة المعركة الأوروبية ، .الهدف في المدينة مهم لأنّ المدينة مدمرة وليس لأنها مركز إمداد أو اتصالات محلي. الفرق بين سلاح واحد أو عشرات أو مئات أو آلاف الأسلحة

ليس في عدد الأهداف المدمرة لكن في الإدراك السوفيتي (والأمريكي) للمخاطر والنية المسبقة و "الاقتراح" الضمني لقيادة الحرب أو إنهائها .

إنّ الأهداف الإضافية التي دمرتها أسلحة إضافية ليست "مكافأة" عسكرية محلية، بل هي ضوضاء قد تضيع الرسالة، وهي بمثابة اقتراح" يجب الرد" عليها و عامل إضافي مساعد للحرب الشاملة. هذه حجة للاستخدام الانتقائي والتهديد باستخدام الأسلحة النووية بدلاً من الاستخدام التكتيكي على نطاق واسع (إنّها حجة للاستخدام التكتيكي على نطاق واسع فقط إذا أدى هذا الاستخدام إلى إحداث مستوى الخطر الذي نرغب فيه). ولن يقاس نجاح استخدام الأسلحة النووية بالأهداف المدمرةبل بمدى إدارتنا لمستوى المخاطر . ويجب إقناع السوفييت بأنّ الحرب تخرج عن السيطرة ولكنها لم تتجاوز بعد نقطة اللاعودة.

سادساً ، علينا أن نتوقع انتهاجالسوفييت سياستهم الخاصة باستغلال مخاطر الحرب . فلا يمكننا توقّع رضوخهم لاستعراضنا النووي الأحادي الجانب .وعلينا الاستعداد لتفسير "الاقتراح المضاد" النووي السوفييتي والرد عليه. وسيحظى العثور على طريقة لإنهاء هذا النزاع الأهمية نفسها لاختيار بدء مثل هذا النزاع. (لا ينبغي الأخذ في الاعتبار أن الخطوة الأولى ستكون من نصيبنا).

أخيرًا، ينصبّ التركيز هنا على أنّ استخدام الأسلحة النووية من شأنه إثارة خطر استثنائي. لا تخدم هذه الحجة استخدامهابل تقرّ بأنّ الخطر هو السمة المركزية في استخدامها.

بعبارة أخرى ، لن تدمر القنابل النووية الأهداف فحسب ، بل ستشير إلى شيء ما. سيكون الحصول على الإشارة الصحيحة جزءًا مهمًا من السياسة. قد يعني هذا ، على سبيل المثال ، الاستخدام المتعمد والمقيّد في وقت أبكر مما قد يبدو مبررًا تكتيكيًامن ناحية أخرى، من أجل ترك السوفيت في وهم ما إذا سيصبحالاشتباك نوويًا أم لا . عندها سيكون السؤال الوحيد حول كيفية كونه نوويًا. فليس من الحكمة بالضرورة الانتظار لآخر لحظة يائسة في اشتباك خاسر لإدخال الأسلحة النووية كملاذ أخير. وبحلول الوقت الذي تبرز الحاجة إليها لمنع وقوع كارثة، سيكون قد فات الأوان لاستخدامها بعناية وتميز، مع إيصال الرسالة والحفاظ على السيطرة الكافية. وعندما يشير الموقف التكتيكي إلى احتمال كبير لضرورة عسكرية للأسلحة النووية في المستقبل القريب ، فقد يكون من الحكمة استخدامها عمدًا بينما لا تزال هناك فرصة للقيام بذلك بحذر واختيار ودبلوماسية سليمة. وقد يؤدي الانتظار إلى ما بعد تلك النقطة ببساطة إلى زيادة احتمالية الاستخدام التكتيكي ، وربما الاستخدام العشوائي، وبالتأكيد الاستخدام اللامركزي الذي تحدده الضرورات التكتيكية لساحة المعركة بدلاً من الضرورات الاستراتيجية للردع.

يُطلق أحيانًا على الاستخدام المقيّد والمهم والمخيف ، في شكله المتطرف، للأسلحة النووية من أجل سياسة حافة الهاوية اسم " إشارة التحذير" . فهناك دائمًا خطرٌ، حذر تشرشل وآخرون منه، من القيام باستعراض جريء على نطاق ضيقلإظهار نقيض الجرأة. ولا توجد طريقة مبتذلة وآمنة لاستخدام أسلحة نووية ترعبالروس من دون إرعابنا أيضًا. ومع ذلك سيغير أيّ استخدامٍ للأسلحة النووية نمط التوقعات بشأن الحرب ، وستمزق تقليد منع استخدامها. كما سيغير توقعات الجميع بشأن الاستخدام المستقبلي للأسلحة النووية.وبالتأكيد سيحبس أنفاس أولئك الذين جادلوابوجوب اعتبار القنابل النووية مجرد نوع أكثر كفاءة من المدفعية عندما تنفجر الأولى غضبًا . إذا استُخدم عددٌ قليلٌ جدًا من الأسلحة النووية سيُدَمّر شيءٌ ما حتى لو لم يكنأهدافًا للعدو . مهما ستثبت الاسلحة النووية أو تفشل في الاثبات بشأن مستخدميها فإنّها ستغير بيئة التوقعات التي ستحدد أكثر من أي شيء آخرنتيجة الاشتباك العسكري المحدود بين الشرق والغرب .

يُقال أحيانًا، وصحيحٌ ما يُقال، أنّه يمكن تخفيف هذا الأسلوب وتقليل خطر "الاستخدام الأول" عن طريق إدخال الأسلحة النووية بطريقة "آمنة وتعويد العالم تدريجيًا على الأسلحة النووية وتبديد مأساة انفجارها.قد تبدو القنابل النووية في أعماق البحر ، أو الرؤوس الحربية النووية الصغيرة في القتال الجوي أو القنابل النووية المدمِّرة على أرض محمية ، خالية نسبيًا من خطر التصعيد غير المحدود ولا تسبب أي اضطراب مدني أكثر من مادة تي إن تي وتبدو مسؤولة وتضع أساليب جديدة للاستخدام الفعلي بما في ذلك الأساليب القائلة بإمكانية استخدام الأسلحة النووية من دون الإشارة إلى حرب شاملة. من الواضح أنه لاستغلال هذه الفكرة ، لا ينبغي للمرء أن ينتظر لتنشأ حاجة ماسة إلى الأسلحة النووية في أزمة خطيرة ، لكن يجب أنيتعمّد إطلاقها بأسلوب خاضع للرقابة في الوقت والمكان المختارين لهذا الغرض. قد لا يكون ذلك حكيمًاولا عمليًا، لكن إن تجلتالنية في إزالة اللعنة عن الأسلحة النووية ، فقد يكون هذا هو السبيل للقيام بذلك.

ومن بين الاعتراضات المختلفة يغفل البعض وحتى مؤيدو "الشرعية" النووية عن الاعتراض على تضييع ما قد يكون الحدث العسكري الأكثر دراماتيكية منذالهجوم على بيرل هاربر. تذكرون إشارة الرئيس جونسون إلى المعاهدة البالغة تسعة عشر عامًا والتي تقضي بحظر استخدام لأسلحة النووية . من المحتمل أن كسر هذه المعاهدة (التي تتطور مع مرور كل عام) سيكون حدثًا مذهلًا خاصة إذا صُمِّم ليكون كذلك. إذ سيشير إلى حدٍّ فاصل في التاريخ العسكري وسيتعارض على الفور مع خطط الحرب والتوقعات العسكرية وسيولد التشويق والخوف وربما يذهل حتى صانعي القرار. ومن المحتمل أن يدلّ أول تفجير في مرحلة ما بعد ناجازاكي في القتال على قرار معقد ومؤلم ، وهو الشروع في رحلة إلى حقبة جديدة من عدم اليقين. حتى أولئك الذينيبدون استعدادًا أكثر لاستخدام الأسلحةالنووية يجب أن يدركوا أنّ الأمر كذلك بسبب الموانع القوية التي يواجهونها أثناء النزاع .

لا يجب تبديد هذا الحدث على هدف عسكري تافه.

يمكن أن ينقل التفجير النووي الأول رسالة بالغة الجدية بحيث تشكّل صلة وصلٍ فريدةٍ في لحظة خطرٍ استثنائية. إنّ توهين رمز سابق وتخفيض قيمة العملة والتخفيفالتدريجي للأسلوب الذي قد يُحطِّم يومًا بتأثير دبلوماسي وإفساد الأسلحة التي اكتسبت وضعًا متساميًا والحطّ من رتبة الأسلحة النووية وإنزالها إلى رتبة مجرد مدفعية فعالة يؤدي إلى هدرٍ لأصولٍ هائلةٍمن الملاذ الأخير . وقد لا يخوض المرء تحديًا إذا عُرف بغضبه عند كل نزاع. فقد يختار المرء بشكل معقول تخريبالأسلحة النووية من خلال حملة لتعويد الناسعليها ، لكنّ المضي في استخدامهابذريعة كونهامفيدة من الناحية التكتيكية وبغض النظر عما إذا كان يجب أن تكون رخيصة الثمن ، سيُعتبر قصر نظر قصر إلى أبعد الحدود.

الشكل والجرأة والتوقعات

شبّه برتراند راسل وآخرون سياسات الحرب الباردة بلعبة "الجبان" التي يتوجه فيها اثنان من سائقي السيارات المراهقين إلى طريق سريع ، في وقت متأخر من الليل عادةً ،وبحضور زمرتهم وصديقاتهم لمعرفة أيهما سينحرف جانبًا أولاً، ومن يفعل ذلك يسمى "الجبان".

أفضل تشبيه هو مسابقة الجبان الأقل تفاهة التي تُلعب بانتظام في الشوارع والطرق السريعة من قبل أشخاص يريدون نصيبهم من الطريق أو أكثر، أو الذين يريدون أن يحرزوا المرتبة الأولى عند تقاطع الطرق أو على الأقل لا ينتظرون إلى أجل غير مسمى .

"الجبان" ليست مجرد لعبة يلعبها المراهقون الجانحون بسياراتهم المجدّدة في جنوب كاليفورنيا، بل هي شكلٌ عالميٌّ من أشكال الاشتباك مع الخصم. ولا يلعبها أشخاصٌ في ممر برلين الجوي فحسب، بل يلعبها أيضًا ذوي البشرة السوداء الذين يريدون إدخال أطفالهم إلى المدارس وذوي البشرة البيضاءالذين يريدون إبعادهم ، بالإضافة إلى المتنافسين في الاجتماع الذين يرفعون أصواتهم، وكلهم يأملون في إفساحالمجال للآخر لتجنب الإحراج . وكذلك السائقين من كلا الجنسين ومن جميع الأعمار في جميعالأوقات. وقد لعبها الأطفال قبل أن يبلغوا من العمر ما يكفيهمللقيادة وقبل اختراع السيارات. أقرب مثال صادفته ، في سباق مع مركبات تجرها الخيول وتسبق السيارة بين وقتٍ وآخر:

كان الطريق هنا يمر عبر وادٍ ، وأدّى الفيضان في الشتاء إلى قطع جزءٍ من الطريق وبذلك غدا أجوفًا. كان مينلاوس يقود سيارته في منتصف الطريقآملًا ألّا يحاول أحد المرور بالقرب من سيارته، لكن حوّل أنتيلوكوس خيوله عن المسار وتبعه قليلاًليصل إلى جانبه. أخاف هذا الأمر مينلاوس فصرخ في وجهه : "يا لهذه القيادة المتهورة يا أنتيلوكوس! تمهل. هذا المكان ضيق ، وسرعان ما سيكون لديك مساحة أكبر للعبور. ستعطل سيارتي وتدمرنا!"

لكن أحكم أنتيلوكوس سوطه وقاد أسرع من أيّ وقت مضى كما لو أنه لم يسمع. تسابقوا إلى أقصى حد، ثم تراجع (مينلاوس) وترك الخيول تسير ببطء ، لأنه كان يخشى أن يصطدموا جميعًا في تلك المساحة الضيقة وتنقلب السيارة والعربة وتسقط في كومة يصعب الخروج منها.

وقعت لعبة الجبان هذه خارج بوابات طروادة منذ ثلاثة آلاف عام وفاز أنتيلوكوس ، على الرغم من أنّ هوميروس قد قال حول هذا الفوز" عن طريق الحيلة ، وليس بجدارة".

تستحق اللعبة بسيارتها المنمقة التي تعود إلى سنّ المراهقة الاختبار. والجدير بالذكرأنّ اللعبة تختفي فعليًا بانعدامعدم يقين أو عدم القدرة على التنبؤ . فإذا كانت السيارتان ، بدلاً من القيادة المستمرة ، تتناوبان على التقدم بمقدار خمسين قدمًا بالضبط في كلّ مرة تجاه بعضهما البعض، فسنصل إلى حدٍّ تؤدي الحركة التالية بالتأكيد إلى حدوث تصادم. أيًا كان السائق الذييصل الدور الأخير إليه، فلن يقود ولن يحتاج إلى القيادة عمدًا حتى النهاية،فهذهليست لعبة جرأة. إنّالسيدة التي تدفع عربة طفلها نحو تقاطع أمام سيارة قد سبق أن وصلت إلى نهاية مسدودة لا تتعرض لخطر معيّن طالما أنها ترى السائق يراقبها،

وإن فضّل السائق منعها من العبور، فهي تمتلك أسلوب الفوز ولن تحرز هدف الجرأة. وشكل السيارة الأكثر إفادة للعبة هو الذي يستخدمه الأشخاص للعب وهم يزاحمون بعضهم بعضًا على الطريق السريع ، أو يشقون طريقهم عبرالتقاطع أو يسرعون للإشارة إلى أحد المشاة بعدم عبوره. هذه هي الحالات التي قد تخرج فيها الأمور عن السيطرة ، مثل عربة أنتيلوكوس. فلا يستطيع أحد الوثوق في أنّ شخصًا ما سيمتلك "الفرصة الواضحة والأخيرة " لتجنب المأساة وسوف يتراجع في الوقت المناسب.

تمتلك لعبة الجبان المتنوعة ، وتلك الأصلية التي تتضمنعدم القدرة على التنبؤ ،بعض الخصائص الجديرة بالملاحظة. الميزة الأولى هي أنّها على عكس تلك الألعاب الاجتماعية التي تتطلّب شخصين ، لا تحتاج شخصان؛ فإذا دُعيت علنًا للعب وقلتإنّك لا تفضل ذلك ، فقد لعبت للتو.

ثانيًا ، ما هو محل نزاع لا يكون عادةً قضية اللحظة ، بل توقعات الجميع حول كيفية تصرف المشارك في المستقبل. فيمكن للخضوع أن يشير بتوقع استسلام المرء، فغالبًا أو دائمًا ما يدلّ الاستسلام على الاقرار بأنّ هذا هو دور الفرد. وقد يضمن الاستسلام مرارًا وتكرارًا إلى حدٍّ ما ثم قول "يكفي" أنّ عرض الاصرار الأول يكبّد كلا الجانبين خسارة اللعبة. إذا أمكنك اكتساب سمعة لكونك متهورًا أو متطلبًا أو غير جدير بالثقة في حين يبدو أن السيارات المجدّدة وسيارات الأجرة والسيارات التي تحمل لوحات ترخيص "مدرسة لتعليم القيادة" تتمتع أحيانًا بهذه الميزة، فقد تُقدَّم تنازلات لك. (يعدّ سائق سيارة أمريكية كبيرة في شارع أوروبي ضيق أقل ضررًا مما قد تشير إليه الحسابات الثابتة. فالسيارات الأصغر تضغط لتوفير مساحة له). بين هذين البعدين، يمكن للمرء اكتساب سمعة لكونه حازمًا في طلب حصة من الطريق لكن لا يتحدى بقوة للمطالبة بالنصف الآخر .و لسوء الحظ ، في الألعاب الأقل نمقًا مننسخة الطرق السريعة ، غالبًا ما يكون من الصعب معرفة المكان الذي يجب أن يكمن فيه التقسيم المركزي أو العادل أو المتوقع ، أو حتى ما إذا كان يجب الاعتراف بادعاء أحد المتسابقين.

6. من الناحية التحليلية، نجد ثلاثة هياكل تحفيزية مختلفة على الأقل في مسابقة "الجبان". الأول هو" حالة الاختبار"البحتة ، حيث لا شيء ومن السمات المهمة الأخرى سيادة جوٍّ من التعاون إلى حدٍّ ما على الرغم من اعتبار اللاعبين خصمين.حتى في النسخة المنمقة التي يمتد فيها الخط الأبيض ، هناك على الأقل ميزة في فهمانحراف اللاعب الذيسينحرف إلى اليمين وليس إلى اليسار! وقد يحاول اللاعبون إرسال إشارات لبعضهم البعض لمحاولة التنسيق بشأن التعادل. إذا كان بإمكان كل منهما الانحراف ، قليلاً حيث يشير أحدهما إلى انحرافهأكثر إذا فعل الآخر أيضًا ، وإذا لم تكن سرعتهم كبيرة جدًا للسماح ببعض المساومة فقد يتمكنون من الاستدارة في الوقت نفسه تقريبًا ، ولا يثبت جُبن أيّ منهما.

قد يتعاونون أيضًا في رفض ممارسة اللعب. ويعدّ هذا الخيارأصعب قليلاً .فعندما يقنع أصدقاء المنافسَين بالعراك،فقد يتمكنون من تجاهلها بمهارة على المحك سوى السمعة والتوقعات والسوابق، أي إنّ التكيف أو المعاندة ، والجرأة أو الاستسلام هي فقط من تحدد المتكيّف من العنيد أو الجريء ومن الذي يميل إلى الاستسلام أو ترتيب الأسبقية التي يجب مراعاتها. والثاني الذي لا يسهل تمييزه في الممارسة العملية ، يحدث عندما يوضع شيء ما على المحك عن سابق إدراك (كما هو الحال في القمار أو المحاكمة بالتعذيب) مثل القيادة أو الاحترام أوالشعبية أو بعض الجوائز الملموسة المتفق عليها أو نتيجة بعض القضايا المتنازع عليها. (المبارزة بينداوود وجالوت المذكورة في الملاحظة صفحة 144 مثال على وضع شيء ما على المحك). والثالث الذي قد يسمى الحقيقي" على عكس "التقليدي" ، هو الحالة التي" يؤدي فيها الاستسلام أو الانسحاب إلى شيء يدور حوله النزاع كما هو الحال في ، قطع الطرقاتأو التحقيقات العسكرية . فالمكاسب والخسائر جزءٌ من الهيكل المباشر للمسابقة وليست مرتبطة باتفاقية ولا تنتج بالكامل عن التوقعات ، المحددة للأحداث المستقبلية. قد لا تكون عملية وضع شيء على المحك، إذا كان الأمر على المحك يتعلق بأطراف ثالثة ، ضمن سيطرة المشاركين ، و في الحالتين الثانية والثالثة ، لا يمكن فصل التوقعات المستقبلية (ما لم يكن المشاركون مجهولين كما هو الحال في العبور السريع للطريق) .لذلك من المحتمل أن تكون معظم الحالات الفعلية عبارة عن مزيج. (يمكن إجراء الفروقات نفسها في اختبارات التحمل بدلاً من المخاطرة.فقد أُبلغ عن قيام أثرياء سان فرانسيسكو "بتسوية النزاعات من خلال "مبارزة تضمنت رمي العملات الذهبية في الخليج ، واحدة تلو الأخرى ، حتى يصبح أحدهم جاهزًا للانسحاب، و البوتلاتش"" بشكله البدائي والمعاصر هي مسابقة للمكانة والسمعة). قد تستحق الحالتان الرابعة والخامسة أيضًامعرفتهما ، فحالة اللعب المحض للتشويق التي ربما لا تقتصرعلى المراهقين ، وحالة "المحنة المشتركة" التي لا تنطوي فيها المسابقة على علاقة عداء بينهما على الرغم من كونها ظاهريًا بين اثنين (أو من بين أكثر من متسابقَين) ويخضع كل منهما لاختبار على حدة أو يدافع كلٌّعن شرفه بشكل مستقل عن الآخر.

فقط إن لم يبتعد أي منهما عن المسؤولية فيرفض الفرصة .ويمكن لكلا اللاعبين تقدير القاعدة التي تحظر اللعب ، فإذا فرّق رجال الشرطة اللعبة قبل بدئها بحيث لا يلعب أحد ولا يثبت جُبن أحد فإن كثيرًا من اللاعبين وربما جميعهم سيعتبرونها ليلة رائعة ، خاصة إذا لم تُثارشكوك حول رغبتهم النهائية في اللعب.

في الواقع ، تتمثل إحدى المزايا العظيمة للقانون الدولي والعرف السائد أو مدونة الأخلاق المصرح بها في أن الدولة قد لا تضطر إلى خوض منافسة خطيرةعندما تفضل في الواقع عدم القيام بذلك ،لكن قد تشعر أنها ملزمة في خوضها لأجل سمعتها في التفاوض.فالصبي الذي يرتدي نظارات ولا يستطيع الرؤية من دونهالا يمكنه القتال إذا أراد ذلك. لكن إذا أراد تجنب القتال ، فمن الواضح أنّ السبب لا يعود إلى عدم جرأته. (من الجيد أيضًا ، إذا كان يفضل عدم القتال ولكنه قد يشعر بأنه ملزم بذلك ، أن يكون خصمه يرتدي النظارات يمكن لكليهما أن . يأمل اني أن يُمنع أحدهما بشرف على الأقل من الانضمام إلى هذه القضية). وإحدى قيم القوانين أوالاتفاقيات أو الأساليب التي تقيّد المشاركة في ألعاب الجرأة تتجلى في توفير مخرجٍ لبقٍإذا كان دافع الفرد للرفض هو بوضوح عدم الافتقار إلىالجرأة ، فلا يتكبّد خسائر فادحة لرفض المنافسة .

بما أن اختبارات الجرأة هذه تتضمن كلًّامن العداء والتعاون ، يتمحور السؤال المهم حول كيفية تسليط الضوء على هذين العنصرين. هل يجب أن نصف اللعبة على أنها مبارزة يتخاصم فيها اللاعبين مع مزيج متواضع من المصلحة المشتركة؟ أم يجب أن نصف اللاعبين كشركاء مع بعضالاستمالة نحو الخداع؟

ينشأ هذا السؤال في أزمات حقيقية وليس مجرد ألعاب. هل أزمة برلين أم الازمة الكوبية أم أزمة كيموي أم الازمة الهنغارية أم الازمة في خليج تونكين هي في الأساس منافسة ثنائية دافعها الرئيس فوز جانب على جانب آخر؟ أم أنّها خطر مشترك ، أو حالة دفعت كلاهما إلى حافة الحرب ، ويجب فيها هيمنة صبر رجل الدولة والانسحاب المشترك والتفاوض السديد؟

إنها مسألة تأكيد ، وليست بدائل ، لكن في خضم توزيع التركيز بين الدوافع العدائية والتعاونية ، يجب تمييز الفارق بين لعبة الجبان التي يتعمّد فيها الخصم تحدي الآخر بهدف إثبات جرأته المتفوقة ، ولعبة الجبان التي أرغمت المرء بأحداثها وأنشطة متفرجيها على الانخراط جنبًا إلى جنب مع خصمه. إذا خضع أحدهم لتحدٍّمتكرر أو توقع خضوعه لذلك من خصم يرغب في فرض الهيمنة أو التسبب بتخليحلفاءه عنه ، يقع الخيار بين خسارة ملحوظة وردّفعل عدواني إلى حد ما . وإذا أُجبر المرء مرارًا وتكرارًا نتيجة أحداث على اختبارالجرأة ، مع الخصم فهناك حجة قوية لتطويرالأساليب والتفاهم لتقليل المخاطر المتبادلة .

في عالم العلاقات الدولية الحي ، من الصعب التأكد من طبيعة الأزمات. كانت الأزمة الكوبية في تشرين الأول/ أكتوبرعام 1962 بمثابة تحدٍّ مباشر كما يمكن للمرء أن يتوقع ، ومع ذلك أشارت جملةٌ من اللغة الدبلوماسية والصحافة اللاحقة إلى أنّ رئيس الوزراء خروتشوف والرئيس كينيدي وجدا نفسيهما معًا على حافة الهاوية ويحتاجان إلى حنكة سياسية للانسحاب معًا. و كانت انتفاضة بودابست عام 1956 أقرب ما يمكن أن يتوقعه المرء من القطب المعاكس ، إذ لم يتعمد الشرق ولا الغرب إيجاد هذا الوضع كنوع من اختبارالجرأة، ولم يظهر الرد السوفييتي كاختبار مباشر لعزم الغرب على التدخل. ومع ذلك ، تأثرت التوقعات بشأن السلوك الأمريكي أو سلوك الحلفاء اللاحق برفضنا الاعترافبأنّالأحداث أجبرتنا على الاختبار . ويبدو أن الولايات المتحدة امتلكت في هذه الحالة

7. تحظى "سياسة حافة الهاوية" بشعبية قليلة وتتدنى أكثر في حالة لعبة "الجبان" وأستطيع أن أرى سبب عدم ارتياح معظم الناس لما أسميته ، في كتاب سابق ، "التهديد الذي يترك شيئًا للصدفة" . ومع ذلك ، يمكن قولكلمة طيبة واحدة على الأقل عن التهديدات التي تشتمل فقدان السيطرة أو توليد "أزمة" . فقد يكون هذا النوع من التهديد أكثر موضوعية وأكثر"سطحية"للمشاركين، و يصبح جزءًا منالوضع القائموليس اختبارًا للإرادة بين خصمين . قد يتساهل الخصم، ويعتبره أقل كلفة على سمعته واحترامه ،عندالتراجع عن موقف محفوف بالخطر حتى لو كنا نحن من صنع الموقف ويفضلهعلى التهديد المدعومحصرًا بإصرارنا وتصميمنا . ويمكنه حتى عند التراجع ، أن يلومنا على عدم مسؤوليتنا أو أن ينسب الفضلإليه لإنقاذنا من العواقب . زعم خروتشوف، بعد الأزمة الكوبية ، أنه تراجع عن عذر جيد للبقاء بعيدًا واختارت اتخاذ هذا الموقف رسميًا.

يعد جدار برلين حالة غامضة. يمكن اعتبار هجرة الألمان الشرقيين بمثابة الحدث الدافع ، وليس قرارًا سوفيتيًا متعمدًا لتحدي القوى الحليفة. ومع ذلك، برز نوعٌ منالتحدي سواء في الطريقة التي كانت عليهاأو في تنفيذها . ويوضح جدار برلين أن الشخص الذي يُجبر على الدخول في لعبة الجبان للوقوف في وجه قراره، يمكنه تحقيق مكاسب إن سارت الأمور على ما يرام. وتثير حادثة طائرة التجسس الأمريكية من طراز يو-2 عام 1960 الاهتمام بوفرة التفسيرات التي يمكن تقديمها: تحدٍّ أمريكي لعزيمة السوفيت أو تحدٍّ سوفيتي للعزيمة الأمريكيةأو حادثة مستقلة تخلق إحراجًا لكلا الجانبين.

كان الرد السوفيتي والأمريكي على الأزمة الصينية الهندية في أواخر عام 1962 خير مثال على تعاون طرفين لتجنب الوقوع في اختبار الجرأة. ومن المحتمل أنه ساعد كلا الطرفين اللذين يمتلكان أعذارًا جاهزة وأسبابًا جيدةً لحمايتهم. أما بالنسبة إلى من لا يريد أن يجبر على الخوض في مسابقة غير مبررة للحفاظ على سمعته وتوقعاته بشأن السلوك المستقبلي، فالعذر الجيد يشكل مساعدة كبيرة.

يبدو منالتناقض شياع أسلحة اليوم التي تتميز بتدميرها السريع لسياسة حافة الهاوية. يجب أن يكون الانخراط في الحروب الصغيرة المعزولة تمامًا أو الأمظاهر الآمنة نسبيًا من المضايقات أقل جاذبية من القتال على شفا حرب كبيرة. لكن السبب الذي يجعل معظم المنافسات ، سواء أكانت عسكرية أم لا ، نزاعًا على الجرأة ، يعود ببساطة إلى أنّ سياسة حافة الهاوية لا مفر منها وتتمتع بالقوة.

حافة الحرب وليس عن الرئيس كينيدي. من الحكمة الانسحاب من موقف محفوف بالمخاطر لا سيماعندما يهدد هذا الموقف الجميع، حيث قد يبدو ضعف الانسحاب أمام الخصم الذي يعرضك للتهديد. وإذا اندلعت الحرب فقط بسبب قرارالرئيس كينيدي المدروس والحازم ، لتراجعخروتشوف عن رئيس أمريكي حازم ، لكن نظرًاإلى أنّ الخطر بدا متأصلًا في الموقف ، فقدخفّفعنصر التحدي الشخصي إلى حد ما . وبالطريقة نفسها تحمل التظاهرة أو المسيرة الاحتجاجية خطر وقوع أعمال شغب غير مقصودةوقد يتنازل المسؤولون لصالح القانون والنظام ويجدون أنه من الأسهل الخضوع لخطر وقوع مصيبة أو حادثة بدلاً من الخضوع مباشرة للتهديد بالعنف المتعمد.

وسيكون من الصعب تصميم حرب تشارك فيها قوى الشرق والغرب على أي نطاق ، حيث لا تتناسب مخاطر خروجها مع أهمية التكاليف والمخاطر الأخرى التي تنطوي عليها. والحرب المحدودة، كما ذكرنا سابقًا، تشبه القتال في زورق. فأي ضربة قوية كافية بإلحاق الأذى به وتعريضه لخطر انقلابه. قد يقف المرء لتوجيه ضربة أفضل، لكن إذا استسلم الآخر، لن تكون الضرية الأشد ما تقلقه.

كيف يخرج المرء من لعبة الجبان إذا اعتبرها تشكل خطرًا أو إهانة أو خسارة ؟ كيف ستتوقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، إذا رغب كل منهما في ذلك ، عن الشعور بضرورة الرد على كل تحدٍّ كما لو كانت سمعتهما على المحك باستمرار؟ كيف يمكنهم التوقف عن التنافس لمعرفة من سيتراجع أولاً في مواجهة خطرة؟

أولاً ، كما ذكرنا سابقًا ، يتطلب الأمر اثنين على الأقل حتى لا تلعب هذا النوع من الألعاب(اثنان على الأقل لأنه قد يكون هناك أكثر من مشاركَين ولأن المتفرجين لهم تأثير كبير). ثانيًا ، لا توجد طريقة على الأمد القصير يمكن للمرء فيها من خلال فتح صفحة جديدة التوقف عن الحكم على خصمه عبر كيفية تفاعله مع الخطر ، أو التوقف عن الإشارة إلى نوايا الخصم وقيمه من خلال كيفية تفاعل المرء مع الخطر . يجب تطوير الثقة. يجب السماح لبعض الأعراف أو التقاليد بالنمو، لكن الثقة والتقاليد تستغرق وقتًا. لذا يجب بناء التوقعات المستقرة من التجربة الناجحة ، وليس دفعة واحدة من النوايا.

سيكون من المفيد إذا قرر كل منهما ألا يتجاسر على الآخر مرة أخرى إلا استجابة للتحديات. لكن لن تنطلي الخدعة. فسيختلف تعريف من قام بالتحدي هو نفسه من كلا الجانبين. وعند أي مرحلة تعتبر سلسلة الإجراءات إهانة متعمدة مسألة حكم. لن تتضح التحديات المطروحة على الشرق والغرب تمامًا حول ما إذا أنشأها أحد الجانبين لاختبار الآخر أو لتحقيق مكاسب على حساب الطرف الآخر. وإذا اتضحت جميع التحديات فيما يتعلق بالأصل ويمكن أن تنشأ فقط عن نية متعمدة من الخصم، فإن الوقف المشروط من شأنه أن يهدئ الأمور مرة واحدة وإلى الأبد. لكن ليست كل الأزمات واضحة في التفسير فهناك الكثير على المحك بحيث لا يمكن لأي من الجانبين الجلوس وعدم الاستجابة لفترة طويلة بما يكفي لإقناع الآخر بأنه يمكنه الاسترخاء بأمان أيضًا.

يعد خطر الاستغلال من الشريك على المحك فقط، بل أيضًا الخطر المتمثل بتفسير الآخر الخاطئ حول المدى الذي سيدعو إليه. إذا استسلم أحد الطرفين لسلسلة من القضايا عندما لا تكون الأمور المطروحة على ، المحك حرجة فقد يكون من الصعب التواصل مع الآخر بمجرد الوصول إلى قضية حيوية. قد يكون من الصعب إقناع السوفييت إذا تنازلت الولايات المتحدة عن كوبا ثم ، عن بورتوريكو، فإنها ستخوض حربًا على كي ويست . ولا تُقدّم أي خدمة للطرف الآخر من خلال التصرف بطريقة تقوض اعتقاده بثبات المرء المطلق. قد يكون قطع منتصف الطريق أكثر أمانًا على الأمد البعيد بدلاً من التراجع بست بوصات في الليالي المتتالية . وإذا عقد المرء العزم حقًا على التوقف عن الاستسلام قبل دفعه إلى جانب الطريق، فقد ينقذ كلا الطرفين من الاصطدام.

يُقال إنّ "الشكل" ، أصل تافه يجب الحفاظ عليه وإنّ علامة عدم النضج تتمثل في عجز الحكومة عن ابتلاع كبريائها وفقدان ماء وجهها.ومما لا شك فيه أن الكبرياء الزائف غالبًا ما يغوي مسؤولي الحكومة بخوض مجازفة غير منطقية أو القيام بأعمال مهينة للتنمر على بعض الدول الصغيرة التي تهينهم على سبيل المثال. لكن هناك أيضًا النوع الأكثر جدية من "الشكل" وهو النوع الذي يُعرف في المصطلحات الحديثة باسم "مظهر" ، الدولة ويتألف من معتقدات البلدان الأخرى(أي معتقدات قادتها) حول كيفية تصرف البلد . فلا يتعلق هذا النوع بـ "قيمة" بلد ما أو "مكانته" أو حتى "شرفه" ، بل يتعلق بسمعته في العمل. إذا طرح سؤال حول استحقاق القتال من أجل هذا النوع من "الشكل" ،فإن الإجابة هي أن هذا النوع من الأشكال هي أحد الأشياء القليلة التي تستحق القتال من أجلها. تستحق أقسام قليلة من العالم خطر نشوب حرب جسيمة لا سيما عند أخذها قسمًا تلو الآخر .لكن الدفاع عنها أو المخاطرة بحمايتها قد يحافظ على التزامات الفرد بالعمل في أقسام أخرى من العالم وفي أوقات لاحقة. فـ"الشكل" هو مجرد الاعتماد المتبادل لالتزامات الدولة، إنها سمعة الدولة في العمل وتوقعات الدول الأخرى حول سلوكها. لقد فقدنا ثلاثين ألف قتيل في كوريا لحفظ ماء وجه الولايات المتحدة والأمم المتحدة

وليس لإنقاذ كوريا الجنوبية من أجل ، سكانها ،وكان الأمر بلا شك يستحق ذلك. تعد التوقعات السوفيتية بشأن سلوك الولايات المتحدة من أهم الأصول التي نمتلكها في الشؤون العالمية.

ومع ذلك ، فإن قيمة "الشكل" ليست أكيدة. فالحفاظ عليه، أي الحفاظ على توقعات الآخرين حول سلوك المرء يمكن أن يستحق بعض التكلفة والمخاطرة لكن لا يعني استحقاقه لذلك في كل حالة . ولا ينبغي السماح لـ "الشكل" على وجه الخصوص بارتباطه بمؤسسة غير جديرةإذا كان الصدام أمرًا لا مفر منه . مثل أي تهديد ، فإن الالتزام بالشكل يكون مكلفًا عند الفشل. وتحمل المساعدة في فصل مكانة الخصم وسمعته عن النزاع القدر نفسه من الأهمية.إذا لم نتمكن من التراجع ، يجب أن نأمل أنه يستطيع وينبغيمساعدته إذا لزم الأمر.

ومع ذلك ، سيكون من الحماقة الاعتقاد بعدم امتلاك بلد مصالح في الصراع تستحق بعض مخاطر الحرب . يلعب بعض قادة الدول دور الجبناء لأنهم مضطرون لذلك ، والبعض بسبب كفاءته."لا فائدة من دون مجازفة". إذا رغب المشاركون الرئيسون في إيقافها ، فمن المحتمل أن تتوقف اللعبة ، لكن ليسدفعة واحدة ومن دون مثابرة وبعض الحظ والاعتراف بأن الأمر سيستغرق وقتًا. وبالطبع لا يوجد ضمان بعدم اصطدام السيارات.

الفصل الرابع:

اصطلاح العمل العسكري

كانت معظم الحروب التي نعرفها حروبًا مقيدة، مقيّدة بشروط، بحيث يعتمد ضبط كل طرف لنفسه على العدو إلى حد ما. ويبدو "الاستسلام غير المشروط"، الهدف المعلن للحلفاء في الحرب العالمية الثانية، هدفًا غير محدود كما حال الطاقات الوطنية التي دخلت في تلك الحرب، فكانت غير محدودة. لكن فكرة "الاستسلام" بحدّ ذاتها تجلب المساومة والتكيف إلى الحرب. قارن بين "الاستسلام غير المشروط" و"الإبادة غير المشروطة".

كانت مطالبنا بالاستسلام تنطوي على إدراكٍ وتوقعٍ ذي أسس متينة أنه بمجرد أن تلقي إيطاليا أو ألمانيا أو اليابان أسلحتها، لن تتعرض لمذبحة. وعندما وصفت تلك الحرب بأنها حرب مقيدة، لم يكن في بالي ضبط النفس من جانب واحد الذي أظهره الأمريكيون أو البريطانيون في ألمانيا أو اليابان بمجرد توليهم زمام الأمور واستسلام العدو بالفعل. بل فكرت في ضبط النفس المشروط، في الصفقة، الاقتراح بأن نكفّ عن القتال إن كانوا يريدون ذلك بدورهم. ولا يزال بإمكان إيطاليا واليابان وحتى ألمانيا، أن تدفع ثمناً من الألم والثروة ينعكس على استقرار ما بعد الحرب، وكانوا يعلمون أنهم لن يتمكنون من الفوز بمجرد أن يسير المد عكسهم، لكن كان بإمكانهم أن يجعلوا انتصارنا مؤذيًا أو مكلفًا أكثر. كانت الحرب مكلفة للطرفين وكان من الممكن أن نشترك في وقفها إن تم التفاوض على الشروط.

وكان التفاوض على الشروط ممكنًا، ويجب استحضار أن بعض الشروط كانت غير معلن عنها. عرف الألمان أن الخضوع يعني النجاة - وليس العبودية، أو غرف الغاز، أو العربدة التي لا نهاية لها من النهب والاغتصاب من قبل قوات الاحتلال، على الأقل ليس في الجزء الذي يحتله الغرب. وقد يجادل شخص ما بقوله إنه كانت اليابان لَيُقضى عليها حقًا لو أراد الأمريكيون الانتظار فحسب – فكان يمكن للولايات المتحدة أن تستمر في إنتاج القنابل الذرية، وإسقاطها عند توفّرها، ولا يتبقّى لليابان ما تقدمه في مفاوضات الاستسلام. لكن هذا الزّعم خاطئ من حيث المبدأ والواقع. لقد أرادت الولايات المتحدة أن تنتهي الحرب بسرعة، ولم تُرد متابعة القتل الجماعي في اليابان. ولم تكن وزارة الحرب اليابانية أول حكومة في التاريخ تستخدم سكانها كدرع، وتتحدى عدوًا أن يدمّر الناس كثمنٍ لتدمير النظام، مع العلم أنخ تم انتهاك المبادئ الأمريكية من خلال إلزام حكومة أمريكية بإبادة عدو عمليًا. علاوة على ذلك، كان لليابانيين جيش في الصين، فاعتمد انسحابهم المنظم على استسلام منظم.

أرادت الولايات المتحدة حكومةً يابانيةً باستطاعتها أن تأمر الجنود في جزر المحيط الهادئ بالاستسلام وعدم الصمود للأبد في خوض حرب خاسرة أو كقطّاع طرق محليين. ورغبت الولايات المتحدة بفرصة لفرض نظام مستقر في اليابان نفسها والقيام باحتلال عسكري يتوافق مع أهدافها السياسية ومبادئها الديمقراطية. أرادت الولايات المتحدة استسلامًا يعترف بدور الولايات المتحدة الحاسم مع الحد الأدنى من التقدير للاتحاد السوفيتي والحد الأدنى من حقوق الاحتلال السوفياتي. وقد تطلّب ذلك استسلامًا مبكرًا، وتفاوض أحدهم مع الولايات المتحدة على وجه الخصوص. أرادت الولايات المتحدة تسريح مؤسسة عسكرية كبيرة والتمتع بالراحة التي تأتي مع نهاية الحرب. فكان الاحتفاظ بجيش غزو جاهزٍ للانهيار النهائي، بينما أدت حملة القصف الذري البطيئة إلى تحويل اليابان إلى ركام، مكلفًا وغير مرغوب فيه. (كان يُعتقد رسميًا أن الغزو سيكون ضروريًا في النهاية ما لم يتوصّل اليابانيون إلى اتفاق؛ وسواء كان هذا الاعتقاد سيصمد أم لا، فقد أعطى دافعًا قويًا في ذلك الوقت لتفضيل الاستسلام المنظم بشدّة). وبعبارة أخرى، كانت الحكومة اليابانية لا تزال تتمتع بقوى مهمة يمكنها أن تمنع أو تسفر عن القدرة على التعاون أو عدم التعاون، وبالتالي كان لديها مصادر مساومة مهمة. لا ينبغي أن تحجب حقيقة أنه كان لديها المزيد لتخسره أكثر من الولايات المتحدة، في حال عدم التوصل إلى اتفاق، حقيقة أنه يمكن للولايات المتحدة أن تحصل على القليل من العزاء جرّاء قدرتها العالية على تدمير عشرات الملايين من الناس. وبالأخذ بالاعتبار ما فاوضت الولايات المتحدة من أجله، لم يكن الموقف التجاري للحكومة اليابانية محل احتقار.

كما يشير كيسكميتي في دراسته للمراحل النهائية للحرب: "كان بقاء بنية سلطة الخاسر شرطًا ضروريًا لاستسلام قواته المتبقية بانتظام"، ما خلق معضلة للمنتصرين الديمقراطيين، الذين تبدو لهم بنية السلطة هذه تجسيدًا لـ "العدو" بالذات. يُعتبر الحفاظ على السلطة لدى الطرف الآخر أكثر تقديرًا في الحروب ذات الأهداف المحدودة المعلنة. ومع اقتراب القوات الأمريكية من النصر في ضواحي مكسيكو سيتي في العام 1847، تم "إقناع الجنرال وينفيلد سكوت بالاحتفاظ بمنصبه وعدم محاولة فرض الدخول إلى المدينة." وأثناء حرصه على حفظ ثمار النصر،

كان هو وزميله في وزارة الخارجية "مقتنعين بسهولة بأن تحركًا أماميًا للجيش قد يؤدي إلى تشتت عام للمسؤولين في العاصمة، بدون ترك أي شخص للتفاوض معه". إن حقيقة توقّفهم لفترة طويلة للغاية بينما أعاد العدو تجميع صفوفهم لا تبطل المبدأ، لكنها تذكّرنا أن إنهاء الحرب بشكل صحيح يتطلب على الأقل القدر نفسه من المهارة اللازمة لبدئها من أجل تحقيق منفعة ما.كان الألمان والفرنسيون مرهقين عندما انتهت الحرب الفرنسية البروسية في العام 1871. تملّك الألمان كل ما أرادوه من الأراضي الفرنسية، وشعر الفرنسيون بأمل ضئيل في طردهم، لكن يتطلب الأمر بدون نصر كامل (وغالبًا معه) طرفين لإيقاف الحرب. وكان لا يزال بإمكان الفرنسيين فرض ثمنٍ على الألمان والألمان على الفرنسيين كذلك. كان لديهم مصلحة مشتركة في طيّ صفحات الحرب وفي تقليص خسائرهم أو جني مكاسبهم ووضع حد للعنف. أراد الفرنسيون خروج الألمان، واحتاج الألمان إلى الأمن لقيامهم بالإخلاء. امتلك الطرفان مصلحة في إبقاء الاتصالات مفتوحة، واحترام المبعوثين والسفراء، والاستماع إلى الآخروالعمل على ترتيبات فعّالة لإنهاء الحرب.لم تقتصر جميع القيود في هذه الحروب على المفاوضات النهائية. فعادة ما يتم احترام الرايات البيضاء، والمبعوثين، والمدن المفتوحة، وسيارات الإسعاف، والمستشفيات، والجرحى، والأسرى، والموتى. وفي المعركة نفسها، أعلن الجنود عن استعدادٍ حقيقيٍ للسماح لوحدات العدو بالخروج وأيديهم مرفوعة، بل شجعوهم على ذلك أيضًا، بهدف تجنّب العنف من كلا الطرفين. ويظهر هذا القيد، بطبيعته التبادلية أو المشروطة، عادة بطريقة غير متوقعة في تلك الحالات التي يكون فيها غائبًا، حيث لا مجال للرحمة. حتى أن فكرة الانتقام تنطوي على قيدٍ محتمل، قيدٍ يتم تجاوزه بالتأكيد مع أضرار تنتج عن بعض الانتهاكات أو التجاوزات، لكن جوهر الانتقام هو فعل تم كبته، ويمكن أن يبقى مكبوتًا إلا إذا انتهك الآخر الصفقة.

واتّصفت كلا الحربين العالميتين بصفة بارزة هي استخدام القوة اللامحدود، واقتصر وجود القيود مثل التسوية، والمساومة، والاتفاقات المشروطة والمعاملة بالمثل على عملية إنهاء الحرب بالخصوص. وكانت حدود العنف الرئيسة مؤقتة، فتوقفت الحرب في مرحلة ما على الرغم من أن كلا الجانبين كان لا يزال يمتلك القدرة على إلحاق الألم والخسارة بالطرف الآخر. وقد أدى الاستسلام أو الهدنة إلى تسليط الضوء على المصلحة المشتركة ووضع حد للخسائر. لكن قبل الوصول إلى أي هدنة أو استسلام، كان استخدام القوة غير محدودٍ إلى حد كبير[40].
في المقلب الآخر، نجد الحرب الكورية التي جرى القتال فيها مع قيود مدروسة من كلا الطرفين. وفي الجانب الأمريكي، كانت القيود الأبرز مرتبطة بالأراضي والأسلحة. فلم تقصف الولايات المتحدة نهر يالو (أو أي مكان آخر في الصين)، ولم تستخدم الأسلحة النووية. ولم يهاجم العدو أيضًا السفن الأمريكية في البحر (باستثناء المدفعيات الساحلية)، أو القواعد في اليابان، ولم يقصف أي شيء في كوريا الجنوبية وخاصةً، منطقة بوسان الحيوية[41]. واعتمادًا على اعتبار أحدهم طرفًا "عدوًا" له فحسب، كانت هناك موانع بارزة متعلّقة بالجنسية. وأثناء المرحلة الأولى من الحرب، لم يكن هناك صينيون، ولم يتدخل الاتحاد السوفيتي أبدًا في الحرب مستخدمًا الغواصات أو الطائرات أو الجنود، باستثناء بعض الطيارين أو الأفراد التقنيين غير المعترف بهم.
وتُعتبر الحرب الكورية مثالنا الحديث الوحيد عن حرب محدودة وعلنية كبيرة شنتها جيوش منظّمة جيدًا وتمثل كلا الجانبين في الصراع بين الشرق والغرب. وتّعد بالطبع تسمية هذه الحرب "مقيدة" فضفاضة للغاية، فكانت كثافة النار والقوى البشرية فيها مماثلة لحملات الحربين العالميتين. فدخل كلا الطرفين في صراعٍ شرس: قاتل الجنود من أجل حياتهم، ولم تشغل الآداب مكانًا كبيرًا في ساحة المعركة كما هو الحال في أي مسرحٍ من الحرب العالمية الثانية. فكانت المخاطر كبيرة، وساد بكثرة نوع من "تصفية الحسابات". واتّخذ ضبط النفس هيئة حدود معينة

40 كانت الاستثناءات الرئيسة، بصرف النظر عن معاملة السجناء والمفاوضات الأخرى في ساحة المعركة، هي تجنب الاستخدام المتبادل للغاز، وبعض القيود على اختيار أهداف القصف الاستراتيجية في بدايات الحرب، وعدم استغلال السكان في البلدان المحتلة كرهائن مقابل الغزو.

41 بحسب هالبرين، كان الصينيون مستعدين لقصف كوريا الجنوبية لكن بالطائرات التي تقلع حصرًا من المطارات الكورية الشمالية التي أخرجها عن الخدمة فيما بعد هجوم الأمم المتحدة الجوي. إن هذا القيد المفروض ذاتيًا يجعل المعاملة بالمثل أقوى بصورة خاصة. Morton H. Halperin. Limited War in the Nuclear Age (New York, John Wiley and Sons, 1963), p. 54.

فُرضت على القتال، وضمن هذه الحدود، كانت الحرب "شاملة"
إنه لمشهد غريب، وما يجعله قابلاً للتصديق هو أنه حدث بالفعل. فلا يمكن فهم استخدام القوة المحدود في شبه الجزيرة الكورية إلا بالرجوع إلى التهديد المخيف المرتبط باستخدام العنف في الخلفية. كان من المعروف أن الأسلحة النووية موجودة لدى الطرفين، الشرق والغرب، وأخاف ذلك الناس مهما كانت التقديرات حول حجمها وعددها. احتفظ الاتحاد السوفيتي بموجة مد وجزر من القوة البشرية العسكرية ولم يعتقد أنها معرضةٌ للهجوم، حتى الهجوم الذري، بحيث يتم ترهيبها بالكامل من شن حرب في أوروبا. ونتجت عن ذلك حربٌ لم يتم فيها تجاوز غضب المعركة إلا بالانشغال بالعنف المحتفظ به في الاحتياط.
لقد وضعت التجربة الكورية أنماطًا وسوابق أثرت وستؤثر على سير الحرب المحدودة والتخطيط لها. ولم تعكس تلك الحرب ظاهرة ضبط النفس في الحرب الشرسة فحسب، بل عكست أيضًا بلا شك المواقف تجاه هذا الضبط تُعدّ الحرب الكورية المثال النموذجي في حالة عجز المنافسين. وقد تم تمييزها عن "الحرب الشاملة" لا من ناحية الدرجة فحسب بل بالنوع كذلك، على الأقل إلى حين اعتراف الوزير ماكنمارا رسميًا أنه حتى الحرب الكبرى بين الخصوم الرئيسيين يمكن أن تكون محدودة أيضًا. وتُعتبر مثل هذه الحملة العسكرية البحت المطولة والحيوية والمقيدة على الأقل احتمالًا في العصر النووي لأنها حدثت بالفعل. لكنها قد تكون مجرد احتمالٍ واحد، ونمطٍ واحد، ونوعٍ واحد من جنس متنوع من العلاقات الشبيهة بالحرب، ولا تمثل نموذجًا لما هي "الحرب المحدودة" أكثر مما يفعل الحيوان الأول الذي رآه الحجاج عاكسًا الحياة البرية في أمريكا الشمالية.

المساومات الضمنية والحدود التقليدية

لم تُستخدم الأسلحة النووية في الحرب الكورية. ولم يُستخدم الغاز في الحرب العالمية الثانية. كان أي "تفاهم" بشأن الغاز طوعيًا ومتبادلًا، وكان قابلًا للاستخدام بفعل تهديد الاستخدام المتبادل فحسب. (يحظر بروتوكول جنيف لعام 1925 استخدام العوامل الكيماوية في الحرب، وقد وقّع عليه جميع المشاركين الأوروبيين في الحرب العالمية الثانية. ولا يفسر البروتوكول في حد ذاته عدم استخدام الغاز، فقد قدم اتفاقًا يمكن للطرفين المحافظة عليه إن اختاروا ذلك فحسب، تحت طائلة المعاملة بالمثل). من المثير للاهتمام التكهن بما إذا كان من الممكن التوصل إلى أي اتفاقية بديلة تتعلق بالغاز السام بدون اتصال رسمي (أو حتى مع اتصال بخصوص هذا الشأن). يثير "بعض الغاز" أسئلة معقدة حول مقداره ومكان وظروف بينما "لا غاز" بسيط ولا لبس فيه. يُستخدم الغاز على الأفراد العسكريين فحسب، ويمكن للقوات الدفاعية فحسب استخدام الغاز، ويمكن استخدام الغاز عن طريق القذائف فحسب، ولا غاز بدون سابق إنذار - يمكن تصور مجموعة متنوعة من الحدود. وقد يكون بعضها منطقيًا، وربما كان الكثيرمنها أكثر حيادية فيما يتعلق بنتائج الحرب. ولكن هناك بساطة ترتبط بـ "اللاغاز" تجعله تقريبًا موضع تركيز مميز للاتفاق عندما لا يستطيع كل طرف سوى التخمين بشأن القواعد البديلة التي سيقترحها الجانب الآخر وعندما يؤدي الفشل في التنسيق عند المحاولة الأولى إلى إفساد فرص الإذعان لأية حدود على الإطلاق لا أسلحة نووية" أمرٌ بسيط ولا لبس فيه، وقد يكون "بعض الأسلحة النووية" أكثر تعقيدًا. عشرة أسلحة نووية؟ لِم ليس أحد عشر أو عشرين أو مائة؟ هل تُستخدم هذه الأسلحة على القوات في الميدان فحسب؟ ما مدى قرب موقع إسقاط سلاح نووي من قرية سكنيّة؟ هل يتم استخدامه عندما يصبح الوضع يائسًا فحسب؟ ما مدى اليأس في تلك اللحظة؟ هل يُستخدم لاستهداف مطارات العدو فحسب؟ لِمَ لا تُستهدف الجسور أيضًا بمجرد كسر الجليد؟ هل السلاح النووي لاستهداف جسر يالو فحسب؟ لكن في اللحظة التي يصبح فيها السلاح النووي مسموحًا "من حيث المبدأ" لاستهداف موقع فريد ومهم، ألن يصبح من السهل بعدها المضي قدمًا والعثور على هدف ثانٍ، وهدف ثالث، كل منها يجدر استهدافه مثل الهدف الذي سبقه؟
هناك بساطة، نوع من العذرية، حول كل أو لا شيء من الفروق التي لا يشملها الاختلاف في الدرجات. يتطلب الأمر مزيدًا من المبادرة، والبحث عن الذات، والجدل، والاستعداد لكسر التقاليد ومخالفة التوقعات، لفعل شيء

غير مسبوق لأول مرة، ثم تأتي المرة الثانية أسهل، وإن كان العدو يتوقع منك أن تفعله مرة ثانية، فالآن بعد أن قمت بذلك للمرة الأولى، فلمَ لا تكرر فعلتك تلك للمرة الثانية والثالثة؟
إن الحدود الوطنية كيانات استثنائية، وكذلك الأمر بالنسبة للأنهار. فتُعتبر إذًا الحدود الوطنية التي تم تحديدها بنهر، مثلما تم تعيين نهر يالو كحدودٍ بين منشوريا وكوريا الشمالية، مميزة بشكل مضاعف. فمن الملفت والمُجدي أن يقوم أحدهم بعمليات عسكرية، قصفًا على سبيل المثال، وصولًا إلى ضفاف النهر حتى لو وصل إلى النهر في بضع نقاط فقط أثناء قصفه، فمن المتوقع حينها أن يصف المرء منطقة النشاط العسكري على أنها محدودة بالنهر. فإذا نظر المرء إلى خريطة عليها دبابيس تشير إلى كل مكان سقطت فيه قنبلة، وحاول أن يحدد نمط سقوطها، فسوف يلاحظ أن الدبابيس كلها على جانب واحد من النهر، لكن ارسم بدلاً من ذلك خطًا عشوائيًا غير منتظم وضع كل الدبابيس على جنوبه، عندها سيرتبك العدو من النمط، بالنظر إلى الدبابيس الموجودة في خريطته الخاصة التي لم يتم رسم الخط عليها. اقصف مرة واحدة حول نهر يالو، وسيتوقع العدو سقوط المزيد من القنابل حول النهر في اليوم التالي، ثم استمر في قصف الجهة نفسها من النهر لأشهر عدّة، وستبقى ضمن توقعات العدو على الرغم من أنك قد تغيّر رأيك في أي لحظة، ولن يكون قصفك لشماليّ النهر يوم الغد من ضمن الاحتمالات حتى أن المتوازيات في خطوط العرض، خطوط مستقيمة على الخريطة تعكس نظام أرقام قديمٍ يعتمد على أيام السنة والهندسة الكروية التقليدية والمعتمدة في رسم الخرائط الغربية، أصبحت حدودًا في المفاوضات الدبلوماسية وأماكن توقف بارزة في الحرب. إنها مجرد خطوط على الخريطة، لكنها موجودة على خرائط الجميع، وإن احتاج أحدهم إلى خط مستقيم، فإن خطوط العرض متاحة. والخط الساحلي واضح، فالماء رطب واليابسة جافة.

تتنوع أحجام السفن وأشكالها، وكذلك الهياكل والمركبات على اليابسة، لكن يمكن لأي شخص أن يميز بين فئة السفن التي تطفو وتقتصر مهمتها على المياه البعيدة عن الشاطئ، وبين فئة الأجسام التي تستقر على أرض صلبة. قد تكون قطعة مدفعية على الأرض هدفًا مقبولًا، في حين يُعدّ برج المدفع الموجود على سفينة عائمة "مختلفًا". سيكون من الصعب رسم الخط على السفن على بعد عشرين ميلاً في البحر، أو فوق بعض الحمولات المنصوص عليها، وربما حتى بين السفن البحرية وناقلات الجند، لكن إن رسم المرء الخط على الشاطئ، يكون تصرّفه مفهوم، فإن "لا سفن" غير مبهمة على عكس الإبهام الذي توجده "بعض السفن". وبالطريقة نفسها، لا غموض في عبارة "لا صينيون" بينما يسود الغموض "بعض الصينيين". عندما دخل الصينيون الحرب، دخلوا مع قوّاتهم. ربما اقتصر الصينيون في مرحلة مبكرة من الحرب على فرقتين عسكريتين للمشاركة فيها. لكن من يتوقع منهم التوقف عند فرقتين بينما يمكن للثالثة أن تحدث فرقًا؟ من سيفترض، في حال تم التعرّف على الفرقتين، أن الفرقة الثالثة قد تكون كامنةً في مكان ما؟ من سيفترض، بعد أن أُتخذ القرار بالتدخل في الحرب بواسطة فرقتين، أن الأمر يتطلب قرارًا جديدًا نوعيًا لإضافة فرقة ثالثة؟ من سيتحمّل اكتشاف فرقتين صينيتين، لا تزالان تحجبان الأسلحة النووية وتحتفظان بهذا الجانب من نهر يالو، ومع ذلك يتعامل مع فرقة صينية ثالثة على أنها فرصة لقصف منشوريا أو للجوء إلى الأسلحة النووية.
وما هو الأمر المميّز في الأسلحة النووية؟ هل هو حجم الانفجار؟ هل يتوقع الجميع أن يلتزم أي من الجانبين بوزن محدود من القنابل التي تحتوي على مادة تي إن تي (TNT)، فيضعون حدًا بمقدار طن واحد، أو عشرة أطنان، أو خمسين طناً (في حال توفّرت طائرات لنقلها)؟ ولماذا تختلف القنبلة النووية التي يبلغ وزنها كيلو طن عن وزن مكافئ من متفجرات شديدة الانفجار تُلقى في هجوم واحد؟
الجميع يعرف الفرق. الفرق ليس تكتيكيًا؛ إنه "تقليدي"، وعُرفي، ورمزي – إنه مرتبط بمسألة ما سيعامله الناس على أنه مختلف وأين سيرسمون الخط لا يوجد سبب مادي أو عسكري للتعامل مع المتفجرات النووية بصورة مختلفة عن انفجار مادة تي إن تي (TNT)، لكن يوجد فرق رمزي لا يمكن لأحد إنكاره، تمامًا كما أن الكيلومتر الأول شمال خط العرض الثامن والثلاثين "مختلف" عن الكيلومتر الأخير في جنوبه. من الناحية اللوجستية، يختلف مطار شمال نهر يالو بشكل طفيف عن المطار في جنوبه، وبما أن الطائرات التي تقلع منه، أو الطائرات التي قد تهاجمه، لا تضطر إلى عبور جسر أو ركوب عبارة، يمكن أيضًا تجاهل النهر في أي تحليل تكتيكي. لكن من الناحية الرمزية،

هناك فجوة بينهما مرتبطة باختلاف في النوع وليس في الدرجة. إنهما ينتميان إلى فئتين مختلفتين من الأراضي، ولا يمكن لأحد أن يتجاهل الاختلاف. قال الرئيس جونسون: "لا تخطئوا، ما من شيء اسمه سلاح نووي تقليدي[42]". كان محقًا تمامًا. من خلال العرف عن طريق التفاهم، والتقاليد، والإجماع، والرغبة المشتركة في رؤيتهم على أنهم مختلفون - أنهم مختلفون. فالنظر إليهما على أنهما أمرين مختلفين نابع من عرفٍ، وتفاهم، وتقليد، وإجماع، ورغبة مشتركة بذلك.

زادت المشاركة الأمريكية في الحرب الكورية تدريجيًا: أولاً، قوات الدعم العسكري، ثم القصف الجوي، يليه التزام القوات البرية. قد يكون هناك عدد من القوات البرية يعادل هجومًا جويًا محددًا، لكن لم يبدُ التزام القوات البرية ميزة إضافية. كانت القوات من فئة مختلفة من التدخل وأنبأت بالمزيد من القوات على الأرض، بطريقة لم تجعل التدخل جواً يلزمنا بالتدخل على الأرض أو يجعله حتميًا.

كان نهر يالو مثل نهر روبيكون من جهة أن عبورهما يشير إلى شيء ما. كان مكانًا طبيعيًا للتوقف عليه، ويُعتبر عبوره بداية جديدة. هناك فروق نوعية بين أنواع النشاط العسكري المختلفة، بين الأسلحة النووية والمتفجرات شديدة الانفجار، وبين القصف الجوي والتدخل البري، وبين السفن في البحر والمنشآت على الشاطئ، وبين الأشخاص الذين يرتدون زي كوريا الشمالية العسكري وأولئك الذين يرتدون زي الصين. هذه حدود نوعية منفصلة، وخطوط ترسيم طبيعية، ليس لها بالضرورة بُعد تكتيكي أو لوجيستي، لكنها مع ذلك أماكن"واضحة" لرسم الخط، لأسباب تتعلق بعلم النفس أو العادات أكثر من ارتباطها برياضيات الحرب.

ما لدينا هو ظاهرة "بداية" خطوات محدودة في توسيع حرب أو تغيير في المشاركة. إنها أماكن توقف تقليدية أو خطوط فاصلة لديها صفة قانونية، وتعتمد على السوابق أو القياس. ولديها بعض الجودة التي تجعلها قابلة للتمييز، وهي إلى حد ما عشوائية. وبالنسبة للجزء الأكبر، هذه الأماكن هي "هناك" فقط، نحن لا نصنعها ولا نبتكرها، بل نتعرف عليها فحسب. هذه الصفات لا تختصّ بالحرب أو العلاقات الدبلوماسية، بل تظهر أيضًا في المنافسة التجارية، والمفاوضات العرقية، وحرب العصابات، وتأديب الأطفال، وجميع أنواع المنافسة التفاوضية. ومن الواضح أن أي نوع من الصراع المقيّد يحتاج إلى قيود مميزة يمكن للطرفين التعرف عليها، وأماكن توقف بارزة، واتفاقيات وسوابق للإشارة إلى ما هو داخل الحدود وما هو خارجها، وطرق تمييز المبادرات الجديدة عن مجرد الأنشطة القديمة نفسها[43]. 6 وهناك بعض الأسباب الوجيهة لذلك.

السبب الأول هو أن هذا النوع من الصراع، سواء كان حربًا أم مناورة فحسب من أجل الحصول على المركز، هو عملية مساومة على التهديدات والمطالب، والمقترحات والاقتراحات المضادة، وتقديم التطمينات وإجراء الصفقات أو التنازلات، والإشارة إلى النية، وإعلام الآخر بحدود التسامح والحصول على السمعة وإعطاء الدروس. وفي الحرب المحدودة، تتم المساومة على أمرين هما نتيجة الحرب وطريقة إدارة الحرب نفسها. ومثلما قد "تتفاوض" الشركات التجارية لفهم أنها ستتنافس عن طريق الإعلان وليس عن طريق تخفيض الأسعار، ومثلما يتفق المرشحون المتنافسون ضمنيًا على مهاجمة سياسات بعضهم البعض وليس حياتهم الخاصة، وكما "توافق" عصابات الشوارع على القتال بالقبضات والحجارة وليس بالسكاكين أو البنادق وعلى عدم طلب المساعدة الخارجية، قد يوافق القادة العسكريون على قبول أسرى الحرب، وقد توافق الدول على قبول قيود على استخدامها للقوة أو الأهداف التي ستدمرها.

كما أن الإضراب أو حرب الأسعار أو قنبلة رائحة كريهة يلقيها مبتزٌّ في مطعم هي جزء من المساومة وليست نشاطًا منفصلاً يُجرى بحد ذاته، إنها طريقة لتوجيه التهديدات وممارسة الضغط، كذلك كانت الحرب في كوريا "مفاوضات" "حول الوضع السياسي لذلك البلد. لكن، كما هو الحال في معظم عمليات المساومة، كانت هناك أيضًا مساومة

42 New York Times, September 8, 1964, p. 18.

43 تظهر هذه الظاهرة في التعبير الأمريكي التقليدي، "الجانب الآخر من الطرقات". لم تكن خطوط السكك الحديدية في مدينة أمريكية عائقًا ماديًا أمام التجارة بين الطبقات الاجتماعية بقدر ما كانت حدًا تقليديًا يمكن للناس أن يدركوه ويتوقعوا بثقة أن يدركه الآخرون. تُظهر الخرائط العرقية للمناطق الحضرية الأمريكية الميل نفسه اللافت للنظر لدى البيض والسود نحو التجمّع في مناطق مفصولة بمعالم بارزة عادة ما تكمن أهميتها الوحيدة في أنها بارزة.

ضمنية حول قواعد السلوك، حول ما سيفعله طرفٌ أو يكفّ عنه، وفقًا لكيفية تصرف الطرف الآخر[44] وتُعتبر هذه المساومة ضمنية بمعظمها. يحصل التواصل بالأفعال وليس بالكلام، والتفاهمات غير قابلة للتنفيذ إلا من خلال نوعٍ من التهديد بالمعاملة بالمثل، أو الانتقام، أو انهيار جميع أشكال ضبط النفس. ونظرًا لأن المساومة تميل إلى أن تكون ضمنية، فليس هناك مجال لحواشي الاتفاقية. ومع وجود متسع من الوقت والموارد القانونية، يمكن التفاوض على خط يعبر كوريا في أي مكان تقريبًا، وبأي طريقة، سواء كان مرتبط بالمنطقة أم لا أو بالانقسام السياسي للبلد أو بأي معالم بارزة.

لكن إن كانت المساومة ضمنية إلى حد كبير ولا إمكانية لتعاقب طويل من المقترحات والاقتراحات المضادة الصريحة، فيجب على كل جانب أن يعرض "اقتراحه" في نمط عمله بدلاً من البيانات الشفهية التفصيلية. يجب أن تكون المقترحات بسيطة، وأن يشكلوا نمطًا يمكن التعرف عليه، وأن يعتمدوا على معالم بارزة، وعليهم أن يستفيدوا من أي فروق معروفة تروق لكلا الطرفين. الحدود والأنهار الوطنية، والسواحل، وخط المعركة نفسه، وحتى موازيات خطوط العرض، والتمييز بين الهواء والأرض، والتمييز بين الانشطار النووي والاحتراق الكيميائي، والتمييز بين الدعم القتالي والدعم الاقتصادي، والتمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، تميل جميعها إلى امتلاك هذه الصفات "الواضحة" من البساطة والوضوح وقابلية تمييزها.[45] وحتى أن طبيعتها التعسفية قد تساعد. فرّق الله بين الأرض والماء، فكوّنت العمليات الجيولوجية القديمة النهر، قرون من هذا النمط قسمت الأرض إلى الإحداثيات المعروفة لخطوط الطول والعرض. وجعلت عدم قدرة الإنسان على الطيران الفرق بين النشاط الجوي والأرضي ملحوظًا، وفي مراقبة هذه الحدود، يقبل المرء نوعًا من التحكيم الخارجي، شيء "طبيعي"، شيء له صفة مقنعة من تقليدٍ أو سابقة ولم يتم اختلاقه لتلك الحادثة فحسب. كان لا بد من "اقتراح" الخط المرسوم على الشمال "يالو" أو على جنوبه، بينما كان يتعين "قبول" يالو فحسب.

وتُعدّ بعض الصفات الأخرى مطلوبة. يجب أن تكون الحدود من النوع الذي يمكن لكل جانب إدارته بشكل فعال، فيمكن للطيار تمييز النهر أو الخط الساحلي بسهولة أكبر من التعرف على بعض الخطوط المستقيمة المرسومة على خريطته، كما أن منع استخدام سلاح معين، مثل الغاز أو الأسلحة النووية، يُفرض بسهولة على القوات الخاصة أكثر من قيود الهدف المحددة التي قد يتجاهلونها أو يخطئون تقديرها في خضم المعركة. وتُعتبر الحدود أكثر إثارة

44 يبدو أن هناك اعتقادًا شائعًا بأن "التفاوض" أو "المساومة" هو في الأساس نشاط لفظي، ولو كان رسميًا، وأنه لا توجد مفاوضات ما لم يكن الطرفان على اتصال شفهي مباشر وحتى وجهاً لوجه. وفقًا لهذا التعريف، لم يكن هناك "تفاوض" واضح بين الحكومة الأمريكية والفيت كونغ أو الفيتناميين الشماليين في ربيع العام 1965، ولم يكن هناك "تفاوض" بين خروتشوف وأيزنهاور في باريس العام 1960، عقب حادثة طائرة التجسس الأمريكية يو-2، عندما لم يتم عقد مؤتمر القمة فعلًا. وبحسب التعريف نفسه، إن الإضراب ليس جزءًا من مفاوضات صناعية بل هو هدف منها. إن العبوس، والمغادرة، وضرب الحذاء على الطاولة، وقلب سيارات مفسدي الإضراب، وتكثيف تواجد مشاة البحرية في منطقة البحر الكاريبي، أو قصف أهداف في شمال فيتنام ليس لا تفاوضًا فحسب، وفقًا لهذا التعريف، بل إنكارًا لذلك التفاوض، الشيء الذي يعد التفاوض بديلاً مناسبًا عنه. وغالبًا ما يكون هذا التعريف جيدًا لأغراض قانونية أو تكتيكية، والإتيكيت يستحق شيئًا ما، وعندما يحكم قانون علاقات العمل الوطني على المتنازعين "المساومة بحسن نية"، أي الجلوس والتحدث بتجاوب، فإن هذا التعريف التقييدي للغاية للمساومة يخدم غرضًا، وهو فرض بعض القواعد المتحضرة والمحافظة على إجراء المساومة.

إن جوهر المساومة، من الناحية التحليلية، هو نقل النوايا وإدراكها، والتلاعب في التوقعات حول ما سيقبله المرء أو يرفضه، وإصدار التهديدات، والعروض، والضمانات، وإظهار العزيمة وإثبات القدرات، ونقل القيود على ما يمكن أن يفعله المرء، والبحث عن حل وسط وتبادل مرغوب فيه بشكل مشترك، ووضع عقوبات لفرض التفاهمات والاتفاقات، وجهد حقيقي للإقناع والإعلام، وخلق العداء، والود، والاحترام المتبادل، أو قواعد الإتيكيت. والحديث الفعلي، وخاصة الحديث الرسمي، ليس سوى جزء من هذا الأمر، وغالبًا ما يكون جزءًا صغيرًا، وبما أن الحديث رخيص، فغالباً ما تكون الأفعال والعروض أكثر أهمية. يمكن أن تكون الحروب، والإضرابات، ونوبات الغضب، "مساومة" بقدر ما يمكن أن يكون الكلام كذلك. وفي بعض الأحيان لا تؤدي هذا الدور، عندما تنفصل عن أي عملية واعية للإكراه أو الإقناع أو تبادل النوايا، لكن حينها يمكن أن تتوقف المحادثات الدبلوماسية الرسمية أيضًا عن كونها مفاوضات ذات مغزى.

45 يبرز جانب هام من جوانب هذه المساومة الضمنية من خلال مشاكل مشابهة: لنفترض أنه يجب أن يتفق شخصان، دون اتصال مسبق، على مكان رسم خط أو فرض قيود. يجب عليهم القيام بذلك من خلال اقتراح خط أو حدود، كل على حدة، وفقط في حال قدموا مقترحات متطابقة، ينجحون في التوصل إلى اتفاق. ينظرون بشكل منفصل إلى نفس الخريطة ويقترحون تقسيمات الأراضي، أو يفكرون في قيود مختلفة على الغاز أو الأسلحة النووية أو بعض الجوانب الأخرى للقتال ويقترحون أين يمكن رسم الخط. ويتبيّن أن بعض الخطوط أو الحدود هي مرشح خاسر: لا يوجد سبب لاختيار أحدهما على الآخر يكون مقنعًا للغاية بحيث يمكن للمرء افتراض أن شريكه سيتخذ نفس الاختيار. وبعضها خيارات جيدة، فهي تتمتع بالتفرّد، أو الشهرة، أو بعض الجودة "الواضحة" التي تجعلها تبرز كمرشحة للاختيارالمتزامن. ويستطيع القارئ تجربة ذلك، اختر بعض القيود على الأسلحة النووية، على سبيل المثال، ودع صاحبك يفعل الشيء نفسه، ما من فهم مسبق لكن كلاهما يحاول اتخاذ نفس الخيار. النتائج عادة ما تكون إيحائية. لقراءة المزيد، يمكن مراجعة: Thomas C. Schelling, The Strategy of Conflict (Cambridge, Harvard University Press, 1960), pp. 53-80.

للإعجاب وأكثر عرضة للمواجهة إن كان تجاوزها واضحًا ويمكن ملاحظته بسهولة. تعزز معظم هذه الاعتبارات الفكرة القائلة بأن القيود المعينة التي تمت ملاحظتها ستكون نوعية غير متميزة بدرجتها، ومحدودة، ومنفصلة، وبسيطة، وطبيعية، وواضحة.

وللتقاليد والسوابق أهمية في هذا الموضع. (في الواقع، تتمتّع التقاليد والسوابق نفسها بهذه الصفات على وجه التحديد). وكلما كان قيد معين أكثر توقعًا، وأكثر قابلية للتمييز، وأكثر طبيعية ووضوحًا، اعتاد الناس على التعرف عليه في الماضي. لم يُأخذ بالاعتبار الخط الفاصل بين الأسلحة النووية والمتفجرات أثناء الحرب الكورية فحسب، بل جرى تعزيزه أيضًا. كما أن الميل إلى التفكير في موازيات خطوط العرض على أنها "خطوط فاصلة" واضحة لم يطبّق في كوريا فحسب، بل عززته التجربة.

حتى أنه يجب الاعتراف باتفاقيات جنيف في الحرب العالمية الثانية، التي تحكم معاملة أسرى الحرب، وغير المقاتلين، والمستشفيات وما إلى ذلك، على أنها تفاهم ضمني على الرغم من أنها اتفاقية تفاوضية رسمية، وليس بالطريقة التي تم بها صياغة التفاصيل لكن مثلما تم قبولها والاعتراف بها أثناء الحرب.

وقد التزمت بعض الدول، بما في ذلك ألمانيا وبريطانيا، رسميًا بمدونة قواعد السلوك التي وضعتها الحركة الدولية للصليب الأحمر محددةً عددًا من النقاط حول معاملة السجناء، وكيفية إعلان مدينة مفتوحة، أو كيفية وضع علامة على سقف مستشفى. تم إعداد تفاصيل هذه المدونة مسبقًا بمشاركة الدول التي تبنّتها في النهاية. وقد التزمت الدول التي تقاتل بعضها بعضاً إلى حد لافت بالقانون، وهذا أمر ملحوظ بالنظر إلى خوض حرب مريرة، وأن شنّ الحرب كان في أيدي "مجرمي الحرب" في بعض البلدان، وأن الحرب تضمنت أعمال انتقامية من المدنيين وغيرها من التناقضات العنيفة لمفهوم الحرب النظيفة. وإذا تساءل المرء عن سبب الالتزام باتفاقيات جنيف، بالمستوى الذي كانت عليه، فلن تكون الإجابة المناسبة هي أن الحكومات شعرت بأنها ملزمة أخلاقياً ومقيدة سياسياً بالتزامها بالسلوك الجيد. كان الالتزام الأخلاقي غائبًا بشكل ملحوظ بين العديد من المشاركين في الحرب العالمية الثانية، وكان سيشكل الاتهام بانتهاك "اتفاق" من اتفاقيات جنيف مشكلة علاقات عامة بسيطة نسبيًا لمعظم البلدان المعنية. ومن الواضح أنه كانت هناك مصلحة ذاتية في تخفيف بعض أبعاد الحرب، ويجب اعتبار الامتثال لاتفاقيات جنيف طوعياً. كان الأمر طوعيًا ومشروطًا، فلا بدّ أن معظم الدول الأعضاء اتبعت اتفاقيات جنيف بذلك القدر لأجل المعاملة بالمثل. لكن لماذا لم يتم إعادة التفاوض عليها، إما عن طريق التلاعب الضمني في السلوك أو عن طريق التبادل الصريح للاقتراحات؟

يجب أن تكون الإجابة أنه عندما توجد حاجة إلى اتفاق ما، وعند انقطاع الدبلوماسية الرسمية فعليًا، وعندما لا يثق أي من الطرفين بالآخر ولا يتوقع أن تكون الاتفاقات قابلة للتنفيذ، وعندما لا يكون هناك وقت ولا مكان للتفاوض بشأن تفاهمات جديدة، قد يصبح أي اتفاق متاح ملزمًا. ويمكن قبوله ضمنيًا من كلا الجانبين أو من خلال تصريحات طرف واحد بأنه سيلتزم به إن التزم الآخر أيضًا. لو كانت هناك اتفاقيات متنافسة عدة، كل منها مختلف في التفاصيل، فقد يصعب اتخاذ قرار بشأن واحدة منها لكن مع توفر وثيقة واحدة، وُضعت بالفعل مجموعة واحدة متسقة من الإجراءات بالتفصيل، مع عدم وجود وقت لإعادة التفاوض بشأن التفاصيل الدقيقة، كان هناك مرشح واحد يمكن أن يفوز تلقائيًا، وإلا فإنه من المحتمل جدًا عدم التوصل إلى اتفاق.

ويدعم هذا التفسير حقيقة أن الولايات المتحدة امتثلت لاتفاقيات جنيف على الرغم من أنها لم تكن من الدول الموقعة عليها. لم يكن لدى الولايات المتحدة أي التزام قانوني تجاه أي شخص بما أنها لم تنضم إلى تلك الاتفاقية. لكن من الواضح أنه في حال أرادت الولايات المتحدة التوصل إلى "تفاهم" مع أعدائها، في وقت لا يمكن فيه التساهل مع التفاصيل الدبلوماسية، كان الخيار هو القبول التعسفي للاتفاقية التي كانت متاحة أو فعل ذلك بدونها. عادةً ما تكون هذه هي السلطة الرئيسية وراء اقتراح الحكَم في أي نزاع: وصل المتنازعون إلى مرحلة لا يمكنهم فيها التفاوض بتراضٍ على اتفاق بأنفسهم، وبعد أن استدعوا حكمًا أو فُرض عليهم، ظهرت قوة إيحاءٍ قوية في أي شيء يأتي به الحكم. ويوفر فرصة أخيرة لتسوية الاقتراح الوحيد الموجود، وإذا كان الاتفاق مطلوبًا بشدة وكان إجراء مزيد من المفاوضات غير وارد، فقد يتم قبول اقتراح الحكم في حال غياب أي بديل.

لا شكّ أن الطابع التعسفي البحت هو عامل مساعد. كان قانون جنيف موجودًا بالفعل، مثل خط العرض الثامن

والثلاثين، أو خط الشاطئ الكوري، أو نهر يالو، ولم يتطلّب الأمر اقتراحه، فقد تم قبوله فحسب.
وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن أن يكون التفاوض الضمني بشأن الاتفاقات غير القابلة للتنفيذ في بعض الأحيان أكثر فاعلية بكثير من التفاوض الشفهي الصريح بشأن الاتفاقات التي تدّعي أنها تحمل نوعًا من الجزاء. تتمثل إحدى الصعوبات في المفاوضات العلنية في وجود احتمالات كثيرة يجب مراعاتها، والكثير من الأماكن التي يجب التنازل عنها، ومصالح متنوعة يجب التوفيق بينها، وطرق عدة لإمكانية وقوع تمييز بين الأطراف المعنية نتيجة الاختيار الدقيق للكلمات، والكثير من حرية الاختيار. ومن المفيد في الزواج والعقارات الحصول على "عقد نموذجي"، لأنه يقيّد مرونة كل جانب في التفاوض. وغالبًا ما تكون المفاوضة الضمنية مقيدة بصورة مشابهة، أي أنه لا يمكن لأي أمر يحصل بدون البوح به أن يدخل في التفاهم. فيمكن النظر في الأمور ذي الخطوط العريضة فحسب. فيتعين على كلا الجانبين أن يحددا، بصورة منفصلة لكن في الوقت نفسه، خطًا أو نمطًا فاصلًا معقولًا ومتوقعًا أو نمطًا سلوكيًا، مع عدد قليل من البدائل للاختيار من بينها، ومعرفة أن النجاح في المحاولة الأولى قد يكون ضروريًا لأي تفاهم على الإطلاق.
ونادرًا ما تكون خطوط الهدنة المتفاوض عليها، على سبيل المثال، بسيطة مثل تلك التي لا يتم التفاوض عليها. فغالبًا ما تكون الأنهار والسواحل وما يوازيها من خطوط العرض والتلال الجبلية والحدود القديمة لا لبس فيها وتساندها قوة الإيحاء. يجب عليهم العمل إن كان لا يمكن التفاوض بشأن التغييرات التفصيلية. وهذا هو سبب معياريّة الوضع السابق فيُعتبر مهمًا لإنهاء الخلاف أحيانًا، هناك حاجة إلى معايير، والوحيدة التي ستنجح هي تلك التي يمكن أن يدركها كلا الجانبين، وكل منهما يعرف أن الآخر يدركها أيضًا. في الحرب، غالبًا ما يقتصر الحوار بين الخصوم على لغة العمل المقيدة وقاموس المفاهيم والسوابق المشتركة.

لغة الانتقام

هاجمت ثلاثة زوارق طوربيد من موانئ فيتنام الشمالية مدمّرة أمريكية على بعد ثلاثين ميلاً من سواحلها في 2 أغسطس 1964. فقاومتها السفينة الأمريكية وألحقت أضرارًا بأحدها، وبقيت في المنطقة. بعد يومين، وبرفقة سفينة شقيقة، تعرضت المدمرة للهجوم مرة أخرى، وطاردت مرة ثانية القوة المهاجمة بهجوم أكبر بمساعدة طائرة أمريكية من حاملة قريبة. ثم بعد اثني عشر ساعة، هاجمت أربع وستون طائرة أمريكية من الناقلتين Ticonderoga و Constellation المنشآت البحرية في خمسة موانئ فيتنامية شمالية، وقد قيل إنها دُمرت أو أُلحقت أضرارًا جسيمة بحوالي نصف عدد قوارب التوربيدو باترول (PT) الخمسين في تلك الموانئ وأُشعلت النيران في مستودع بترول.

وأثناء الهجوم، أعلن الرئيس جونسون على شاشة التلفزيون أن الهجوم الفيتنامي الشمالي قد وقع ويجب أن يلقى ردًا إيجابيًا. " إن هذا الرد قيد التنفيذ وأنا أتحدث إليكم الليلة". وقال: "ردنا في الوقت الحاضر سيكون محدودًا ومناسبًا"، مضيفًا: "لا نسعى إلى حرب أوسع" وأنه أوعز إلى وزيرة الخارجية بتوضيح هذا الموقف تمامًا للأصدقاء "وللخصوم".
ومع معارضة واحدة فحسب، كان الأعضاء الجمهوريون الأحد عشر والعشرون من الأعضاء الديمقراطيين العشرون في لجنتي العلاقات الخارجية والخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ مقتنعين بأن قرار الرئيس "تم التفكير فيه بطريقة سليمة ونُفّذ بمهارة" وأن الولايات المتحدة، في ظل هذه الظروف، لم يمكن أن تفعل أقل من ذلك ولم يكن ينبغي لها فعل المزيد". شعر الجمهوريون والديمقراطيون، والعسكريون والمدنيون، وحتى بعض الأوروبيين، بإجماع غير عادي، أن الإجراء مصمم بدقة من حيث النطاق والشخصية، كان هذا حال الجميع باستثناء الفيتناميين الشماليين والصينيين الشيوعيين، حتى أنهم ربما اعتقدوا ذلك أيضًا. وفي الواقع، كان رأيهم هو الرأي الأكثر أهمية، فهم النقّاد الأهم، وقد تُركت الخطوة التالية لهم. كانت سمعة أمريكا في جميع أنحاء العالم على المحك، سواء من حيث ضبط النفس المتحضّر أو التصميم والمبادرة. ومع ذلك، كان الجمهور الأكثر أهمية هو الجمهور الذي اعتبر هذا التصرف مناسبًا وفقًا لمصلحتهم! كان العدو.
إذا تم الحكم على العمل العسكري الأمريكي على نطاق واسع بأنه مناسب بصورة استثنائية، فقد كان هذا حكمًا

جماليًا تقريبًا. لو كان من الممكن أن تنطبق عبارة مثل "حضور البديهة" على الحرب والدبلوماسية، لكان العمل العسكري جزءًا معبرًا من البديهة. فقد اتخذ بصورة أساسية شكل الأفعال لا الأقوال، واتّسمت الأفعال بالوضوح. ولم يتّصف نص خطاب الرئيس جونسون بالدقة والصراحة مثل اختيار الأهداف ومصدر وتوقيت الهجوم. لقد عززت الرسالة اللفظية الرسالة التي تنقلها الطائرات. وقد تم اختيار الكلمات بلا شك مع أخذ الشيوعيين والجمهور الأمريكي بالاعتبار. لكن في تلك الليلة، حقق الطيارون الدبلوماسية بصورة أساسية وليس كتّاب الخطابات.

الحرب هي دائمًا عملية مساومة، حيث تأتي التهديدات والمقترحات، والاقتراحات المضادة والتهديدات المضادة ، والعروض والضمانات، والتنازلات والمظاهرات، على هيئة أفعال بدلاً من الأقوال، أو أفعالٍ مصحوبة بالكلمات. وفي الحروب صرنا نسمّيها "حروبًا محدودة" تظهر المساومة بوضوح أكبر ويتم إجراؤها بوعي أكبر. تحضر الأهداف الحاسمة في حرب كهذه في ذهن العدو بقدر ما تحضر في ساحة المعركة، ولا تقلّ حال توقعات العدو أهميةً عن حال قوّاته فالتهديد بالعنف الاحتياطي أهم من التزام القوات في الميدان.

وحتى النتيجة تعتمد على التفسير، فهي تتعلق بكيفية تصرف الخصوم بقدر ما تتعلق بتقسيم الغنائم. إنها تنطوي على سُمعة وتوقعات وسوابق مكسورة وسوابق راسخة ، وعلى ما إذا كان الفعل قد ترك القضايا السياسية أكثر أو أقل استقرارًا مما كانت عليه. إن ما يحدث على الأرض (أو في أي مكان تحدث فيه الحرب المحدودة) مهم، لكنه قد يكون مهمًا بالنسبة لما يرمز إليه بقدر أهمية قيمته الجوهرية. وكأي عملية مساومة، تتضمن الحرب المحدودة درجة معينة من التعاون بين الخصوم.

ولا أحد يفهم هذا أفضل من العسكريين أنفسهم، الذين أظهروا في كثير من الحروب تقديرً كبيرًا لمعاملة الأسرى. بصرف النظر عن الأخلاق، كان هناك سبب وجيه لإبقاء السجناء على قيد الحياة فكان يمكن مقايضتهم مقابل أسرى العدو، أو جعل صحتهم وراحتهم مشروطة بمعاملة العدو لأسراه.9 ويُعدّ جمع الموتى مثالًا أكثر دراماتيكية على المصلحة غير المتضاربة في الحرب، والمصلحة المشتركة المعترف بها بين الأعداء والتي تعود في التاريخ على الأقل إلى حصار طروادة.[46]

يوجد الكثير للتواصل بشأنه في الحرب المحدودة ما يجعلها شأنًا تعاونيًا. لم ترغب الحكومة الأمريكية في شن الغارة على المنشآت البحرية الفيتنامية الشمالية فحسب، بل أرادت أن يعرف الفيتناميون الشماليون سبب قيامها بذلك وما لم تفعله بعد. ما فهمه الفيتناميون الشماليون من هذا الفعل وكيف فسروه، وما هو الدرس الذي استخلصوه، وماذا توقعوا بعد ذلك، وما هو النمط أو المنطق الذي يمكن أن يروا فيه، كانت هذه الأمور أكثر أهمية من تفكيك قدرة بحرية ثانوية. ولا شكّ أنه تم التخطيط للعملية بعناية كبيرة، لكنها لم تُعنى كثيرًا بتدمير ما قيمته عشرين مليون دولار من الأصول الفيتنامية الشمالية وإسقاط بعض الضحايا، أو مهما كانت العواقب. انصبّت العملية على ابتكار نوع من التواصل يتلقّاه الفيتناميون الشماليون والصينيون بدقة عالية. وكان من مصلحة الفيتناميين الشماليين قراءة الرسالة بصورة صحيحة: ربما وقع خطأ معين في المشروع، لا سيما في الرد عليها، وكان من الممكن أن يكون ذلك مؤسفًا لكلا الجانبين.

ما الذي جعل الهجوم على قارب التوربيدو بترول (PT) يبدو "مناسبًا"؟

لا يخبرنا التقييم العسكري المحض بأكثر من أنه بتكلفة متواضعة من الخسائر (فُقدت طائرتان مع طياريهما)، تم

---

46 . تُعتبر المبارزة مثال آخر مذهل، كأسلوب حرب، وقد وجد يادين أنها كانت شائعة في كنعان قبل وصول الفلسطينيين بوقت طويل، فيقول: "من الواضح أن حافز المبارزة لم يكن في المقام الأول التباهي أو الغرور من جانب المحاربين الأفراد، بل رغبة القادة في تأمين قرار عسكري بدون إراقة دماء كثيرة في معركة واسعة النطاق". وقد حلّل المثال المعروف لداوود وجالوت. "يخرج بطل من المعسكر الفلسطيني، يصرخ بازدراء نحو جيش بني إسرائيل، ويطالب بإرسال محارب ليخوض معركة معه. ويظهر الفحص الدقيق للرواية أن جالوت لا يقوم بذلك بهدف التفاخر والاستفزاز فحسب، بل هناك نية محددة وراء كلماته. إنه يعرض على جيش بني إسرائيل طريقة حرب كانت شائعة بما فيه الكفاية في جيشه ولكنها كانت لا تزال غريبة بالنسبة لقوات بني إسرائيل... فيقترح جالوت أن يبارز ممثّلًا من بني اسرائيل بدلًا من معركة بين الجيشين. وكان مصرًا في إلحاحه على هذه المبارزة، ويطرح شروط المسابقة: `` إذا كان قادرًا على القتال معي وقتلي، فسنكون عبيدك، لكن إذا انتصرت عليه وقتلته، ستصبحون عبيدًا وخدّامًا لنا. ويستنتج يادين:" هنا إذًا مثّلت المبارزة شكلًا من أشكال الحرب الذي يحدث وفقًا لاتفاق مسبق بين الجيشين، وكلاهما يقبل بشرط أن يتم تحديد مصيرهما من خلال نتيجة هذه المبارزة". وقد هرب جيش جالوت في النهاية، ولم يلتزم بالصفقة. راجع: Yigael Yadin, The Art of Warfare in Biblical Lands (2 vols. New York, McGraw-Hill, 1963), 2, 267-69.

إلحاق خسارة طفيفة بالقوات العسكرية الفيتنامية الشمالية. لا تحمل الأضرار المماثلة التي لحقت بالقوات الجوية الفيتنامية الشمالية، أو جيشها، أو خطوط إمدادها العسكرية، المعنى نفسه ولم تبدو مناسبة نوعًا ما. ولم يساهم نجاح الهجوم كتهديد عسكري في جعل الأمر يبدو مناسبًا. لقد كان عملًا انتقاميًا، كرد، وتحذير، وعرض، فبرز هذا العمل بمظهرٍ مناسب على نطاق واسع. وقد يكون للضرر المتكافئ الذي يلحق بالموارد العسكرية الأخرى معنى عسكريًا، لكن لاختلفت رمزيّته.

لو انتظرت الولايات المتحدة أسبوعًا لشن الهجوم، لكان تبدد جزءٌ من الترابط. ولو قصفت الولايات المتحدة المطارات الفيتنامية الشمالية، على أساس أن قوارب (PT) أثبتت عدم فعاليتها وأن الهجوم التالي قد يأتي من الطائرات، لكان الترابط أبعد بين الفعل والرد. ولو عادت الولايات المتحدة لتهاجم يومًا بعد يوم، وأطلقت النار على المنشآت البحرية ومنشآت الموانئ والمستودعات، لفقدت العملية برمّتها دقّتها؛ حينها سيضعف الإحساس بـ "العدالة" وستصير "الحادثة" أقل وضوحًا؛ ولأصبح من الصعب تمييز الانتقام لهجوم المدمرة من العمل العسكري الانتهازي.

من الجيد وصف الرد الأمريكي بأنه لا لبس فيه، فقد كان واضحًا واعتمد على نمط. وإن سأل أحدهم عما فعلته الولايات المتحدة عندما تعرضت مدمراتها للهجوم في خليج تونكين، فلا خلاف حول الإجابة، ويمكن للمرء أن يذكر الوقت والأهداف والأسلحة المستخدمة. فلا يفترض أحد أن الولايات المتحدة صادف أن شنت هجومًا على موانئ فيتنام الشمالية المخطط لها في ذلك اليوم، ولا يساور أحد أدنى شك في ماهية العمل العسكري الذي كان على علاقة مباشرة بالهجوم على المدمرات.

عندما يقتل كلب دجاجةً في مزرعة، أتفهّم القيام بربط الدجاجة الميتة حول رقبة الكلب. فإذا كان الغرض الوحيد من معاقبة جنحة الكلب هو جعله يعاني من عدم الراحة، فيمكن للمرء أن يربط دجاجة ميتة حول رقبته لتلويث السجادة، أو صفعه في غرفة المعيشة في كل مرة يقتل فيها دجاجة. لكن هذا هذا العقاب يوصل رسالة إلى الكلب، وربما يناشد إحساس المالك بالعدالة، لجعل العقوبة مناسبة للجريمة ليس في النطاق والشدة فحسب، لكن في الرموز والصلة أيضًا.

في حالة الكلب، لا نستطيع أن نفسر له، فلا يمكننا ربط دجاجة ميتة حول رقبته ثم نخبره بأن هذا عقابه لأنه عض ساعي البريد. في المقابل، يمكننا أن نقول للفيتناميين الشماليين، إننا ندمر قوارب PT الخاصة بهم لأنهم هاجموا سفننا، ويمكن أن نقول بسهولة، بدلاً من ذلك، إننا كنا نطلق النار على طرق الإمداد إلى لاوس، ونفجر بعض المصانع، ونضرب القواعد الجوية، أو نكثّف الحرب في جنوب فيتنام، انتقاما لهجماتهم على المدمرات. لماذا على الفعل أن يتواصل مع المعنيين، كما هو الحال مع الكلاب، في حين أننا نستطيع أن نعبر جيدًا بالكلام عن هذا الارتباط مع الجزم بأنهم يستمعون؟

إنه سؤال مثيرٌ للاهتمام. ويبدو أن الحكومات تشعر بأنها ملزمة برسم نمط بأفعالها للتواصل مع الفعل، وبكلامها أيضًا. في الواقع، ربما لا توجد سمة للحرب المحدودة أكثر إثارة للإعجاب من هذه، أن المرء يتواصل بالأفعال بدلاً من الأقوال، أو بالأفعال بالإضافة إلى الأقوال، ويجعل الأفعال تشكّل نمطًا من التواصل على الرغم من حقيقة أن كل جانب متعلّم بما يكفي لفهم ما يقوله الآخر.

ولذلك صلةٌ بسيكولوجية التواصل، وبإحساس الناس بالتناسب، والعدالة، والملاءمة، والعلاقة الرمزية في الرد على الاستفزاز، وبالنمط الذي يتكون من مجموعة متماسكة من الإجراءات، وهذا يفوق العلاقة العسكرية البحت بين الأعداء، ويتجاوز اقتصاديات التكلفة والضرر، ويتخطّى الكلمات المستخدمة في تبرير مجموعة من الإجراءات. ولطالما شهدنا هذا الأمر في الدبلوماسية. إذا كان الروس يقيدون سفر دبلوماسيينا أو يمنعون السياحة الثقافية، فإن أول ما سيتبادر إلى أذهاننا هو تشديد القيود أو إلغاء زيارتهم في المقابل، وليس الانتقام في مصايد الأسماك أو التجارة.

هناك اصطلاحية في هذا التفاعل، ميل إلى المعاملة بالمثل، والرد بنفس اللغة، وجعل العقوبة تتناسب مع طبيعة الجريمة، وفرض نمط متماسك على العلاقات.

من المهم معرفة السبب، ومن المهم بنفس القدر الاعتراف بأن الأمر كذلك. وتستحق الظاهرة التقدير سواء انطوت

على قوة الإيحاء، أو التقليد المطلق، أو الافتقار الواضح للخيال، أو غريزة غير ذات صلة بالتماسك والنمط، أو تضمنت بدلًا من ذلك بعض الأسباب الوجيهة وحتى الأسباب التي يتم فهمها بشكل غامض والاستجابة لها بشكل غريزي. عندما اشتكى خروتشوف في العام 1960 من رحلات يو-2، وألمح إلى أن الصواريخ السوفيتية قد تُطلق على القواعد التي انطلقت منها طائرات يو-2 في الدول المجاورة وباكستان والنرويج، هل كان هذا لأن هذه الطائرة تشكل تهديدًا له وكان سيقضي عليها بضرب القواعد التي كانت تقلع منها؟ على الاغلب لا. يبدو تشبيه الدجاج الميت مقنعًا على الأقل مثل فكرة أن تدمير مطار معين من شأنه أن يمنع إلى حد ما تكرار الرحلات الجوية. كان خروتشوف يقوم بربط العوامل، ما جعل رده المهدد يتناسب بشكل غريب مع الشيء الذي كان يشكو منه. كان يسعه القول إنه سيرفض منح التأشيرات للباكستانيين، أو يطلق النار على سفينة باكستانية في البحر، أو يلقي قنبلة في بلدة في باكستان، أو يخرب خطوط السكك الحديدية الباكستانية، أو يقدم مساعدة عسكرية لعدو لباكستان، لكنه لم يفعل. بل قال، أو ألمح بشدة، سواء كان ينوي القيام بذلك فعلًا أم لا، إلى أنه سيفجر المكان الذي أقلعت منه طائرة يو-2.

وهذا طبيعي جدًا، كما كان الرد الأمريكي على الهجوم على مدمراتها، وقد لا نميل إلى التشكيك حتى في المبدأ المعني. بعض هذه الردود "واضحة" لدرجة أن المرء لا يدرك أن "الوضوح" يشكل مبدأً صارخًا للتفاعل في الدبلوماسية، حتى في السلوك العسكري. ومن المثير للاهتمام بصورة خاصة أن يحدث هذا بين الدول المعادية لبعضها البعض، التي لا حاجة لتطبيق المجاملات القانونية فيما بينها.

إن القول بأنه كان من غير المبرر وغير الملائم والتعسفي أن يقوم خروتشوف بتدمير موقع عسكري بعد إقلاع رحلة من طراز يو-2، أو أن تضرب الولايات المتحدة منشآت لاوس الشيوعية بعد مهاجمة المدمرات

وحتى عندما يكون هذا الميل للتصرف بأنماط معينة للرد بنفس الطريقة لجعل العقوبة مناسبة للجريمة في طبيعتها وكذلك شدتها، يتم شرحه على أنه لا يزال يستحق التقييم. فلا تعني حقيقة أنه يأتي بشكل طبيعي أنه يجسد بالضرورة أعلى حكمة عسكرية أو دبلوماسية. وقد يجادل المرء أن يجادل، ربما بقليلٍ من المصداقية، أنه ناتج عن الكسل الفكري: قد يكون هناك مائة طريقة للرد على عمل العدو، لكن يجب اتخاذ خيار بطريقة ما، ويكون الاختيار سهلاً إذا كان النطاق ضيقًا من خلال بعض التقاليد أو الغريزة التي تحافظ على اللعبة في نفس ملعب الكرة. وتخدم قواعد الآداب هذا الغرض، فهي تحدّ من الاختيار وتجعل الحياة أسهل. ويمكن أيضًا الادعاء، ربما مع وجود بعض التبريرات، أن البيروقراطيات لديها ميل نحو علم القضايا، والتفكير القانوني، والأناقة الفلسفية التي تجعل القادة الوطنيين يتصرفون غريزيًا متّبعين نمطًا متماسكًا، كما لو كان التماسك هو نفسه الملاءمة، وكما لو أن سرعة البديهة هي أفضل استراتيجية ممكنة. إن ميل الدول غير الصديقة إلى النقاش مع بعضها البعض باستمرار، واتهام بعضها البعض والدفاع عن نفسها، قد يعزز هذا الميل إلى التفكير في الدبلوماسية ككلّ، بما في ذلك العمل العسكري، كإجراء قانوني معاد[47]. لكن لا شك أن هناك ما هو أكثر من ذلك. وقد يساهم ربط رد الفعل بالإجراء

---

47 يُقال إن الرغبة في جعل العقوبة مناسبة للجريمة من حيث المضمون والطبيعة، وليس من حيث الخطورة فحسب، تظهر عند الأطفال في سن السادسة تقريبًا وتصبح سائدة في عمر IO أو 12 عامًا. لكن يقول بياجيه في وصف مواقف الأطفال إن "النقطة الأساسية هو أن يفعل للمعتدي شيئًا مشابهًا لما فعله بنفسه، حتى يدرك نتائج أفعاله، أو يعاقب مرة أخرى، حيثما أمكن، بالنتائج المادية المباشرة لذنبه ". وقد أطلق على هذا المبدأ تسمية "العقوبة بالمعاملة بالمثل" وتتطابق مع مفهوم الأطفال المتطور للعقد الاجتماعي، والقواعد التي تحكم العلاقات بين الناس بدلاً من القواعد التي تفرضها السلطة الإلهية أو الطبيعية على الناس. يميل الأطفال الأصغر سنًا إلى التفكير في القواعد كشيء مفروض من الخارج، فتروق لهم "العقوبة الكفارية" و "لا علاقة بين مضمون فعل المذنب وطبيعة عقوبته". ويقول بشأن الفرق بين الاثنين أن "اختيار العقوبات هو أول ما يظهر ذلك" عندما يهتمّ الأطفال فقط بالشدّة، ويؤمن كبار السن بأنه "ليس على المرء أن يعوض عن المخالفة من خلال معاناة متناسبة، لكن يجب عليه أن يجعل الجاني يدرك، من خلال تدابير مناسبة للخطأ نفسه، كيف كسر رابط التضامن ".

ويوجد مبالغة نوعًا ما في "رابط التضامن" في العلاقة التعاقدية بين العرب والإسرائيليين، أو الأمريكيين والفيتناميين الشماليين! ومع ذلك، فإن القيود والأعمال الانتقامية بين الدول لا تستند إلا إلى نوع من المعاملة بالمثل. إن ربط الرد بالاستفزاز هو وسيلة لإثبات أنه على الرغم من انتهاك بعض "القواعد"، إلا أن القواعد لا تزال قائمة، ويتم فرضها في الواقع أثناء عملية الانتقام، ولا يمكن إنفاذها إلا تحت تهديد رد الطرف الآخر. ومن المثير للاهتمام دراسة الأعمال الانتقامية في المناطق الاستعمارية، حيث تكون العلاقة استبدادية وليست متبادلة، لمعرفة ما إذا كان أسلوب العقاب "الكفاري" نموذجيًا. يقع

الأصلي، وفرض نمط على الأحداث، في وضع حدود وقيود. فيعبّرهذا الأمر عن استعدادٍ لقبول الحدود والقيود، ويجنّب المفاجأة وغير المألوف من النوع الذي قد يذهل الخصم ويربكه بشكل مفرط. كما يحافظ ذلك على حس التواصل والاتصال الدبلوماسي والرغبة في الفهم بدلاً من سوء الفهم. ويساعد ذلك أيضًا الخصم في فهم دافع المرء، ويوفر له أساسًا للحكم على ما يمكن توقعه كعواقب لأفعاله، ويجعله يدرك أن للسلوك السيء عقاب بخلاف السلوك الجيد، فإن كان هذا ما يريد المرء أن يظهره للخصم؛ قد لا يبدو أن الإجراءات المنفصلة، والإجراءات المتخذّة عشوائيًا، تتبع تسلسل السبب والنتيجة. وفي حالة اعتقد الخصم أن الطرف الآخر يتجنب المشكلة، ويبتعد جانبًا ويتظاهر بعدم الانتباه، فإن الارتباط المباشر بين الفعل والردّ يساعد في القضاء على الصدفة المحض ويجعل أحدهما يظهر نتيجة عمل الآخر.

ولا يزال بإمكان المرء أن يتساءل لماذا لا يمكن إجراء نفس الارتباط شفهيًا، ما يوفر قدرًا أكبر من حرية العمل في حال الرغبة في مزيد من الحرية. وكجزء من الإجابة، يمكن القول إن الكلمات رخيصة، وليست ذات مصداقية بطبيعتها عندما تنبثق من خصم، وأحيانًا تكون حميمة جدًا في طريقة التعبير. بينما يُعتبر العمل غير شخصي بصورة أكبر، ولا يمكن "رفضه" كما يمكن للرسالة اللفظية، ولا ينطوي على حميمية الاتصال اللفظي. وتثبت الأفعال أيضًا شيئًا ما: عادة ما تنطوي الإجراءات الهامة على بعض التكلفة أو المخاطرة، وتحمل بعض الأدلة على مصداقيتها. كما أن الأفعال أقل غموضًا فيما يتعلق بأصلها، فالرسائل اللفظية تأتي من جهات مختلفة من الحكومة، مع فروق دقيقة مختلفة، وتكمّلها "تسريبات" من مصادر مختلفة ويمكن أن تتعارض مع رسائل شفهية لاحقة، بينما تميل الأفعال إلى كونها غير قابلة للنقض، وتثبت حقيقة حدوث الفعل أن السلطة هي وراءه . قال الرئيس جونسون (7 أبريل / نيسان 1965) أثناء الغارات الجوية على فيتنام الشمالية: "أتمنى لو كان من الممكن إقناع الآخرين بالكلمات لأجل ما نجده من ضرورة الآن للتحدث بالبنادق والطائرات[48]".

وحتى عند وجود سبب وجيه، لا يعني ذلك أن هذا الأسلوب "الدبلوماسي" والمتماسك في العمل هو الأفضل دائمًا. وقد تمرّ أوقات يرغب فيها بلد ما في التحرّر من القواعد، ورفض أي تأكيد على إمكانية التنبؤ بسلوكه، وصدم الخصم، وإخلال توازن الخصم، وإظهار عدم الموثوقية، وتحدي الخصم بالرد بالمثل، والتعبير عن العداء وتمزيق الحسّ بالاتصال الدبلوماسي، أو حتى مجرد الحصول على عذر للشروع في مشروع غير ذي صلة كما لو كان رد فعل عقلاني على حدث سابق. ولا يزال ذلك دبلوماسيةً: فهناك أوقات يجب أن تكون فيها وقحًا، أو تكسر القواعد، أو تفعل ما هو غير متوقع، أو تصدم الطرف الآخر، أو تبهره، أو تفاجئه، أو تظهر الإهانة، سواء في دبلوماسية الأعمال، أو الدبلوماسية العسكرية، أو غير ذلك من أنواع الدبلوماسية.

وعلى الرغم من أن المرء يرغب من حيث المبدأ في الالتزام بما جرت عليه العادة وتجنب ما هو غير متوقع، يُعدّ العُرف محدود للغاية في الخيارات التي يقدمها، فيتعين على المرء التخلي عن الآداب والتقاليد، وتحدّي خطر سوء الفهم، والإصرار بشأن قواعد جديدة للعبة أو حتى مجانية للجميع. وحتى في تلك الحالة، لا تُعتبر القواعد والتقاليد غير ذات صلة: فخرق القواعد أكثر دراماتيكية، وينقل المزيد عن نوايا المرء، بالأخص لأنه يمكن أن يُنظر إليه على أنه رفض الالتزام بالقواعد.

الفرق الرئيس بين أسلوبي التكفير والمعاملة بالمثل فيما بين الحكم على الفعل وعقابه كحدث منعزل والنظر إليهما على أنهما حلقات في علاقة مستمرة، علاقة مساومة أساسًا. The Moral Judgment of the Child (New York, Collier Books, 1962), pp. 199-232, especially pp. 206, 217, 227, 232.

48 هذا ما قاله الرئيس كينيدي عن خروتشوف" لن يعير ابن الحرام ذلك أي اهتمام للكلمات، يجب أن يراك تتحرك". Arthur M. Schlesinger, Jr., A Thousand Days (Boston, Houghton Mifflin, 1965), p. 391.

إن ميل الدول لتجسيد نواياها في أفعالها لا يعني أن هذا النوع من الاتصالات يتم تلقيه وتفسيره بدقة عالية. كان خليج تونكين حالة متطرفة من العمل الواضح، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن الأحداث كانت معزولة جدًا في المكان والزمان عن الأحداث الأخرى وبالتالي كانت تتباين بشكل كبير مع السياق. وعادة ما تكون عملية الدبلوماسية عن طريق المناورة غير متقنة، حيث تضعف مراقبة الأفعال لناحية الرسالة التي تجسدها، وتشوّش عليها الأحداث التي لا يمكن السيطرة عليها، وهي عرضة لسوء التفسير. حتى أن أحداث خليج تونكين ربما لم تكن واضحة بالنسبة للفيتناميين الشماليين في ذلك الوقت كما كانت بعد ذلك بوقت قصير في لجنتي القوات المسلحة والعلاقات الخارجية.

الردود التكتيكية والردود الدبلوماسية

إن قام أحد الأطراف في أزمة أو اشتباك عسكري بتصعيد الصراع، أو تخلى عن بعض ضبط للنفس أو تجاوز الحدّ، فيمكننا التمييز بين عاملين حاسمين ومختلفين للغاية لرد الطرف الآخر. الأول هو التغيّر في الوضع التكتيكي، أي الضغط لتفادي المنفعة، أو هزيمتها، أو استردادها عبر تعزيز دورها. أما الآخر فهو الحافز للقيام برد علني، ومواجهة التحدي، والانتقام، و"معاقبة" الطرف الآخر على خرقه للقواعد أو "التحذير" من القيام بذلك مرة أخرى، وحتى إجبار المفتعل على التراجع والالتزام بالقاعدة القديمة، والتوقف عما بدأه أو التراجع عما قدمه. ويبدو أن العامل الأول كان الدافع لدخول الصين إلى الحرب الكورية بصورة رئيسة، وهو الحاجة التكتيكية لمنع الجيش الأمريكي من احتلال كوريا بأكملها. لم يكن هناك "حادث" واضح يتفاعلون معه، ولا تغير مفاجئ في السلوك العسكري الأمريكي أعفاهم من "التزام" ما بالبقاء بعيدًا. في المقابل، كان الرد الأمريكي في خليج تونكين ليس مبنيًا على متطلبات عسكرية بل على حكم دبلوماسي لما دعا إليه الموقف. وبالمثل، عندما أطلقت المدفعية السورية، التي غالبًا ما تحرشت بالمواقع العسكرية الإسرائيلية وتلقت نيرانًا أرضية في المقابل، النار على المدنيين في أواخر عام 1964، كان الرد الإسرائيلي هو كسر المعتاد من إطلاق نار على الأرض واستخدام القوة الجوية لإسكات البطاريات. وقد قيل لي إن أحد الاعتبارات المهمة في هذا القرار هو أن خروج السوريين الجدّي عن الروتين من استحقّ كسرًا انتقاميًا في التقاليد الإسرائيلية، مع الخطر المصاحب لتوسيع الحرب[49].

يوجد أسلوبان مختلفان لتوسيع الحرب بسبب ترتّب التأثير "التكتيكي" والتأثير "الدبلوماسي" عن أي توسع. ويُستخدم الأسلوب الأول للتقليل من ظهور المبادرة، أو التحدي، أو التجاوزات، أو التخلي، بينما يقوم الأسلوب الآخر على استغلال هذه الأمور. وإن كان الهدف هو إحداث صدمة للطرف الآخر، أو توليد إحساس بالخطر، أو الإشارة إلى المبادرة، أو العزم، أو حتى التهور، وبالتالي تخويف الآخر وإيقافه مؤقتًا، يمكن التحلّي بمظهر "انتهاك القواعد". وسواء كان الإجراء ينطوي على أسلحة أو جنسيات أو أهداف جديدة، أو التحول من التدخل السري إلى العلني، أو توسيع النطاق الإقليمي للحرب، فإن أحد الأساليب هو القيام بذلك فجأة دراماتيكيًا وبطريقة يجرؤ الطرف الآخر على الرد عليها بقوة متساوية. وحتى اختيار المبادرة التي يجب فعلها يمكن أن يتم نظرًا إلى تأثير الصدمة بدلاً من عواقبها التكتيكية. وقد ترك استخدام طائرات "الاستطلاع" الأمريكية في الهجمات الانتقامية في لاوس عام 1964 هذا التأثير بشكل أساسي، فربما لم يكن الهدف هو إحداث قدر معين من الضرر على الأرض بل لإظهار الرغبة الأمريكية في الانخراط بشكل أعمق. فإخفاء الهجمات على أنها من لاوس، بطريقة تسمح بتنفيذ المهام التكتيكية بنفس النجاح، لن يؤدي الغرض. لكن إذا كان الهدف بدلًا من ذلك هو الميزة التكتيكية المتمثلة في تخفيف بعض القيود، وليس التخويف، فيمكن بذل جهد لجعل الحدود تتآكل أو محوها بدلاً من خرقها بشكل كبير. ويمكن التذرع بعقيدة "المطاردة الساخنة"، على سبيل المثال، في مهاجمة مطارات أو موانئ العدو، ما يؤدي إلى توسيع ساحة المعركة بطريقة معقولة. وإذا فضّل العدو عندئذٍ تفسير "المطاردة الساخنة" لا على أنها مناورة

49 كما قيل لي إن عمليات الانتقام الجوية الأمريكية الأخيرة في فيتنام الشمالية تم الاعتراف بها في ذلك الوقت كسابقة لتفسير الأعمال الانتقامية الجوية في سوريا، حيث أصبحت الضربات الجوية مدمجة في لغة الانتقام مع دلالة رد الفعل النهائي بدلا من إعلان حرب متجددة أو موسعة.

في حرب الأعصاب بل على أنها امتداد تكتيكي للحرب الأصلية، فقد يكون حراً في التعامل معها على أنها أقل احتياجًا للانتقام مما لو كان الهجوم تغيرًا مفاجئًا في طبيعة الصراع[50].

التلاعب بالحدود المتعارف عليها

هل يمكن للحكومة أن تضع قيودًا معقولة قبل نشوب نزاع، باختيار الأنواع التي تعتبرها آمنة ومفيدة؟ وهل يمكن حرمان القيود من صفتها الواضحة والمقنعة من خلال رفضها مقدّمًا أو نقضها بطريقة ما؟ من الواضح أنهم يستطيعون ذلك، لكن ليس بسهولة.

فإن أخذنا قضية الأسلحة النووية مثالًا نرى أن الاجراءات الكثيرة تعزز التمييز الرمزي بين المتفجرات النووية والمتفجرات العادية. وحتى حظر التجارب، الذي كان يستهدف اسميًا التجارب في وقت السلم، يحتفي ويصادق على تمييز معترف به بين الأسلحة النووية وجميع الأسلحة الأخرى. وبنفس الطريقة، لكن بالعكس، قد تؤدي كثرة استخدام المتفجرات النووية النظيفة من أجل تحريك التربة وغيرها من المشاريع الاقتصادية من إلى استيعاب استخدام المواد النووية في المتفجرات الأخرى، ما يجعل الناس يعتادون على فكرة أن الاختيار بين مادة تي إن تي والمتفجرات النووية يجب أن يقوم على الكفاءة وحدها، ما يؤدي إلى تآكل التقاليد القائلة بأن المتفجرات النووية مختلفة. ومن ناحية أخرى، سيحطم استخدام الأسلحة النووية في أي مكان في القتال سابقةً. فقد يقود إدخالها عمدًا في حرب بدون ضرورة، وفي ظل ظروف تفرض احتمالًا ضئيلًا لخروج الأمور عن السيطرة، إلى إلقاء ظلال من الشك على الافتراض بأن الأسلحة النووية تُستخدم كملاذ أخير فحسب، وإلى طرح توقعات بأنها ستُستخدم مجدّدًا في الوقت المناسب، ما يقلل من معقولية إحجام الطرف الآخر عن استخدامها بالنسبة لكل دولة نووية.

هل يمكن للإعلانات الشفوية وحدها أن تضع حدودًا قابلة للتطبيق؟ يبدو أن الكلمات تساهم في ذلك. تساعد مناقشة القيود المحتملة على خلق التوقعات مباشرةً، حتى في حالة عدم وجود أي نية لذلك. إن الجدل المستمر حول ما إذا كان استخدام الأسلحة النووية في البحر، أو في القتال الجوي، يختلف نوعياً عن استخدامها على الأرض، قد يؤدي إلى حدوث مثل هذا التمييز أو زيادة حدته مسبقًا. ويمكن للتعبير اللفظي أن يلفت الانتباه إلى الفروق التي ربما لم يتم التعرف عليها. وقد اعتادت الولايات المتحدة التمييز بين المساعدة القتالية وتوفير المستشارين العسكريين، وهو تمييز ربما لم يكن ملحوظًا لولا مناقشة ذلك. يمكن لاقتراح الوزير ماكنمارا بأن تكون المدن "محظورة"، على الرغم من أنه لا يعبّر عن فرقٍ بين المدن والمؤسسات العسكرية، أن يلفت الانتباه على الأقل إلى خط فاصل محتمل، ويعلن للسوفييت أن الحكومة الأميركية تعي هذا الفرق، ويقترح أن يتم تصميم أنظمة معلوماتية لمعرفة الفرق بين الهجوم على المدن وذلك على المؤسسات العسكرية[51].

خصائص الحدود

تتصف بعض هذه العتبات والحدود بحصول تحدٍ كبيرٍ لا مفرّ منه عند تجاوزها، ما يثير سؤال ماذا سيفعل الآخر الآن؟ يعكس الغاز والأسلحة النووية هذا الطابع، فلا يتوقع المرء أن يقوم الخصم بإعادة تقييم الموقف التكتيكي فحسب، بل التفكير في بعض ردود الفعل العلنية، وبعض الردود، وبعض الإجابات أيضًا. (وكاحتمال واضح، يمكنه إدخال أسلحة مماثلة خاصة به في حال امتلاكها). وهناك تحدٍ آخر يتمثل في عبور الحدود الوطنية. كما أن إضافة قوات من جنسية جديدة، خاصة من دولة قادرة على زيادة كبيرة في النشاط العسكري (مثل الجيوش الصينية في

---

50 14. للاطلاع على المزيد بشأن دوافع التوسع والتقيّد، يمكن مراجعة: "Motives for Expansion and Limitation", also Halperin' s chapter his chapter on "Interaction Between Adversaries," Limited War in the Nuclear Age, pp. 1-25 and 26-38.

51 . "إن الإعلان الصريح عن خيار تجنب المدينة (بالمقارنة مع مجرد الإعداد السري لتجنب المدينة) هو، بمعنى من المعاني، إشعار مقدم. إنه إشعار قد يتوقع بموجبه العدو أن تتصرف الولايات المتحدة في حالة فرض الحرب علينا. وليس الغرض من الإعلان التماس "اتفاق" على قواعد الحرب النووية، بل هو التأكد من أن العدو المحتمل على دراية بالخيار الجديد الذي لديه. فإن كان يقدّر حياة مواطنيه، عليه أن يتخذ خطوات ليضع لنفسه خيارًا للاستهداف لتجنيب المدن أعدائه."
John T. McNaughton, General Counsel of the Department of Defense, address to the International Arms Control Symposium, December 1962, Journal of Conflict Resolution, 5 (1963), 233.

الحرب الكورية) هو تحدٍ كبير آخر.
من الخصائص المهمة للعتبات والحدود هي ما إذا كانت تنطبق على كلا الجانبين. وإن تجاوز أحدهم حدًا (تخطى العتبة)، فهل هناك خطوة معادلة يمكن للجانب الآخر اتخاذها؟ هل من الممكن الإجابة "عينيًا" أم أن تلك الخطوة المعينة غير متاحة للآخر أو لا معنى لها بالنسبة له؟ في الحرب التي شاركت فيها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، يمكن أن يقابل إدخال أسلحة نووية مثلًا من قبل أحدهما، استخدامًا "مطابقًا" من قبل الطرف الآخر. (لا يشير "التطابق" إلى إدخال قوة نيران نووية مكافئة أو أن العواقب ملغاة، بل أن هناك رد فعل بنفس "العملة"). وفي حالات أخرى، مثل الحصار المفروض على الصين، لن يكون هناك رد "واضح" بالمثل. ونجد أحيانًا، وأحيانًا أخرى لا، تساوٍ أو تناسق في القيود الملحوظة والمبادرات المتاحة لدى كلا الجانبين. إذا لم يستطع أحد الطرفين قبول مناورة الطرف الآخر ببساطة ولا يمكنه الردّ بنفس الطريقة، فقد يقوم مع ذلك بعض ردود الفعل أو الانتقام "الواضح". إن إدخال حاملات الطائرات الأمريكية في حرب محلية لن يقابله إدخال حاملات من الطرف الآخر كذلك، بل ستقابله الهجمات على الناقلات، وعلى السفن الأخرى في البحر، ما قد يبدو كردٍّ "مناسب". وبطبيعة الحال، الأمر متروك دائمًا للحكومات المعنيّة فيما إذا كانت سترد بالمثل أم لا، مع وجود خطر تصعيد مستمرّ، فضلًا عن الفاعلية العسكرية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار. ولا وجود لأي ادّعاء بأن الاستجابة "المطابقة" تلغي الفعل الأولي بالمعنى التكتيكي أو الكمي. في الواقع، إذا كان هناك توقع قوي بأن الاستجابة ستقتصر على الإجراءات "المناسبة" أو "الواضحة" أو "المطابقة، فإن الجانب الذي على وشك أن يبادر سيختار، من بين الإمكانيات المتاحة، الخطوات المحددة التي تمثل "استجابة مطابقة" ضعيفة نسبيًا من الخصم، كالطائرات في فيتنام مثلًا. ومما يثير الاهتمام في بعض هذه الحدود أنها تنشأ من خلال عملية تاريخية، حتى عن غير قصد أو عرضًا، ويمكن أن تكتسب مكانة بمجرد الاعتراف بها على مدى فترة طويلة. على سبيل المثال، قد يكون الكوريون الشماليون اعتبروا في بداية الحرب أنه لا بدّ لميناء بوسان المهم أن يكون "لعبة عادلة"، لكنهم كانوا مشغولين للغاية في الفوز بالحرب البرية لادخار الطائرات لهذا الغرض. وربما أدّت الهجمات الجوية المتواضعة على بوسان في وقت مبكر من الحرب إلى اعتياد الأميركيين عليها، في وقت كان عليهم أن يعتادوا فيه على الهزائم المتتالية على الأرض بأي طريقة ممكنة. وربما كان ليكون الرد هو عمليات انتقامية ضد الصين، وتهديدات بقنابل ذرية، وما إلى ذلك. وربما لا. لكن مع الأيام، أدت سلامة بوسان الظاهرة إلى اكتسابها مكانة "الملاذ"، وكان هجوم كوريا الشمالية على الميناء ليكون بمثابة تغيّرٍ مفاجئ. وفي الواقع، عكس تفريغ الأميركيين للحمولات في الميناء ليلًا مع الأضواء، على سبيل المثال، ثقةً عمياء بكونه ملاذًا آمنًا، وكان من الممكن أن يكون الهجوم بالقنابل خرقًا للتوقعات.
كان الامتناع عن استخدام الأسلحة النووية في كوريا هو القيد الذي اكتسب أهميةً أكبر بمرور الوقت. وبالعودة إلى الوراء، كان لهذا تأثير كبير: فقد شكّل سابقة أساسية للحظر المفروض على الأسلحة النووية اليوم وللجدال حول ما إذا كان يجب إدخال الأسلحة النووية ومتى يجب ذلك. ولو تم استخدامها كإجراء طبيعي في كوريا – وسواء كان هناك قرار حاسم بشأن كيفية استخدامها ورد فعل الصينيين أم لم يكن- لأصبح من المتوقّع أن تُستخدم الأسلحة النووية أكثر بكثير في المواجهات اللاحقة، ولتراجعت مكانة العرف التراكمي بأن الأسلحة النووية هي أسلحة الملاذ الأخير.

في الواقع، إذا أرادت حكومة الولايات المتحدة أن تكون حرة في استخدام الأسلحة النووية في أي وقت تراه مناسبًا - في مضيق فورموزا أو في فيتنام، أو في الشرق الأوسط، أو في ممر برلين – كانت لتكون هناك حجّة قوية لاستخدامها عن عمدٍ في كوريا حتى بدون ضرورة عسكرية. وكان من الممكن أن يؤدي استخدامها في كوريا إلى تأخير أو القضاء على أي إحساس بأن الأسلحة النووية هي فئة مختلفة من الأسلحة، وأن يرسي سابقة مفادها أنه سيتم استخدامها بحريّة كأيّ سلاح آخر، وكان من شأنه أن يقلل من مفاجأتهم الثورية وصدمتهم في الاشتباكات اللاحقة، ويثير التوقعات العامة بأن الأسلحة النووية سوف تُستخدم حيثما تكون مفيدة. كانت الحرب الكورية نفسها حاسمة في السابقة التي حددتها، في تأكيدها أن قرار استخدام الأسلحة النووية كان، بالمعنى الحقيقي وليس الاسمي فحسب، مسألة قرار رئاسي، وفي جعل الأسلحة النووية السمة المميزة لضبط النفس في الحرب. وفي العام 1964، قال الرئيس

جونسون: "لمدة تسعة عشر عامًا مليئة بالمخاطر، لم تطلق أي دولة الذرّة تجاه الأخرى. والقيام بذلك الآن هو قرار سياسي من الدرجة الأولى[52]."كما أن السنوات التسعة عشرة هي جزء من السبب أيضًا.

هل من "حدٍّ أقصى"؟

شكّلت بعض العتبات "الحد الأقصى"، أي آخر نقطة توقف قبل اندلاع حرب الشاملة. وقد تم تحديد العديد من هذه الحدود، دون أن تكون أي منها مقدسة. ويُعدّ أكثرها جدلاً هو الخط الفاصل بين الأسلحة النووية وغير النووية؛ فيعتقد ناس كُثر (وقد دعمتهم البيانات الرسمية السوفيتية) أنه عند استخدام الأسلحة النووية لمرة واحدة في أي صراع بين الشرق والغرب، فإن كل شيء سيتغير. ويعتقد البعض أن الأسلحة النووية ستكون ببساطة "الإشارة" التي تدل على أن الحرب خرجت عن السيطرة، حيث ستفقد الردع ويتحول الوضع إلى الإطلاق العشوائي، حيث يتسابق كلا الجانبين لتوجيه الضربة الإستراتيجية الأولى، وبالتالي ينفجر الوضع في حرب شاملة.

ويرى آخرون أن الأسلحة النووية ستسبب الكثير من الدمار والفوضى وتزيد وتيرة الحرب فتفلت زمام الأمور بالرغم من الجهود الكثيفة لاحتوائها. ويعتقد البعض أن لدى الضباط العسكريين إعجاب شديد بالقوة النارية والقوة المفرطة ما يجعلهم يتخطون كل ضبط للنفس. وبعضهم، بدون تفكير كثير، يعتقدون فحسب أنه عندما تتدخل الأسلحة النووية، ستنطلق الحرب.

إن المعتقدات على قدرٍ عالٍ من الأهمية. وقد لا تتطابق المعتقدات مع التصريحات، فإن التصريحات الرسمية السوفيتية التي تقول إنه لا يمكن تقييد حرب نووية لا تعني أن القادة السوفييت يعتقدون بذلك، أو إن كانوا كذلك، فإنهم لن يغيروا رأيهم بسرعة إذا انفجرت بعض الأسلحة النووية. اعتاد الرئيس أيزنهاور قول إن الأسلحة النووية يجب أن تُستخدم مثل المدفعية، على أساس الكفاءة، لكن هذا لا يوحي بأنه فكّر بهذه الطريقة حقًا. فإن استعداده للتفاوض بشأن تعليق التجارب النووية دليل على تأثره بالوضع النفسي والرمزي للأسلحة النووية. وحتى أولئك الذين يعتقدون أن التمييز بين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية هو حماقة عاطفية وإزعاج سياسي، وأنه لا يوجد أساس منطقي للتمييز بين الانفجارات وفقًا لكيميائها الداخلية، فإنهم مع ذلك يلتقطون أنفاسهم عندما يدوّي أول انفجار نووي، بطريقة تضاهي حجم الانفجار.

لكن المعتقدات مهمّة فعلًا. إن كان الجميع يعتقد، ويتوقع من الآخرين أن يعتقدون، بأن الأمور تزداد خطورةُ عند انفجار أول سلاح نووي، بغض النظر إلى ما تستند إليه معتقداتهم، فسيشعرون بالتردد حيال السماح باستخدام الأسلحة النووية، وسيتوقعون تردّد الطرف الآخر أيضًا. أمّا في حال استخدام الأسلحة النووية، سيرجّحون حينها حدوث تصعيدٍ سريعٍ بطريقة يمكن أن تزيد احتمالية التصعيد. وتُعتبر جميع هذه الأعتاب في الأساس مسائل تتعلق بالمعتقدات والتوقعات.

إن "العتبة النهائية" الأخرى التي ناشدت البعض هي المواجهة المباشرة بين القوات السوفيتية والأمريكية في المعركة. كان هناك من شعر أن الحرب يمكن تقييدها طالما لم تكن القوتان الرئيسيتان منخرطتين بشكل مباشر في قتال عسكري منظم، لكن إن بدأ جنود المشاة بالزي السوفيتي والأمريكي، المنظمين في وحدات منتظمة ويتصرفون وفقًا للسلطة، إطلاق النار على بعضهما البعض، ستكون تلك "حربًا عامة" بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ويمكن أن تتوقف حصرًا باستنزاف أو انهيار أحد الطرفين أو كليهما في حرب كبرى. من الصعب رؤية كيف يمكن حتى لاعتقاد قوي في هذا الأمر أن يجعله صحيحًا، لكنها شهادة مثيرة للاهتمام عن الطابع الرمزي لهذه الأعتاب والقيود، ويبدو أن ذلك لا يجعل الحرب ظاهرة دبلوماسية استثنائية فحسب، بل يجعل أكبر حرب في تاريخ البشرية ظاهرة دبلوماسية متأثرة بالقواعد القديمة التي تذكرنا بأخلاقيات المبارزة قبل قرون[53].

[52] New York Times, September 8, 1964, p. 18.

53 وبينما كان من الممكن أن يكون هذا الاحتمال حجة مهمة إما لصالح أو ضد مثل هذا القصف، وربما ليست حاسمًا في كلتا الحالتين، فقد تم الاعتراف بها على الأقل باعتبارها قضية مهمة بصورة صحيحة. إنها فقط الطبيعة "النهائية" للعتبة التي تم إهمالها في النص. وتوضح الحالة الفيتنامية أنه يمكن لعتبات عدّة أن تصبح غامضة، خاصة إذا تم بذل الجهد لجعلها كذلك. من المفترض أن جميع الروسيين في مواقع صورايخ الأرض- جو لم يكونوا

إن "العتبة النهائية" المهمة التي تتطلب بلا شك المزيد من التأييد هي الحدود الوطنية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. فإن كانت "الحرب المحدودة" تعني أي شيء في السنوات الأخيرة، فهي تعني عادة حربًا لا تُنتهك فيها أوطان الخصمين الرئيسيين. ووراء هذا الأمر أسباب عدة بلا شك، لكن من المؤكد أن أحد الأسباب المهمة هو المبدأ الذي نوقش سابقًا فيما يتعلق بالهجوم على كاليفورنيا. إنه ببساطة السؤال، "إن لم نتوقف هنا، فأين؟" هل يوجد مكان[54] يمكن للمعتقدات أن تتجسد عند عتبات معينة في عملية التخطيط، كما قال ماكسويل تايلور، وبالتالي تنعكس في القدرات العسكرية وإجراءات القيادة، وبالتالي تصبح أكثر واقعية وأكثر صرامة. إذا اعتقدت الحكومة بشكل كافٍ أن أي حرب نووية ستصبح حتمًا "شاملة"، أو أن أي مشاركة للقوات السوفيتية والأمريكية يجب أن تصبح "شاملة"، فقد تكون هناك خطط غير كافية وقوات غير مناسبة للطوارئ التي تم تجاهلها. في النهاية، إن عبور العتبة أمرٌ أكثر من خطير لأن الخيارات تصبح أكثر تطرفًا. ومن غير المرجح أن يتم تجاوز العتبة، لكن عند تجاوزها، قد يتعين تجاوزها بقفزة كبيرة. وهو يشير بقوة إلى أن هذا هو فحوى عتبة الاشتباك بالقوات السوفيتية الأمريكية. كما يشير إلى أن المصطلحات أو المفاهيم تميل لتصبح موضوعًا لـ "تعاريف رسمية" تتجه لتكون تحليلية بل "قانونية" في تطبيقها. إن القول بأن أي مواجهة سوفيتية أمريكية تضمّ أسلحة نووية هي "حرب عامة"، في مسرد رسمي، لا يجنح إلى توسيع تعريف "الحرب العامة" ليشمل الاشتباكات الصغيرة، كما أنه لا يتنبأ فقط بأن من المرجح أن تؤدي الاشتباكات النووية إلى حرب عامة، بل إنه يميل إلى القول بأن الحرب العامة ستقع في ظل هذه الظروف وأن التخطيط بخلاف ذلك غير مصرح به أو مخالف لاتفاق ما. وهذا فرق رئيس بين التعريفات العلمية أو التحليلية وتلك التي تنطبق على تفسير القوانين والأوامر والالتزامات والاتفاقيات. وهذا هو السبب أيضًا في أن أي مجموعة من "التعريفات الرسمية" يجب أن تكون متحيزة.

هذا لا يعني إنكار وجود فرقٍ بين أن يجد الأمريكيون والروس أنفسهم في حالة حرب أو، إن لم تكن حالة حرب" تمامًا، في حرب على طرفي نقيض. ينطوي السؤال حول ما إذا يجب قصف مواقع صواريخ أرض - جو في شمال فيتنام أم لا، بطريقة مخففة، على احتمالية ضعيفة لوقوع خسائر روسية من العمل العسكري الأمريكي توقف بمجرد اختراق الحدود الوطنية؟ هل يمكن الإبلاغ عن أي قيود على النية، هل هناك أي جزء من البلد يمكن للمرء غزوه دون أن يميل إلى الذهاب إلى أبعد من ذلك بقليل، هل هناك أي جزء من البلد يمكن إخضاعها بدون التلميح إلى الأمر، وهل يمكن إخضاع المزيد منها في حال ممارسة ضغط أكثر؟

إن النية المرئية مهمة. لنفترض أن القوات السوفيتية قد تسربت إلى إيران خلال انتفاضة في ذلك البلد، وأن القوات التركية أو الأمريكية انخرطت في الأمر. يمكن أن تعمل الطائرات السوفيتية من قواعد شمال القوقاز، والرد المحتمل سيكون هجومًا على تلك القواعد بواسطة قاذفات أمريكية أو ربما صواريخ. ولإحداث أكثر من مجرد ضرر رمزي، يجب أن تحتوي الصواريخ على رؤوس حربية نووية، قد تكون صغيرة، ويتم تفجيرها على ارتفاعات عالية بما يكفي لتجنب السقوط، ومحصورة في المطارات البعيدة عن المراكز السكانية، وقد توضح للحكومة السوفيتية بسهولة أن هذا كان عملاً مقصورًا على منطقة القوقاز باعتبارها امتدادًا للمسرح المحلي.

لا شك في أن هذا عملٌ محفوفٌ بالمخاطر. وقد يثبت أو لا يثبت فعاليته العكسرية، وقد يؤدي أو لا يؤدي إلى استخدام "مطابق" للضربات الجوية السوفيتية، وربما يترافق أيضًا مع الأسلحة النووية المحصورة في الأهداف العسكرية، ولعلّ السفن الأمريكية في الخليج الفارسي أو المحيط الهندي من بين الأهداف، وربما بما في ذلك القواعد الجوية التركية. وحتى لو بقيت الحرب محدودة، فسيظل من الضروري التحليل لمعرفة أي جانب، إن وجد، سيحصل على ميزة تكتيكية من التبادل. ومع ذلك، يثير قلقنا هنا سؤال حول ما إذا كان الهجوم الجوي أو الصاروخي الأمريكي على الأراضي السوفيتية يعني بالضرورة حربًا شاملة أو أي شيء من هذا القبيل.

"في حالة حرب" أو حتى "فيها" رسميًا، فوجودهم كان مفترضًا أكثر من كونه موثّق، ويمكن أن يرفض الاتحاد السوفياتي مشاركته في إطلاق النار، إن وجد، لتقليل الإحراج لكلا الجانبين، وبطرق أخرى يمكن التقليل من دراما "الحادثة". أدى عدم إعلان أيٍّ من الجانبين عن تعرض المواقع للهجوم، إلا بعد عدة أيام من الهجوم الأول، إلى تخفيف وطأة الحادث وجعله أكثر عرضية

[54] Maxwell D. Taylor, The Uncertain Trumpet (New York, Harper and Brothers, 1960), pp. 7-10, 38 39.

إن هذا الأمر ممكن، لأن السوفييت اعتبروا هذا إهانة لا تطاق وأدركوا أن أي فشل من جانبهم في الاستجابة للتحدي بحرب شاملة سوف يُفسر على أنه علامة على ضعف ميؤوس منه، وستصبح الولايات المتحدة أكثر غطرسة وترهيبًا باختراقها الأراضي السوفيتية كلما كان ذلك مناسبًا محليًا، واحتمالها لاستخدام الأسلحة النووية بمفردها، علمًا بأن السوفييت لا يرغبون، بعد دفعهم إلى حافة الهاوية، بالذهاب إلى أبعد من ذلك. أو يمكن أن يحدث ذلك لأن السوفييت، الذين اضطروا إلى القيام ببعض الانتقام الدراماتيكي، توقعوا سلسلة من الأعمال الانتقامية التي تتصاعد وتيرتها بدون توقف. وبعد توقع ذلك، قد يختارون أخذ زمام المبادرة. ويمكن أن يؤدي ذلك أيضًا إلى حرب عامة لأن السوفييت استجابوا بردود الفعل، ولديهم خطط تلقائية للتعامل مع أي هجوم نووي على أنه حرب شاملة، مع العجز عن التمييز بين هجوم محلي وآخر شامل، وبالتالي ينضمون إلى القضية من خلال عملية "أتمتة". أخيرًا، حتى لو رد السوفييت بطريقة معتدلة، فلا يزال من الممكن أن يخرج الأمر عن السيطرة. لذلك يمكن أن تؤول الأمور إلى حرب عامة، إما على الفور في رد سوفيتي أو من خلال مزيد من الإجراءات المعقدة.

لكنها لا يمكن أن تؤدي أيضًا إلى حرب عامة إلا إذا أراد السوفييت كذلك، أو إن اعتقدوا أنه أمرٌ واجبٌ لا مفرّ منه. إلا أنهم لا يحتاجون إلى الاعتقاد بحتمية الأمر، ولو كان ذلك فقط بسبب تعارض العمل الأمريكي نفسه مع الفرضية القائلة بأن كلا الجانبين يعتبران هذا إشارة لحرب عامة. ومن المؤكد أن الحكومة الأمريكية ما كانت لتفعل ذلك إن كانت تنوي أن تأخذ الأمور نحو حرب عامة. وعلى الحكومة الأمريكية ألا تتوقع أن الحكومة السوفيتية ستشعر بوجوب أخذ مجريات الأمور نحو حرب عامة. إنها مذلّة بالطّبع، وهذا تحدٍ ومظاهرة وإهانة لاستقامة الاتحاد السوفيتي. لكنها أيضًا عملية تكتيكية في حرب محلية، فتعمل الطائرات السوفيتية من قواعد خلف حدودها بدلاً من قواعد متقدمة. وتتوقف هذه المسألة على تفسير ما إذا كان السوفييت يستطيعون الرد بأي شيء أقل من الحرب العامة بدون أن يبدو خاضعين، لكن بالنظر إلى التكلفة الباهظة للرد بهجوم شامل على الولايات المتحدة، يجب أن تكون هناك دوافع قوية من كلا الجانبين لتفسير العمل الأمريكي على أنه لا يلزم ردًا شاملًا[55].

تذهب سياسة الوزير ماكنمارا لعام 1962 إلى أبعد من ذلك في الإشارة إلى أنه ربما ما تزال الحملات الكبرى ضد الأوطان تتجنب المدن عن قصد. كان هذا اقتراحًا بأن الأوطان في حالة الطوارئ الفظيعة لحرب كبرى لا تُعتبر كيانات "بالكامل". ولا يجب حتى اعتبار الهجوم الكبير على المنشآت العسكرية، وفقًا لإعلان ماكنمارا، الخطوة النهائية والمطلقة في الحرب ما يؤدي إلى اندلاع نزاع عشوائي في تدمير محض. كان يتحدث عن "حرب محدودة" أكبر بكثير وأكثر عنفًا مما كانت عليه قبل أن دار حولها نقاش رسمي، لكن المبدأ بقي نفسه. لقد تحدى فكرة أن القيود مرتبطة بالحروب الصغيرة فحسب، مع وجود فجوة أو قفزة متقطعة إلى أكبر الحروب الممكنة التي خاضها المرء بدون قيود. فاقترح أن الضبط يمكن أن يكون منطقيًا في أي حرب، من أي حجم، وأن التمييز التقليدي بين الحروب الصغيرة المقيدة والعربدة الجماعية للعنف الخالص، بدون أي شيء بينهما، لم يكن ضروريًا من الناحية المنطقية، بل كان في الواقع خاطئًا وخطيرًا.

حتى أن الوزير ماكنمارا بقي منفتحًا، لكن يبقى السؤال عما إذا كانت الحدود الأخيرة في الحرب الحديثة، والعتبة الأخيرة قبل التدمير المتبادل العبثي، اتخذت مكانها عند حدود المدينة. ولا يمكن للمرء أن يعرف من خطابه أو من شهادته المنشورة (أو من شرح ويليام كوفمان المتعاطف لسياسات الوزير ماكنمارا[56]) ما إذا كانت المدن قد أصبحت تلك الفئة الأخيرة أم لا، وقائمة أهداف الكل أو لا شيء، وما إذا كان الاحتمال الأخير للضبط المتبادل هو تجنبها تمامًا.

وبالفعل، فإن الكثير من المناقشات المنشورة حول "الإستراتيجية الجديدة" التي ربما تضمّ إنقاذ المدن، تعاملت مع المدن بالطريقة التي تعامل بها كثير من الناس مع الأسلحة النووية، كنقطة وقف نوعية ونهائية لا يمكن تجاوزها.

---

[55] هناك تباين جغرافي مهم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. هذا "الامتداد" الافتراضي للحرب المحلية إلى الأراضي السوفيتية ليس له سوى عدد قليل، إن وجد، من النظراء المعقولين في نصف الكرة الغربي. من الناحية الرمزية، قد تبدو الحدود السوفيتية دراماتيكية "نقطة توقف أخيرة" مثل الخط الساحلي الأمريكي. ولكن من الناحية التكتيكية واللوجستية، تكون الولايات المتحدة أكثر بعدًا عن معظم المسارح المحتملة للحرب المحلية، ولا سيما الحرب البرية، وأي امتداد للحرب إلى أراضي الولايات المتحدة سيكون قفزة غير مستمرة. (قد يكون الاستثناء الجغرافي الأكثر منطقية هو قواعد فلوريدا الجوية ، لو تحولت الأزمة الكوبية إلى حرب كاريبية في عام 1962.)

56 19. William W. Kaufmann, The McNamara Strategy (New York, Harper and Row, 1964).

لكن إن كان من المنطقي أن نأخذ على محمل الجد إصرار السيد ماكنمارا على أنه يمكن تمييز المدن عن المنشآت العسكرية والالتزام بالحدود بينها أثناء الحرب، فمن المنطقي أيضًا الاستمرار في طرح السؤال عما إذا كان لا يزال بإمكان بعض الردع أن ينجح أم لا، فتنتهي الحرب بدون استنفاد الأهداف لدى كلا الجانبين، على الرغم من أن مدينة أو عددًا قليلاً من المدن قد ضُربت غضبًا (أو عن طريق الغفلة أو الإهمال أو عدم الدقة أو فشل شخص ما في التعاون).

يبدو أن سرعة الحرب النووية هي ما يجعل الناس يشعرون باليأس أو الإحباط بشأن الحفاظ على أي علاقات مع العدو بمجرد تدمير أول مدينة. إذا تم تدمير المدن بصورة لا محدودة، لكن بمعدل لا يتجاوز واحدة في الأسبوع أو اليوم، أو حتى واحدة في الساعة، لا يمكن لأي شخص تجاهل احتمالية أن تتوقف الحرب قبل نفاد ذخائر الطرفين أو المدن. فقد يستسلم العدو أو يتوصل إلى بعض الاتفاقيات، ويمكن أن يتم التوصل إلى هدنة، وقد تتلقّى قضايا النزاع الأصلية التي أدت إلى الحرب بعض الاهتمام. لا يمكن للزعماء الوطنيين تجاهل حقيقة وجود ملايين الناس الذين سيظلون على قيد الحياة أو يتم تدميرهم حسبما يتم إجراء المفاوضات والحرب. لن يفكر زعيم وطني في التنحي عن منصبه ومجرد تحويل الإعدادات إلى "تلقائية"، والسماح للحرب بالجري في مجراها، طالما أن لديه بلد وسكان يشعر بالمسؤولية تجاههم. ولا أحد سيفترض أن سلوك العدو قد تم تحديده بصورة ثابتة ودائمة من خلال قرار بـ "التشغيل التلقائي".

إلا أنه لا يمكن للسرعة أن تشكّل السبب الوحيد في الاعتقاد الشائع بأن المدن تختفي تلقائيًا، بمجرد تدمير أول مدينة منها. فلعلّ السبب الآخر هو التهوّر: بما أن الحكومة استغرقت سنوات لإدراك أنه حتى الحرب الداخلية، الحرب العابرة للقارات بالأسلحة النووية، قد تظل داخل الحدود ولا تُدمَر جميع المدن بصورة متعمدة، فربما يستغرق الأمر وقتًا أطول حتى يُطرح السؤال التالي .

هناك معضلة في التعامل مع أي من هذه القيود في الحرب. ويتضّح أن أكثر القيود قوة وجاذبية والأكثر احتمالًا للملاحظة في حالات الحرب هي تلك التي تتميز بالوضوح والبساطة، وهذان الأمران نوعيّان لا كميّان، ما يوفّر حدودًا معترف بها. في الواقع، إن الحجة الرئيسة المؤيدة لأي نقطة توقف هي السؤال المذكور آنفًا: "إن لم نتوقف هنا، فأين؟" لن يتوقف الأمريكيون عند نهر يالو، ولن يتوقف الصينيون عند الشاطئ، ولن يتم الاعتراف بأي حدود أخرى مهمة ومراعاتها في حال اندمجت جميع وسائط ودرجات المشاركة معًا على نطاق واسع. من المؤكد أن وجود بعض الحواجز الواضحة والعتبات يصب في مصلحة تقييد الحرب. إن الإصرار على أن استخدام الأسلحة النووية يمكن أن يقف بسهولة عند خمسين أو صفر بالمئة، أو أن هتلر كان يمكن أن يستخدم القليل من الغاز، أو أنه يمكن تحليل فرقتين صينيّتين في جنوب فيتنام بالنسبة لأهميتهم الكميّة وحدها بدون الدراما المرتبطة بجنسياتهم، يقوّض أهم الحدود المحتملة. ربما يكون هناك عتبة دراماتيكية تفصل المدن عن غيرها، كما أن القول بسهولة توقّف المرء بعد المدينة الثالثة، أو الثالثة عشرة، أو الثلاثين، ينتقص من الحد الواعد عند الصفر.

علينا تذكير أنفسنا بأن الطريقة التي تُتّبع في مناقشة هذا الموضوع رسمياً ستحدد الإجابة جزئيًا، سواء يمكن للحرب أن تبقى تحت السيطرة بعد تدمير جملة من المدن أم لا. ويبقى الأمر الحاسم هو ما إذا كان كلا الجانبين يثقان ببعضهما البعض مع الاعتراف بإمكانية بقاء الحرب مقيّدة، أو بدلاً من ذلك يثقان ببعضهما البعض مع الإذعان لفكرة أن المدينة الأولى هي الإشارة النهائية للاستسلام. كما يمكن أن يتوقف ذلك على ما إذا كان كل جانب قد بذل الجهد لتصميم قواته العسكرية ومصادر معلوماته، بحيث يمكنها التمييز بين المدن القليلة والكثيرة وإبقاء سلوكه تحت السيطرة. وسيعتمد الأمر على ما إذا كان كل ما هو ضمن فئة "المدن" هو مسألة درجة فحسب، أم أن هناك بعض الفئات الفرعية أو الأنماط أو الحدود التقليدية للمساعدة في تحديد مكان للتوقف. فمن الصعب التوقف بدون نقطة واضحة لذلك، لذا قد يكون من المهم البحث عن بعضٍ منها في حال غياب كل الوسائل الأخرى للتحكم بالحرب، وربما يساعد نمط وتوقيت الاستجابة في إبطاء وتيرة الحرب، وإيصال الرغبة في إنهائها، والحفاظ على تهديدٍ في الاحتياط.

إن التمييز بين الأسلحة النووية والتقليدية أفضل بكثير من رسم خط واضح عند المدن، لأن حدود المدينة لا يمكن

أن تكون واضحة تمامًا. ومن المرجح أن لا يتم طمس التمييز بين الأسلحة النووية والتقليدية، سواءً في المستقبل أو في العمليات. ويسهل علينا وعلى العدوّ أيضًا معرفة الأمر عند استخدام سلاح نووي في الحرب التالية، سواء بدأت باستخدامه الولايات المتحدة، أو الاتحاد السوفيتي، أو أي دولة أخرى. لكن من المُستبعد أن يكون الخط الفاصل بين "المدن" وجميع المواقع الأخرى واضحًا للغاية، وكذا الأمر بالنسبة للاعتراف بتدمير مدينة عن قصد. (ما حجم "المدينة" ؟ ما مدى قرب "مساحة" المنشأة العسكرية في المدينة من "المدينة"؟ وإذا انحرفت الأسلحة عن مسارها، فكم عدد الأخطاء التي تصيب المدن ويمكن السماح بها قبل اتخاذ قرار "دخول" المدن في الحرب؟ وما إلى ذلك). لا خيار بشأن الحفاظ على خط سليم أو طمسه من خلال التأكيد على القيود الكميّة، بعدئذٍ، لا يوجد مثل هذا الخط السليم، وقد تكون مشكلة التحديد الكمي، بمجرد أن تتضرر المدن، مثل مشكلة التوقف عند المدن في المقام الأول. وهذا يعني ممارسة حكم تقييدي في ضوضاء الحرب وارتباكها، وعدم الاعتماد على جرس إنذار لا لبس فيه يشير إلى "قفزة" متعمدة.

لم يطرح الوزير ماكنامارا السؤال بوضوح، وقد يبدو تجنب طرحه كأنه إجابة ضمنية بالنفي. ولا ينبغي أن تكون الإجابة تلقائية، وبينما يمكن لأي شخص أن يجادل في أن المدينة الأولى (هذا إن كان هناك "أولى" واضحة) ترفع بدرجة كبيرة احتمال أن تتحول باقي المدن إلى رماد (كما يمكن لأي شخص أن يجادل في أن إطلاق النار على الجندي الأمريكي الأول المرتدي للزي العسكري من قبل جندي روسي مرتدي للزي العسكري بتوجيهات من القيادة الروسية قد يشير إلى حرب شاملة)، إلا أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن النتيجة حتمية.
وأنها أمرٌ مفروغٌ منه، ولا أنها تكاد تكون أمرًا لا مفر منه لدرجة أنه يجب على المرء أن يجعله أمرًا لا مفر منه حقًا من خلال التعامل معه كما لو كان كذلك.

حروب الميدان، وحروب المخاطر، وحروب الألم والتدمير لمدة عقد من الزمن، كانت تهيمن على الأفكار الأمريكية حول الحرب المحدودة تجربة الحرب في كوريا والمخاطر في أوروبا. كانت الحرب في كوريا بمعظمها اشتباكًا عسكريًا، وليس منافسةً على سياسة حافة الهاوية ولا حربًا إجبارية تدبّ الرعب في السكّان وتسبّب أضرارًا. كان من المتوقع أن تكون أي حرب في أوروبا على نفس النحو، أي اشتباك عسكري سيتم تحديد نتيجته بالقوة والمهارة المطبقة على الميدان، وبالقوة العاملة والقوة النارية، والمفاجأة التكتيكية، والتركيز، والتنقل. ولم يتوقع أن تكون حربًا أوروبية طويلة الأمد مثل حرب كوريا، ومع ذلك، كان من المرجّح أن تستمر بدون أن تتحول إلى حرب عامة، وأن تبقى ضمن حدود الأراضي والأسلحة والجنسية التي يمكن أن يحددها الجانبان لأنفسهم.

أثارت أزمة كوبا احتمالية حدوث نوع مختلف تمامًا من "الحرب المحدودة". ويجب أن ينظر إلى هذه الأزمة بنظرة أبعد من ذلك، فهي مثال فعلي لنوع جديد من الحرب، فلم يُطلق أي رصاص فيها. ويُعتبر هذا النوع الجديد منافسةً في المخاطرة، وهو مناورة عسكرية ودبلوماسية بمشاركة أو بدون مشاركة عسكرية، لكن تُحسم نتيجتها بصورة أكبر من خلال التلاعب بالمخاطر بدلاً من المنافسة الفعلية بالقوة. أما حرب فيتنام فقد أعادت سياسة حافة الهاوية إلى الواجهة، هذه المرة في ضجيج الحرب الفعلية بدلاً من التوتر في المواجهة الدبلوماسية. ويبدو أن تهديد التوسع غير المقصود كان يهدف إلى ترويع الصينيين والروس، لإجبارهم على اتخاذ قراراتهم بشأن ما إذا كانوا سيشاركون وكيفية المشاركة، بالإضافة إلى تعريض الفيتناميين الشماليين لخطر الانغماس في حرب أكبر تؤدي إلى تدمير واحتلال عسكري، وحتى إلى تدخّل صيني، قد يكلفهم الكثير مما بنوه خلال العقد السابق، بما في ذلك استقلالهم. ومن الواضح أنه كان من المتوقّع أن يؤدي حدوث وقائع تضمّ الروس أو الصينيين إلى إكراه الولايات المتحدة على ذلك أيضًا. وقد لوحظت مخاطر توسّع كهذا، مع عواقب مؤلمة لكلا الجانبين، على نطاق واسع لدرجة أنه لم يكن من الممكن أن يفشلوا في إدراجها مع الاستراتيجيات عند كلا الجانبين. لكن الحرب الفيتنامية جلبت عنصرًا جديدًا، جديد بالنسبة للولايات المتحدة، إن لم يكن بالنسبة للجزائر وفلسطين وساحات أخرى خارج المنافسة بين الشرق والغرب. وهذا العنصر هو ممارسة القوة المباشرة لإلحاق الأذى، التي تطبق كضغط إكراهي، والمقصود منها خلق احتمال تراكم الخسائر للعدو التي تزيد قيمتها عن قيمة الحرب المحلية، وتُعدّ جاذبيّتها معدومة أكثر

من الاعتراف بالمطالب، أو التسوية، أو الاستسلام المحدود.
وهذا نوع ثالث من الحروب المحدودة، وتأثيراته قليلة الاستكشاف في الأدب الاستراتيجي. ويمكن أن نفترض، للأسباب نفسها، أن هذه التأثيرات كانت أيضًا قليلة الاستكشاف حتى داخل الحكومة الأمريكية نسبيًا. ستحفز تجربة جنوب شرق آسيا بلا شك التفكير والتحليل بخصوص هذا النوع من الحروب، وربما تؤدي إلى الخلافات والصيغ المقترحة في مجال الحرب التأديبية التي تشبه إلى حدٍ ما الخلافات والصيغ المعروفة الحاكمة لحدود القتال والعتبة النووية التقليدية والأراضي والجنسيات وما إلى ذلك.
غالبًا ما تمتلك الحدود المألوفة - الحدود الافتراضية للحروب الافتراضية أو الحدود الفعلية في حرب كوريا - صفة إما\أو ثابتة؛ فلا تكون مسألة درجة بل مسألة فئة أو صنف أو نوع معين. قد تكون الفئات معرّفة بطرق عشوائية تعتمد إلى حد كبير على الإيمان بالمصداقية وذات صلة بالخطوط التي تحتاج إلى أن تكون مرسومة. وقد يتم احترام الحدود لأنها إذا كُسرت لمرة واحدة، لا يوجد ضمانة للعثور على أي حدود جديدة واعتمادها بصورة مشتركة في الوقت المناسب للتحقق من توسيع الصراع. وتميل الفئات إلى امتلاك صفة قانونية بحيث يُنظر إلى نوع معين من السلوك على أنه إما داخل الحدود أو خارجها، وليس مسموح به إلى حدٍ ما وممنوع بعد تجاوز الحدّ، كما ليس مسموحًا به إلى حدٍ معين ويصبح أقل إتاحةً تدريجيًا كلما زادت الكمية أو الشدة.
وهذا يثير السؤال المهم عما إذا كان هناك "حرب درجات" بدلاً من حرب محدودة من حيث أنواع المشاركين والأسلحة والأهداف وفئات الأراضي وأمور من هذا القبيل.
هل يراقب كل طرف كثافة جهد الطرف الآخر، ويقيّمها تقييمًا كمّيًّا، ويتفاعل مع تكثيف الطرف الآخر بتكثيف جهوده من طرفه، ويزيد من عدد جنوده، ويستهدف بعض الأهداف الإضافية، ويستخدم بعض الأسلحة الإضافية، وليس بقفزات متفرقة أو عبر السماح بفئات كاملة تتوافق مع بعض التمييزات الطبيعية، لكن بالتكيف بحسب الدرجة فحسب؟ أم أن هناك احتمالية لدى أي نوع من الحروب، بمجرد الشروع فيها، أن تحتدم أكثر وصولًا إلى الحد الطبيعي التالي، حتى يتطلب الأمر اتخاذ قرار جديد لتغيير جودة المشاركة؟ ماذا يحدث في "حرب محدودة" إذا لم يكن هناك نقاط توقف طبيعية، ولا حدود يمكن لكل من الطرفين أن يعترف بها، ولا ذريعةٍ معينة لتقييد النشاط في نقطة معينة بدلاً من نقطة أخرى على مقياس كمي؟

الانتقام والمطاردة الحثيثة

هناك حالتان خاصتان تقعان في مكان ما على الحدود بين القيود النوعية على القتال وبين تطبيق العنف التحريضي الكمّي. الأولى هي الانتقام والثانية هي "المطاردة الحثيثة". تدلّ مفردة "الانتقام" على رد فعل أو إجابة في النوع، وتنطوي على إجراء متبادل، وعلى عقابٍ ما لخرق في القواعد. وقد اتّصف قصف الموانئ البحرية في خليج تونكين بهذا الطابع؛ فتحققّ الرد على فعل غير معتاد بفعل آخر، وربط الفعلين في الوقت المحدد مع العلاقات المقصودة من السبب والنتيجة، والجريمة وعقابها، والانتهاك والانتقام. على الأقل، يرتبط الانتقام اسميًا بالانتهاك المنفصل للسلوك، لا بالنزاع المستمر الأساس. قد يكون الدافع والنية أكثر طموحاً من ذلك بالطبع، فلعلّ الهدف هو عرض للهمّة أو الاستعجال، لا للعدول عن التكرار فحسب بل للإبلاغ عن تهديد أوسع نطاقًا. يمكن حتى الأمل في وجود عذر لإجراء الانتقام كوسيلة للتواصل بتهديد أكثر انتشاراً. حتى أنه يمكن للمرء أن يأمل وجود عذر للقيام بالانتقام، كوسيلة للإبلاغ عن تهديد أكثر انتشارًا. ومع ذلك، يميل الانتقام إلى أن يكون ذا صلة مباشرة بفعل يمكن التعرف عليه، ويهدف ارتباطه بالفعل في الوقت المناسب إلى إيصال أن هذا الفعل تجاوز حدودًا معينة وأثار استجابة قد تتجاوز أيضًا الحدود الروتينية، وإيصال فكرة إمكانية إغلاق الحادث. وبطبيعة الحال، قد تتصاعد الأعمال الانتقامية في منافسة لتكون لها الكلمة الأخيرة، وقد يطول تبادل الأعمال الانتقامية فينفصل عن الحادثة الأصلية ويتّخذ طابع الحرب القسرية، وحتى طابع المواجهة. وحتى في هذه الحالة، قد يكون هناك نزعة لتحافظ الأعمال الانتقامية على ارتباطها بالوقت المناسب، عن طريق جعل كل فعل يتناسب مع الفعل الذي سبقه. ويختلف هذا عن الضغط

المستمر للحرب القسرية، التي تهدف إلى تسوية النزاع الأصلي وليس الانتقام فحسب بسبب الابتعاد عن المنهج المقبول لحل هذا النزاع. وغالبًا ما يكون للأعمال الانتقامية وظيفة ضبط الحدود النوعية ضد الانتهاك، وليس توسيع منطقة القتال نفسها.

تؤدي المطاردة الحثيثة دورًا مختلفًا قليلًا

عند المطاردة الحثيثة، يمكن للمطاردة أن تطارد الغازي على طول الخط وداخل أراضيه الخاصة، حاملةً المعركة حتى معقله. وهذا، كالانتقام، هو حدث معزول يرتبط ببعض الإجراءات المُفتعلة من قِبل الجانب الآخر. ويُعتبر "معزولًا" بالمعنى الذي لا يعلن الحرب المفتوحة على أرض العدو المخترقة أو على القواعد التي تصبح معرضة للحظة للمطارد الحثيث. تبدو المطاردة الحثيثة قابلة للحدوث المتكرر، وليس لمرة واحدة فحسب، أي أن الاختراق عند حصولها لا يفتح مسرحًا جديدًا للحرب. وليس الغرض من استخدام مصطلح "المطاردة الحثيثة" إيجاد عذر لذلك لكن لتحديد قيود النية، ولتمكين العدو من فهم أن هذا ليس تخلّيًا كاملًا عن بعض القيود السابقة بل خروج مسموح به بموجب قواعد اللعبة. وقد أصبحت جزءًا من قواعد اللعبة، ولهذا تبدو مختلفة عن "الانتقام". يمكن أن تصير المطاردة الحثيثة روتينية و تُمسي الثمن الطبيعي للانخراط مع المطارد. إنها ليست خرقاً للرد المعتاد على خرق العدو، بل يمكن أن تكون روتينًا جديدًا. فهي تحمل طابع "التحديد"، لا بنوع العمل أو الهدف أو الأراضي، لكن بصلتها بالعمل العدواني. إنها قيد نوعي، يُحدد بالإشارة إلى الاستفزازات أو الفرص، لكن مع نتائج تشبه إلى حد ما صيغة للحد الكمي.

عادةً ما يتم التفكير بالمطاردة الحثيثة في سياق الاشتباكات العسكرية، في حين أن الانتقام، على الرغم من أن الأهداف قد تكون عسكرية، يحتوي على عنصر العقاب والتهديد. ويختلف كلاهما عن نوع الحرب القسرية المستمرة التي تم إدخالها من خلال قصف شمال فيتنام في شباط 1965. كان ذلك حملة قصف، وليس حدثًا منفصلًا. لم يكن ردًا على أي فعل معين من شمال فيتنام، لكنه كان ابتكارًا في حرب كانت قائمة بالفعل، وكانت محاولة لرفع تكاليف الحرب على شمال فيتنام وجعلهم أكثر استعدادًا للتوصل إلى اتفاقات.

لقد تلقّى السؤال النظري حول ما إذا كانت حدود الحرب تميل بطبيعتها إلى أن تكون نوعية، أم يمكن أن تكون مسألة درجة، أهمية فجأة مع بدء حملة القصف في شمال فيتنام في شباط 1965. ولمعالجة هذا السؤال، من المفيد أن نتناول نوع الصراع الذي شهدته حرب كوريا. كانت حربًا ميدانية تقريبًا، لقد استخدموا أحيانًا قدرتهم على الأذى بصورة قسرية، من النوع الذي نوقش في الفصل الأول، باستثناء الوصول إلى الحدّ المؤذي عند قتل وجرح الجنود وإنفاق الأموال على الحرب. كان الألم والتدمير المدنيان محطّمًا بالنسبة للسكان المحليين، لكنه كان واقعيًا في سياق الحرب الميدانية مما تضمّ من الهزيمة والأسر للقوات العدو، وفتح المناطق المحلية، وتدمير الإمدادات والمنشآت العسكرية. ولم تتعلق استراتيجية الحرب العسكرية لدى الطرفين تتعلق بصورة رئيسة بحجم الضرر المدني الذي يحدث محليًا وما إذا كان من الصواب التخلي عن الأهداف العسكرية وإيقاف الحرب. بقيت القدرة الأساس على إلحاق الأذى في الاحتياطي: القدرة الأمريكية على استخدام القنابل النووية في الصين، والقدرة السوفياتية على إيذاء الولايات المتحدة أو التهديد بالقصف على أوروبا الغربية، وأي قدرة سوفيتية أو صينية على إجبار اليابان بالتهديد بالقصف، بقيت جميعها كامنة. وبالتأكيد، كانت القدرة على الإيذاء تحرس حدود الحرب، وترهب توسعًا أحادي الجانب وتمنع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من المشاركة المباشرة في مواجهة بعضهما البعض. لكن قيّدت القدرة على الإيذاء، والعرضة للإيذاء بالمثل، قيدت الحرب بدون أن تُستخدم عن قصد في سير هذه الحرب.

انظر إلى الفرق في غارات شمال فيتنام. هذه لم تكن حملة حصرية لقطع الإمدادات عن الفيتكونج، إذ لو كانت كذلك، فلن يكون هناك أي سبب للإحجام عن القصف بكثافة أكبر في البداية. كان للقصف قدر واضح من النية التحريضية وراءه: كان من المقرر بوضوح، على الأقل جزئياً، أن تسبب خسائر واضحة في القيمة لدى الخصم حتى يبدأ في التصرف. تم مناقشة القصف على نطاق واسع، وأحياناً تم شرحه من قبل الإدارة، كوسيلة للضغط على

حكومة شمال فيتنام. وعندما تمت مناقشة التوسع وصولًا للمنشآت الصناعية، لم يتم ذلك بصورة رئيسية بهدف إبطاء جهود الحرب للعدو، لكن من أجل رفع تكلفة عدم التوصل إلى تسوية. وقد شهدت التلميحات المتفرقة والأحداث الفعلية لوقف القصف بشكل مشروط طبيعته التفاوضية. وكان يجب السعي وراء نتائج القصف في شمال فيتنام، على عكس ما حدث في الجنوب، في استعداد الفيتناميين الشماليين للامتثال، أو التوافق، أو الانسحاب، أو التفاوض (وكذلك في وضع نمط، وربما تحذير، من أجل طوارئ المشاركة الصينية الشيوعية).

كان القصف لا يزال يظهر بعض الميل للبقاء ضمن الفروق الطبقية. (قد تكون بعض الحدود المتصوَّرة أو الفروق الطبقية نشأت افتراضيًا: إذا أغفل التحديد الأولي للأهداف مناطق كاملة أو أنواعًا معينة من الأهداف، لأسباب تتعلق بالراحة، أو للعجز عن ضربها مؤقتًا، أو لأي أسباب أخرى عرضية بالنسبة لعملية المساومة، فإن مجرد الاعتراف بهذه الإغفالات قد يخلق "سابقةً" تجعل الفعل دراماتيكيًا، لو كان قد شارك في بعض الأحيان طوال الوقت، الفعل الذي كان سيحظى باهتمام أقل.) اكتسبت مدينة هانوي إلى حد ما مكانة خط فاصل جانبي، فكان يُنظر إلى قصف شمال تلك المدينة على أنه خروج عن القيود المفروضة ذاتيًا. لكن بمجرد إسقاط القنابل شمال المدينة، لم يحدث تركيز فجائي هناك كما لو أن الأهداف الرابحة التي كانت محظورة أصبحت متاحة فجأة. لا يزال القصف يتخذ شكل عقوبة قسرية محدودة، دعمًا للمفاوضات بقدر ما هو دعمٌ للجهد العسكري، بقدر ما هو تحرك دبلوماسي مثل تحرك عسكري. ويوجد رأيٌ هنا يقول بأن الحرب القسرية يمكن أن تجري بدرجة محددة، في جرعات مدروسة، بطريقة لا تكون الاشتباكات العسكرية البحتة اشتباكات "ساحة المعركة". عندما يمكن للجانب الواحد أذية الآخر، وربما عندما يمكن لكلا الجانبين أن يأذيا بعضهما، قد تكون العملية أكثر تدرجًا وتدبيرًا وأقل تكثيفًا.

قد يعود هذا الأمر إلى سببين. أولاً، لا يؤدي إلحاق الأذى مباشرةً إلى تحقيق أي فائدة، فيمكن أن يعمل بصورة غير مباشرة فحسب. يعتمد الإكراه بمعظمه على التهديد بما هو آتٍ من الأذى بدلاً من الأضرار التي تم القيام بها بالفعل. وقد تسيطر وتيرة الدبلوماسية، لا وتيرة المعركة، على العمل، وبينما قد لا تتطلب الدبلوماسية بطئًا في سيرها، إلا أنها تتطلب الاحتفاظ بقدرة مدهشة وكامنة على إلحاق الأذى. وما لم يكن الهدف هو إحداث صدمة للعدو ودفعه إلى الاستسلام المفاجئ، يجب أن ينقل العمل العسكري تهديدًا مستمرًا. علاوة على ذلك، في حملة "الإجبار"، قد يستغرق الأمر وقتًا حتى يتم الامتثال للخصم. تتوقف القرارات على إعادة ترتيب الأمور السياسية والبيروقراطية. وقد يستغرق الأمر وقتًا خاصًا لترتيب وسيلة للامتثال لا تبدو مذلةً للغاية. لذلك قد تقتضي الدبلوماسية وتيرة مدروسة.

ثانيًا، لن تكون حملة الأضرار المدنية، حتى عندما يجريها كلا الجانبين ضد بعضهما البعض، بالضرورة منافسة في القوة المحلية فيصبح من المهم الضرب قبل أن يتمكن الآخر من الضرب أو تركيز القوة الساحقة. في الاشتباكات العسكرية، عادة ما تجعل مزايا المفاجأة والتركيز والالتزام بالاحتياطيات في الوقت المناسب من غير الفعال، وربما الكارثي، حجب الموارد لفترة طويلة والسماح لها بالمراوغة ببطء في المعركة. لكن حملة الأضرار المدنية غالبًا ما تكون غير قابلة للطعن نسبيًا، ويمكن أن تتأخر أو تنتشر بمرور الوقت بدون أي خسارة معينة في الكفاءة. وما لم تكن هناك دفاعات يجب التغلب عليها أو تعزيزات للعدو يجب استباقها، فقد يكون التسرع بلا قيمة.

لذلك قد لا تكون هناك خسارة كبيرة في الكفاءة العسكرية، ومكاسب في الفعالية الدبلوماسية، من خلال الحد من درجة كثافة مثل هذه الحملة. وإذا كان كلا الجانبين قادرين على القيام بعمليات انتقامية مؤلمة ضد بعضهما البعض، فقد يكون هناك إحجام طبيعي عن تعظيم الضرر المتبادل.

كان يتبادر إلى أذهان معظمنا، عند مناقشة الحرب المحدودة في السنوات العشر الماضية، حربًا ارتدع فيها الطرفان إلى حد ما أثناء الحرب نفسها بسبب القوة غير المستخدمة والعنف من الجانب الآخر. أي أننا لم نفكر في حروب محدودة تحدث لأن أحد الأطراف لم يكن مهتمًا بما فيه الكفاية، أو كان جانبًا واحدًا بسيطًا لدرجة أن الحرب الشاملة بدت بسيطة، أو حتى لأن أحد الطرفين أو كلاهما كان مقيدًا لاعتبارات إنسانية. ولقد تحدثنا بصورة رئيسة عن الحروب التي تنطوي على بعض الردع المتبادل المستمر، وبعض الفهم الضمني أو الصريح حول عدم الالتزام بقوة إضافية أو عدم التوسيع إلى مناطق أو أهداف أخرى. ويُعدّ هذا الردع المتبادل أو المعاملة بالمثل، وهذا

الامتناع أو الامتناع المشروط، مهمًا جدًا لدرجة أنه يستحق التركيز عليه. لكن في الحرب القسرية، هناك سبب مهم آخر لعدم استخدام القوة بأكملها، وعدم تدمير جميع الأهداف التي باستطاعة المرء الإطاحة بها، حتى لو لم يواجه أي احتمال لتصعيد العدو. الأمر ببساطة هو أن الهدف هو جعل العدو يتصرف.
يتطلّب استخدام التهديد بالعنف المستقبلي ضد شخص ما أن تحتفظ بشيء ما في الاحتياطي، فيكون للعدو شيء ليخسره بعد. ولهذا، من المرجّح أن تبدو الحرب القسرية محدودة، إلا إذا خرجت من اليد بالكامل وأصبحت انتقامية. والهدف هو تحقيق سلوك جيد أو إلزام وقف الأذى، وليس تدمير الموضوع تمامًا. وسيصحّ هذا حتى لو كان العدو لا يفرض تهديدًا بالانتقام أو بتسبيب الأضرار المتبادلة وحتى لو كانت الحرب التأديبية غير مكلفة.
لقد كنت أفرّق بين الحملة القسرية ضد فيتنام الشمالية والحملة العسكرية المباشرة ضد الفيتكونغ. وستثبت الحملة الأخيرة أنها كانت "قسرية" إلى حد كبير إذا ما عادت الفيتكونغ في النهاية لأن خسائرهم لا يمكن تحملها بالنسبة لهم ولأنصارهم. إذا استسلموا في النهاية أو أصبح تدبّر أمرهم سهلًا نتيجة فقدان الأعداد أو فقدان القيادة أو الإمدادات، فهذه في مخطّطي "معركة" بدلاً من نمط قهري من الحرب التي نشنها ضده. إذا أصر أحدهم على أن كل الحرب هي واحدة، فهذا يعني فقط أنه يمكن مزج النمطين في الحرب نفسها، لكنهما قابلان للتمييز ويستحقان التمييز. وقد أثبتت جنوب فيتنام، كما فعلت الجزائر بشكل مثير، أنه يمكن لطرف واحد أن يشن حربًا قمعية وإرهابية بينما يحاول الطرف الآخر مقاومته بالقوة، وليس بالقوة القمعية. أظهرت الجزائر أيضًا أنه عندما تثبت الحرب على الميدان بأنها بلا جدوى، ولا يمكن إبعاد الخصم الإرهابي أو احتواؤه أو صدّه بالقوة، فقد يلجأ الجيش الذي يحاول العمل بالقوة أولاً إلى الإرهاب بنفسه. وأظهرت الجزائر أن الاعتماد على الإرهاب القمعي بدوره قد يثبت أنه ليس مهينًا فحسب، بل غير متوافق مع الغرض الذي يهدف إليه كذلك. ويشير شمال الفيتنام إلى الاحتمال المهم بأن الحرب القسرية قد تكون موجهة ضد أشياء لا يقدرها الخصم سوى شعبه، فعندما يحاول المرء إكراه الحكومات، بدلاً من السكان أنفسهم، فإن التمييز بين الأهداف المدنية (غير العسكرية) والمدنيين أنفسهم هو أمر حاسم.

الحرب القسرية والإكراه

إنّ من بين الأسباب التي جعلت الحرب القسرية لم تظهر كثيرًا في مناقشاتنا النظرية أو خططنا العسكرية، هو اهتمامنا المنصبّ على "الردع" البسيط نسبيًا، والردع بشكل عام بسيط نسبياً. كان هدفنا الجزئي هو الردع، وتم استخدام الردع جزئيًا كتعبير مغالط لفكرة الإكراه الأوسع، تمامًا كما استبدلت كلمات "الحرب" و "العسكرية" بـ "الدفاع" في لغتنا الرسمية. إنه تعبير مغالط مقيد إذا ما حال دون اعترافنا بأن هناك فرقًا حقيقيًا بين الردع وما يمكن تسميته، وفقًا للفصل الثاني، بـ "الإكراه"، أي فرقًا حقيقيًا بين تحقيق عدم القيام بفعل ما وبين جعل شخص ما يقوم به.
لقد اتخذت الولايات المتحدة من الإجبار عملًا لها في شمال فيتنام. كانت تحاول جعل النظام الفيتنامي الشمالي يفعل شيئًا (حتى لو كان لوقف شيء ما كان يفعله فحسب)، وهذا يختلف عن الردع. يساعد "الإكراه" على تفسير سبب اتخاذ الإكراه شكل الضرر المُلقى، وليس مجرد التهديدات اللفظية بالضرر. فأوصل الأمريكيون التهديد من خلال الإنجاز التدريجي، لأن الخطوة الأولى كانت متروكة للأمريكيين. يساعد الإكراه أيضًا على تفسير سبب الحاجة إلى تخصيص هذا النوع من الحملات بمرور الوقت وتقسيم شدتها، بطريقة لا تفعلها تهديدات الردع الانتقامية في كثير من الأحيان. وهو يفسر سبب أهمية معرفة من هو المسؤول على الجانب الآخر، وما الذي يقدّره، وما يمكنه فعله من أجلنا، والوقت الذي سيستغرقه، ولماذا نمتلك الاختيار الصعب بين أن نكون واضحين بحيث يعرف ما نريده أو غامضين حتى لا يبدو خاضعًا أكثر من اللازم عندما يمتثل. كان الإكراه عملاً جديدًا للولايات المتحدة في فيتنام، مثله مثل الحرب القسرية، فلم يكن من قبيل المصادفة أن هذين الانحرافين عن المفاهيم السابقة مرتبطان معًا في المكان والزمان.
كانت هذا انطلاقة جديدة حصلت في ظروف خاصة إلى حد ما. أولاً، كان القصف نفسه أحادي الجانب. كان

الفيتناميون الشماليون غير قادرين عسكريًا على فعل أي شيء مثل الرد بالمثل. ولم يتم الإجابة عن السؤال حول كيفية سير حرب من هذا النوع إذا كان كلا الجانبين قادرًا على القيام بحملات مماثلة ومتزامنة ضد بعضهما البعض. ثانيًا، كان الفيتكونغ يستخدم بالفعل أساليب إرهابية للترهيب ضد المدنيين وكذلك ضد أفراد جيش الأعداء، ولم تقتصر الحرب أبدًا على الاشتباك المباشر. ثالثًا، لم يتم استخدام الأسلحة النووية، فالأسلحة التي تصلح بشكل خاص لتدمير المدن والتي يمكن أن يتسارع استخدامها المتبادل ويخرج عن السيطرة بسرعة لم تشارك في العملية.

في الواقع، لم يكن هناك أي تلميح إلى أن الأسلحة النووية كان يتم أخذها في الاعتبار في هذا الدور. لكن بالطبع يجب أخذها في الاعتبار إن كان العدو هو الصين وليس فيتنام الشمالية، وبلا شك سيتم النظر فيها، من أجل فعاليتها الأكبر ضد خصم أكبر ولأنها ستصبح حربًا أكثر خطورة.

سيستمرّ الردع في كونه عملنا الرئيسي، والإكراه هو الاستثناء. لكن بالنسبة للحرب الفعلية، قد يكون المزيج التاريخي الآن أقرب إلى تمثيل ما يجب أن نتوقعه. وبصورة تقريبية، لدينا حرب محدودة واحدة في ساحة المعركة (كوريا)، لدينا العديد من المسابقات في المخاطرة (برلين ، كوبا)، ولدينا مثال واحد على العنف القسري (فيتنام الشمالية). سيكون من الحكمة أن ندرك أن فيتنام الشمالية قد تكون "نموذجية" لحرب محدودة مثل كوريا، ثم نستدير وننظر إلى أجزاء أخرى من العالم في ضوء هذا التركيز الجديد. ولا أرى أي داعٍ لافتراض أن الحرب في أوروبا، في حالة اندلاعها، ستكون اختبارًا ميدانيًا للقوة بالطريقة التي كانت بها كوريا بدلاً من المنافسة على المخاطرة، كما كانت كوبا، أو حملة قسرية، كما كانت حرب فيتنام الشمالية. وبطريقة ما، بسبب الأهمية الأكبر للأسلحة النووية، يمكن للمرء أن يركز أكثر على سياسة حافة الهاوية والأضرار المدنية القسرية أكثر من تكتيكات ساحة المعركة عند التفكير بشأن أوروبا. لقد شكلت الحرب الفيتنامية سابقة لأخذ هذا الأمر على محمل الجد.

الحرب النووية القسرية

يجب اختبار أهمية الحرب القسرية بالنسبة إلى أوروبا، تلك الحرب التي تتخللها حملات قسرية محدودة للتدمير المدني وليس فقط القيود النوعية على أساليب القتال. وأُشيع توقع يفيد بأنّ الأسلحة النووية التي ستُستخدم في حربٍ خطيرة قد يغيّر الوضع إلى حدٍّ كبير. وإذا هيمنت التجربة الكورية على استراتيجيات إدارة الحرب المحدودة في أوروبا واستُبعد تلقائيًا خيارُ شنّ حربٍ قسرية أو حربٍ هدفها الانتقام، يجب اختبار ما إذا كان هذا النوع من الحرب هو الذي سيندلع في الواقع. وتُظهر الحرب الفيتنامية أنه إذا سارت الحرب بشكل سيء بالنسبة إلى طرف يمتلك خيار تغيير المعادلة من القتال إلى القمع، فقد يلجأ إلى ذلك. كما أنّ اللجوء إلى هذا الفعل باستخدام الأسلحة النووية قد يعتبر أكثر خطرًا من أي وقتٍ مضى لكنه قد يبدو في المقابل للخاسر فعلًا أكثر قوة. لذا، عند التفكير في استراتيجية نووية لأوروبا، يتعيّن علينا التفكير في تأزم الحرب النووية (أو تجاوزها) إلى حملة قسرية بدلًا من الحفاظ على خصائص اختبار القوة في ساحة المعركة.

ونظرًا إلى أنّ الأسلحة النووية تتلائم وإحداث الألم والضرر وبثّ الرعب، فيُفترض استخدامها، إن استُخدمت عن قصدٍ أو غير قصد، لإلحاق الأذى والترهيب والقمع.

قُدّم اقتراحٌ بين الفينة والأخرى بأنه إذا هاجم الصينيون أو الكوريون الشماليون كوريا الجنوبية أو إذا هاجم الإتحاد السوفيتي غرب أوروبا أو إيران أو إذا هاجم الصينيون الهند، فليس بالضرورة التصدي لهم باستخدام القوة، بل قليلٌ من العنف يفي بالغرض. فاضرب مدينة مثلًا وأخبرهم بالانسحاب، وإن لم ينصاعوا اضرب مدينة أخرى واستمر حتى ينسحبوا. أعرف أول اقتراح تحريضي أدلى به ليو زيلارد الذي فرح بوضع أفكاره في قالب ناصع بشكل صادم. ففي وقت مبكر من العام 1955، اقترح زيلارد أنه إذا غزا السوفييت بلدًا التزمنا بحمايتها، فعلينا تدمير مدينة سوفيتية ذات حجم مناسب. في الواقع، اقترح أيضًا نشر "لائحة أسعار" توضح للسوفيت ما سيكلفهم مهاجمة أي دولة في القائمة من حيث عدد السكان الذي سيُقضى عليه. كما صرّح بامتلاك السوفيت الدافع لتدمير مدننا في

المقابل، فهذا جزء من التكلفة. وقال إنّ هذا الدافع سلوى لهم، وإنّ استعدادنا لخسارة مدينة شهادةٌ على قوتنا. إنّ الاستعداد الوحشي لمعاقبة العدو على تجاوزاته، حتى وإن آلمتنا بقدر ما تؤلمهم، فقد اعتبرها عرضًا مثيرًا للإعجاب[57].

وبشكل أقل تصنعًا، طرح المنظرون مفهومَيْ "الانتقام المحدود" أو "الردع المحدود" و"الحرب التأديبية المحدودة" أو "الحرب الاستراتيجية المحدودة" من وقتٍ لآخر لكن على حدّ علمي لم يناقشهما المسؤولون في أي بلد (كما ذكر أعلاه، على الرغم من أنّ خروتشوف أشار خلال النزاع الذي نشب عقب حادثة الطائرات من طراز يو-2 في العام 1960 إلى أنه قد يطلق صواريخًا على القواعد التي انطلقت منها الطائرات كفعلٍ تأديبي). ولم يكن هناك صمت رسمي حيال ذلك فحسب، بل حظي احتمال استخدام العنف بدل خوض حرب عسكرية "شاملة" محلية ومحدودة من حيث الأراضي والأسلحة والجنسيات باهتمام غير رسمي ضئيل. وبقيت الفكرة حية في الهوامش والمقالات، وقد عظّمها تسعة مؤلفين مؤخرًا ألفوا كتابًا حولها في العام 1962، لكنها لم تلقَ اهتمامًا بالغًا ولم تصبح أبدًا واحدة من التصنيفات النموذجية في تحليلات الحرب.

لكن إذا استطعنا الحديث عن الحروب التي يمكن أن يُقتل فيها عشرات الملايين من دون تفكير، فيجب الحديث عن الحروب التي قد يُقتل فيها مئات الآلاف بشكل مدروس. ولا يمكن وصف الانتقام المدني المحدود بالحرب بأنه "غير واقعي"، فلا يوجد دليلٌ تاريخيٌّ مقنعٌ يؤكد واقعية أي نوع محدد من الحرب النووية. أي نوع من أنواع الحرب يُناقش بشكلٍ كافٍ يصبح مألوفًا ويبدو واقعيًّا ويُمنح درجةً من الترجيح، أما أنواع الحرب التي لم يدر النقاش حولها تتمتع بحداثة تجعلها "غير واقعية". بالطبع، إن لم يخطر أسلوب حربٍ ما في البال، فيحتمل عدم اتباعه ما لم يكن من النوع الذي يصبح منطقيًا فجأة في الأزمة أو يمكن التخفيف من حدته من دون نية متعمدة.

ومع ذلك، فإنّ الفكرة القائلة بأنّ الحرب قد تتخذ شكلًا من أشكال الغزوات التأديبية المدروسة على أرض العدو والتي تهدف إلى إلحاق الضرر بالمدنيين وبثّ الرعب وإثارة الارتباك بدلًا من الأهداف العسكرية التكتيكية ليست بفكرة جديدة، ولعلها أقدم شكلٍ من أشكال الحرب. فهذه الفكرة كانت ممارسة معتادة في زمن قيصر لإخضاع قبيلة المينابي المزعجة القاطنة في أقصى شمال بلاد الغال. فأرسل قيصر ثلاثة طوابير إلى أرضهم و"حرق المزارع والقرى وأخذ عددًا من الماشية والأسرى. وبهذه الطريقة، أُجبرت القبيلة على إيفاد مبعوثين للمطالبة بالسلام."

كما لم تقتصر الأعمال التأديبية على العلاقات بين القوة الاستعمارية ورعاياه حيث صف عمان هذا الشكل من أشكال الحرب بين البيزنطيين والمسلمين العرب في القرن التاسع. فعندما غزا المسلمون، كان من الممكن القيام بالكثير من خلال شنّ غارة شديدة على بلادهم وإضاعة كيليكيا وشمال سوريا في اللحظة التي عبرت جيوشهم شمالًا باتجاه كبادوكيا. اعتُمدت هذه الممارسة المدمرة مرارًا، وكان مشهد جيشين يدمر كلّ منهما أراضي الآخر من دون محاولة الدفاع عنها مألوفًا لسكان الحدود المسيحية والمسلمة.

ولم تميز الحرب القسرية من هذا النوع النزاع في الجزائر فحسب وعلاقة الحرب الباردة بين العرب والكيان الصهيوني، بل كانت حاضرة بدرجة أكبر أو أقل في استراتيجيات الترهيب بدءًا بالإعدام من دون محاكمة ووصولًا إلى القصف الاستراتيجي.

نادرًا ما يبدو النزاع الفعلي كاملًا من حيث الطابع أو الغرض كما قد تقترح من المهم التمييز بين نوعين مختلفين من هذه الاستراتيجية. يتمثل النوع الأول بقمع سلوك العدو مباشرة عبر التهديد بإلحاق الضرر به لإجباره على الانسحاب أو الاستسلام بالطريقة نفسها التي يُستخدم فيها الرهائن. أما النوع الآخر يعتمد على إجباره على إعادة

[57] Leo Szilard, "Disarmament and the Problem of Peace," Bulletin of the Atomic Scientists, 11 (1955), 297-307.

قواته الهجومية إلى البلاد (أو إبقائها هناك) في حالة دفاعية والتخلي عن حملته الأساسية أو الحد منها. يبدو أن الدافع الأخير كان أحد دوافع قيصر في حملته عبر نهر الراين (ص.115)، والمبدأ نفسه الذي انعكس، مجبرًا القوات على التخلي عن أمن أسوار مدينتهم والذهاب إلى المعركة، كان أحد الدوافع لتدمير المحاصيل وأعمال السرقة التي مارسها الغزاة في العصور القديمة. (يحكى أنّ قائدًا اتخذ موقفًا دفاعيًا، فسخر منه القائد في جبهة العدو قائلًا: "إن كنت قائدًا عظيمًا تعال وقاتل". فردّ الأول: "وإن كنت قائدًا عظيمًا فاجعلني أقاتل بخلاف رغبتي"). غالبًا ما يعدّ التكتيك المتمثل بإجبار العدو على إلزام نفسه بالقتال، من خلال الهجمات التي تمسُّ الأرواح والممتلكات، أمرًا أساسيًا في حرب العصابات وكذلك بالنسبة إلى حرب العصابات المضادة إن أمكن تنفيذها. وكان هذا التكتيك نتيجة رئيسة (على الرغم من إنكارها في ذلك الوقت) للقصف الاستراتيجي على ألمانيا. وبغض النظر عن الأضرار الناجمة عن هذا القصف، تسببت في تحويل الألمان لحوالى ثلث إنتاجهم من الذخائر إلى الدفاع الجوي بحلول غزو نورماندي بحسب بورتون اتش كلاين. يقول في هذا السياق: "يمكن ملاحظة أنّ الهجمات التي وقعت قبل الغزو لم تنجح من حيث الضرر الذي تركته، بل في التأثير الذي أحدثته، فقد خصص الألمان جزءًا كبيرًا من جهودهم الحربية للدفاع الجوي."

الصيغة النظرية "للحرب القسرية"، ومع ذلك من المفيد تصنيف بعض التأثيرات المختلفة والأهداف المحتملة للمناوشات المدمرة على الرغم من وجود حدود لدقة استراتيجية النزاع التي يمكن تكييفها مع النية.

إنّ أحد الأهداف ترهيب الحكومات أو رؤساء الحكومات أو إقناعهم بقوة المرء ورفضه للترهيب. تؤلم الضربة القاضية العدو وتشير إلى شنّ مزيدٍ من الهجمات ما لم يتوقف، كما تُظهر القوة أو الجرأة في وجه الإجراءات المضادة المحتملة. وهذا معقد بالفعل، فيمكن للمرء إظهار القوة من خلال إيذاء نفسه بالإضافة إلى إيذاء خصمه، ويمكن للفعل التأديبي أن يكون إما مبادرة أو ردًا. فإذا كان ردًا، يمكن تصوره وفهمه كردٍّ "طبيعي" ومجرد بديل للنشاط العسكري التكتيكي في مكان آخر، أو مجرد ردٍّ "استثنائي" على بعض أفعال العدو التي تعتبر خارج الحدود.

ويمكن أن يهدف الألم والضرر إلى ترهيب السكان، ما يؤثر على الحكومات بشكل غير مباشر فقط. وقد يرتعب السكان للضغط على حكومتهم للاستسلام أو التوقف، وقد يعيقونها بسبب إخلالهم بالنظام. وقد يُدفعوا للإلتفاف حول حكومتهم أو التمرد عليها للتسوية مع المهاجم. ومن المرجح أن يهيمن عدد قليلٌ من التفجيرات النووية في بلدٍ ما على الحياة المدنية ويسبب الإخلاء والتغيب عن المدرسة والعلم وازدياد العبء على شبكة الهاتف وأشكال شتى من الفوضى ما لم تُقطع الأخبار والاتصالات. (إذا قُطعت الاتصالات لمنع وصول الأخبار إلى الناس وتكدست عمليات البث الإذاعي الخارجية للغرض نفسه، فقد يشعر الناس بالخوف بشكل أكبر.)

عادة ما يهدف الإرهاب بشكل أساسي إلى ترهيب السكان وربما فصلهم عن حكوماتهم. لكن يمكن أن يتأثر القادة الوطنيون بشكل مباشربإمكانية استمرار الألم والدمار، وتحديدًا إذا استجابوا للسكان المتضررين. أدرك الناس في كثير من البلدان، وخاصة في أوروبا، الضرر الذي تتركه الحملة النووية التكتيكية في سبيل "الحماية" أو "التحرر". وعلى الرغم من أنّ الحرب النووية المحلية، سواء في أوروبا أو آسيا، تُناقش عادةً كما لو كانت حملة عسكرية تكتيكية، إلا أنّ الناس في المناطق المعنية معرضون بلا شك للترهيب النووي، وربما يتعرض قادتهم لذلك. وقد تتأثر النتيجة على الأقل، في حالة شنّ حملة نووية تكتيكية، بالضرر المدني كتأثرها بالنتائج العسكرية التكتيكية. وقد تنجم العواقب عن الانتقام النووي على نطاق محدود، على الرغم من تسليم الأسلحة اسميًا لأغراض تكتيكية.

وقد تبدو المناوشات النووية المحدودة واقعية فجأة لصانع القرار الذي يواجه بديلين مألوفين و"واقعيين" يتمثلان بحرب طمس كبيرة وهزيمة محلية واسعة النطاق. وقد يتضح خيار تغيير طابع الحرب بعد ذلك، أما فكرة التزام المرء بالقواعد المحلية والخسارة تكتيكيًا عندما يمكنه نقل الحرب إلى مرحلة أخرى قد تبدو غير منطقية.

وهناك طريقة أكثر إقناعًا لإثبات إحتمالية حدوث مثل هذه التكتيكات، وربما يجب توقعها إذا استُخدمت الأسلحة النووية في حرب محلية أو إقليمية. وسينشأ هذا النوع من الحرب بشكل طبيعي من النوع الآخر، أي النوع الأكثر "تكتيكًا" من الحرب. تخيلوا الطرح المحدود للأسلحة النووية لأغراض تكتيكية بحتة في أوروبا الوسطى. من الصعب في سياق هذه الحرب ألا نلاحظ أحد النتائج الثانوية للاستخدام التكتيكي للأسلحة النووية المتمثلة بالألم المدني والضرر الكبير والخوف من المزيد. وإذا استخدم المرء الأسلحة النووية على وجه الخصوص للوصول إلى خلف خطوط العدو من أجل تدمير مراكز السكة الحديدية أو الموانئ أو القواعد الجوية، فسيُقتل الناس وتُدمر منازلهم التي لا يمكن أن نمر عليها مرور الكرام. كما سيُبَثّ الرعب في النفوس ويغلق اللاجئون المذعورون الطرقات وربما تُنشر تقارير من كلا الجانبين عن استخدام الأسلحة عمدًا على البلدات أو المدن. وسواء كان مثل هذا الضرر والخوف من المزيد عن عمد أم عن غير عمد، فسيكونان مورد بحث في رغبة كلا الجانبين في الاستمرار. وإن لم يكن مقصودًا، سيكون هذا النوع من القمع جزءًا من الاستخدام "التكتيكي" لأي من الجانبين للأسلحة النووية.

بالتأكيد، عند اختيار الهدف قد يلاحظ المرء أنّ أهدافًا محددة تضمنت هذا المنتج الثانوي القوي أكثر من غيرها. إذا عمل أحد الأطراف بشكل جيد من الناحية التكتيكية فقد يبذل جهودًا جبارة لإبقاء الحرب نزيهة من الناحية التكتيكية ومحدودة من خلال اختيار الأهداف التي تقلل من الضرر غير العسكري. لكن إذا كان أداء الطرف الآخر سيئًا سيتيقن (الطرف الأول) من إحداثه لقدر هائل من الضرر التأديبي. وإذا أصاب أحد الأطراف بعض الأهداف التكتيكية التي تضمنت أضرارًا مدنية مختلفة فسيميل الطرف الآخر إلى اختيار بعض الأهداف في المقابل. ومن غير المحتمل أنه عندما كان الطرفان يتبادلان هجمات تأديبية كبيرة كنتاج ثانوي للحملة التكيتيكية، سيستمران في تجاهل نتيجة عملهما الرئيسة.

يمكن أن يستمر هذا النوع من الحملات تحت مسمى الحرب التكتيكية. قد يتخذ الانتقام التدريجي في الأراضي السوفيتية (أو في الغرب) شكل انتقاء أهداف رمزية كانت "تكتيكية" أو "استراتيجية" بالمعنى العسكري البحت. لكن قد يصبح الدافع إخضاع الطرف الآخر لضغوط لا تُطاق من أجل إظهار الرعب الذي يمكن أن تبثّه الحرب والتهديد بمزيد من التوسع. وحقيقة قدرة الطرف الآخر على فعل ذلك أيضًا لن تمنع بالضرورة هذا الحافز، ويمكن لكلا الجانبين إن رغبا في ذلك، أن يقنعا أنفسهما بأنّ الطرف الآخر مسؤول عن التسبب بأضرار مدنية غير ضرورية وبالتالي إدخال بُعد العنف إلى الحرب المحلية. وإذا لم يستطع كلا الجانبين تحمل الضغط، فقد ينتهي الفعل ويُجرى التفاوض بشأن النتيجة التي لا تعكس التفوق التكتيكي المحلي الذي يتمتع به أحد الأطراف في الأصل أو يعتقد بامتلاكه.
ينعكس هذا الأمر على حجم القوات العسكرية ومميزاتها سواء كانت هذه القوات في الناتو أو في مكان آخر. وإذا تطور إدخال الأسلحة النووية محليًا أو تكتيكيًا إلى حرب ترهيب مفتوحة أو حرب متخفية تحت قناع الترهيب، فقد لا تكون القدرة على الفوز بالحملة التكتيكية شرطًا ضروريًا أو كافيًا للنجاح.
والأهم من ذلك، لن يكون الهدف الأساسي من إدخال أسلحة نووية في حرب تكتيكية كان المرء يخسرها هو إعادة التوازن إلى ساحة المعركة فحسب، بل لعله يعود إلى جعل الحرب مؤلمة أو بالغة الخطورة بحيث يتعسر الاستمرار فيها. كما سيُصَمّم الاستخدام التكتيكي والمحدود للأسلحة النووية من أجل زيادة الضغط على الجانب الآخر لإيقاف الحرب. ومن المرجح أن يشكل هذا الاستخدام ضغوطًا من حيث ضحايا القتال والخسائر المادية على الجبهة أقل من ضغوط التبادل المتزايد للعنف المحدود خاصة إذا اندلعت الحرب في مناطق مكتظة بالسكان. وعلى الرغم من أن هذه الهجمات التأديبية قد تبدو بطيئة ومدروسة مقارنة بهجوم شامل على أسلحة العدو الاستراتيجية، إلا أنها تستطيع الاتصاف بالسرعة مقارنة بوتيرة الحرب التكتيكية. وما يحدث في ساحة المعركة قد يعدّ ذا فائدة مقارنة بسير مثل هذه الحرب النووية القائمة على الشجاعة والقدرة على التحمل. ولم تعد ساحة الحرب والتكتيكات

تحددان طبيعة الحرب أو موقعها الذي تطور أو القضايا التي تنطوي على إنهائها.
من الخطأ الاعتقاد بأن شنّ الحرب في إطار الانتقام المحدود ينقذ نوعًا ما أعمال الحرب من التهور ويمنحها ميزات " عقلانية" افتقرت إليها. صحيح، فالشعور بأن أي عمل يُنفذ بتروٍ وفي الوقت المحدد وعن طريق التخطيط والتفكير ووفقًا للقواعد والقوانين وبناءً على الحسابات يعدّ "عقلانيًا" لكن بمعنى محدود جدًا. لكنه يساعد إذا استطعنا من إبطاء وتيرة الحرب والحث على التأمل وتزويد القادة الوطنيين بالوعي حيال مسؤوليتهم وسيطرتهم وقدرتهم على التأثير في مسار الأحداث. هذا يختلف عن القول بوجود طريقة منطقية لشن حرب انتقامية محدودة أو أن التفكير الحازم يمكنه أن يوفر إرشادات كافية حول ما يجب فعله في مثل هذه الحرب.

حتى وإن كان هذا النوع من الحرب غير عقلاني، فإنه لا يزال بإمكانه الاتصاف بالبطء والتروي وضبط النفس. ويعتبر الوضع بشكل أساسي مبهمًا فيما يتعلق بالمنطق. ولا سبب منطقي لعدم تناحر الطرفين حتى الموت بحيث يشعر كل منهما باستمرار أنهما فقط إذا استطاعا الصمود لفترة أطول قليلًا، فلا بد للآخر أن يستسلم. ولا شيء يضمن أن كلاهما لن يشعرا بأنّ كل شيء على المحك في هذا الاختبار الحاسم للصبر وأنّ الاستسلام اعترافٌ بالخضوع المطلق. قد يتطلب الأمر حظًا ومهارة ليتوقفا تدريجيًا معًا بطريقة لا يبقى أي من الجانبين خاسرًا في نهاية المطاف، ما يسمح بإنهاء العمل المريع.

كما لا يوجد أي ضمان، أو حتى افتراض معتدل، بأن الخيار الأكثر عقلانية بالنسبة إلى الخصمين سيبدو أفضل في هذا النوع من التبادل المحدود. في الواقع، يتوقع أن تكون هناك ميزة كبيرة في الظهور في موقع الاستسلام الكامل. لكن على الرغم من حكمة الخصوم، قد يتنافسون للظهور بشكل أكثر تهورًا وعنادًا.
هذا لا يعني الاستخفاف من قيمة العمل الهادئ والمدروس والمتعمد على عكس العنف المتقطع. لكن لا بد أن تكون هناك حدود للسلامة والأمن يمكن تحقيقهما في أي نمط من الحرب، وذلك فقط لأن الحرب المحدودة منافسة إلى حدٍّ كبير في تحمل الضرر وقبول المخاطر.

الصين: خصمُ "الحرب الاستراتيجية"

اعتبر المحللون الاستراتيجيون لسنوات عديدة أنّ الصين الشيوعية هي إما مسرحًا ثانويًا في حرب كبرى أو خصمًا غير مباشر. ولم يخطر على بال أحدٍ طبيعة الحرب التي ستندلع أو يجب أن تندلع إذا انخرطت الولايات المتحدة بشكل مباشر مع الصين.
بالكاد يوجد دليلٌ واضحٌ على أنه في تصميم الأسلحة الاستراتيجية، أُخذ احتمال الحرب مع الصين في الاعتبار بطريقة تتلاءم والاهتمام الذي توليه الحكومة الأمريكية للصين. أما الحدث الدبلوماسي الكبير الذي وقع في نصف العقد الماضي يفيد بأنّ الصين، لأغراض الحرب الاستراتيجية، لم تعد تعادل سيبيريا أو دول ساحل البلطيق، بل هي دولة منفصلة، كما استطاع الصينيون والروس في إثبات أنّ روسيا غير ملزمة في الدفاع عن الصين أو الانتقام لها إذا انخرطت عسكريًا مع الولايات المتحدة. وبدت فكرة الحرب مع الصين تافهة لفترة طويلة، لأنه على الرغم من السماح للجميع بالتعبير عن مخاوفهم تجاه الالتزامات الأمريكية لكل من فرنسا وألمانيا، لا يبدو أنّ أحدًا يحمل مخاوف حول التزام روسيا للصين. وتتجلى مهاجمة الصين بتوجيه ضربة أولى للروس في حرب شاملة، وفي تلك الحرب روسيا هي الخصم الرئيسي، وكل ما على الولايات المتحدة فعله هو محو ما يكفي من الصين لإنهاء النظام أو لإرضاء دافع الانتقام أو استخدام أي من الأسلحة التي تملكها والتي لا تستطيع روسيا امتلاكها.
الآن ومع ذلك، يتمثل الاعتبار الغالب في التعامل مع الصين في تجنب إجبار الاتحاد السوفيتي على التدخل. وإن لم تتدخل فلن تشبه الحرب التالية "الحرب الشاملة" التي يتم تصورها عادةً فيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي.
يجب أن تصبَّ المحاولة في تقليل حجم الخسائر وليس في تعظيمها، فلا سبب يستدعي قتل الصينيين، كما لا يوجد سبب تاريخي لافتراض أنّ الشعب الصيني، بعدده البالغ مئات الملايين، يشكل أسوأ تهديد من أي شعب آخر باستثناء النظام الذي يرأس هذا الشعب في معارضة منضبطة لنا. وقد يوجد سبب للتهديد بتدمير المجتمع

السوفيتي في حالة اندلاع حرب شاملة، لكن لا أرى أي سبب يستدعي التهديد بتدمير المجتمع الصيني في حالة اندلاع حرب شاملة. هناك بالفعل سبب لتدمير المجتمع الروسي في حالة الحرب الشاملة، ولا يوجد سبب على الإطلاق لتدمير الصينيين. بطريقة ما سادت الفكرة القائلة بأن الصينيين سيبقون يفوقونا عددًا إن قتلنا نصفهم فقط، وبالتالي يجب محاولة قتل المزيد منهم. هذه فكرة بشعة، ولا يعتقد الصينيون على حد علمي أنّ النصر سيكون حليف من يفوق عدده على الآخر في نهاية حرب كارثية.

إذا انخرطنا في حرب مع الصين فقد تكون على نوعين.

يتمثل النوع الأول بمحاولة للإطاحة بالنظام الحالي من خلال تدمير الأساس المادي والاجتماعي الخاضع لسيطرته أو تعطيله، بالإضافة إلى بذل جهد متزامن لتقليص الأضرار البشرية. أما النوع الآخر فقد تكون محاولة لإجبار النظام على الصلح أو سحب قواته من الهند أو الانسحاب من فورموزا أو نزع سلاحه بنفسه أو شيء من هذا القبيل. في كلتا الحالتين، من المؤكد أننا لن نعتمد ولا ينبغي لنا الاعتماد على صواريخنا الاستراتيجية ضد الصين.

ولا ينبغي الاعتماد عليها لأنها قد تكون أكثر الأساليب تكلفة في تدمير الأهداف التي يجب تدميرها وأقل الطرق ملائمة مع القيود التي يجب أن نلحظها لتقليص الضرر غير المبرر للسكان وخفض الالتزام السوفيتي بالتدخل وتقليل نفور ما بعد الحرب الذي ينجم عن الطريقة التي خضنا بها الحرب. ولن نعتمد على الصواريخ الاستراتيجية لأن الحاجة إلى الحفاظ على قوة ردع سالمة وجاهزة وإبقاء الروس في مأزق ستكون أكبر مما كانت عليه من قبل. ستكون الحرب مع الصين تحديدًا في الوقت الذي يجب فيه على الولايات المتحدة ألا تستخدم ولن تستخدم نسبة كبيرة من أسلحتها الاستراتيجية الرادعة ضد عدو ثانٍ، عندما تتجاوز قيمة أسلحة بولاريس ومينتمان تكلفتها المالية والتاريخية.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الحرب القسرية ضد الصين الشيوعية التي لا تهدف إلى تدمير النظام بل إلى تأديبه، قد تستهدف القدرة العسكرية الصينية وأهداف أخرى ذات قيمة عالية في النظام. وقد يكون السلاحان الأقل ملاءمة أو الأقل فاعلية هما السلاحان اللذان يبدو أن الناس أكثر استعدادًا للتفكير فيهما وهما المتفجرات التقليدية والرؤوس الحربية الضخمة. وقد يتطلب الأمر بالفعل استخدام أسلحة نووية لمباغتة الصينيين واقناعهم بجديتنا، وربما يتطلب الأمر استخدام أسلحة نووية لمواجهة أي معدل استنزاف قد يجبرنا الصينيون عليه في حملة طويلة الأمد من أجل تزويدنا بأي قدرة قتالية على إلحاق أضرار عسكرية أو اقتصادية. وربما تحاول الصين أن تكرر الاجراءات التي نفذتها الولايات المتحدة في الفيتنام الشمالية ضد خصم من الدرجة الثالثة باستخدام متفجرات تقليدية تحملها طائرات لم تُصَمّم لهذا الغرض لكن باستخدام أسلحة نووية محدودة الأثر في طائرات لم تُصَمّم لها بعد.

ربما يجب أن ندمر قوة الصين الشيوعية باستخدام أسلحة لن تسبب في وقوع إصابات تتجاوز الكيلومتر أو نحو ذلك من مهابط الطيران، ويجب أن ندمر المنشآت الصناعية ذات الكثافة السكانية أو القوى العاملة المنخفضة. كما يجب أن ندمر مرافق النقل والاتصالات والمخازن العسكرية منشآت التدريب والقوات نفسها. لكن قد لا نستطيع تحمل نفقات تنفيذ ذلك باستخدام الأسلحة التقليدية (ما لم تُصَمّم أسلحة تقليدية فعالة وجديدة لهذا الغرض) ولا يمكننا تحمل حماية مثل هذا النظام المستهدف بصواريخ استراتيجية ثمينة.

يجب علينا الإقرار بأنّ الصين باعتبارها خصمًا "استراتيجيًا"، لا يمكن التعامل معها من خلال خطة "حرب استراتيجية" طُوّرت خلال عقدين من الانشغال في الاتحاد السوفيتي. فتعتبر الصين مشكلة استراتيجية مختلفة تمامًا. لذا قد يتعين تطوير أنماط جديدة من الحرب القسرية المحدودة للتعامل مع المشكلة. وستختلف وتيرة الحرب بأكملها اختلافًا تامًا عن ما تم التفكير فيه ضد الاتحاد السوفيتي باستثناء مجموعة صغيرة من قوة الرد التي قد يملكها الصينيون في المستقبل. كما سيكون هناك عددٌ قليلٌ أو معدوم من الأهداف لجعل اللحظات الأولى، وحتى الأيام والأسابيع الأولى، حاسمة كما يجب أن تكون في حالة التخطيط لإحتمال الحرب السوفيتية الأمريكية. غالبًا ما تُرفض فكرة "الحرب الاستراتيجية المحدودة" بين الاتحاد السوفيتي والغرب وتعدّ فكرة محالة، وقد يكون من يرفضها محقًا. ستتمتع الحرب بين الصين والولايات المتحدة بالوتيرة التي تقررها الولايات المتحدة أو التي تحدده الاجراءات

الصينية في بعض الساحات المحلية وليس الوتيرة الفائقة السرعة للتبادلات النووية الحرارية الوقائية.
قد تصبح الحاجة إلى التمييز بين حملة تهدف إلى القضاء على النظام وأخرى تهدف فقط إلى إجباره على التصرف بشكل جيد فائقة الأهمية عندما يمتلك الصينيون قدرة نووية انتقامية (ضد الولايات المتحدة أو ضد أي تجمع سكاني قد يختارونه). ويتضح أنه مهما بدت الحرب سيئة بالنسبة إليهم، فقد تزداد سوءًا لكنها الطريقة الأكثر فعالية للحفاظ على القدرة على سلب الضرر الذي تسببه القوة النووية. وفي الوقت نفسه، قد يتمثل القمع الأكثر فعالية في استراتيجية الهدف التي هددت النظام في نهاية المطاف أو بشكل تدريجي أو بشكل غير مؤكد وليس بشكل مفاجئ وحاسم، وتتطلب هذه الاستراتيجية التمييز بين ما يقدره النظام بشكل كبير والمكان الذي يبرز ضعفه.
مهما بلغ تأثير النظام على استعداد فيتنام الشمالية لدعم الفيتكونغ ومهما بلغت قدرة فيتنام الشمالية للسيطرة على الفيتكونغ رضوخًا لتهديد القصف المستمر، فإنّ القصف عليها يجب أن يؤثر على الصين التي تجاوزت الحرب في جنوب شرق آسيا. لا يمكن أن تكلف المقاومة القسرية للصينيين خارج حدودهم أكثر من الموارد التي يعرضوها عمدًا للخطر والقوات والامدادات التي يرسلوها إلى الخارج، لكن يعد قصف فيتنام الشمالية شكلًا من أشكال الحرب التي تشير المعلومات إلى أنه احتمال واقعي لم تفكر فيه الولايات المتحدة فحسب بل شاركت فيه. إنه أسلوب حرب يُمارس بصورة متعمدة على فترة طويلة في ظل التفوق الجوي وغياب الأسلحة الحديثة المضادة للطائرات. كما يمكن أن يتسبب هذا الأسلوب، إذا ازداد من حيث الكم، في أضرار مادية واسعة النطاق داخل البلد المستهدف، ما ينفي أي ضمان باقتصار تكاليف العدوان على قوات التدخل السريع المعرضة للخطر خارج الحدود.
نادرًا ما تُطرح الأسلحة النووية (أو غيرها من الأسلحة غير التقليدية) على طاولة النقاش فيما يتعلق بحملة القصف على فيتنام الشمالية، ربما لأن الأسلحة النووية لا تُعتبر ضرورة في الحملة ولأن القضايا في جنوب شرق آسيا لا تتناسب مع تلك التي أثارتها الأسلحة النووية. ومن أجل تفسير حملة الفيتنام الشمالية للصين، يجب التطرق بالتأكيد إلى الأسلحة النووية، ولا يعود السبب في ذلك إلى أنّ كفاءتها الكبيرة قد تكون أكثر حسمًا فحسب بل لأن القضايا المطروحة في الهجوم القسري على الصين قد تكون أكبر أو تساوي أو تفوق أهمية طمس اعتقاداتنا المناهضة للأسلحة النووية. سواء كان الهجوم الجوي على فيتنام الشمالية مقصودًا أم لا، يجب أن يحمل في طياته رسالة تحذير إلى الصين، حيث تعتبر هذه الرسالة مقنعة أكثر من التهديد الكبير الذي يشكله السلاح الضخم في بكين، كما تُعدّ أكثر قوة من التهديد المتمثل بالدعم اللوجستي المقدم للهنود أو المعارضة الكورية في أماكن أخرى من آسيا.
إنّ كل ما ورد لا يعني توقع حرب مع الصين أكثر مما عنى أنّ الانشغال بقوات الردع يعني قبول الحرب مع الاتحاد السوفيتي. هذا يعني التأكد أنه إذا تم التوصل إلى النقطة التي تم التفكير فيها في حرب مع الصين أو فُرضت علينا، فمن المحال أن نخوض نوعًا خاطئًا من الحرب بسبب عدم التفكير المسبق في الأمر أو لقلة تجهيز أنفسنا لخصم رئيسي يختلف اختلافًا جذريًا عن ذلك الذي حثّ على تصميم أسلحتنا الاستراتيجية لمدة عقدين من الزمن.
وهذا يعني أيضًا التفكير في طبيعة التهديد الذي نرغب في فرضه على الصينيين. وقد لا يكون هناك شيء مقنع حيال التهديد بإلقاء أسلحة ميغاطن على مدن مثل بكين بالإضافة إلى التهديد بإشراكهم في مواجهة من الطراز الكوري. وإذا سيتعرضون للتهديد بأي شيء آخر غير الرفض خارج حدودهم، فيجب أن يكون ذلك نوعًا من الحرب الذي لا يتعارض تمامًا مع مبادئنا مع ضرورة الردع المستمر للاتحاد السوفيتي بوجود القوات المتوفرة لدينا. وقد يؤدي هجوم كبير على الهند إلى جعل كل هذا ذا صلة، تمامًا كما ارتبطت الحرب الفيتنامية فجأة بمفهوم الحرب الذي لم يتوافق مع نموذج "الحرب المحدودة" الذي ورثناه من كوريا.

الفصل الخامس:

دبلوماسية البقاء المطلق

تراجع مبدأ " الرد الشامل" (أو بالأحرى التهديد به) تقريبًا منذ إعلانه في العام 1954 . لكن حتى عام 1962 لم تجرِ محاولة الإطاحة به نهائيًا. وكانت الحرب الشاملة والعشوائية "المدمّرة للمجتمع" لا تزال تتمتع بالسيطرة المطلقة على الرغم من تقليص صلاحيتها تدريجيًا في التدخل في النزاعات الصغيرة أو المتوسطة. وبعد حدٍّ معينٍ، كان من المقرر إطلاق عنان كل النيران في حربٍ تسعى إلى الإبادة وتتسابق لإقامة محرقةٍ وتنعدم فيها الدبلوماسية و"الخيارات" غير المستخدمة بعد، هي حربٌ انهارت فيها خلفية الردع الأخير على رؤوس المتنافسين وستنتهي عند نفاد الأسلحة كلها. لكن في خطابه في آن أربر في ميشيغان في حزيران/ يونيو 1962 الذي كان يشبه خطابًا سابقًا ألقاه في مجلس الناتو، أفاد الوزير مكنمارا أنّه لا ينبغي عدم حصر الدمارحتى في أعلى مستويات "الحرب الشاملة" وفي حرب تصفية الحساب بين القوى الكبرى. كما يجب أن يستمر الردع والسعي وراء التحيّز وإبقاء "الخيارات" مفتوحة لإنهاء الحرب بأيّ ثمن عدا الاستنزاف التام. "تتمثل الأهداف العسكرية الرئيسة...بتدمير القوات العسكرية للعدو وليس القضاء على سكانه المدنيين... إعطاء الخصم المحتمل أقوى حافز يمكن تخيله للامتناع عن قصف مدننا."

أُطلق على الأفكار التي عبّر عنها الوزير مكنمارا في حزيران / يونيو1962 اسم "إستراتيجية القوة المضادة"، وقد أُطلق عليها أحيانًا اسم "إستراتيجية اللامدن"،

ويمكن لـ"استراتيجية المدن" أن يكون اسمًا جيدًا. وأظهرت الإستراتيجية الجديدة أخيرًا أهمية المدن والناس ووسائل عيشهم واقترحت الانتباه إليها في حالة اندلاع حرب كبرى.

لم تكن المدن مجرد أهداف تُدمّر بأسرع ما يمكن لضعضعة مجهود العدو الحربي أو لبثّ القلق في نفوس قادة العدو الناجين أو لإشباع الرغبة في الانتقام بعد فشل كل جهود الردع. بدلاً من ذلك ، كان لا بد من اعتبار المدن الحية غنيمة ورهينة ووسيلة للتأثير على العدو. وإذا أمكن تدمير مدن العدو بعد اثنتي عشرة أو ثمانية وأربعين ساعة ولم يُحدث تدميرها الفوري تغييرًا حاسمًا في قدرات العدو المؤقتة، فإنّ تدميرها دفعة واحدة سيؤدي إلى إهمال التهديد الرئيس الذي قد يجبر العدو على القبول بالشروط.

إذا اندلعت حرب كبرى، عادة ما نفكر في الردع على أنه فشل. وهكذا كان، لكن قد يفشل فشلًا ذريعًا إن لم تُبذل أيّ جهود لتوسيع نطاق الردع لتشمل الحرب نفسها.

واجه الوزير مكنمارا مقاومةً من جميع الأطراف تقريبًا؛ فاتهمته حركات السلام بمحاولة جعل الحرب مقبولة واتهمه المتطرفون العسكريون بإضعاف الردع عبر جعل الحرب تبدو هشّة بنظر السوفيت، بينما اتهمه الفرنسيون بإيجاد مبدأ لا يتوافق مع "قوتهم الإستراتيجية المستقلة"، كما اعتبر بعض "الواقعيين" أنها غيرعملية، واختلف بعض المحللين حول ما إذا كان المبدأ ذا مغزى للقوة المتفوقة فحسب، ومع ذلك يعتمد على المعاملة بالمثل من قبل قوة أقل شأناً وهو أمر غير منطقي. وانضم السوفيت إلى بعض هذه الإدانات ولم يقروا بعد بمشاركتهم رغبة الحكومة الأمريكية في الحد من هذه الحرب، على الرغم من أنّ ردّهم يقرّ باستلام الرسالة .

كان هذا أول تصريح علني لمسؤول مهم حول وجوب توسيع نطاق الردع لتطال الحرب ولتشمل حتى الحرب الأكبر. فقد يكون لأي حرب كبيرة أو صغيرة طابع "الحرب المحدودة " ويجب أن تكون كذلك (لأن الأسرى الأحياء غالبًا أكثر قيمة من قتلى الأعداء في ساحة المعركة)، فقد يكون الروس ومدنهم إلى جانب أسلحتنا المدخرة أكثرموجوداتنا قيمة ويجب أن يُؤخذ هذا الاحتمال على محمل الجد في خطط الحرب وصنع الأسلحة. ولم تكن الفكرة غير متوقعة على الإطلاق في المناقشة العامة للاستراتيجية، لكن لم تصل اقتراحات المحللين والمعلقين حول الحد حتى من حرب شاملة إلى المستوى المطلوب. وشكّلت "الإستراتيجية الجديدة" للوزير مكنمارا واحدة من

تلك الأحداث النادرة أو ابتكار سياسي فعلي أو تغيير لمبدأ لم يسبق النقاش حوله بشكل عام وواسع. ومع ذلك لم ، يكن الأمر جديدًا تمامًا حيث طوّره ملك إسبرطة، أرخيداموس، بشكل صحيح قبل حوالى 2400 عام ، وهو رجل ، وفقًا لثوسيديدس، معروفٌ بذكائه وعدله.

وقال: "ربما" عندما يرون مواكبة قوتنا الفعلية مع اللغة التي نستخدمها سيميلون أكثر نحو الاستسلام، لأن أرضهم ستظل بمنأى عن الخطر، وعند اتخاذ قرارهم سيفكرون في المصالح التي لا يزالون يملكونها والتي لم تُدمر بعد. يجبأن تفكر في أرضهم كما لو كانت رهينة بحوزتك ، وكلما زادت قيمتها كان الاعتناء بها أفضل. ويجب عليك تجنبهذه الفكرةحتى آخر لحظة ممكنة ، وتجنب دفعهم إلى حالة من اليأس حيث ستجد التعامل معهم أشدّ صعوبة.

قوات العدو ومدنهم

تألفت الاستراتيجية التي وضعها الوزير مكنمارا من عنصرين، وأشارت معظم التعليقات إلى أنهما وجهان لعملة واحدة سواء أسميناها رأسًا أم ذيلًا، لكنهما مختلفين. تمثل "القوة المضادة" أحد وجهيها، أما "المدن" (أو "اللامدن") فتمثل وجهها الآخر، وكلاهما متداخلان بما يكفي للتسبب بارتباك[58].

لقد أسأنا التعبير فهما متشابهان. ففي لغة "القوة المضادة"، يعتمد المبدأ على استهداف قوات العدو العسكرية وليس مدنه (ليس على الفور، على أي حال). أما في لغة "اللامدن"، يركز المبدأ على ترك المدن وشأنها، على الأقل في البداية، واقتصارالاشتباك على الأهداف العسكرية . إذا كنا مثلًا في صالة الرماية ودفعنا الرسوم المتوجبة علينا وأخذنا البندقية وتمكنا من إطلاق النار إما على الأنابيب الفخارية أو الأهداف السهلة، سيكون فعل "أطلق النار على الأنابيب" بمثابة "لا تطلق النار على الأهداف السهلة". لكننا لا نتحدث عن صالة الرماية. فالسبب من مطاردة القوات العدو العسكرية هو تدميرها قبل أن تتمكن من تدمير مدننا (أو قواتنا العسكرية)، وسبب عدم تدمير المدن هو إبقائها تحت رحمتنا. فالمفهومان إذًا ليسا متكاملين إلى حدّ أنّ أحدهما يعني الآخر، بل هما مفهومان منفصلانيُحكم عليهما بناءً على مزاياهما المنفصلة .

هناك بالطبع مفهوم بسيط مفاده أنّ الحرب هي حرب، وإذا لم تستهدف المدن فعليك أن تضرب شيئًا ما. لكن هذا ناتج عن صالة الرماية وليس عن الإستراتيجية العسكرية. ففكرة استخدام مدن العدو كرهائن والتضييق عليه عبر التهديد بتدميرها يمكن أن تكون منطقية سواء كانت أهداف العدو العسكرية تستحق إنفاق ذخيرتنا عليها أم لا.

وقد لا يكون هناك جدوى من هذا الفعل، فقد يكون العدو مجنونًا وغير جاهز لمعرفة ما إذا كنا قد دمرنا مدنه أم لا،وقد يكون غير قادر على التحكم في سلوكه الناتج عن العواقب التي نواجهه بها. لكن إذا كان ذلك منطقيًا أو يستحق المحاولة في البداية ، فمن المنطقي إذًا إمكانية القيام بحملة فعالة في وقت واحد لتقليل قدراته العسكرية.

لا تعني فكرة القوة المضادة إطلاق النار على شيء ما فحسب، وإذا كانت المدن خارج الحدود يسعى المرء إلى أهداف "مشروعة" من أجل المضي قدمًا في حرب مثيرة للجلبة. إنها فكرة أكثرجدية، فالاستخدام الجيد للأسلحة يتمثّل في إنفاقها على تدمير أسلحة العدو ونزع سلاحه من خلال مقايضة أسلحتنا بأسلحته. وإذا تمكنا من إحباط

[58] الحرب البيلوبونيسية، ص 58-59.

هجومه على مدننا عبر شنّ هجوم لتدمير أسلحته، فقد ننقذ أنفسنا وحلفائنا من الهجوم.
تشتمل فكرة "القوة المضادة" على تدمير أسلحة العدو حتى لا يتمكن من إطلاق النار علينا حتى لو أراد ذلك. وتهدف فكرة "المدن" إلى إعطاء العدو حافزاً كي لا يطلق النار علينا حتى لو امتلك السلاح للقيام بذلك . (يمكن أيضًا، من دون فقدان الشجاعة، الإقرار بالفكرة كجهد مقبول لمنع قتل عشرات الملايين من الناس الذين بالكاد يُقاس ذنبهم، إن وُجد، بإبادتهم.)
يكمّل المفهومان بالطبع بعضهما البعض، فيهدف كلاهما إلى منع العدو من استخدام أسلحته ضدنا، أحدهما عبر نزع السلاح بالقوة والآخرعبر الردع المستمر. ومع ذلك يظهر نوعٌ من الاختلاف؛ ستعمل إستراتيجية الرهائن في المدينة بشكل أفضل إذا علم العدو جيدًا ما جرى ولم يجرِ وحافظ على زمام السيطرة على قواته وأدرك نمط عملنا وآثاره على سلوكه وتواصل معنا اتصالًا مباشرًا عاجلاً أم آجلاً. ستثير حملة القوة المضادة الجلبة، ومن المرجح أن تعطّل هيكل قيادة العدو وأن تتميز بغموضها   إلى حد ما في اختيار الهدف بقدر ما يمكن أن يراه العدو. كما قد تفرض التهور على العدو وخاصة إذا كانت قدرته على تهديد مدننا متهالكة وكان يائسًا لاستخدامها قبل أن تُنتزع منه .
ومع ذلك، ستُعلم حملة القوة المضادة الشرسة العدو بأن الحرب مستمرة وأن الأمور لم تكن تحت السيطرة تمامًا، إلى جانب ضيق الوقت حيال المفاوضات المطولة. وإذا تعرّضت مدن العدو لأكثر من تهديد لفظي ليعلم   أننا نعني ذلك ، فقد يكون من الضروري إلحاق بعض الضرر. وقد يكون هذا الفعل عبر حملة القوة المضادة التي تسببتبقدر من الضرر المدني أفضل من استهداف عدد قليل من التجمعات السكانية بدم بارد.
هناك   إذاً استراتيجيات مختلفة تدعم بعضها البعض إلى حدٍّ ما وتعيق بعضها البعض إلى حدٍّ ما ، كما تنافس بعضها البعض إلى حدٍّ ما من ناحية القدرات، ويمكن لأيّ منها أن تكون منطقية. وستُغني قدرة القوة المضادة الجديدة والفعالة عن منع العدو من استخدام أسلحته عبرإبقاء مدنه حية بشكل مشروط ، كما ستزيل أسلحته ببساطة. ومن شأن التهديد الناجح والتام لمدنه أن يشل أسلحته ويؤدي إلى الاستسلام. (في الحالة الأخيرة ، لن تبدو "الحرب" كبيرة من حيثإثارة الجلبة والأضرار، لكن يمكن للشعور بالالتزام والمواجهة أن يجعلها "شاملة" في ما كان على حافة الخطر.)
غالبًا ما يُطرح سؤال حول عدم تناقض إستراتيجية القوة المضادة مع نفسها، فهي تعتمد على تفوقٍ عسكريٍّ حاسمٍ على العدو ، ومع ذلك من أجل الفوز يجب أن يستأنف العدو الاستراتيجية بالقدر نفسه، ولا يمكن ذلك لأنه يجب أن يتمتع بالدونية. تحتوي هذه الحجة الواسعة على تغيّريبن معنيين ، "القوة المضادة" و "المدن ". فالقدرة الحاسمة على نزع سلاح العدو وامتلاك بقايا أسلحة في حملة يشنّها   الجانبان في وقت واحد ليست شيئًا يمكن للطرفين استغلاله. كلاهما قد يطمح للوصول إلى هذه القدرة وقد يعتقد كلاهما بامتلاكها، لكن   ليس من الممكن لكليهما الظفر في هذه   المنافسة. (من الممكن أن يظفر كلاهما وفقًا لمن باغتالآخر . في تلك الحالة ، يجب أن نقول بامتلاكهما "قدرة الضربة الأولى المضادة"، ولا يرتبط التفوق بأيٍّ من الجانبين بل بمن بدأ الحرب. هذا احتمالٌ مهمٌ لكنه ليس احتمالاً تطمح إليه حكومة الولايات المتحدة في إستراتيجيتها للقوة المضادة .)
ومع ذلك، من المنطقي أن يأخذ كلا الجانبين استراتيجية "المدن" على محمل الجد التي تعتبر المدن رهائن وتستغل القوة التفاوضية للقدرة غيرالمنفقة   على العنف وتهدد بإلحاق الضرر لكنها تلحقه فقط بالقدر اللازم لجعل التهديد واضحًا. في الواقع، يجب أن يجذب هذا الجانب من "المدن " في استراتيجية "القوة المضادة"على الأقل الجانب الذي يمتلك قوى إستراتيجية أدنى، وإن لم يستطع الجانب الأدنى

إنّ أقرب ما توصلت إليه الإدارة الأمريكية للتمييز المؤكد عليه هنا هو في خطاب المستشار العام لوزارة الدفاع، جون تي. مكناتون، في ندوة حول ضبط التسلح في كانون الأول/ ديسمبر 1962. "هناك تأكيد على أنّ تجنّب استهداف المدينة يجب أن يساوي انتهاز فرصة الضربة الأولى "(الخط المائل يمثّل كلامه). " هذا خطأ، فالولايات المتحدة لا تفكر بالهجوم أولًا، كما إنّ استراتيجية تجنب استهداف المدينة ليست سوى تأكيد على أنّ أيّ أهداف أخرى قد تكون متاحة"(الخط المائل يمثّل كلامي) ، "وكلّ من يشرع في استخدام الأسلحة النووية ، فإن الولايات المتحدة ستكون في وضع تمتنع فيه عن مهاجمة المدن . لكنها ستمتلك مخزونًا كافيًا من الأسلحة ومرونة في الاستهداف لتدمير مدن العدو إذا ضرب العدو المدن أولاً. (تُرك هذا السؤال مفتوحًا، وقد طُرح في الفصل الرابع، حول ما إذا كانت "المدن" تعود لفئة الكلية أو العدمية.) أن يأمل في نزع سلاح عدوه فيمكنه البقاء على قيد الحياة فقط من خلال مكابدة ألوان المعاناة. لا يمكن لأحد الطرفين إحداث مثل هذه المعاناة إلا عبر استخدام قدرتهعلى العنف بطريقة مؤثرة . وهذا يعني تقريبًا عدم استنفاد القدرة على العنف بالإسراف في القتل بل بالحفاظ على خطر حدوث ضرر أسوأ لم يأت بعد.

اعتقد بعض المحللين أنّ السوفيت لن يقوموا إلا بـ "نزع " سلاحهم من خلال توجيهه نحو القوات الأمريكية. وبعد ملاحظة أنّ حملة "القوة المضادة" لا معنى لها استنتجوا، بناءً على التشبيه بصالةالرماية، أنّ السوفيت كان عليهم بطبيعة الحال إطلاق نيرانهم في مكان آخر. وأين يمكن أن يكون هذا المكان غير المدن؟ الإجابة السخيفة التي تبرز خداع الحجة هي أنّ السوفييت يمكنهم أيضًا إطلاق صواريخهم على مدنهم . فمن خلال إطلاق جميع أسلحتهم على المدن الأمريكية يضمنون فعليًا تدمير مدنهم، ولن يهتم المؤرخون كثيرًا بما إذا كانت المدن السوفيتية قد دُمّرت بأسلحة محلية الصنع أو صُنعت في الخارج. وإذا كان ضبط النفس في الحرب يخدم الولايات المتحدة ، لا يمكنه أن يحظى بالقدر نفسه من الجاذبية في المصالح السوفيتية.فإذا كان استسلام اليابان في العام 1945 على سبيل المثال لصالح الولايات المتحدة ، لا يمكن أن يكون منطقيًا بالنسبة إلى اليابان.

1. من الواضح أنّ حملة القوة المضادة التي لا تدمر المدن والسكان تتطلب إبعاد تمركز الأسلحة عن المدن كي لاتندمج معها في نظام واحد للأهداف وتتطلب بعض الحماية من التسرب الإشعاعي لحماية الناس منتعرضهم للدماربصمت أكبر وبعدها لانفجارأسلحة من مسافة بعيدة . وضعت الولايات المتحدة صواريخ مينتمان بشكل واضح فيمعظم الأجزاء الأقل اكتظاظًا بالسكان في البلاد، على الرغم من أنّها لمتُعِد نقل قواعد القاذفات بعيدًا عن التجمعات السكانية التي كانت تميل إلى أن تكون قريبة منها لأسباب تاريخية. وإذا استمرالاتحاد السوفيتي في امتلاك قوة صاروخية أقل عددًا وأراد حرمان الولايات المتحدة من القدرة على مهاجمة الصواريخ السوفيتية في حرب"مشروعة" من دون إقحام المدن، فقد يختار الاحتفاظ بالصواريخ والقاذفات قرب المدن. وستكون القوة المضادة المتبادلة وحرب اللامدن مستحيلة عمليًا وقد تبدو أقل جاذبية للولايات المتحدة .كما يمكن ضمان " الانتقام الشامل" من خلال عدم وجود أيّ دافعٍ سوفيتي لحفظ المدن والمساومة . وإذا تم القيام بذلك فلن تكون المرة الأولى التي تستخدم فيها حكومةٌ سكانها كـ "درع " لقواتها العسكرية، فتتحدى العدو ليظهر أسوأ ما لديه. يمكن قول الكثير لدعم الفكرة وللوقوف بوجهها، وفي رأيييعتبر فصل عنصرَي هذه الإستراتيجية ضروريًا أيضًا في التعامل مع "القوة المضادة" في كونها ذات مصلحة مؤقتة أو دائمة. وأُثير جدل حقيقي حول

إمكانية توقع الولايات المتحدة قدرةً على نزع سلاح الاتحاد السوفيتي من خلال حملة هجومية مدعومة بالدفاع عن الوطن. وبكلمة "حقيقي" أعني جدالًا يمكن لأيّ من الطرفين أن يكون محقًا فيها اعتمادًا على الحقائق ولا يمكنلأيّ منهما الفوز بالمنطق المحض أو الخداع. سوف يعتمد على التكنولوجيا والذكاء والتكاليف وأحجام الميزانيات وقد لا تكون الحقائق الفعلية واضحة أبدًا. بحلول منتصف الستينيات من القرن الماضي لم يحقق الجانبان أيّ فوز واضح في الجدال، وقد أشارت شهادة وزارة الدفاع إلى أنّ الولايات المتحدة لا يمكنها الاعتماد على قدرة جيدة من القوة المضادة إلى أجل غير مسمى. لكن إن ميّزنا بين "القوة المضادة" وعناصر الاستراتيجية "تهديد المدينة" ، فمن الواضح أنّ أحد أجزاء الاستراتيجية يعتمد على نتيجة هذا الجدال على عكس الجزء الآخر. وإذا ظهر الجدال كنتيجة للتكنولوجيا والميزانيات وخيارات الأسلحة في حين لا نملك القدرة على نزع سلاح العدو بالقوة ، فبالطبع تصبح الإستراتيجية التي تعتمد على القيام بذلك قديمة على الأقل حتى وقت لاحق عندما تُتاح هذه الإمكانية. لكن لا يوجد سبب يجعل استراتيجية"المدن" بالية. في الواقع، إنه يضع استراتيجية "المدن " في الصدارة.

قد يتظاهر المرء، لجعل الحرب مخيفة قدر المستطاع، ، أنّ الطريقة الواضحة لخوضها إن لم نتمكن من تدمير القوات العسكرية بنجاح هي تدمير مدن العدو ، بينما يقوم العدو بالفعل نفسه عبر استخدام الأسلحة التي نعجز عن إيقافها.

يُقال الكثير ضدها حتى بالنسبة إلى الإتحاد السوفيتي، لكن النقطة التي تحتاج إلى التأكيد هنا هي أنّه على الرغم منأنّ هذا قد يحبط حملة القوة المضادة لتجنب المدينة إلا أنه لن يجعل تدمير المدينة أسلوب حرب أكثر منطقية. إنها ببساطة وسيلة محفوفة بالمخاطر لجعل الأسلحة السوفيتية أقل عرضة للخطرمن خلال تقليل الدوافع الأمريكية لمهاجمتها، أي مواجهة الحكومة الأمريكية بالاختيار بين استراتيجية "القوة المضادة" و"تهديد المدينة" مع عدم وجود فرصة للجمع بينهما. وإذا شُنّت الحرب، لا بد من أن تكون دوافع ضبط النفس أقل، وربما أكثر، مما لو فُصلت الأسلحة عن الناس.

لكن بمجرد اندلاع الحرب سيعتبر التصرف بهذه الطريقة حماقة، تقريبًا مثل الاصطدام المباشر للحفاظ على حق المرور. وربما تكون الحرب النووية العامة مخيفة بما يكفي على أي حال لردع أي عدو يائس في أزمة طاحنة والتخفيف من حدة الخوف من الحرب إلى حد ما لن يستدعي جهودًا لاختبار مدى سوءها. وفي الأزمة الطاحنة يساهم الاعتقاد بإمكانية السيطرة على الحرب إذا اندلعت وتوقفها عند وقوع كارثة في ردع المراهنة اليائسة حول الهجوم الاستباقي. لذا فإنّ الخيار الصعب المزعوم بين إبقاء الردع عنيفًا قدر الإمكان وبين شنّ حرب أقل قسوة ، إذا كان ينبغي أن تحدث، قد لا يكون المعضلة الحقيقية.

مواجهة العنف بالعنف

ينشأ الموقف الذي يمكن أن يؤذي فيه أي من الطرفين الآخر من دون نزع سلاحه بطريقتين مختلفتين . فيمكن أن ينشأ عندما يحضر كلا الجانبين القوات وينشرها بحيثلا تنزع قوةٌ سلاح قوةٍ أخرى، أو يمكن أن ينشأ من خلال الحرب نفسها.

غالبًا ما تشير النقاشات حول "حرب القوة المضادة" إلى أنّ الحرب تشتمل على مرحلتين. في المرحلة الأولى، يمتنع كلا الجانبين عن صبّ اهتمامهما على الدمار ويركزان على نزع سلاح بعضهما البعض، وتذهب الأفضلية إلى الجانب الذي يمتلك ترسانة أكبر أو أفضل والموقع والاستطلاع الأفضل للهدف ، وميزة السرعة والاستعداد والحظ

الأفضل. في مرحلة ما تنتهي هذه الحملة لجانب واحدٍ أو لكلا الجانبين، فتنفد الأسلحة في بلد ما أو تنفد الأهداف العسكرية التي يوجه أسلحته نحوها أو يصل إلى نقطة يتطلّب فيها استخدام أسلحة كثيرة لتدمير أسلحة العدو بحيث يكون التبادل غير واعد.

في هذه المرحلة ، من الممكن ، لكن بالكاد ممكن، أن ينزع كلا الجانبين سلاح بعضهما البعض وهما في مأمنٍ مؤقتٍ من أيّ هجوم آخر. لكن يقترح أي تقييم عملي امتلاك كلّ جانبٍ أسلحة متبقية بحلول الوقت الذي تسببت فيه في إحداث كلّ الضرر الذي يمكن أن تحدثه القوة المضادة ، أو يمكنها تحمله ذخيرة الطرف الآخر. وستبقى الأسلحة ما دامت الحرب مستمرة.

وماذا سيحدث الآن؟ تشير التفسيرات الأكثر تفاؤلاً لاستراتيجية القوة المضادة إلى أنه في هذه المرحلة تتفوق الولايات المتحدةبالأسلحة المتبقية ، وبالتالي فهي تتمتع بقوة مساومة ساحقة وتواجه احتمال حرب تدميرالمدينة " الشاملة" بخسارة أقل من العدو الذي يمكن أن تحدث ترسانته المتبقية بعض الضرر بينما يمكن أن تلحق ترسانتنا أضرارًا غير محدودة. وعادة ما تنطوي حرب المدينة المعرضة للتهديد على مسألة الكل أو لا شيء ، مثل الاصطدام نتيجة السرعة على الطريق السريع ، فمن المتوقع استسلام السائق الذي برفقته عائلته بأكملها في السيارة لذلك الذيترافقه جزء من عائلته فقط في السيارة.

هذا غيرمرضٍ. فتبادل القوة المضادة ، التي تمثّل المرحلة الأولى من الحرب الكبرى ، يحقق نزعًا جزئيًا للسلاح من كلا الجانبين وربما بشكل غير متساوٍ تمامًا ، مما يمهّد الطريق بأسلوب مربك ومثير للجلبة ل مرحلة العنف، أي المرحلة الثانية، من الحرب القذرة وهي مرحلة المفاوضة النووية مع المدن المعرضة لخطر التهديدات الضمنية والصريحة وربما لبعض التدمير التنافسي للمدن نفسها إلى حدٍّ يصعب التنبؤ به . ويواجه الخصمان بعضهما البعض ويعلم كلاهما باستمرار الحرب وكلاهما قادران علىإلحاق ضرر واسع النطاق ، وربما ضرر غير مسبوق ويتجاوزقدرة أي منهما على البقاء مع أي استمرارية سياسية . وإذا احتفظ كل منهما بما يكفي لتدمير الآخر فإن تبادل القوة المضادة كان مجرد تمرين أوليوعسكري ضخم أثار ضجة كبيرة وولّد اضطرابًا شديدًا (وضررًا مدنيًا كبيرًا بلا شك)، لكنه يشكل مقدمة للحرب الخطيرة التي على وشك أن تندلع. وإذا كان أحد الأطراف أو كلاهما أقل قدرة بشكل كبير على تدمير الآخر، فقد أحدثت مرحلة القوة المضادة فرقًا لكنها كانت مع ذلك مقدمة لاستغلال خطير للعنف الذي كاد أن يبدأ .

لذلك لدينا طريقان قد يؤديان إلى مواجهة العنف ، أحدهما الاقتناء والتكنولوجيا في السلم، والآخر عن طريق حملة القوة المضادة في الحرب نفسها. بالطبع لن يكون الوضع مستقرًاإلى هذا الحد ، فقد يتمكّن أحد الطرفين من نزع سلاح الآخر في عملية تستغرق وقتًا ، بحيث تتعرض الدولة لضغوطات إلى جانب القوى الأكثر ضعفًا لاستغلال قدرتها على ممارسة العنف قبل أن ينتزعها العدو. وبالطبع ، إذا تم الوصول إلى حافة الهاوية هذه في حرب القوةالمضادة ، ستسود حالة من الخوف والقلق ، والضوضاء والارتباك ، والألم والصدمة ، والذعر أو اليأس، فهي ليست مجرد مواجهة مدروسة بين دولتين تحاول كلٌّ منهما تقدير قدرتها على العنف . ويمكن أن تتداخل "المرحلتان"؛ في الواقع إذا كان عمل القوة المضادة غير واعد بالنسبة إلىجانب ما، فقد يتجاهل تلك المرحلة تمامًا ويمضي في حملته القمعية. وقد يضطر في الواقع إلى الإسراع في القيام بحملته الإرهابية والتفاوض من خلال احتمال فقدان جزء من قدرته التفاوضية لصالح عمل القوة المضادة للطرف الآخر.

نحن نعرف القليل عن هذا النوع من العنف على نطاق واسع. أما على نطاق ضيق ، يتجلى الإرهاب بين اليونانيين والأتراك في قبرص وبين المستوطنين والهنود في أقصى الغرب وفي حرب العصابات ، وأحيانًا في العنف

العنصري والحروب الأهلية. فالإرهاب نمط الصراع البارز في الحروب البدائية المحلية، واستُخدم العنف من جانب واحد لإخضاع الدول التابعة أو الدول المحتلة أو الجماعات المنشقة داخل نظام ديكتاتوري. لكن العنف المتبادل، باعتباره أسلوب حرب بين دولتين رئيستين، وخاصة الدول المسلحة نوويًا ، يتجاوز أي تجربة يمكننا أن نستخلص منها دروسًا سهلة. هناك جانبان تختلف فيهما حرب العنف الخالص عن العنف في الجزائر أو قبرص، أحدهما هو أنه في حرب التمرد عادة ما يتعارض طرفان بشدة، أي السلطات والمتمردون ،ومجموعة ثالثة، بينما ترزح شريحة كبيرةمن السكان تحت وطأة القمع والخداع. كانت فيتنام في أوائل الستينيات من القرن الماضي أشبه بحرب بين خصمين مجاهرين بالعداء أكثر من كونها حرب عصابات حيث تبيع عصابتين متنافستين الحماية"" للسكان.

ويظهر اختلاف ثانٍ ينطوي على تكنولوجيا العنف. تُعتبر معظم أعمال العنف التي نعرفها ، سواء كان تمردًا في المناطق النامية أو الحصار والقصف الاستراتيجي للحربين العالميتين الأولى والثانية ، اختبارات للقدرة على التحمل في مواجهة العنف الذي فُرض بمرور الوقت. كما وُضع حدٌّ لقياس سرعة تطبيقه. لم يمتلك مؤشر العنف مخزونًا من الألم والضرر يمكنه تفريغه كما يشاء، لكنه امتلك أقصى معدل للإنجاز، والسؤال الذي طُرح هو من يمكنه تحمله لفترة أطول أو إظهارفوزه في المسابقة في نهاية المطاف وبالتالي إقناع عدوه بالاستسلام. سيكون النزاع النووي نوعًا من القدرة النهائية، على أن يُنجز بسرعة أو ببطء وفقًا لتقدير المتسابقين . تعمل المجاعة التنافسية ببطء بينما يعمل الحصار من خلال الخنق البطيء. وقد ينطوي النزاع النووي على الامتناع المتعمد والتقسيم بمرور الوقت وسيكون لكل منها مخزون خاضع للإنجازالسريع ، والإنجاز الإجمالي سيستهلك ببساطة الاحتياطي منه (أو الأهداف المفيدة).

إذا بدأ التحالف الغربي والكتلة السوفيتية مسابقة للقدرة على التحمل من أجل معرفة من يمكنه إجبار الآخر على الاستسلام عبر التهديد الهائل المتمثل في التدمير النووي المستمر ، فلن يكون السؤال حول من سينجومن سرعة التدمير المحددة تقنيًا، بل حول من يستطيع استغلال السعة الإجمالية بشكل أكثر فاعلية والتي كان تسليمها مسألة تقديرية. وإذا انخرط كلاهما في مسابقة الدمار بأسرع ما يمكن ، في حين يأمل كلاهما استسلام الآخر أولًا، فقد يكون الدمار شاملًا خلال فترة قصيرة جدًا للتفاوض. لكن لا يمكن لأي منهما الشروع في اتخاذ قرار بالدمار الشاملعلى أمل أن ينسحب الطرف الآخر ويلتمس الهدنة ، فالوقت لن يسمح بذلك. لذا يجب على كل جانب التفكير في تحديدقدرته على ممارسة العنف ، ما يضيف بعدًا للاستراتيجية ، وهو بُعد التوزيع بمرور الوقت.

ما نتحدث عنه هوحربٌ قمعيةٌ محضة ، حيث يخشى كلّ طرف من ردة فعل الآخر. إنها حرب ألم محض، فلا يعود الألم الذي يسببه طرفٌ للآخر بشيء ، لكن يكبده الآلام ليبين له أنّ مزيدًا من الألم قد يأتي. ستكون حربَ عقاب يتخللها المظاهرات والتهديدات والجرأة والتحدي. وليس بالضرورة فوز القوة والشجاعة والإصرار الحقيقي في المنافسة. واعتقاد العدو بإصرار الآخر قد يقنعه بالانسحاب. وبما أن الإصرار المعترف به سيكون ميزة فإنّ إظهاره أو التذرع به سيكون موضع شك. نحن نتحدث عن عملية التفاوض ولن تتوقع أي النتيجة حسابات. فإذا تربّصتُ بأطفالك سوءًا بعد المدرسة ، وخطفتَ بدورك أطفالي ، وعزم كلانا على استغلال رهائنه لضمان سلامة أطفاله وربما لتسوية بعض الخلافات الأخرى أيضًا ، فلا يوجد تحليل مباشر يخبرنا أيَّ شكل سيأخذ التفاوض وأيّ مكروه سيصيب الأطفال التي في عهدتنا ومن يتوقع استسلام الآخر أو يتوقع من الآخر توقع استسلامه وإلى ماذا ستؤول الأمور.

لوحظ مقدار ضئيل من التحليلات لهذه المشكلة في الصحف. فقد قيل في بعض الأحيان ، بشكل سطحي، أنّ

السوفيت قد يفجرون مدينة أمريكية لإثبات أنهم جادّون، وسيضطر الأمريكيون إلى تفجير مدينتين سوفيتيتين بدورهم، وسيشعرالسوفيت أنه من واجبهم تفجير ثلاث مدن (أو أربع)، وهكذا تستمر العملية وتزداد حدتها إلى أن لا يبقى شيء. هذا احتمال مهم ، لكن لا شيء "طبيعي " فيه، فليس بالضرورة أن تكون ردة الفعل خاضعةً لتدمير النصف بدلاً من الضعف. إن الإستراتيجية المناسبة لإظهارالقوة والحزم والتحمل وازدراء الآخر والاستقامة لا تُحدَّد بسهولة. فقد يكون قبول الألم بدم بارد مثيرًا للإعجاب مثل إلحاق الألم بدم بارد . وأيّد بريكليس المبدأ عندما أخبرشعب   أثينا في وجه إنذار أسبرطة الأخير " وإذا اعتقدت أنني أستطيع إقناعك بالقيام بذلك، فسأحثك على الخروج وإهدار ممتلكاتك بيديك وأبيّن للبيلوبونيسيين أنه ليس من أجل هذا يتوقع أن تستسلم لهم."

تتصف هذه الحرب بالغرابة وتطرد التفكير من الأذهان. إنّ الردّ البديل والحاسم والشامل الذي يقضي على مجتمع العدو بأكبر قدر ممكن في ضربة واحدة "مستحيل" لأنه لا يتطلب أي تفكير. ففعل استسلام واحد ، مهما كانت نتائجه فظيعة، يبقىعملاً منفردًا   ومهربًا وهو ليس فقط استسلامٌ للقدر بل تنصلٌ من المسؤولية. انتهى التشويق، وقد يبدو أقل قسوة لأنه لا يحمل هدفًا مؤذيًا، بل إنه عديم الهدف مقارنة بالعنف المتعمد والمحسوب الذي يحمل تهديدًا بالمزيد. ولا يتطلب الأمر تقدير كيفية كونك مخيفًا وإرهاب الخصم والتصرف بطريقة مرعبة وكيفية إقناعشخص ما بأننا أكثر قسوة منه أو أقل   أدبًا ، منه وأننا نستطيع تحمل العنف والذل لفترة أطول منه.

إنّ الرد الشامل إذا تم التصديق بما يكفي بكارثيتها، تشبه القتل الرحيم ، في حين تمتلك "استراتيجية المدن" التي تُجرى بوعي وجه التعذيب القبيح. وربما يعود أحد أسباب تشبيه الحرب النووية الحرارية بـ " الانتحار المتبادل" هو أن الانتحار غالبًا ما يكون حلاً جذابًا للهروب مقارنة بالحاجة إلى الاستمرار في الحياة. ومع ذلك ، على الرغم من أنّ استراتيجية "المدن " الواعية قد تكون أقبح ، إلا أنّها ستكون أكثر مسؤولية من الغضب الآلي الشامل . وقد تنطوي الاستراتيجية على تدمير بعض المدن. ونستطيعبالطبع أن نأمل   ضمان استسلامهم ويبقى كلانا على قيد الحياة من خلال التهديد اللفظي بتدمير كل مدنهم أوعدم تدمير أي منها، ووفقًا لاستسلامهم أم لا. إذا تم التوصلإلى هذا الموقف من خلال   شنّ حملة عسكرية مضادة شديدة وربما حرب برية في بعض الحالات ، فقد ينشأ إحساس بالمبادرة واليأس ما يجعل التهديد أكثر مصداقية مما لو لم تكن هناك حرب مستمرة.   لكن ماذا لو لم يستسلم الخصم؟ إذا كان لدينا بعد ذلك أي خيار ، بخلاف تدمير كل شيء أو عدم تدمير ، شيء فعلينا التفكير فيخيار وسطيٍّ مثير للإعجاب .

ويمكن أن يشكّل التهديد الشامل مصداقية من خلال العجز الفعلي عن استهداف مدن الخصم باستثنائها جميعًا دفعة واحدة. وإذا اقترب أسطول القاذفات الضخم من بلاده الذي يمتلك القدرة على تدمير مدنه في هجوم واحد لكنه غير قادر على العودة إلى الوطن لاستطاعة الخصم تدمير القاذفات بسهولة على الأرض . بالإضافة إلى ذلك، لايستطيع هذا الأسطول البقاء في الجو طويلًا بحيث يجب على كل قذيفة أن تصيب الهدف حالًا أو تفقد فعاليتها إلى الأبد، وإذا لم يوقف الجدول الزمني للمفاوضات ، الهجوم في منتصف المسار بمجرد إسقاط القنابل الأولى فقد يشكّل التهديد الكلي أو عدم التهديد مصداقية إن علم العدو على الأقل بالحقائق كما نعرفها. ومع ذلك قد لا ،يذعن أو لا يمتثل للجدول الزمني المضني للغارات الجوية، وعلينا للأسف أن نصبّ جامّ قوتنا لتدمير مدنه وترك الأمر له ليظهرأسوأ ما لديه ، أو علينا المخاطرة بفقدان كل قوتنا عبرالتراجع كليًّا. إنه لأمر سيء أن يعتقد المرء أنه مخادع كما هو بالفعل.

لذلك قد تقع بعض النزاعات النووية العنيفة بين الطرفين إلى أن يتوصلا إلى اتفاق . ولا ضمان بأن يعكس الاتفاق

حسابات النزاع المحتمل . وإذا تمكن أحد الأطراف من تدمير ثلثَيْ مدن الطرف الآخر في الوقت الذي دُمّر ثلث مدنه فقط، فهذا لا يضمن فوزه في المفاوضة بسهولة ، ممتلكًا طريقته الخاصة تمامًا لمجرد تفوقه بشكل حاسم. كما لا يعني امتلاكه لحوالى"ثلثي" القوة التفاوضية ووجوب توقعه لنتيجة ترضيه أكثر من خصمه (أو تشعره بالاستياء بنسبة أقل من خصمه). ولا توجد حسابات بسيطة للمفاوضة تُطلع كلا الجانبين بما يمكن توقعه ليتعرّفا عليها معًا على أنها نتيجة حتمية.

ولا يوجد سبب مقنع للافتراض بوجوب استسلام أحد الأطراف من دون قيد أو شرط أو عدم استسلام أحد الأطراف من دون قيد أو شرط. وكلما كانت المفاوضات النووية أكثر "نجاحًا" لكلا الجانبين، ازداد عدد الأسلحة غير المستخدمة في النهاية. وفيغياب الاستسلام غير المشروط ،يحتفظ الطرفان ببعض الأسلحة . (هذا يعني فقط حفاظهما على بعض المدن.) إنها طريقة غير حاسمة لإنهاء الحرب ، لكنها أفضل من بعض الطرق الحاسمة.

انهاء التحدي الحاسم

يجب أن تنتهي حرب من هذا النوع بوعي وتخطيط، ولا يمكن أن تنتهي ببساطة بسبب الاستنزاف عندما تدمرجميع الأهداف أو تنفد الذخيرة بأكملها . لذا تتمثل الفكرة في الحفاظ على سلامة أثمن الأهداف والحفاظ على الأسلحةكأصول للمفاوضة. ويجب التوصّل إلى وقف إطلاق النار أو إيقاف مؤقت يمرّ في مراحل وصولًا إلى هدنة من خلال مفاوضة ضمنية في البداية ، مبنية على الحجج أكثر من الكلمات، لكن يصرح عنها عاجلًا أم آجلًا.

وقد تكون الطريقة التي انتهت بها الحرب أكثر أهمية من الطريقة التي بدأت بها، وقد تكون الكلمة الأخيرة أكثر أهمية من الهجوم الأول. هناك انشغال كبير بالأهمية الحاسمة للسرعة والمباغتة في الهجوم الأول ، في المقابل يحظى ما يحتمل أن يكون حاسمًا بنفس القدر بالقليل من الإهتمام ، أي المرحلة النهائية عندما لا تكون النتيجة العسكرية موضع شك لكن يتعين القيام بأسوأ الأضرار. علاوة على ذلك ، قد يتعين أن تبدأ المرحلة النهائية بسرعة قبل أن تحقق الضربة الأولى أهدافها ، وسيحتاج المنتصر الأكثر ثقة إلى حثّ عدوه على تجنب الانتقام اليائس المتمثل بالقصف النهائي وغير المجدي. وفي الأوقات السابقة ، يمكن للمرء أن يخطط أفعال الحرب الافتتاحية بالتفصيل ويأمل في ارتجال خططٍ لإيقافها . أما بالنسبة إلى الحرب النووية الحرارية ، فإن أي استعداداتلإيقافها يجب أن تتم قبل بدئها.

وقد لا يكون استسلام العدو غير المشروط متاحًا ما لم يفكر المرء مسبقًا في كيفية الاشراف على عملية الاستسلام . وقد يتعذر على العدو المهزوم عسكريًا والساعي إلى الاستسلام فهم عرضه وإثبات جديته وقبول الشروط وإثبات الامتثال للجدول الزمني العاجل للحرب فائقة السرعة ما لم يفكر قبل بدء الحرب في كيفية إنهائها. وقد لا يكون أيٌّ من الجانبين متحمسًا للتفكير ما لم يكن هناك على الأقل فهم ضمني بأن حربًا كبرى إذا بدأت فيجب أن تتوقف أيضًا.

ويتصوّر أن يستنفد كلّ جانب أسلحته بقوة مضادة عازمة على إضعاف قدرة الطرف الآخر على إلحاق الضرر بالمدن. لكن إذا امتلكا القدرة على ملاحظة ما يفعله الآخر ، يمكن لكل منهما رؤية اهتمام الآخر بالحد من الضرر لنفسه أكثر مناهتمامه بإلحاق الضرر بالآخر، وبذلك ستتّضح أسس التسوية . بالإضافة إلى ذلك، بعد مرحلة معينة في هذه المبارزة العسكرية ، سيكون من المنطقي الاحتفاظ بالأسلحة والسماح للعدو بإطلاق النار عليهم بدلًا من إنفاقها في إطلاق النار عليه . لذا يجب أن توفر خطة الحرب المعقولة مسبقًا قيمة التفاوض للأسلحة

النادرة في إنهاء الحرب ولاحتمال ألايستخدم العدو أيضًا كامل قوته التفاوضية في هجمات القوة المضادة .
يمكن التوقف بشكلٍ مؤقت بعد حملة أولية للقوة المضادة وقبل بدء الهجمات المدروسة التي تستهدف الناس، وإن كانت محدودة، وإلا قدلا تتوقف الحرب. وفي كلتا الحالتين يجب إنهاء الحرب بقرارات واعية، فلن تنتهي من تلقاء نفسها. كما أنّ مجرد فكرة تمديد فترة التوقف تتطلب قرارات للقيام بذلك .
يجب أن يعتمد وقت إيقاف الحرب وكيفيته على ما تدور حوله الحرب. لكننا نتحدث عن حرب افتراضية، أي حربٌ يتوقع عالميًا أن تكون عقيمة لكلا الجانبين لدرجة عدم صوابية افتراض أي هدف تحفيزي. ومن الممكن أن تُثارالحرب لشيء ما مثل ألمانيا أو كوبا أو جنوب شرق آسيا أو نفط الشرق الأوسط أو احتلال الفضاء الخارجي أو قاع المحيط أو اندلاع ثورة في دولة تابعة أو اغتيال أو تجسس أو إنذار كاذب أو حادث أو حتى مفاجأة تكنولوجيةتدفعأحد الجانبين إلى شن حرب خوفًا على أمنه . لكن وإن دارت الحرب حول شيء ما ، فإنّ ما دارت حوله في الأصل قد تغمره قريبًا مقتضيات الحرب نفسها . فلو أدت الأزمة الكوبية أو أزمة برلين (أو حتى حادثة طائرة التجسس الأمريكية من طراز يو-2 التي رافقتها تهديدات سوفيتية بقصف المطارات التي أقلعت منها) إلى حربشاملة، لسرعان ما تركت الحرب كوبا أوالطريق السريع أو مناطق منصات الإطلاق خلفها.
مع أسلحة اليوم ، من الصعب أن نرى إمكانية وجود مسألة حول تفضيل كلا الجانبين خوض حرب كبرى بدلاً من التكيف. لكن ليس من الصعب تخيل حرب ناتجة عن خروج الأزمة عن السيطرة. ومع ذلك، ستكون أهداف وغايات أي من الجانبين هي تلك الخاصة بدولة تجد نفسها في حرب لا تريدها ولا تتوقع مكاسب منها.
قد نجد بضع نقاط يمكن عندها إيقاف مثل هذه الحرب. لكن من المهم التعرف عليها في وقت مبكر، لأنه لا يمكن استرجاع الصواريخ المحملة في الطائرة. (من حيث المبدأ ، يمكن تدميرها في الجو إذا استلزم منعها من الوصول إلى أهدافها ، لكن فقط إذا صُمّمت لجعل ذلك ممكنًا). ويحتمل عدم القدرة على استرجاع القاذفات الخاضعة للصمت اللاسلكي حتى تكتمل مهمتها. ستنتقل سحابة من التداعيات الإشعاعية عبر الرياح والجاذبية ولا يمكن إيقافها بهدنة. وقد لا تكون القرارات والخطط التي لا تتضمن شروطًا للتوقف في منتصف المسار عرضة للتعطيل، وستصعب السيطرة على السكان أثناء عملية الإيواء. كما ستتصف بعض أحداث الحرب بالقلق والاضطراب لدرجة أنه لا يمكن الرد على الرسائل أو اتخاذ قرارات بالتوقف بشكل مفاجئ .
للأحداث المختلفة فترات زمنية مختلفة، فيمكن مثلًا إيقاف الهجمات الصاروخية في غضون 30 دقيقة (توافق هذه الفترة الوقت الذي يكون فيه الصاروخ في الجو) ، كما يمكن إلغاء عمليات القصف في غضون ساعات قليلة إذا كانت الطائرات فوق أراضي العدو، وتُلغى على وجه السرعة إذا لم تصل الطائرات بعد إلى منطقة الدفاع الجوي للعدو. وإذا جرت هجمات برية واسعة النطاق ، التي يمكن أن تقع إذا اندلعت حرب كبرى نتيجة حرب في بعض المناطق، سيتطلب إيقافها وقتًا أطول. وإذا اضطر كلا الجانبين إلى التوقف عن استخدام أسلحتهما في الوقت نفسه تقريبًا ، والذي يُعدُّ أمرًا ضروريًّا ومهمًا بالطبع، فسيكون التوقف المتزامن والمتبادل لجميع الأنشطة المهمة ممكنًا في أحسن الأحوال، وفي بعض اللحظات المناسبة فحسب، وحتى ذلك الحين إن تيقظ الطرفان للفرص وحدداها مسبقًا.
إذا لم يحصل تواصل صريح ، فقد تعتمد أي هدنة على إيقاف أحد الجانبين إطلاق صواريخه وإدراك الطرف الآخرأنّ الأول قد توقف . وإذا استطاع كل جانب مراقبة تأثير صواريخ العدو وليس إطلاقه لها، ستستهلك الإشارة والرد عليها أكثر من ساعة. ومن اللحظة التي يتوقف فيها أحد الجانبين عن الإطلاق ، حتى لو افترضنا التوقفالتام والمفاجئ ، فقد يستغرق الأمر 20 دقيقة قبل أن يلاحظ العدو أنّ الصواريخ قد توقفت. وبعد

السماح بوقت رد الفعل(بالإضافة إلى بعض الانتظار للتأكد) ، سيستغرق الأمر أكثر من 20 دقيقة أخرى قبل أن يميّز الجانب الذي توقف أولًا زوال التأثيرات عن بلاده. ويمكن أن تقع حروب كثيرة في هذا الوقت الطويل وسيكون العامل الحاسمفيها هو المعلومات ، أي القدرة على معرفة أن نيران العدو قد توقفت وليس فقط الوصول إلى الأهداف قد توقف، مما يحدث فرقًا في عملية التواصل هذه. وكما هو الحال في كثير من الأحيان مع الردع، يمكن أن تحمل معلومات العدو القدر نفسه من الأهمية لأنه إذا توقفنا أو شرعنا في التوقف أو استجبنا له ، فنحن نريده أن يعرف ذلك بسرعة وبشكل موثوق.

إذا بدأت الحرب بوابل من الصواريخ وتحليقٍ للطائرات، فقد تسنح فرصة لإيقافها قبل أن تصل أساطيل القاذفات التابعة لكلا الجانبين إلى المناطق المستهدفة . وتعدُّ الصواريخ بشكل خاص فعالة في ضرب أهداف سريعة الحركة أو طائرات مستقرة في قواعدها أو صواريخ لم تُطلق بعد، كما تعتبر فعالة في تدمير الدفاعات الجوية من أجل مساعدة القاذفات على الاختراق، وقد يُحبط أكبر خطر على التجمعات السكانية إذا تم التوصل إلى هدنة قبل وصول القاذفات. وسيكون هناك قليل من الوقت الثمين للمفاوضات، لكن قد تُتوقع النتيجة ولا شيء سوى الجمود أو الافتقار إلى الوسائل للتوصل إلى هدنة من شأنها أن تحفز استمرار الحرب لتنتقل إلى مرحلة القاذفة . (بالطبع، لا يتعين على جميع القاذفات عبور المحيطات للوصول إلى أهدافها ؛ فأيٌّ من "المراحل" ستكون خشنة وتقريبية.)

تُظهر القاذفات بوضوح طابع الحرب الديناميكي وصعوبة العثور على أماكن للراحة أو مراحل للهدنة وإستحالة إيقاف كل شيء . فلا يمكن للقاذفات أن "تتوقف"، بل يجب أن تتحرك لتبقى عالياً وعليها أن تحرق الوقود لتتحرك. وفي الوقت الذي تتحرك فيه القاذفات، تتعب تعزيزاتهم العسكرية فتحدد دفاعات العدو مكانها وتتعرف عليها وسيتدهور التنسيق بين القاذفات . وإذا عادت الطائرات إلى قواعدها، فعليها إعادة التدوير و التزود بالوقود والتأخيرات الأخرى إذا كانت الهدنة زائفة وما زالت الحرب قائمة. وكخلاصة، قد تكون الطائرات عرضة للخطر في القاعدة. كان من المفترض أن تقلع الطائرة بسرعة من أجل سلامتها ، وبمجرد وصولها إلى الجو أصبحت محصنة أمام الهجوم الصاروخي . وعندما تعود إلى القاعدة ، قد تصبح معرضةللخطر إذا كانت القواعد لا تزال موجودة . أما إذا توجب عليها البحث عن قواعد بديلة، فسيتدهور أداؤها أكثر بالإضافة إلى التهديد الذي تشكلها للعدو في تحقيق هدنة غير مستقرة أو الحفاظ عليها.

لذلك يجب ألا تكون المراحل المستقرة للهدنة ممكنة ماديًا فقط من حيث القوة والجدية وإمدادات الوقود والتنسيقمع ترتيبات القيادة والتواصل وسرعة اتخاذ القرارات والمعلومات المتاحة ؛ يجب أيضًا أن يأمنوا بشكل معقولالخيانة أو استئناف الحرب.

الهدنة وضبط التسلح

ربما يتعين مراقبة الهدنة من أجل الامتثال كأي شكل من أشكال ضبط التسلح . فقد يأخذ ضبط التسلح قالب الهدنة غير القابلة للتفاوض ، حيث يوقف كل جانب النار لمعرفة ما إذا كان الآخر سيفعل ذلك أيضًا. يجب أن تُلحظ الهدنة في كلا الجانبين وتدوم لفترة كافية لاقتراح استمراريتها إذا كبح كل منهما نيرانه لمعرفة ما إذا كان الآخر قد فعل ذلك. لكن ، حتى في هذه الحالة غير المتفاوض عليها ، سيجري كلا الجانبين استطلاعًا فوق أراضي العدو، وبمجرد إقامة التواصل، سيحدث التفاوض بلا شك .

هناك بعض الأسباب الوجيهة لافتراض أنه إذا أمكن إيقاف الحرب ، فقد ينهيها وقف إطلاق نار بسيطٍ. ونظرًا

إلى صعوبة التواصل وضرورة التوصل إلى هدنة ، فإن الترتيبات البسيطة سيكون لها جاذبية أقوى وقد تكون الوحيدة التي يمكن التفاوض عليها وفقًا للجدول الزمني الصعب للحرب الجارية. وقد يكون وقف إطلاق النار الأولي هو الإيقاف الوحيد الذي يمكن التوصل إليه عبر المفاوضات الضمنية بمجرد تمديد فترة الهدنة. ويبقى مدى ابتعاد المفاوضات اللاحقة عن الوضع الراهن محلّ تساؤل، فلن يحرص أي من الطرفين على استئناف الحرب وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق فقد يبقى الأمر متوقفًا. وإذا كان وقف إطلاق النار جزئيًا فقط أو لأسباب مثل استهلاك الوقود للطائرات المتجولة من دون هدف، فلن يدوم من دون ترتيبات أكثر وضوحًا ومن غير الضروري أن تحدد الهدنة المؤقتة المعالم الرئيسة للترتيب النهائي.

تعتبر الحجة القائلة بأن وقف إطلاق النار البسيط ، من بين جميع أشكال الهدنة ، هو الأكثر منطقية ويرجح تمتعه بالقوة. ومع ذلك ، قد لا ينتظر أحد الطرفين أو كلاهما نوعًا من "الهدنة" الطبيعية وقد يعلنا أو يذيعا رغبتهما في التوقف والشروط التي يتوقعانها. (يُحتمل أن يكون الجانب الذي تشجع أولاً للإعلان عن شروطه هو إما الأقوى أوالأضعف ، أو الأكثر تضرراً أو الأقل تضرراً ، أو الجانب الذي تعرّض لخسارة كبرى أو لم يتكبّد خسائر فادحة،أو الذي بدأ الحرب أو ذلك الذي لم يبتدئها ، وقد لا يكون واضحًا من الذي بدأها أو من مُنِيَ بأسوأ الأضرار أو من كان سيخسر في نهاية المطاف) . وتعتمد سهولة "الهدنة" المستمرة على الوصول فعليًا إلى مثل هذا التوقف، لكن يحول الإلحاح دون ذلك. وإذا حصل انتقادٌ متبادلٌ ، وإنْ تحتّم علينا توقع أي اتفاق أوليٍّ أو بسيطٍ، فلن يضطر إلى تجسيد الوضع الراهن أو حتى التوقف الفوري.

ولن يستغرق الأمر وقتًا طويلاً لقول "استسلام غير مشروط" ، وقد تتوفر صيغة بسيطة متنوعة إذا تم التفكير في الأمر قبل الحرب.

إذا أوقفت الحرب بنجاح فسندخل على ما يبدو بـ"الهدنة التدريجية" وتتجه الأنظار إلى الأمور الأقل أهمية بشكل تدريجي في الوقت الذي تم التوصل إلى تفاهمات مبدئية حول المسائل الأهم. وستشكّل المرحلة الأولى وقف إطلاق النار الذي سيكون مفاجئًا إذا كان التوقف المفاجئ ممكنًا، وربما لن يكون كذلك، لذا يجب أن يكون هناك بعضالقبول أو الوعي بشأن الأسلحة والأنشطة التي لا يمكن استعادتها بالفعل. وقد يتعين التهديد بالعقوبات أو الأعمال الانتقامية بسبب نشاط العدو الذي يتجاوز التسامح مع وقف إطلاق النار المتفق عليه.

ومن المحتمل أن تتمثل المرحلة الثانية بالتخلص من الأسلحة المتبقية ، والاحتمال المهم هنا هو التدمير الذاتي. فإذا تضمنت شروط التفاهم أن يقوم أحد الأطراف بنزع أسلحته الاستراتيجية المتبقية بنفسه، جزئيًا أو كليًا، فلا بدّمن إيجاد طرق لجعل ذلك ممكنًا وقابلاً للتدقيق. وإذا كان لا بد من القيام بذلك على عجل، كما يجب أن يكون، فقد يُطلب من طائرات العدو الهبوط في مطارات محددة ، حتى يمكن إطلاق الصواريخ في نقطة يمكن فيها مراقبة تأثيرها (ويفضل أن يكون ذلك بنزع رؤوسها الحربية أو إزالتها) ، وقد تظهر الغواصات لحمايتها أو لتعطيلها. يعتبر التدمير الذاتي أحد أفضل طرق التخلص من أسلحة العدو المتبقية، وتعدّ أساليب مراقبتها وتهيئتها أو حتى المشاركة فيها بتهم التدميرأفضل من مواصلة الحرب وإطلاق أسلحة نادرة على مدى آلاف الأميال .

سيكون "الاستطلاع غير المتنازع عليه" جزءًا مهمًا من العملية. قد يكون الخضوع للمراقبة، سواء كان مقيدًا أم غير مقيّد، شرطًا مطلقًا لأي هدنة . ففي المرحلة النهائية من الحرب، لن يفيد "الاستطلاع المسلح" فحسب بل أيضًا "الاستطلاع غير المسلح" بالإضافة إلى الاستطلاع غير المتنازع عليه بواسطة الطائرات أو المركبات الأخرى التي تسبّب الدمار.

كما هو الحال في أي اتفاقية تتعلق بالأسلحة، تبرز مشكلة الخداع.

ويُطرح خطران مختلفان اختلافًا كبيرًا، إحداهما أن العدو قد يمارس الخداع وينجو بفعلته، أما الآخريتمثل بعدم ممارسة الخداع لكنه يُظهر ذلك لتبطل الاتفاقيةعلى خلفية عدم وجود تفتيش ملائم. ولنفترض انفجار عدد من الأسلحة النووية في بلادنا في حين لم يمرّ على الهدنة سوى ساعة واحدة. يُطرح عندها السؤال الآتي: هل استأنف العدو الحرب؟ قد نعلم الجواب في غضون بضع دقائق أخرى. و هل يختبرنا ليرى مدى استعدادنا لاستئناف الأعمال العدائية ، أم أنه يتسلل ببضعة أسلحة انتقامية أو ربما يحاول تقليص قدرتنا العسكرية بعد الحرب؟ أو هل كانت هذه غواصة أم بضع قاذفات لم تعلم بالهدنة إطلاقًا، أو لعلها اشتبهت عليها التعليمات واعتقدت أنها ستنفذ مهمتها الأخيرة قبل الهدنة؟ هل كان هذا حليفًا أم تابعًا للعدو الرئيس الذي لم يحضر الهدنة؟ هل يعرف العدو إنأصابتنا بعض نيران أسلحته منذ إعلان الهدنة؟ وإذا   أطلقناالنار انتقامًا منه للحفاظ على صدقه ، فهل سيعرف أو يعتقد أن هذه كانت رداً على ما فعله أم سيتعين عليهالافتراض بأننا نتخذ مبادرة جديدة ، وربمانستأنف الحرب؟ إذا لم تكن هناك حتى الآن هدنة تشمل الساحة الأوروبية ، أو بعض القواعد الخارجية ، فكيف يمكننا معرفة ما إذا كانالنشاط المحلي يمثل انتهاكًا لروح الهدنة الجزئية أوأنه مجرد نشاط عسكري مستمرإذ لم تمدّد الهدنة بعد؟

إذا وجبت الإجابة عن مثل هذه الأسئلة، ، فسيعود ذلك إلى طرحها والتفكير فيها مسبقًا والاعتراف بها عند التوصل إلى الهدنة أو الاتفاق ، وحتى إدراك صلتها بتصميمالأسلحة ورسم خطط الحرب . ويجب على كلا الجانبين تجنّب تعطيل إمكانية التوصل إلى هدنة من خلال عدم وجود سيطرة كافية على قواتهما العسكرية.

من شأن الهدنة أن تثير مشاعر متناقضة حول التكتّم. فقد يتعرض الجانب الأقوى عسكريا لضغوط شديدة لإثبات أنه الأقوى (أو للتأكد من أنه الأقوى). وإذا خضع أحد الأطراف لترتيبٍ غير منتظم لنزع السلاح ، فقد يتعين عليه إثبات مدى قوته لأهداف تفاوضية ثم إثبات مدى ضعفه في تلبية مطالب خصمه بنزع السلاح .

وبهدف الخداع سيكون من المفيد اعتقاد الخصم أن أحدهم قد ادخر الأسلحة. ومن أجل الالتزام باتفاقية الهدنة، قد يكون من المحبط والخطيرالعجز عن الإنكار المقنع بامتلاك أسلحة لا يملكها المرء بالفعل.

بعض الخيارات الصعبة

إنّ أحد الخيارات الحاسمة في عملية إنهاء الحرب بنجاح ، أو إنهائها بأقل كارثة ممكنة، هو تدمير الحكومة المعارضة ووسائلها الرئيسة في القيادة والتواصل أو الحفاظ عليها. وإذا تمكنا من شلِّ سيطرة الحكومة   المعارضة على قواتها المسلحة ، فقد نحد من فعاليتها العسكرية. في الوقت نفسه ، إذا دمرنا سلطة   حكومة العدو على قواتها المسلحة ، فقد نمنع قدرة أي شخص على إيقاف الحرب أو الاستسلام أو التفاوض على هدنة أو تجريد العدو من أسلحته. هذه معضلة حقيقية: فمن دونالمعرفة الفنية بنظام قيادة العدو ونظام سيطرته وخطته الحربية وعقيدة الهدف ونقاط ضعف اتصالاته وإجراءات تنفيذ العمل العسكري ، لا يمكننا التوصل إلى نتيجة . كل ما يمكننا فعله هو إدراك عدم وجود إجابة واضحة. أرادت الحكومات المنتصرة عادةً التعامل مع سلطة ما على الجانب الآخر تقبل التفاوض والدخول في إ لتزامات والسيطرة على قواتها وسحبها وضمان حصانة السفراء أو فرق المراقبة وإعطاء حسابات موثوقة للقوات المتبقية والتعاون في إجراءات التوثيق المطلوبة للتحقق من الوقائع وإقامة نوع من النظام في بلدها. هناك أساسٌ تاريخيٌّ قويٌّ لافتراض وجوب رغبتنا الشديدة   في التأكد من وجود حكومة معادية منظمة تمتلك القدرة على أمر قواتها المسلحة بالتوقف أو الانسحاب أو الخضوع أو التوقف عن التقدم أو أداء الخدمات لنا . ويجب أن يؤثر ذلك على ميزة عدم تنظيم هجمات العدو الأولية من

خلال تدمير هيكل قيادته. وقد نجدإجابة واضحة بطريقة أو بأخرى ، لكن في هذا الكتاب لا نعرف في أي طريق تذهب الإجابة، ما نعلمه فقط أنها مهمة

ببساطة، تتعلق الأسئلة بما إذا كان هيكل قيادة العدو أكثر أهمية لشن الحرب بكفاءة أو لضبط النفس وإيقاف الحرب بشكل فعا، وأيّ العمليتين أكثر أهمية بالنسبة إلينا.

بالطبع يمكن التمييز بين الحفاظ على القيادة السياسية في الدولة المعادية ، إلى جانب وسائل التواصل والقيادة الخاصة بها ، وبين تدميرها أوعزلها مع ترك هيكل القيادة العسكرية سالمًا بحيث يستطيع التوصل إلى شروط لوقفالحرب.هذا ليس خيارًا سهلاً أيضًا، فقد يعتقد المرء أنّ الجيش سيتصرف بشراسة وسيكون أكثر قابلية للتضحيةالتي لا طائل منها، بينما سيحاول القادة المدنيون الحفاظ على بلدهم. من ناحية أخرى، قد يفترض المرء أنّ القادة السياسيين لا يملكون إلا القليل للعيش من أجله في حين أنّ الجيش ، بغض النظر عن موقفه تجاه التضحية ، قد يكون أكثر واقعية حول عدم جدوى المؤسسة وأكثر تكريسًا لما يمكن أن يدوم داخل الدولة أكثر من اهتمامهبالحظوظ السياسية للنظام. و تعتمد الإجابة هنا مرة أخرى على المعرفة المتخصصة، ولن تكون الإجابة سهلة لكن ستبرز الحاجة إلى السلطة داخل البلاد ما لم تنتهي الحرب بمجرد نفاد الأسلحة فحسب. ويتعيّن على المبدأ التقليدي المتمثل في تدمير"إرادة قتال" العدو أن يفسح المجال أمام المبدأ الأهم المتمثل في الحفاظ على "إرادةالبقاء" للعدو وقدرته على القيادة و "إرادته في الالتزام بالشروط". إنّ ما يسمى بـ "إرادة القتال " استعارة ضخمة تغطي علم النفس والبيروقراطية والإلكترونيات والانضباط والسلطة والمركزية أو اللامركزية لخطط العدوالعسكرية . وإذا أردنا الحصول على أي تأثير من قدرتنا الهائلة على النزاع، فمن الأفضل أن نتأكد من وجودهيئة ما قادرة على التأثير وتستطيع بدورها الامساك بزمام الحرب.

تنشأ المعضلة الثانية من ضيق الوقت الذي نرغب في فرضه على العدو. فإذا افترضنا أننا نتقدم عسكريًا بعد مرحلة أولية ، فقد نجد أنفسنا في موقف يمكن أن تؤدي فيه مزيد من المتابعة الحثيثة للحرب إلى تقليص القوات المتبقية للعدو بشكل تدريجي ، وعلينا أن نقرر ما إذا كانت هذه الطريقة أكثر فاعلية لشلّ حركة أسلحته. وإذا تأكدنا أنه سيطلق جميع نيران أسلحته بأسرع ما يمكن لمضاعفة الضرر المدني من جانبنا ، فستشكل ملاحقة أسلحته بسرعة حجة قاطعة. وبدلًا من ذلك، إن كنا على يقين من أنه يفضل الهدنة والتفاوض ، لكنه مع ذلك سيطلق أسلحته بدلاً من رؤيتها مدمرة على الأرض، سيكون هجومنا الشامل عليهم بمثابة الفعل الأخير و الحجة ضده عندئذ قاطعة. هذان مجرد احتمالين بعيدين لكنهما يوضحان صعوبة الخيار. وقد لا تتوافق الجهود الشاملة لشلّ قدرات العدو مع تلك القاضية بإجباره على اتخاذ القرارات. ولا توجد طريقة تقليدية للوقوع في الخطأ على الجانب الآمن ، كما لا نعلم ما هو الجانب الآمن . فبجانب خيار الحفاظ على حكومة العدو أو تدميرها ، قد يعدُّ الاختيار بين مضاعفة معدلات استنزاف الأسلحة أو تقليل الحاجة الملحة إلى استخدامها هو الأكثر أهمية والأصعب والأكثر إثارة للجدل. توضح هذه النقطة التمييز بين التطبيق المباشر للقوة الغاشمة التي تعرقل قدرات العدو واستغلال النزاع المحتمل للتأثير على سلوكه .

أما الخيار الثالث فيتعلق بأسلحة الحلفاء، ويعتبر خيارًا أساسيًا للدول الحليفة التي تمتلك قوى نووية خاصة بها،لكنه إلى حد ما خيارٌ يمكن أن تؤثر عليه الولايات المتحدة. على مدى العقد المقبل أو أكثر ، ستحظى القوات النووية الحليفة بأهمية ثانوية في تنفيذ العمليات العسكرية لأنها ستكون قليلة مقارنة بقواتنا الأمريكية، وقد لا تتمتع الخطط المستهدفة بالتنسيق بشكل موثوق . فأي هدف يمكن أن تدمره الدول الحليفة سيُشعر الولايات المتحدةبضرورة مهاجمته أيضًا.

إذا كانت أسلحة الحلفاء هي نفسها عرضة للهجوم ، كما هو الحال بالنسبة إلى الطائرات، فقد يتعين استخدامها بسرعة لتجنب تدميرها. وإذا توافقت أهدافها مع خطة الحرب الأمريكية ، فستُستخدم في وقت مبكر من الحملة (ولن تحظى بقيمة تُذكرمقارنة بتكلفتها) . وإذا كانت أسلحة الحلفاء من هذا القبيل، بالإضافة إلى كونها عرضة للهجوم، بحيث تثبت فعاليتها فقط ضدّ التجمعات السكانية ، سيبرز خطر حقيقي يتمثل في عدم نجاحها إلا في إفساد احتمالات ضبط النفس والإنهاء الناجح. لذا يمكن أن تشكّل عمليًّا تهديدًا للمدن الأمريكية (ومدنهم) إلى جانب المدن السوفيتية التي كانوا يأملون في تدميرها .

أما إذا لم تكن عرضة للخطر بحيث تضطر إلى الطيران فورًا إلى الهدف لكن يمكن حجبها لردع الهجمات على تجمعاتهم السكانية ، فقد يفترضون إعطاءها أهمية متزايدة مع تقدّم الحرب . وإذا أنفق الخصمان الرئيسان، أي‌الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، جزءًا كبيرًا من أسلحتهما في مبارزة عسكرية، ستزداد ا لأحجام النسبية لقوات الحلفاء بمجرد تقليص القوات التي قورنت بها. وسيعتمد تأثير ذلك على المرحلة الأخيرة من الحرب بشكل حاسم على كيفية تجهيز تلك الدول للمشاركة في أي مفاوضات نهائية.

قد يكون أنجح استخدام للأسلحة ، من وجهة نظر الدول المعنية ، هو الحفاظ عليها للردع المستمر ، وتمكين تلك الدول من إنهاء الحرب كقوى نووية. وبما أنّ هذه الأسلحة قد تملك القدرة على إفساد خطة الحرب الأمريكية أكثر من المساهمة فيها ، فقد يكون هذا أفضل استخدام للأسلحة من وجهة النظر الأمريكية. والنتيجة الغريبة هي أنه على الرغم من أنّ الأوروبيين أعربوا أحيانًا عن مخاوفهم من أنهم قد ينتهي بهم الأمر إلى خوض حرب عبثية ضد الاتحاد السوفيتي بينما تنقذ الولايات المتحدة نفسها من خلال الحفاظ على أسلحتها، فإن الاحتمال المهم هو العكس تمامًا، أي إنهم سيفضلون، إذا لم تكن أسلحتهم ضعيفة للغاية، إدراجها في قوة الاحتياط والسماح بالانفاق الرئيس للسلاح بين الخصمين العسكريين الأكبر .

التفاوض في الحرب

إن التفكير في الحرب على أنها عملية مفاوضة أمر غير ملائم بالنسبة للبعض منا . إذ تفوح من المساومة‌الممزوجة بالعنف رائحة الابتزاز والسياسات الفاسدة والدبلوماسية القاسية وكل ما يعدّ غير لائق أو غير قانوني أو غير حضاري. إن القتل والتشويه سيء بما يكفي ، لكن القيام بذلك لتحقيق مكاسب وليس لهدف سامٍ يبدو أسوأ. وتنمُّ المفاوضة أيضًا عن التهدئة والسياسة والدبلوماسية والتوافق أو التعاون مع العدو والبيع والتسوية وكل عمل يعدّ ضعيفًا ويشوبه التردد. لكن خوض حرب مدمرة تمامًا ليس بالأمرالجيد ولا البطولي، بل هي مجرد حرب بلا هدف. ولا يستطيع أي أحد يكره الحرب أن يقضي على بشاعتها عبر تجاهل الحاجة إلى إدارة مسؤولة ؛ فالقمع هو عمل الحرب. وأما من يكره خلط السياسة بالحرب يريد عادة تمجيد فعل ما بتجاهل الغرض منه أو تمويهه. تستحق وجهتي النظر الشفقة ويمكن أن تنخرطا في بعض الحروب ؛ لكن لا ينبغي لأي منهما تحديد طريقة سير حرب نووية حرارية.

حول ماذا تدور المفاوضة ؟ أولاً، هناك مفاوضة حول طريقة سير الحرب نفسها . ففي الحروب المحدودة مثل الحرب الكورية أو الحرب في فيتنام أو الحرب الافتراضية المقتصرة على أوروبا أو الشرق الأوسط ، تتخذ المفاوضة حول طريقة خوض الحرب‌طابع الوضوح والاستمرار، فتتضح الأسلحة المستخدمة والجنسيات‌المعنية والأهداف المقدسة والأعمال المشروعة والأشكال التي تتخذها المشاركة من دون اعتبارها "قتالًا" وقوانين الانتقام أو المطاردة الحثيثة وطرق معاملة السجناء التي يجب معرفتها. ويجب أن ينطبق الأمر نفسه على الحرب الكبرى

من حيث حماية التجمعات السكانية والافتعال المتعمد أو تجنب_التداعيات وإدراج بلدان معينة أو استبعادها من قائمة المقاتلين والأهداف وتدمير حكومة أو مراكز قيادة بعضهم البعض أو الحفاظ عليها واستعراض القوة والثبات وحماية مرافق الاتصالات التي تعتمد عليها المفاوضة الواضحة يجب أن تكون ضمن نطاق اطلاع من يقود العمليات . و قد يكون جزء من هذهالمفاوضة واضحًا في الرسائل والردود الشفهية ، لكن سيكون معظمها ضمنيًا وسيظهر في أنماط السلوك وردود الفعل على سلوك العدو. وقد تتضمن المفاوضة الضمنية ضرب أهداف بشكل واضح وتجنبها أيضًا بشكل واضح، بالإضافة إلى تضمنها طبيعة الأعمال الانتقامية المحددة وتوقيتها وإظهار القوةوالثبات والدقة في المعلومات الهدف وأي شيء آخر ينقل النية للعدو أو يبني توقعاته حول سريان هذا النوع من الحرب.

ثانيًا، ستجري مفاوضة حول وقف إطلاق النار أو الهدنة أو الصلح أو الاستسلام أو نزع السلاح أو أيًا كان ما يوقف الحرب والمتطلبات العسكرية لإيقافها. ويمكن أن تشمل الشروط الأسلحة وعددها أو جاهزيتها أو موقعها أوصيانتها أو حجم الدمار الذي تخلفه ، وأن يكون التخلص من الأسلحة والاجراءات غير قابل للتراجع أو خارج نطاق السيطرة أو غير معروف، أو وضعيتها محل نزاع بين الجانبين. وستشمل الشروط المراقبة والتفتيش ، إما لرصد الامتثال للهدنة أو لمجرد إثبات الحقائقوإظهار القوة أو الضعف وتحديد الخطأ أو البراءة في حالة وقوع أحداث غير مرغوب فيها وتتبعالقوات العسكرية التابعة لطرف ثالث. ويمكن أن تنطوي على تفاهمات حول إعادة تجميع أو إعادة تشكيل القوات العسكرية والتزود بالوقود وتجهيز الصواريخ على منصات الإطلاق والتصليح والصيانة وجميع الخطوات الأخرى التي من شأنها أن تهيىء البلادإما لمواجهة اعتداء متجدد أو لشن هجوم . ويمكن أن تشمل نزاعًا أو مفاوضة حول حجم الدمار الذي يلحق بالناس والممتلكات من كلا الجانبين ، والإنصاف أو العدالة فيما تم القيام به والحاجة إلى فرض عقوبة أو المطالبة بالاستسلام. كما يمكن أن تشمل التجريد من أنظمة الإنذارأو الاتصالات العسكرية أو الدفاعات الجوية أو الحفاظ عليها. ويحتمل أن تنطوي على وضع السكانالذين يملكون مأوى أو أولئك الذين من دون مأوى نظرًا لأهميتهم "كرهائن" ضد استئناف الحرب.

قد يكون الموضوع الثالث للمفاوضة هو النظام داخل الدولة المعادية نفسها . كحد أدنى ، قد يُتّخذ قرار بشأن منيجب الاعتراف به كسلطة في الدولة المعادية أو مع من سيجري التعامل بشكل طوعيّ. وقد يقع خيار بين التفاوض مع السلطات العسكرية أو المدنية، وإذا كانت الحرب مدمرة بقدر ما يمكن تخيلها بسهولة ، فقد تبرز مشكلة "خلافة"يجب حلها ، كما يمكن أن تتنافس الأنظمة في الدولة المعادية ، أي اعتبار القادة البديلين ورثة للسلطة أواعتبار القادة الساسيين البديلين الذين تعتمد حيازتهم للسلطة على ما إذا كان بإمكانهم احتكار الاتصالات أو الاعتراف بهمكمفاوضين موثوقين . إلى حد ما ، يمكن لأي من الجانبين تحديد نظام الجانب الآخر من خلال عملية الاعتراف والتفاوض. و سيكون هذا هو الحال بشكل خاص في قرار التفاوض حول الدول الحليفة ، مثل الصين أو فرنسا وألمانيا، أو بدلاً من ذلك رفض التعامل مع العدو الأساسي بشأن مسائل الحلفاء والأقمار الصناعية والإصرار على التعامل بشكل منفصل مع حكومات تلك الدول.

يتعلق الموضوع الرابع للمفاوضة الاستعداد لأي مسرح للأحداث تدور فيه حرب محلية أو إقليمية، ويمكن أن يشمل ذلك إخلاء أراضٍ أواحتلالها والاستسلام الجزئي للقوات والانسحابات المنسقة وحماية السكان واستخدام القوات لحراسة المناطق وتبادل السجناء وعودة السلطة إلى الحكومات المحلية أو نقلها والفحص والمراقبة وإدخال سلطات الاحتلال أو أي شيء آخرمتعلق بالإنهاء المحلي للحرب .

قد تتطلب وتيرة الحرب الكبرى وأهميتها وهدنتها تجاهل شؤون الحرب من أجل الوصول إلى نوع من الهدنة .

وإذا كان الأمر كذلك ، فقد يكون هناك فهم ضمني أو صريح بوجوب إيقاف الحرب من خلال إجراءات أحادية الجانب أو مفاوضات فورية. ويُتوقع استمرار الحرب مما يؤدي إلى تجدد اندلاع حرب أكبر وربما ستجعل نتيجة الحرب الكبرى أحداث الحرب غير مهمة أو نتيجتها المحلية حتمية . وستثير أحداث الحرب على أي حال مشاكل كبيرة في التزامن، فتبطؤ وتيرته بشدة مقارنةً بالحرب الأكبر بحيث لا يمكن ببساطة تلبية شروط الهدنة ضمن الجدول الزمني الذي يجب أن تنتهي فيه الحرب الأكبر.

والخامس هو ترتيبات المتعلقة بنزع السلاح والتفتيش على الأمد البعيد ويمكن أن تشملهما حزمة الهدنة، لكن إيقاف الحرب بأمان وبشكل موثوق يختلف عن الحفاظ على علاقات عسكرية آمنة وموثوقة بعد ذلك. فيتعلق إيقاف الحرب بشروط يجب الوفاء بها في الحال قبل انتهاء الحرب أو قبل عودة الطائرات إلى قواعدها وقبل هدوء الأوضاع وإحضار السكان من ملاجئهم . أما الثاني يتعلق بشروط يجب الوفاء بها بعد ذلك.

لهذا السبب ، قد تتضمن الهدنة ، كما في أيام يوليوس قيصر ، تسليم الرهائن كتعهد بالامتثال في المستقبل. لكن من الصعب التنبؤ بالشكل الذي قد تتخذه هذه الأشياء.لكن الاحتلال الانتقائي لمراكز الاتصالات أوعمليات التدمير المسبقة أو تدمير مرافق معينة لجعل بلد ما يعتمد على المساعدة الخارجية أو حتى الرهائن لدوافع شخصية قد يبدو معقولًا. والغرض من أي نوع من هذه الرهائن ؛ أي الرهائن الذين لم يُؤخذوا بالقوة بل أُسروا عن طريق التفاوض، هو الحفاظ على قدرة المفاوضة التي كانت ستتلاشى بسرعة كبيرة لولا ذلك. كما يقدم المرء تعهدًا بالامتثال في المستقبل عندما تكون قدرته على فرض العقوبات قصيرة الأجل . المبدأ مهم، لأنه لا يوجد تطابق ضروري بين مدةقوة الفرد في ممارسة القمع والمدة الزمنية للامتثال الذي يحتاج إلى التنفيذ.

وقد يتعلق الموضوع التفاوض السادس بالوضع السياسي لبلدان أو أقاليم مختلفة كحلِّ التحالفات أو الكتل وتجزئة الدول وكافة المسائل الأخرى التي تدور حولها الحروب عادة ، بما في ذلك الترتيبات الاقتصادية وخاصة التعويضات والمحظورات. قد يشمل التفاوض بعض هذه المسائل تلقائيًا عند إنهاء الحرب، بينما يشمل البعض الآخر عند تحديد النظام الذي سيتم التفاوض معه . وقد يُسوّى بعضها بشكل تلقائي، فالحرب نفسها مدمرة للغاية بحيث تترك بعض المشكلات التي لم تعد بحاجة إلى حل، وبعض القضايا غير ذات صلة ، وبعض البلدان غير المهمة.

من بين هذه الموضوعات المفاوضة الستة، يتجذّر الأول، أي شنّ الحرب، في الحرب نفسها إن شُنّت الحرب بشكل مسؤول. أما الموضوع الثاني،أي شروط الهدنة أو الإستسلام، فهي متأصلة في عملية إيقافها ، على الرغم من إمكانية وضع بعض الشروط بشكل تلقائي في خلال فترة هدنة غير قابلة للتفاوض. ويعتبرالثالث، المتمثل بالنظام، ضمنيًا إلى حد ما في عملية التفاوض، بحيث ينطوي قرارالتفاوض على بعض الاختيار والاعتراف. أما الرابع، الاستعداد لحرب محلية أو إقليمية، فيمكن تأجيله إلى ما بعد تسوية قضية الهدنة العاجلة، لكن قد تبقى الهدنة مؤقتة ومحفوفة بالمخاطر إلى أن تتوقف بقية الأعمال القتالية بشكل فعلي، وعلى الأرجح أن ينطبق الأمر نفسه على ترتيبات نزع السلاح على الأمد الطويل وعلى الترتيبات السياسية والاقتصادية.

نحن نتعامل مع عملية يشوبها الجنون والصخب والاضطراب بطبيعتها، وسط بيئة من الغموض الحاد، و يسيطر عليها البشر الذين لم يسبق لهم تجربة مثل هذه الأزمة من قبل ولا في جدول زمني شديد الصعوبة . وعلينا أن نفترضأنّ التفاوض سيكون مقتضبًا وغير مكتمل ومرتجل وغير منظم ، يتخلله إصدار التهديدات والعروض والمطالب بشكل منفصل وغير متسق مع مراعاة سوء الفهم بشأن الحقائق والغاية، ومع عدم اليقين بشأن من يملكسلطة التفاوض والقيادة. وبالتالي، فإنّ هذه الموضوعات الستة ليست برنامجًا للتفاوض ، لكنها سلسلة من

العناوين لتصنيف القضايا التي قد تحظى بالاهتمام. إنها فقط برنامج للتفكير المسبق حول ،إنهاء الحرب وليس للتفاوض بحدّ ذاته .

متى يجب أن تبدأ المفاوضات النهائية؟ يُفضّل قبل أن تبدأ الحرب . ستشكل الأزمة التي سبقت الحرب وقتًا مناسبًا للتوصل إلى تفاهمات معينة وبمجرد أن تصبح الحرب احتمالًا وشيكًا، قد تأخذ الحكومات خيار"الحوار الاستراتيجي" على محمل الجد ويمكن بدوره التأثير بقوة على الحرب نفسها. في أوقات السلم العادية، مال القادة السوفييت إلى ازدراء فكرة ضبط النفس في الحرب. لما لا؟ **إنها** تسمح لهم بالسخرية من الإستراتيجية الأمريكية وتشكيل تهديدٍ رادعٍ بالانتقام الشامل، وربما لا يزالون يغيرون رأيهم إذا كان عليهم أن يأخذوا الحرب على محمل الجد، و سيفعلون ذلك على حافة الحرب . وقد يدور حوارٌ مكثفٌ قبل اندلاعها مباشرة مما يشكل التوقعات حول إنهائها وتجنب المنافسة في تدمير المدينة، وإبقاء التواصل متاحًا.

وربما تُثار أسئلةٌ حول إمكانية إتاحة التواصل في منتصف فترة الحرب الكبرى. لكن السؤال الصائب هو ما إذا كان ينبغي قطع التواصل. من الممكن إيجاد تواصل مكثف قبل الحرب لكن تكمن المشكلة في الحفاظ عليه وليس في إيجاده.

الفصل السادس:

ديناميكيات الإنذار المتبادل

مع كل إصدار لكتاب جديد عن الحرب العالمية الأولى، يزداد إدراك أهمية طريقة تأثير التكنولوجيا والتنظيم العسكري وجغرافية قارة أوروبا عام 1914 على بداية تلك الحرب. كانت السكك الحديدية واحتياطيات الجيش جزءان مهمان من المعدات التي اندمجت معًا لإنشاء آلية وازنة للتعبئة يصعب إيقافها بمجرد أن تتحرك، والأسوأ من ذلك أن إيقافها كان خطيرًا. كانت الخطوات التي تستعد بها الدولة للحرب هي الخطوات عينها التي ستشن بها الحرب، وبهذه الطريقة كانت تنظر إلى العدو.

لا أحد يستطيع أن يقول متى بدأت الحرب بالضبط. بدأ هدير المحركات، وتم ضبط الفرامل وتعشيقها وإطلاقها وازداد الزخم إلى أن أصبحت الآلات على المسار التصادمي. لم يكن هناك قرار "نهائي"، فقد تم فرض كل قرار جزئيًا بسبب الأحداث والقرارات السابقة وأصبح نطاق الخيارات ضيقًا إلى أن زالت البدائل.

في غضون أيام قليلة، أتاحت السكك الحديدية نقل الرجال والطعام والخيول والذخيرة والأعلاف والضمادات الطبية والخرائط والهواتف وكل ما يساعد الجيش الذي يقاتل عند الحدود على شن هجوم أو التصدي له، وهذا يتوقف على ما إذا كان العدو قد وصل إلى الحدود أولًا أم لا. أتاحت أنظمة الاحتياط نشر جيش يبلغ حجمه عدة أضعاف الحجم المتوفر دائمًا في وقت السلم. وعلى مقياس يفوق أي مؤسسة أخرى معروفة للحكومة أو للقطاع، حددت إدارة الأعمال جداول السكك الحديدية والمستودعات وأوامر التجنيد والشحن وأعداد الخيول بالمقارنة مع عربات الذخيرة، وعلف الخيول وذخيرة البنادق وتوزيع القوات المقاتلة على المطابخ الميدانية والسيارات الفارغة التي تعود للمزيد، وإخلاء رؤوس السكك الحديدية لإفساح المجال أمام وصول المزيد من القوات والمطابخ والعلف والخيول، ومطابقة الرجال مع الوحدات والوحدات مع وحدات أكبر، وكذلك الحفاظ على الاتصالات مطابقة للأنظمة.

عكست معجزة التعبئة هذه هوسًا بالحاجة إلى الإسراع في وضع جيش على الحدود في أسرع وقت ممكن من أجل استغلال عدم جهوزية العدو إذا كانت تعبئته أبطأ ومن أجل الحد من مزايا العدو إذا تم حشده على الحدود أولًا. ويقابل التعقيد الاستثنائي للتعبئة بساطة مماثلة: بمجرد أن تبدأ، لا يمكن إيقافها. مثل ساعة الذروة في محطة "غراند سنترال"، أي تعليق أو تباطؤ في الرحلات سيؤدي إلى تعقيد الأمور بشكل هائل. قد يتوقف فيلم يدور عن المحطة لكن عندما يتوقف الفيلم يتم تعليق كل شيء، لا الفحم يحترق ليشغل المحركات ولا النهار يتحول إلى ليل ولا الخيول تعطش أكثر ولا المعدات تتبلل أكثر تحت المطر ولا مزيد من الازدحام على رصيف المحطة. ولكن إذا توقفت العملية الحقيقية، سيشعر الناس بالجوع والخيول بالعطش وستتبلل الأغراض تحت المطر كما أن الناس المتوجهين إلى العمل لن يكون لديهم مكان يذهبون إليه، والحركة ستكون راكدة كركود طائرة نفذت من الوقود فوق مهبط فيه ضباب كثيف. كما أن الارتباك ليس مكلفًا ومحبطًا للمعنويات فقط؛ فقد زال الزخم ولا يمكن إعادة الكرة مجددًا على الفور. مهما كان الخطر المتمثل في بطء التعبئة، فإن الأسوأ من ذلك هو وقف التعبئة في منتصف الطريق.

هذا الزخم من التعبئة شكّل معضلة للروس. أراد القيصر الحشد ضد النمسا بسرعة تكفي لمنع النمساويين من القضاء على صربيا أولًا ثم يعودوا لمواجهة تهديد الهجوم الروسي. كان لدى الروس بالفعل خطط تعبئة للطوارئ تتمثل في خطة تعبئة جزئية موجهة نحو الجبهة الجنوبية، كما كان لديهم خطط تعبئة كاملة موجهة نحو العدو الرئيسي، ألمانيا. ربما كانت التعبئة الكاملة فكرة حكيمة كإجراء احترازي ضد الهجوم الألماني. لكن التعبئة الكاملة ستهدد ألمانيا وقد تستفز في المقابل التعبئة الألمانية، أما التعبئة الجزئية ضد النمسا فلن تهدد ألمانيا إنما ستعرض روسيا للهجوم الألماني لأن التعبئة الجزئية لا يمكن تحويلها إلى تعبئة كاملة. تم تنظيم خطوط السكك الحديدية بشكل مغاير لتناسب خطتَي التعبئة. كانت المعضلة الروسية تتمثل في "الثقة" في السلام مع ألمانيا في وجه التهديد الألماني بالاستنفار إذا استنفرت روسيا ضد النمسا، ومحاولة الحفاظ عليها من خلال الاستنفار ضد النمسا فقط، أو

أن تحمي نفسها من الحرب مع ألمانيا من خلال الاستنفار من أجل ذلك، وبالتالي مواجهة ألمانيا بعدو شرقي يستنفر كما لو كانت حربًا شاملة.[59]

كم كان ليختلف الأمر لو كانت الدول الكبرى جزرًا، كما كانت بريطانيا. إذا فصلت بضع مئات من الكيلومترات من المياه الهائجة كل دولة عن أكثر أعدائها إثارة للقلق، لأعطت تكنولوجيا الحرب العالمية الأولى الميزة للبلد الذي تم غزوه، وليس للغازي. للقبض على سفن قوات العدو في أعماق البحار بعد توجيه التحذير اللازم بمغادرة العدو، ولمواجهة هجوم برمائي على الشواطئ، من خلال اتصالات وإمدادات داخلية مهمة ضد عدو يعتمد على هدوء البحر ليحصل على إمداداته على اليابسة - خاصة بالنسبة إلى البلد الذي فضّل تسليح نفسه بشكل دفاعيّ، بمدافع السكك الحديدية والمدافع البحرية والغواصات للقبض على سفن العدو التي تنقل الجنود - كان ذلك سيعطي ميزة كبيرة للمُدافع لدرجة أنه حتى المعتدي كان عليه أن يطور الفن الدبلوماسي لاستفزاز خصمه إلى غضب يكفي ليشعل الحرب بنفسه. ربما كانت السرعة تعني للمدافع، لكن ليس كثيرًا. إذا كنت في شك، انتظر أو ابدأ بالتعبئة "جزئيًا" إلى أن تتضح الأمور. لا فرق في التأخر بضعة أيام إذا كان العدو يستغرق عدة أيام لتحميل أسطوله وعبور القناة، فالتعبئة الدفاعية لن تهدد الدولة الأخرى بالهجوم وتؤدي إلى إثارة غضب دولتها.

ليس من الطبيعي في منطق الحرب أو في علم الأسلحة أن تُحدث العجلة كل هذا الاختلاف. فالسرعة ضرورية في بعض أشكال الجغرافيا والتكنولوجيا، لكنها ليست كذلك في أشكال أخرى. ولكن مع توفر النقل والتكنولوجيا العسكرية عام 1900 في ذلك الوقت في أوروبا (وقد تم اختبارها في الحرب الفرنسية البروسية)، بدا أن السرعة كانت أمرًا حاسمًا.

لا يمكن ضمان النصر إلا من خلال إنشاء منظمة تعمل في حالة السلم على إحضار كل ما هو متاح من رجال وخيل وسلاح (أو سفن وأسلحة إذا كانت الحرب بحرية) في أقصر وقت ممكن وبأقصى درجات الزخم الممكنة، على ميدان العمل الحاسم.... إن رجل الدولة الذي يعرف أن أدواته جاهزة ويرى أن لا مفر من الحرب فيتردد في الهجوم أولًا، هو مذنب بارتكاب جريمة بحق بلاده.

هذا ما يرد في مقدمة الكولونيل "مود" إلى "كلاوسفيتز".[60]

حتى لو لم تكن لدينا سيطرة على الطريقة تجلي التكنولوجيا، فما زال بإمكاننا معرفة ما نريد. وما نريده هو تكنولوجيا عسكرية لا تستفيد بشكل كبير من العجلة. نحن نحب ذلك سواء كنا روس أو أميركيين أو أيّ أحد آخر. فأسوأ مواجهة عسكرية هي مواجهة يعتقد فيها كل طرف أنه يمكنه الفوز إذا سبق الآخر وسيخسر إذا كان بطيئًا. دعونا نعدل عبارة الكولونيل "مود": رجل الدولة الذي يعرف أن أدواته جاهزة شرط أن يهاجم بسرعة، ويعرف أن أدوات العدو جاهزة أيضًا، كما يعرف أنه إذا تردد فقد يفقد أدواته وبلاده، ويعرف أن عدوه يواجه نفس المعضلة، ويرى أن الحرب ليست حتمية ولكنها احتمال خطير، فماذا يكون من يتردد في الهجوم أولًا؟

إنه في موقف لا يحسد عليه. فهو موقف يمكن أن يستنكره هو وعدوه أيضًا. إذا لم يرغب أي منهما في الحرب، فقد يعتبر أحدهما أو كليهما أن الانتظار أمر غير حكيم. إنه ضحية تكنولوجيا متخصصة لا تقدم ضمانًا مقابل الهجوم لأي من الطرفين، ولا مثل هذا التفوق الواضح على أن الحرب غير ضرورية، ولكنها تقدم لكلا الطرفين دافعًا للهجوم، وهو دافع تفاقم بسبب الاعتراف المطلق بأن كل واحد منهما متحمس بشكل مماثل، وكل واحد منهما يشك في أن الآخر قد يلقم سلاحه "دفاعًا عن النفس".

---

[59] انظر في كتاب "لودويغ رينيرز" *The Lamps Went Out in Europe* (نيويورك، بانثيون بوكس، 1955)، ص. 134 وما يليها. الفصول الثلاثة، ص. 15-13، ص. 58-123، هي أفضل ما أعرفه عن ديناميكيات التعبئة وتأثيرها على القرارات. انظر أيضًا في كتاب "مايكل هاورد" *Encounter*، *" Lest We Forget"* (يناير/ كانون الثاني 1964)، ص. 67-61.

[60] "كارل فون كلاوزفيتز"، *On War* (نيويورك، بارنز أند نوبل، 1956)، مقدمة بقلم إف إم مود. يبدو أن تاريخ هذه المقدمة حوالى عام 1900.

من بين جميع المواقف العسكرية التي قد توضع فيها دولة ما، فهذا أسوأ موقف بالنسبة إلى عدوها. فالطرفان محاصران بتكنولوجيا غير مستقرة، وهي تكنولوجيا قد تحول احتمال اندلاع حرب إلى يقين. إن التكنولوجيا العسكرية التي تعطي أهمية كبرى للتسرع خلال الأزمات، تعطي أهمية للحرب نفسها. القوة العسكرية الضعيفة هي تلك التي لا تستطيع الانتظار، خاصة إذا كانت تواجه قوة معادية معرضة للخطر إذا انتظر العدو.

إذا كانت الأسلحة تعمل على الفور بكبسة زر أو إشارة "انطلق" وتكاد تنجح من دون سابق إنذار لإحداث ضرر حاسم، فنتيجة الأزمة تعتمد ببساطة على من يجد أولًا أن التأجيل أمر مرهق. إذا اعتقد قادة أحد الطرفين أن قادة الطرف الآخر على وشك أن يجدوه مرهقًا، سيزداد دافعهم للانطلاق.

لكن من المرجح أن الأمر أكثر من مجرد الانطلاق؛ هناك أمور يجب القيام بها وهناك أمور يجب البحث عنها. الأمور التي يجب البحث عنها هي علامات تدل على ما إذا كان العدو يقترب أكثر من حافة الهاوية أم أنه أطلق قوته بالفعل. أما الأمور التي يجب القيام بها هي زيادة "الاستعداد". الاستعداد لماذا؟

بعض الخطوات قد تزيد من الاستعداد لإشعال فتيل الحرب، وبعض الخطوات تقلل من التعرض للهجوم. لكن أنظمة التعبئة في الدول القارية في العام 1914 لم تميز بينها. فما فعله المرء ليكون مستعدًا لمواجهة هجوم ما كان الشيء عينه لما فعله من أجل شن هجوم ما، وبالطبع بدا الأمر كذلك بالنسبة إلى العدو.

لا بد من حدوث تداخل بين الخطوات التي قد تتخذها دولة ما في استعدادها لشن الحرب والخطوات التي قد تتخذها لتجعل الحرب أقل جاذبية بالنسبة إلى عدوها أو أقل تدميراً بالنسبة إليها. لا توجد طريقة سهلة لتقسيم إجراءات الاستنفار والتعبئة إلى فئات "هجومية" و"دفاعية". بعض الخطوات "الدفاعية" لا تقل أهمية في شن الحرب عن انتظار هجوم العدو. من الواضح أن إيواء السكان، إذا كان هناك مأوى متاح، هو خطوة "دفاعية" في حال قام العدو بشن الحرب قبل نهاية اليوم، ومن الواضح أيضًا أنها خطوة "هجومية" إذا توقع المرء شن هجوم قبل نهاية اليوم وأراد أن يكون مستعدًا لمواجهة الهجوم المضاد والانتقام. إن وقف الطيران التدريبي وغيره من الفعاليات الطارئة للقوات الجوية وتجهيز أكبر عدد من القاذفات على أرض المطارات، ليس سوى وسيلة لضمان انتقام أكبر ضد العدو في حالة مهاجمته لنا، كما قد تكون أيضًا خطوة نحو الاستعداد لمهاجمة العدو.

ومع ذلك، على الرغم من حدوث تداخل، قد يحدث اختلاف. فإحدى خطوات الاستعداد التي وردت كثيرًا وقت الأزمة الكوبية تمثلت في توزيع قاذفات القنابل على المطارات البديلة، فالمطارات الموجودة في الكثير من المدن الكبيرة قادرة على تسيير قاذفات القوات الجوية. في وقت السلم، سيشكل إبقاء القاذفات مع القنابل المنتشرة في مطارات المدن الكبيرة ضررًا وتكلفة وربما خطرًا، أما في حالة الأزمة، عندما يكون من المهم عدم مواجهة العدو بقوة قاذفة تكون هدفًا سهلاً جدًا لصواريخه، فإن زيادة عدد القواعد التي تنتشر فيها القاذفات بضعفين أو ثلاثة قد يكون أمرًا يستحق إحداث بعض الضرر وبعض التكاليف وحتى بعض الخطر. القاذفات ليست في وضع يسمح بشن هجوم إذا كانت بعيدة عن قواعدها الرئيسية، فقد تكون في الواقع نوعًا ما أقل استعدادًا لشن هجوم مباغت ومنسق، خاصة أنها قد تكون عرضة لمراقبة العدو بشكل أكبر لكنها أقل عرضة لهجومه. وهكذا، فإن مقارنة استعدادنا لحرب نشنها نحن واستعدادنا لحرب يشنها العدو يتغير بحسب هذا الانتشار. مهما كان من الحكمة تحويل مطارات المدن الكبيرة إلى أهداف عسكرية عاجلة - وهو أمر غير معقول ما لم تكن القاذفات في حاجة ماسة إلى تحسين بسيط في أمنها - يتبين على الأقل، أن مثل هذا الانتشار يقلل بشكل أساسي من القدرة على الهجوم بدلًا من زيادة اكتساب الفرص من خلال شن هجوم.

قد يوجد أيضًا اختلاف في التوقيت المحدد للتعبئة. من المفترض أن يتمكن العدو من اتخاذ خطوات استعدادية في الوقت عينه الذي نتخذ نحن فيه خطواتنا. إذا كانت الخطوات التي يتخذها تقلل من تعرضه للهجوم، فإن تقليل ميزة الإطلاق المباغت لقواتنا الاستراتيجية ومنحه ضمانًا أكبر بعدم احتمالية قيامنا بذلك وبالتالي مجرد منحه وقتًا لمثل هذا الاستعداد الزائد، سيقلل من قدرتنا الهجومية مقارنة بقدرتنا الدفاعية، أو قدرتنا "المضادة" مقارنة بقدرتنا

"الانتقامية". إن الطريقة التي تتأهب وتحتشد بها قوات الطرفين في أزمة ما قد يكون لها علاقة كبيرة بزيادة خطورة الوضع أو عدمه. فدرجة التأهب وحجم التعبئة وحالة التأهب القصوى للقوى الاستراتيجية وشعور "المواجهة" ستجعل الوضع متوترًا وفي حالة ترقب كما أنه سيبدو عدائيًا في الظاهر. قد لا يكون الوضع أكثر خطورة عند الانتهاء من التعبئة، حتى لو قدم كل طرف مكاسب أقل للعدو من خلال الهجوم المباغت وتم تخفيض جزاء الانتظار (إيلاء أهمية للتسرع).

التأثير المؤذي للتسرع

في حالة الحرب، تكمن الميزة في شنها أو في سرعة تنفيذ الانتقام إذا شن الطرف الآخر الضربة الأولى، فإيلاء أهمية للتسرع هو بلا شك أكبر ضرر يمكن إدخاله إلى القوات العسكرية، وأكبر مصدر لخطر تفجر السلام ليصبح حربًا شاملة. في الحرب عن طريق الخطأ أو الحرب غير المقصودة، أو في الحرب التي لا تكون متعمدة بالكامل أو مخطط لها مسبقًا، تستند هذه الفكرة بمجملها إلى فرضية حاسمة هي وجود ميزة في حالة اندلاع الحرب، حيث تكون من يشنها فلا يكون كل طرف مدركًا لهذا الأمر فحسب، بل يكون مدركًا أيضًا لانشغال الآخر بها. في حالات الطوارئ، قد تصبح الرغبة في الاستباق – إجراء استباقي لاستباق الآخر وما إلى ذلك إلى ما لا نهاية - دافعًا مهيمنًا إذا كانت القوات العسكرية تتمتع بطبيعة التسرع والمبادرة مع ميزة اتخاذ قرارات سريعة بكل ثقة. يصعب تخيل كيف لأي أحد أن يتورط في حرب على نطاق واسع عن طريق الصدفة أو الإنذار الكاذب أو الضرر أو الذعر المؤقت، لولا هذه الضرورة في دخول الحرب بسرعة. إذا لم تكن هناك ميزة اتخاذ القرارات السريعة بكل ثقة في شن هجوم يسبق العدو بساعة ولم يكن هناك ضرر في شن هجوم بعد ساعة، يمكن للمرء أن ينتظر إثباتًا واضحًا على ما إذا كانت الحرب قائمة. ولكن عندما تكون السرعة ضرورية، تقع ضحية الحادث ما أو الإنذار الكاذب تحت ضغط رهيب لاستئناف الحرب إذا كانت في الواقع حربًا أو إذا بدا أن العدو يتلافى الحرب من خلال شنها حتى لو كان ذلك "دفاعًا عن النفس". إذا نسب كل طرف مثل هذه الضرورة إلى الطرف الآخر، ستتفاقم هذه الضرورة.

لا يمكن للحوادث الميكانيكية أو الإلكترونية أو البشرية بحد ذاتها أن تتسبب بحرب، إنما تأثيرها على القرارات. يمكن للحوادث أن تؤدي إلى اتخاذ قرارات، وهذا كل ما قد يقصده أي طرف؛ ولكن لا بد من التمييز. لا يقتصر علاج المشكلة على منع الحوادث أو الإنذارات الكاذبة أو المجازفات غير الرسمية فحسب، بل يهدّئ القرارات. إن طبيعة القوات الاستراتيجية المعرضة للحوادث، وبتعبير أدق، حساسية القرارات الاستراتيجية تجاه الحوادث المحتملة أو الإنذارات الكاذبة، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأمن القوات بحد ذاتها. إذا كانت أسلحة الدولة الانتقامية آمنة نسبيًا ضد الهجوم المباغت سواء كان استباقيًا أو مدبّرًا، فلن تحتاج الدولة إلى الرد بهذه السرعة على الإنذارات والهجمات. لا يمكن للمرء أن ينتظر ويرى فحسب، بل يمكنه أن يفترض أن العدو نفسه، الذي يعلم أنه يمكن للمرء أن ينتظر ويرى، يكون أقل خوفًا من أي قرار متسرع، وأقل ميلًا إلى اتخاذ قرار متسرع من جانبه.

لكن هناك طريقتان لمواجهة العدو بقوات انتقامية لا يمكن تدميرها في هجوم مباغت. الأول هو منع المباغتة؛ والآخر هو منع تدميرها حتى في حالة المباغتة.

إن الرادار وأجهزة الاستشعار المحمولة على الأقمار الصناعية للكشف عن عمليات إطلاق الصواريخ وأنظمة الإنذار التي تصدر إشارة عند قصف دولة ما بأسلحة نووية، تمنحنا الوقت الذي نحتاجه لإطلاق معظم صواريخنا وطائراتنا قبل تدميرها ميدانيًا. إذا علم العدو أنه يمكننا الرد في غضون دقائق وأننا سنحصل على الوقت الذي نحتاجه، فقد يردعه احتمال الانتقام. غير أن المواقع المحصنة للصواريخ الموجودة تحت الأرض والصواريخ المحمولة والصواريخ التي تنطلق من الغواصات والقنابل والصواريخ التي تحمل جوا والصواريخ والطائرات المخفية أو حتى الأسلحة الموجودة في الفضاء الخارجي، لا تعتمد كثيرًا على التحذيرات، فهي مصممة للصمود أمام هجوم ما وليس التنبؤ به

من خلال إطلاق نفسها على العدو بعد دقائق من تلقي التحذير وربما يكون تحذيرًا غامضًا. أما من حيث القدرة على الانتقام، يعدّ وقت التحذير والصمود بديلين إلى حد ما إلا أنهما يتنافسان فيما بينهما أيضًا. فالمال الذي أُنفق على نشر وتحصين مواقع الصواريخ أو تطوير وبناء أنظمة متنقلة كان من الممكن إنفاقه على نظام تحذير أفضل، والعكس صحيح.

والأهم من ذلك أنهما يتعارضان مع استراتيجية الاستجابة. السؤال المهم هو، ماذا نفعل عندما نتلقى تحذيرًا؟ إن النظام الذي يستجيب في غضون خمسة عشر دقيقة قد يشكل رادعًا قويًّا، لكنه يمثل خيارًا سيئًا عندما نعتقد أن لدينا تحذيرًا ولكننا غير متأكدين بالكامل. يمكننا استغلال سرعتنا في الرد والمخاطرة بشنّ حرب بسبب إنذار كاذب أو يمكننا الانتظار فنتجنب نشوب حرب مروعة عن طريق الخطأ، ولكننا بذلك نخاطر بنظام انتقامي معطل إذا كان الإنذار حقيقيًا (ومن المحتمل أن يقلل هذا من قوة ردعنا في أي أزمة إذا كان العدو يعرف أننا ملتزمون بمنح بعض الثقة بنظام الإنذار وننتظر حتى تسقط قنابله).

قد تكون المشكلة شخصية ونفسية وكذلك إلكترونية؛ فأرقى إنتاجات الفيزياء الحديثة لن تكون مجدية إذا كان صانع القرار الأعلى مرتبة، أيًّا كان ضمن الوقت المتاح، شديد التردد أو شديد العقلانية، بحيث لا يتصرف بخفة حاسوب إلكتروني.

إن النظام الذي يصمد بلا تحذير يقدم أمانًا مزدوجًا: معرفة العدو أننا قد ننتظر في ظل أدلة مبهمة وأننا قد نستغرق بضع دقائق للتحقق من أصل الحوادث أو الضرر وبأننا لا نعتمد على رد الفعل الفوري لنظام تحذير غير معصوم من الخطأ، فهذا يسمح للعدو أيضًا بالانتظار بضع دقائق في ظل وقوع حادث ما، ويسمح له بالرد علينا في ظل أزمة ما بطريقة أقل توترًا وأقل تقلبًا. (إذا اعتقدنا أن الطرف الآخر يأخذ بنصيحة العقيد مود، فلدينا سبب إضافي لنأخذ بها نحن!)

إذا فكرنا في القرارات وكذلك في الأفعال، سنستنتج أن الحرب العرضية تخضع للردع مثل الحرب المتعمدة. غالبًا ما يُقال إن الردع يستهدف الحاسبة العقلانية التي تتحكم بشكل كامل في قدراته وقواه؛ ويقال إن الحوادث قد تؤدي إلى نشوب حرب على الرغم من الردع. يقول "ماكس ليرنر": "إن عملية مبدأ الردع في استباق الحرب تعتمد على عقلانية كلا الجانبين الخالية من العيوب تقريبًا".[61] ولكن من الأفضل النظر في نوع الحرب الأكثر "عرضية" - مثل الحرب التي تنشأ بسبب الإهمال أو الذعر أو سوء الفهم أو الإنذار الكاذب وليس لأنها متعمدة – على أنها مشكلة ردع وليست مشكلة منفصلة ولا مشكلة لا علاقة لها بالردع.

نريد ردع قرار العدو بمهاجمتنا - ليس قرارًا هادئًا ومتعمدًا قد يتم اتخاذه في المسار الطبيعي للحرب الباردة فحسب، في وقت لا يعتبر العدو فيه هجومنا هجومًا وشيكًا، بل قرارًا ناجمًا عن القلق والانفعال والخوف واليأس قد يتم اتخاذه بسرعة في ذروة الأزمة التي قد تنجم عن إنذار كاذب أو عن تخطيط شخص يريد التسبب بالضرر – وهو قرار يتم اتخاذه في لحظة نعتقد فيها أن هجومًا مباغتًا للولايات المتحدة يكون احتمالًا واقعيًا.

يكمن الفرق في سرعة اتخاذ القرار والمعلومات المتاحة وتلك المضللة منها إضافة إلى توقعات العدو بشأن ما يحدث في حال قام بالانتظار. يجب أن يكون لدى العدو فكرة عن المعاناة والخسارة التي سيتعرض لها في الحرب التي يشنها، وكذلك عن المعاناة والخسارة في حرب يفشل في شنها في الوقت المناسب بسبب التردد. يجب أن يكون لديه فكرة عن مدى احتمال نشوب الحرب عاجلاً أم آجلاً على الرغم من أننا والعدو نبذل قصارى جهدنا لتفاديها. في

---

[61] "*The Age of Overkill*" ص. 27. بالمناسبة، عندما يقول الناس إن "اللاعقلانية" تفسد الردع، فإنهم يقصدون أو يجب أن يقصدوا أنواعًا معينة منه فقط. قد يكون القادة متهورون بشكل غير عقلاني أو خاملين بشكل غير عقلاني أو لا يطيقون التشويق أو غير قادرين على اتخاذ القرار. قد يكون من الصعب ردع ما يشبه هتلر لأنه "غير عقلاني"، لكن ما يشبه تشامبرلين غير عقلاني أيضًا ويسهل ردعه بشكل خاص. قد يؤدي عجز الإنسان عن الارتقاء إلى مستوى الحدث في بعض الأحيان إلى ما يشبه "بيرل هاربور" أو إلى إعادة تسليح ما يشبه "راينلاند" ومن المحتمل أيضًا أن يخفف الكثير من الصدمات والحوادث والإنذارات الكاذبة ويساعد الحكومات على ترشيد طريقها للخروج من الأزمات. هذا لا يكون مواساة عندما نواجه الأنواع الخاطئة من الحماقات. مع ذلك، يمكننا توضيح النظرية.

حالة الإنذار، يكون لديه بعض التوقعات أو التخمينات عن احتمال اندلاع الحرب أو عن أخطار الانتظار للتأكد من الأمر. عند اتخاذ قرار بشن حرب أو الرد على ما يشبه الحرب، لا يتنبّه العدو للانتقام فقط، ولكنه يتنبّه لاحتمالية وعواقب حرب لم يبدأها، إنما تلك التي بدأناها نحن. يختلف ردع الحرب المتعمدة وردع "الحرب العرضية" في تلك التوقعات، أيّ في ما يفكر العدو به وفي اللحظة التي يتخذ فيها قراره وباحتمال أن تكون الإنذارات كاذبة أو حقيقية واحتمال أنه إذا امتنع، فلن نمتنع نحن.

وبالتالي، تضع الحرب العرضية عبئًا إضافيًا على الردع. لا يكفي أن يجعل حربه تبدو غير جذابة مقارنة بعدم وجود حرب على الإطلاق، فالحرب التي يشنها يجب أن تبدو غير جذابة حتى لو كان ذلك ضمانًا ضد الحرب الأسوأ التي يعتقد أنها قد تُشن ضده أو قد شُنَّت بالفعل، وهذا في ظل أزمة ما أو بعد وقوع حادث أو بسبب بعض الأذى أو في فهم خاطئ لنياتنا. لا يجب أن يجعل الردع الحرب الاستباقية تبدو الخيار الأكثر تحفظًا، باعتبارها الأقل خطورة.

غالبًا ما توصف "الحرب العرضية" بأنها دافع قوي لنزع السلاح. يبدو أن تكاثر وانتشار الأسلحة ذات القوة المتزايدة ينطويان على خطر متزايد من اندلاع حرب عرضية، فالكثير ممن هم على ثقة بأن الهجوم المتعمد قد تم ردعه كما ينبغي يخشون من احتمالات الحرب العرضية الكامنة في سباق التسلح.

لكن هناك صراع خطير بين الرغبة في امتلاك أسلحة أقل توخيًا لحوادث أقل وبين الحاجة إلى وجود قوات آمنة - ما زلنا نفكر في "الحرب العرضية" - تكون كافية ومناسبة من حيث العدد فلا تحتاج إلى رد فعل متسرع خوفًا من عدم القدرة على الرد مطلقًا، وآمنة بما فيه الكفاية ومناسبة من حيث العدد لدرجة أنه عندما يحركها الإنذار، يمكننا أن نكون متحفظين ونشكك في نية العدو للهجوم، وبأن العدو واثق من قدرتنا على البقاء هادئين ما يساعده على الحفاظ على هدوئه. إن النظام الانتقامي غير ملائم أو غير آمن لا يجعل من يضع يده سريع الاهتياج فحسب، بل هو سبب لسرعة اهتياج العدو أيضًا.

من المهم أن نضع في الاعتبار أيضًا أنه (كما هو الحال في أي عمل آخر) يمكن الحد من الحوادث والأذى والإنذارات الكاذبة عبر إنفاق المزيد من الأموال. إن الربط بين الأسلحة والحوادث وميزانيات الأسلحة يغفل عن حقيقة أن أمن القوات الانتقامية والسيطرة عليها والاتصال بها يشكل جزءًا هامًا ومكلفًا من المؤسسة العسكرية. في ما يتعلق بعدد معين من الأسلحة، مزيد من الأموال يعني إجراءات اتصالات وقيادة أكثر موثوقية. الميزانيات الضئيلة تعني حماية ضئيلة من الأعطال والفوضى والأذى.

حتى الأرقام قد تكون مساعدة. قلة من الناس يملكون كلمات لطيفة عن "الفتك"، ولكن قد يكون مبدأ تقييد الأجهزة للأسلحة والناس وعمليات اتخاذ القرار مبدأ صحيحًا يمكن توفيره وسيتم توفيره بشكل أفضل إذا كان هناك تكرار في الأرقام – إضافة إلى آليات التأجيل وأجهزة السلامة وإجراءات الفحص المزدوج والاستشارة والقواعد المحافظة للرد على الإنذارات والاتصالات الكاذبة، وبشكل عام المؤسسات والآليات لتجنب إطلاق نار غير مصرح به أو رد فعل متسرع على الأحداث غير المرغوب فيها.

إذا كانت الأسلحة نادرة، فإن كل جهاز تقييد سيواجه الحجة القائلة بأن بعض الأسلحة ستفشل في مكان ما في إيصال الرسالة بأن بعض الأقفال لن تُفتح عندما يجب إطلاق سلاح ما، وذلك التأجيل سيؤدي إلى إطلاق بعض الأسلحة بعد فوات الأوان. أفضل إجابة على هذه الحجة هي أن هناك ما يكفي من المخزون لمنع بعض الذخائر التي لم تنفجر من إحداث كل هذا الاختلاف كما يمكننا تحمل عطل عرضي ناتج عن الإجراءات المحافظة وأجهزة التقييد.

هذا القول لا يثبت أن القوة الاستراتيجية الأكبر ستكون أقل عرضة لعملية إطلاق عرضي أو غير رسمي. لكن يمكن أن يكون؛ وفي حين أن الحجة ليست بالوزن الكافي للتظاهر بتسوية مسألة نزع السلاح، إلا أنه من المؤكد أنها بالوزن الكافي لأخذها في الاعتبار.

"الضعف" والردع

"الضعف" هي المشكلة التي قامت سبوتنيك في العام 1957 وكذلك الإعلانات السوفيتية حينها بتضخيم نجاحها في اختبار صاروخ بالستي عابر للقارات (ICBM). لم يشك أحد في أن طائرة "القيادة الجوية الاستراتيجية"، إذا تم إطلاقها ضد روسيا السوفييتية، قد تلحق أضرارًا جسيمة بذلك البلد، وهذا بلا شك كافٍ لمعاقبة أي عدوان كان يفكرون في شنه ويكفي لردع ذلك العدوان إذا كانوا يتطلعون إلى مثل هذا العقوبة. ولكن، إذا كان السوفييت على وشك إحراز القدرة على التدمير من دون تحذير قوة قاذفة القنابل الأميركية الضخمة بينما تتركز الطائرات بشكل ضعيف في عدد قليل من المطارات، فقد يكون التهديد الرادع بالرد بقوة قاذفة مدمرة تهديدًا غير فعال. الانشغال بالضعف الذي بدأ في العام 1957 أو نحو ذلك لم يكن انشغالًا بقابلية إصابة النساء والأطفال وسبل عيشهم في الهجوم السوفيتي المباغت على التجمعات السكانية الأميركية. لقد كان ضعف قوة القاذفة الاستراتيجية.

هذا القلق المتعلق بقابلية الإصابة أدى إلى تحسين حالة تأهب القاذفات بحيث يسمح رادار التحذير من بإقلاع الصواريخ الباليستية للقاذفات لحماية نفسها. وأدى ذلك إلى التخلي عن الصواريخ "اللينة" الكبيرة التي تعمل بالوقود السائل مثل صواريخ "أطلس"، والاستبدال بشكل عاجل صواريخ "مينوتمان" و"بولاريس" التي يمكنها التهديد بشكل فعال بالرد من خلال منصات إطلاق متفرقة ومحصنة أو غواصات مخفية. يمكن لصاروخ "أطلس" الرد بنفس فعالية الكثير من صواريخ "مينوتمن" إذا كانت نشطة، ولكن لا يمكنه التهديد بشكل قاطع أن تبقى نشطة تحت وطأة الهجوم. كان المعيار الرئيسي في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن الماضي لاختيار أنظمة الأسلحة الاستراتيجية هو عدم التعرض للهجوم. فالأسلحة الاستراتيجية الضعيفة لا تحث على الهجوم فحسب، ولكنها في حالة حدوث أزمة ما قد تجبر الحكومة الأميركية على الهجوم في حين أنها تفضل الانتظار.

كان التعرض للهجوم موضوعًا محوريًا في مفاوضات جنيف عام 1958 حول تدابير الحماية من الهجوم المباغت. لا يوجد ما هو أفظع من اندلاع حرب مباغتة، فإذا كان الناس سيُقتلون، تلقي الأخبار السيئة قبل حدوثها بقليل سيشكل بعض العزاء. إن ما جعل من الهجوم المباغت فئة تستحق النظر في أمرها في مؤتمر نزع السلاح هو بالتحديد طبيعة أنظمة الأسلحة الاستراتيجية واحتمال أن تساعد "المباغتة" على نجاح الهجوم، ومن خلال الدعوة إلى النجاح يفسد الردع. لكن النجاح يُقاس من خلال نجاح حيلولة الهجوم المباغت دون الانتقام من الدولة التي شنت الهجوم، فمقياس النجاح لن يكون سرعة تدمير المدن، بل إمكانية تدمير الأسلحة الاستراتيجية للضحية. إذا أُمسك بقاذفات العدو برًّا بشكل سريع ومفاجئ، قد يجري القضاء على شعب العدو عندما يحين الوقت. فالتدابير التي قد تفسد المباغتة أو التي قد تجعل الأسلحة الاستراتيجية أقل عرضة للمباغتة، فقد تؤدي إلى توازن الردع وجعله أكثر موثوقية إذا كانت متاحة لكلا الطرفين وربما ناشئة عن التعاون بينهما، ما يضمن لكل طرف عدم التعرض للهجوم وبالتالي تقليل حافز كل طرف للهجوم.

لذلك لدينا المفارقة المتمثلة في مؤتمر ضخم لنزع السلاح عُقد لحماية الأسلحة بحد ذاتها وليس لحماية النساء والأطفال وغير المقاتلين والتجمعات السكانية. إذا سمح اتفاق "السماوات المفتوحة" بأن تكون القاذفات والصواريخ بأمان أكثر مع الإبقاء على التهديد بالانتقام أمرًا حيويًا بصرف النظر عمّن شن الحرب، فالنساء والأطفال سيكونون بأمان أكثر، ليس لأنهم سيتلقون تحذيرًا باندلاع الحرب ولكن لأن احتمالية نشوب الحرب ستكون أقل. إذا لم تمتلك المدينة سوى عدد محدود من السترات الواقية من الرصاص، فيجب منحها على الأغلب إلى الشرطة، ما يسمح للناس أن يستمدوا أمنهم من قوات الشرطة التي لا يمكن القضاء عليها بسهولة.

طبيعة الأسلحة: القوة مقابل الاستقرار

كان هناك ما يسمى "النزعة الكامنة نحو السلم أو الحرب" يتجسد في الأسلحة والجغرافيا والتنظيم العسكري في ذلك الوقت. نادرًا ما يمكن اعتبار الأسلحة والتنظيمات العسكرية العوامل الحاسمة في النزاعات الدولية، لكن لا يمكن لأي منهما أن يعتبر محايدًا. فالتسليح يؤثر على توقعات الحرب أو السلم. سواء كان ذلك من أجل الخير أو الشر، يمكن للأسلحة أن تحدد التقديرات والتوقعات والقرارات وطبيعة الأزمة وتقدر نسبة الخطر ونفس العمليات التي تبدأ بها الحرب. تحدد طبيعة الأسلحة في وقت معين أو تساعد على تحديد ما إذا كان من المستحسن في أزمة ما شن الحرب أو الانتظار؛ وتحدد أو تساعد على تحديد ما إذا كانت استعدادات الدولة لتلقي هجوم كما لو أنها ستهاجم بنفسها؛ كما تحدد أو تساعد على تحديد الفترة المتاحة للتفاوض بشأن حرب على وشك الاندلاع؛ إنها تحدد أو تساعد على تحديد ما إذا كان مجرد اندلاع الحرب بحد ذاتها تصبح خارج السيطرة تمامًا أو يمكن أن تستجيب للسياسة والدبلوماسية.

إن نسب هذا التأثير إلى "التسليح" هو التركيز بشدة على التكنولوجيا. فالأسلحة والتنظيمات والخطط والجغرافيا والاتصالات وأنظمة الإنذار والاستخبارات وحتى المعتقدات والمبادئ عن إدارة الحرب، كلها لديها هذا التأثير. المقصد هو أن هذا التعقيد في العوامل العسكرية ليس محايدًا في طريقة اندلاع الحرب.

من الواضح أنه متحيز إلى جانب واحد. فمن المستبعد أن يهجم الضعيف على القوي ويعترف الجميع تقريبًا أن هناك وقائع حقيقية فيما يتعلق بـ "الردع". ليس هذا ما يدور في ذهني؛ ستكون المسألة بسيطة لو كانت القوة النسبية هي كل ما يهم وإذا كانت القوة النسبية سهلة التقييم. إما أن يتغلب القوي على الضعيف أو يكون القوي آمنًا ضد الأعداء الأكثر ضعفًا إذا كان مسالمًا، قد تتشكل توليفات لتحقيق التوازن أو الغلبة، لكننا نتعامل مع كميات بسيطة يمكن أن تتراكم تدريجيًا. مع ذلك، عندما أقول إن "الأسلحة" المعرفة بشكل عام هي عامل مؤثر بحد ذاته، فأنا أشير إلى طابعها وليس كميتها البسيطة. لا يمكن وصف المجمع العسكري بأنه كمية تدل على "القوة".

تمت مناقشة إحدى الخصائص المهمة ألا وهي الاعتماد على السرعة والمبادرة والمباغتة. هذا الأمر يختلف عن "القوة". إذا تمكنت طائرة واحدة من تدمير 45 طائرة على أرض المطار، فالاستحواذ على طائرات الطرف الآخر الموجودة في الميدان قد يكون ذات أهمية كبيرة، في حين أن امتلاك عدد طائرات أكبر من الطرف الآخر ليست سوى ميزة متواضعة. وإذا كان التفوق يرتبط بالطرف الذي يشن الحرب، فإن العرض العسكري للقوات - مقارنة الأرقام لدى كلا الطرفين – تكون أهميته بسيطة فقط في تحديد النتائج. علاوة على ذلك، وهذه هي النقطة التي يجب التركيز عليها، تُحدد احتمالية الحرب من خلال مدى ارتباط المكافأة باستباق الأحداث، ومدى قوة الحافز للوقاية من الحرب بحد ذاتها من خلال شنها، ومدى قساوة عقوبة افتراض حسنة نية السلام خلال أزمة ما.

إن بُعد "القوة" هو أحد الأبعاد المهمة، وكذلك بُعد "الاستقرار" – ضمان عدم الوقوع في المباغتة والسلامة في الانتظار وغياب أهمية استباق الأحداث.[62]

للاستقرار في حد ذاته بُعد ثابت وديناميكي. فالبُعد الثابت يعكس النتيجة المتوقعة في أي لحظة يقوم أحد الطرفين بشن الحرب. أما البعد الديناميكي فيعكس ما يحدث لهذا الحساب إذا كان على أحد الطرفين أو كليهما التحرك في اتجاه الحرب عن طريق الحذير والتعبئة والتظاهر وغيرها من الأعمال التي تتكشف بمرور الوقت. إنه ينطوي على

---

62 إذا لم يكن القارئ على دراية به بالفعل، ينبغي عليه قراءة بالتأكيد بحث "ألبرت وولستيتر" الكلاسيكي، "The Delicate Balance of Terror"، *Foreign Affairs*، (1959) 37، 34-211؛ فهو يمثل نقطة تحول في المعالجة المهنية لمشكلة "الضعف" واستقرار الردع. "مالكولم هوغ" " On Stability in Deterrent Races"، *World Politics*، (1961)13، 27-505، هي معالجة نظرية واضحة تتناقض مع تقنيات الأسلحة البديلة وأنواع معدل الأسلحة التي يمكن أن تولدها. ويبحث ت. ك. شيلينغ ومورتون هـ هالبرين، في الآثار المترتبة على الحد من التسلح في كتاب "Strategy and Arms Control" (نيويورك، Twentieth Century Fund، 1961)، خاصة في الفصول 1 و2 و5.

الخطوات التي يتم اتخاذها في خضم أزمة ما. هل نصبح أكثر عرضة للخطر أو أقل عرضة للخطر لأننا نُعدّ أنفسنا لاحتمال اندلاع حرب، وهل يصبح العدو أقل عرضة للخطر أو أكثر عرضة للخطر أم مهووسًا نوعًا ما بتعرضه للخطر وحاجته للهجوم بشكل سريع؟ ما لا يقل أهمية هو: ماذا سيحدث غدًا وبعد غد نتيجة الخطوات التي نتخذها اليوم؟ إذا جعلنا أنفسنا أقل عرضة للخطر اليوم، فهل يكون ذلك على حساب الغد؟

ومن الأمثلة الحية على هذه المشكلة الديناميكية هي الطائرات القاذفة.

في حالة الإنذار، تقوم بالإقلاع، وإذا أقلعت، عليها أن تواصل التقدم كما لو كانت تقوم بعملية استهداف، وفي حالة الحرب، لا يجب أن تهدر الوقت والوقود بالتجول لاستكشاف ما سيحدث بعد ذلك. في حين شروعها في الاستهداف، إما أن يتم إلغاء المهمة أو التأكيد عليها. (قد يتمثل الإجراء الفعلي في عودتها إلى القاعدة ما لم يتم تأكيد ذلك في مهمتها من خلال إجراءات القيادة "للسيطرة الإيجابية"). ومع ذلك، إذا جرى إلغاؤها، فإنها تعود إلى قواعدها المعرضة للخطر نسبيًا. فهي بحاجة إلى الوقود وطاقم عملها متعب وقد تحتاج إلى أعمال صيانة كما أنها غير متزامنة نسبيًا. باختصار، إنها أكثر عرضة للخطر وأقل استعدادًا للهجوم مما كانت عليه قبل إقلاعها.

إنها مشكلة ديناميكية تشمل ضغط الوقت؛ وهذا وضع لا يمكن أن يستمر إلى أجل غير مسمى. ليست مشكلة غير قابلة للحل، بل مشكلة يجب حلها. مثل تجهيز السكك الحديدية في الحرب العالمية الأولى، قد تتمتع استعدادات القاذفات بالبساطة والكفاءة من خلال تجاهل احتمال أن تضطر إلى التلكؤ أو العودة إلى القاعدة. مثل تجهيز السكك الحديدية في الحرب العالمية الأولى، قد تفرض الإجراءات قرارات ما لم تقدم الإجراءات تنازلات لتسهيل العودة إلى القاعدة بطريقة منظمة. قد تتعرض القرارات للخطر من خلال طريقتين. قد تفشل الطائرات في الإقلاع عندما يتعين عليها ذلك بسبب تكلفة إهدار القوة العالية عند إصدار إنذار خاطئ والاضطرار إلى العودة إلى القاعدة بطريقة غير منظمة. أو قد يتم فرض قرار بمواصلة الحرب من خلال موقف تكون فيه الطائرات للحظات في وضع جيّد مؤقتًا لمواصلة الحرب وفي موقف ضعيف لإيقافها.[63]

إذا كان الطرفان شديدي التنظيم، أو حتى طرف واحد، سيزداد خطر اندلاع الحرب التي ستنجم في الواقع عن شكل من الإنذار الكاذب. هذه إحدى خصائص القوات المسلحة التي تؤثر على النزعة تجاه الحرب والتي لا تدخل ضمن حسابات "القوة". لا شك أن "القيادة الجوية الاستراتيجية" كانت مدركة لهذه المشكلة واتخذت خطوات للحدّ منها؛ تمكن الفكرة هنا ببساطة أن اتخاذ الخطوات أمر ضروري، فهي بلا شك مكلفة، وأن تكنولوجيا الطائرات تؤثر على جودة حل المشكلة. إذا لم تتم ملاحظة المشكلة أثناء تصميم الطائرة، أو أثناء تأمين المدرجات ومنشآت التزود بالوقود، فقد يكون حل المشكلة أقل اكتمالًا أو أكثر تكلفة.

كان من الممكن أن يتسبب تزويد الصواريخ بالوقود في حدوث مشكلة مماثلة إذا لم تحل الصواريخ التي تعمل بالوقود الصلب محل الصواريخ المتوقعة منذ البداية التي تستخدم الوقود المبرد. إذا استغرق تزويد الصاروخ بالوقود وقتًا، مدة خمسة عشر دقيقة أو ساعة، وإذا تعذّر الحفاظ على الصاروخ الذي يعمل بالوقود في حالة تأهب دائمة، فقد تنشأ مشكلة تشبه إلى حد كبير مشكلة القاذفة. إن تزويد صاروخ بالوقود ليس مجرد إجراء وقائيًا يحقق استعدادًا معززًا على حساب بعض الوقود الذي قد يُهدر وبعض أعمال الصيانة المحتملة على الصواريخ

---

63 "روبيرتا وولستيتر" التي قامت دراستها الفريدة عن "بيرل هاربور": Warning and Decision (ستانفورد، مطبعة جامعة ستانفورد، 1962)، بتشريح مشكلة تقييم الذكاء في أزمة ما، أشارت مؤخرًا إلى التفاعل المهم بين الذكاء والاستجابة. وتقول: "في أزمة الصواريخ الكوبية، كان من الممكن التحرك عند إطلاق تحذير غامض لأن التحرك كان ضعيفًا للغاية... إذا كان علينا الاختيار فقط من بين الإجراءات الأكثر تشددًا، لكان ترددنا أكبر. إذًا، لا يمكن فصل مشكلة التحذير عن مشكلة القرار... يمكننا تحسين فرصة التحرك بناءً على الإشارات في الوقت المناسب لتجنب وقوع كارثة أو تخفيف وطأتها... عن طريق تحسين وتقسيم نطاق الاستجابات التي نستعد لها وجعله أكثر انتقائية، وبذلك تتلاءم استجابتنا مع غموض معلوماتنا وتقليل الأخطار وعدم اتخاذ أي إجراء". "Cuba and Pearl Harbour"، *Foreign Affairs*، 707, (1965) *43*. مثالًا على إجراءات مقسمة إلى شرائح كثيفة بشكل مخيف بحيث تم ضمان الشلل، انظر في مناقشة هنري أوين لأزمة راينلاند للعام 1936، "NATO Strategy: What Is Past Is Prologue" في نفس العدد، ص 90-682.

نفسها بعد انتهاء الأزمة. إذا بدأ الوقود بالتبدد أو أصبح الصاروخ المزود بالوقود عرضة لضعف ميكانيكي أو لعطل، فتجهيز صاروخ ما يتطلب قرارًا محفوفًا بالمخاطر. يكمن الخطر في أن جهوزية الصاروخ في مدة قصيرة ستكون أقل مما لو لم يتم تجهيزه منذ البداية. يمكنه كذلك الإجبار على اتخاذ قرار كما لو كانت الطائرات تحرق الوقود في الهواء؛ يمكنه الإجبار على اتخاذ قرار لصالح الحرب بمجرد تزويده بالوقود وجهوزيته وتهديده بألا يصبح جاهزًا في وقت قصير. كما يمكنه الإجبار على اتخاذ قرار بأن يظل غير جاهز بجعل الصاروخ في وضع الاستعداد أمرًا خطيرًا.
في منتصف الستينيات، لم يتبين أن لدى أنظمة الأسلحة الاستراتيجية الأميركية نقاطًا مشتركة كثيرة مع عملية التعبئة عام 1914. في حين تبين أن الصواريخ الآمنة وسريعة الإطلاق من نوع "مينوتمن" و"بولاريس" وإجراءات إنذار للقاذفات مصممة بعناية، تقلل من حدة القيود أو الإجبار على اتخاذ القرارات في الأزمات. يبدو أن أنظمة الأسلحة الاستراتيجية لديها حد أدنى من "عدم الاستقرار الديناميكي" يتجسد في إجراءات الإنذار والتعبئة.
اعتقد بعض المراقبين أن هذا كان أمرًا سلبيًا، لأنه لا يمكن للإثباتات الأميركية إجبار العدو بسهولة من خلال وضع أنفسنا في موقف تتم فيه زيادة الجهوزية بشكل مؤقت، ومن خلال اتخاذ خطوات أظهرت استعدادنا للمخاطرة بالحرب التي زادت في الواقع من خطر الحرب. ثمة من يعتقد أن القاذفات كانت أكثر استخدامًا في الأزمات من الصواريخ الجاهزة للإطلاق، لأنها قد تقلع بشكل مفاجئ أو تتفرق في قواعد مدنية، ما يعطي مظهرًا من الجهوزية لشن الحرب.
قد يكونون على حق. ما يجب إدراكه هو أن عرض العضلات قد لا يكون مثيرًا للإعجاب ما لم يكن الأمر مكلفًا أو محفوفًا بالمخاطر. إذا تمكنت الطائرات من الإقلاع في خضم الأزمة عبر إصدار جلبة كبيرة وعرض الحركات، ولكن من دون وجود أخطار حقيقية عليها وبتكلفة متواضعة من حيث استهلاك الوقود وإرهاق الجنود، فقد يظهر ذلك بعض الشيء. قد تكون المظاهر المثيرة للإعجاب هي المظاهر الخطيرة. لا يمكننا الحصول عليه بكلا الطريقتين.[64]

التعبئة: مثال معاصر

ومع ذلك، هناك منطقة تعبئة مهمة، منطقة لا يُعترف به إلا قليلًا لكن يُستهان به كثيرًا، قد يتبين أنها في غاية الأهمية في الأزمات سواء من أجل الخير أو الشر، من أجل الخير إذا كان المرء يريد إثباتات ومن أجل الشر إذا لم يرغب بوضع صانعي القرار الوطنيين تحت ضغط حاد لاتخاذ قرار، وخاصة من أجل الشر إذا لم يتم توقعه وأخذه في الاعتبار. إنها منطقة الدفاع المدني.
غالبًا ما يطلق على الدفاعات المدنية اسم "الدفاعات غير الفعالة" بينما يطلق على الصواريخ المضادة للصواريخ والصواريخ المضادة للطائرات والطائرات الاعتراضية "الدفاعات الفعالة". مع ذلك وبمعنى آخر، عبر إعطاء الكلمات معناها الطبيعي، الدفاعات المدنية هي على الأرجح الأكثر فعالية و"الدفاعات الفعالة" ستكون غير الفعالة بشكل أكبر. إذا تعين علينا وضع صواريخ مضادة للصواريخ حول تجمعاتنا السكانية، ربما ستكون بحد ذاتها صواريخ سريعة الاستجابة وفي حالة تأهب مستمر نوعًا ما ولا تنطوي على إجراءات تأهب دراماتيكية، كما لا يتم استخدامها إلا إذا ظهرت أجسام مهددة في السماء. يمكن للمرء أن يتصور أنواعًا أخرى من الدفاعات ضد الصواريخ الباليستية التي تتضمن فعليًا إجراءات تأهب وتتطلب قرارات تعبئة مسبقًا؛ ربما هذه الصفة للأنظمة المدارية قصيرة العمر كان يجب إطلاقها في حالة الطوارئ تحسبًا للهجوم. إلا أن الأنظمة قيد البحث أو التطوير الحالية تبدو "غير فعالة" نسبيًا. ستكون ساكنة وفي حالة تأهب دائم ولا تنطلق إلا ردًا على ظهور محلي لأجسام معادية في السماء.

---

[64] لدى "ألفريد فاجتس" فصل دسم عن "المظاهرات المسلحة" (Armed Demonstrations) في كتابه *Defense and Diplomacy* (نيويورك، مطبعة كينغز كراون، 1956). مستشهدًا من دزرائيلي وتشرشل إلى جانبه، يحذّر من المظاهرة التي لا ترقى إلى المستوى المطلوب وتشير إلى عكس النية الصارمة. كما يعتقد أن تغييرًا جوهريًا قد حدث في "أداة الدبلوماسية هذه" في الثلاثين عامًا الماضية، أي "الكثير من التوضيحات الغربية إن لم يكن أغلبها داخلي وليس خارجيًا. إنه موجه نحو مواطنيهم ولا يخاطب الروس". سواء كان سيغير تشديده أم لا اليوم، فالفكرة صحيحة لو بعد عشر سنوات.

ستكون الدفاعات المدنية على النقيض من ذلك. فالملاجئ تنفع أكثر إذا كان الناس داخلها وأفضل وقت لإدخال الناس إلى الملاجئ هو قبل بدء الحرب. فانتظار أن يطلق العدو صواريخه الباليستية (إذا توقعنا أن يستهدف بعضها المدن) سيكون بمثابة ترك السكان يعتمدون على إجراءات الإيواء السريع التي لم يتم اختبارها في ظل ظروف واقعية. حتى لو لم يكن من المتوقع في البداية أن يهاجم العدو أيًا من مدننا، فقد تصل التداعيات من المناطق المستهدفة في فترات تتراوح مثلًا من جزء صغير من الساعة إلى عدة ساعات، وفي حالة الذعر والارتباك الناتجين عن الحرب، قد لا تكون الساعات القليلة كافية. علاوة على ذلك، إن الطريقة الأكثر تنظيماً لإجلاء الناس إلى الملاجئ عبر تجميع العائلات وإغلاق أنابيب الغاز والكهرباء وإعادة التموين وتقليل أخطار الحريق وعدم ترك المسنين والمرضى وتخفيف حالة الذعر، ستكون بإيواء الناس قبل اندلاع الحرب.

وهذا يعني أن الاحتماء في الملاجئ قبل الحرب أمر لا مفر منه. لكن توجد معضلة هنا، إذا كان الاحتماء في الملاجئ إشارة إلى أن المرء يتوقع الحرب وينوي بدئها، فالإيواء يعطي إشعارًا للجانب الآخر. ستعتمد المباغتة على عدم الاحتماء. يجب على قادة أي دولة أن يقرروا ما إذا كانت مباغتة العدو ميزة تستحق أن يباغتوا شعبهم غير المستعد. سيكون هذا خيارًا صعبًا. هل يستطيع المرء أن يحذر شعبه إذا كان ذلك يعني تحذير العدو؟ هل يمكن للمرء أن يباغت العدو إذا كان ذلك يعني مباغتة بلاده؟

من المستبعد أن يكون الإيواء إما عملية شاملة أو معدومة. لكن من شبه المؤكد أن توصي الخطوات الجزئية أو المتدرجة بنفسها إذا أخذت الحكومة المشكلة على محمل الجد. إذا اعتبر الرئيس أو رئيس الوزراء في منتصف ليلة ما أن اندلاع الحرب أمر محتمل بشكل كبير خلال الأربع وعشرين ساعة القادمة، فهل يمكنه السماح للجميع بالذهاب إلى العمل في صباح اليوم التالي؟ أم يجب إعلان العطلة لكي تبقى العائلات مع بعضها ولا يتم تعطيل وسائل النقل ويتمكن الناس من متابعة نشرات الدفاع المدني وتبليغ تعليمات اللحظة الأخيرة والحفاظ على نوع من الانضباط؟ إذا ارتفعت احتمالية نشوب حرب عامة فوق عتبة معينة، ربما بسبب اندلاع حرب شرسة في بعض المسارح، ألا يجب إيواء المسنين والعجزة وأولئك البعيدين عن الملاجئ أو إعدادهم لدخول الملاجئ؛ ألا ينبغي إيقاف بعض الوظائف الاقتصادية الأقل أهمية؟ هل يستطيع الرئيس أو رئيس الوزراء ترك الشعب بأكمله في حال تعرضهم الطبيعي للهجوم علمًا أن الحرب أصبحت احتمالًا كبيرًا؟ يحتمل أن يكون أي إيواء إشارة دراماتيكية على أن الحرب كانت وشيكة وستقلب الموازين على الحرب بحد ذاتها ويجب تجنبها. ومع ذلك، ما يلح أيضًا هي الفكرة القائلة بأن الإيواء أقل دراماتيكية وأقل خطورة إذا تغير تدريجيًا في الأزمات، بحيث لا يحدث يتوقف النشاط بشكل مفاجئ كليًا أو مطلقًا والإسراع إلى الملاجئ.

الإيواء ليس النشاط "الدفاعي غير الفعال" الوحيد الذي قد يكون مشمولًا. أحد أنواع الدفاع ضد الأشعة الحرارية من الأسلحة النووية هو حقن الدخان أو الضباب في الغلاف الجوي، لا يتضح ما إذا كان هذا دفاعًا فعالًا أو غير فعال. فطبقة سميكة من الدخان قد تحدث فرقًا، خاصة إذا كانت الدفاعات المضادة للصواريخ قادرة على إرغام العدو على تفجير أسلحته عن بعد. لكن لا يمكن إنتاج طبقة دخان على الفور بعد ظهور أسلحة العدو؛ سيكون من الأفضل لو تم تشغيل القنابل الدخانية قبل بدء الحرب. هذا يعني أنه يكون أكثر فاعلية إذا كان خاضعًا لـ"التعبئة" مع وجود خطر مصاحب بأنه يشير إلى شيء ما للطرف الآخر.

لا يمكن أن يمكث الناس في الملاجئ إلى الأبد. فالحسابات الاعتيادية للمدة التي يجب أن يقضيها الناس في الملاجئ ومما يجب أن تتكون حصص الإعاشة مثلًا ترتبط بالوقت الذي قد يستغرقه النشاط الإشعاعي حتى يتحلل، كما ترتبط بأعمال إزالة التداعيات بحيث تصبح البيئة الخارجية آمنة. لكن إذا كان علينا النظر إلى الاحتماء في الملاجئ على أنه عملية تعبئة، أي أنه شيء يحدث قبل أن تصبح الحرب أمرًا مؤكدًا، فمكوث الناس في الملاجئ أمر وثيق الصلة بالأزمة نفسها. ربما يمكثون في الملاجئ لمدة أسبوعين أو ثلاثة من دون اندلاع الحرب؛ ومثلهم مثل الطائرات في الجو، يجبرون قادة الدولة على اتخاذ قرارات تعكس عجز الدولة على الحفاظ على تأهبها بشكل دائم. أحد أهم

الأسباب التي تمكّن الناس من البقاء في الملاجئ لفترة طويلة هو تجنب أي ضرورة لخوض حرب بسرعة لأنه لم يعد بإمكان الناس تحمل القلق أو الحرمان لفترة أطول.[65]

إن عملية إلغاء الملاجئ ستكون عملية مهمة. ستكون إشارة دراماتيكية إما إلى أن استعدادات الدولة قد نفذت أو أن الأزمة أصبحت أقل خطورة. على الأقل، ستكون بنفس أهمية انسحاب القوات أو تقلص حالة التأهب للقوات الإستراتيجية. في الواقع، إذا تم وضع السكان في الملاجئ، فلن تتعلق المفاوضات بسبب الأزمة منذ البداية فقط ولكن بالأزمة بحد ذاتها أيضًا. قُرب اندلاع الحرب سيكون على الأقل بنفس أهمية السبب الأساسي للأزمة وقد يهيمن على المفاوضات. من المحتمل أن يكون أحد شروط إلغاء ملاجئ السكان هو افتراض العدو تعرض سكانه لخطر مشابه، سواء من خلال الإلغاء المتزامن للملاجئ أو قيام العدو بإلغائها كشرط من شروط إلغاء ملاجئنا.

هذه ليست احتمالات افتراضية بحتة؛ فحقيقة أن الولايات المتحدة ليس لديها سوى برنامج تحضيري للدفاع المدني لا تجعل هذه الاعتبارات عديمة الصلة بالموضوع. بلا شك، لدينا في هذا البلد إمكانات هائلة للدفاع المدني خلال الأزمات، فإذا كانت منظمة إلى حد ما، قد تخلق اليد العاملة وتجهيزات الولايات المتحدة نسبة كبيرة من الدفاع المدني في غضون أسبوع أو يوم. فقد بقي بعض الأشخاص على الأقل في منازلهم خلال الأزمة الكوبية، كانت أزمة بسيطة لكن ربما سارت الأمور فيها بشكل مختلف. إذا ارتأى لمعظم الأميركيين أو تم إبلاغهم بأن الحرب كانت احتمالًا وشيكًا، فهُم بلا شك سيوفرون لأنفسهم قدرًا كبيرًا من الحماية إذا تلقوا التعليمات بشكل مناسب. ويمكنهم القيام بالأمر بشكل أفضل إذا كانت الخطط لمثل هذا "البرنامج الدفاع المدني العاجل" متاحة مسبقًا، وإذا كانت أيّ إمدادات ومعدات ضرورية تم توفيرها مسبقًا لمثل حالة الطوارئ هذه. في الواقع، لتجنب الذعر ببساطة، قد يكون من الضروري أن ينشغل السكان بالعمل في الدفاع المدني خلال الأزمات، سواء كان ملء العلب بالماء أو جرف الأوساخ لتجنب أخطار الحريق أو تثقيف أنفسهم عن طريق التلفاز أو إخلاء مناطق معينة قبل اندلاع الذعر فيها.

قد تكون بعض خطوات "التعبئة" أكثر دراماتيكية وأصعب وأهم في غياب منشآت الدفاع المدني المهيأة. لذلك، عدم وجود برنامج منهجي لا يعني بالضرورة أن ليس لدى الرئيس قرارات لاتخاذها في الأزمات في ما يتعلق بالسكان والاقتصاد. هذا لا يعني سوى أنه كان أقل إدراكًا لخياراته وأقل سيطرة على اختياراته وأقل معرفة بعواقب الافتقار إلى الخطط والاستعدادات.

نحن نمتلك "إجراءات تعبئة" قد تصبح مهمة بشكل كبير خلال الأزمات. على غير العادة، يطلق عليها دفاعات "غير فعالة" عندما تكون أكثر "فعالية" من أي دفاعات أخرى. إنها ليست جزءًا من منظمتنا العسكرية ومن أسلحتنا، لذلك نحن نتجاهلها عادةً في المناقشات حول وضعنا العسكري. لكنها موجودة ويمكنها أن تجعل اندلاع الحرب صاخبًا ومعقدًا ومحمومًا مثل عمليات التعبئة عام 1914. لنأمل ألا تجعلها حربًا لا رجعة فيها.

يتمثل الخطر الاستثنائي في عدم استيعاب الطريقة التي تُدار بها هذه العمليات قبل اختبارها في حالة طوارئ حقيقية. تنطوي ديناميكيات الاستعداد للاستنفار والتعبئة العسكرية والمدنية على حد سواء على قرارات من أعلى مستوى في الحكومة، وهو مستوى عالٍ لدرجة أنه يخرج عن سلطة الخبراء. كتب "مايكل هوارد" في وصفه لتعبئة عام 1914: "إن جهل القادة الوطنيين المبتذل للآليات البسيطة للنظام الذي اعتمدوا عليه من أجل الحفاظ على الأمن القومي من شأنه أن يذهلنا أكثر إذا لم يُكشف عن أوجه تشابه مرعبة كثيرة كلما قدم السياسيون البريطانيون وجهات نظرهم حول سياسة الدفاع اليوم".[66] وبما أنه إنكليزيّ، فقد اقتصر تعليقه بتواضع على الإنكليز. لا أعرف مدى عمق الجهل الروسي بهذه الأمور، لكن الجهل الأميركي بالتأكيد ليس "مبتذلًا"، بل يجب أن يكون عظيمًا. لا

---

[65] في حالة الأزمات المطولة، يمكن للأشخاص استنشاق الهواء النقي في مكان قريب من الملجأ، وربما يحصل ذلك بالتناوب، وقد يجري لم شمل العائلات المنفصلة، كما يمكن مواصلة تخزين المؤن واتخاذ تدابير طارئة خارج الملاجئ. هذا الاحتمال يخفف من مصاعب الملجأ لكنه يعقد التخطيط ما لم يتم تجاهله في التخطيط.

[66] "Lest We Forget"، ص. 65

يوجد سوى أربع وعشرين ساعة في اليوم؛ وليس من المرجح أن يقوم أي رئيس أو وزير أو رئيس أركان أو مستشار أمن قومي بإتقان دبلوماسية التأهب والتعبئة العسكريين، لا سيما عندما يعتمد ذلك على معرفة كيفية عمل الآلة السوفيتية، وهي معلومة لا يمكن لأفضل الاستخبارات تزويدنا بها إذا لم يفهمها القادة السوفييت أنفسهم، فيومهم ليس سوى أربع وعشرين ساعة أيضًا. في إدارة الدول التي تكون الحرب على وشك الاندلاع فيها، كل صانع قرار سيكون معدوم الخبرة وهذا أمر غير مساعد. التفكير في الأمر مسبقًا يمكن ويجب أن يحدث فرقًا هائلاً؛ لكن الأمر لم يكن كذلك في العام 1914. الوحيدون الذين فكروا في الأمر هم المسؤولون عن الانتصار في حال اندلاع الحرب، وليس المسؤولين عما إذا كانت الحرب يجب أن تندلع أم لا.[67]

مشكلة الاستقرار في عالم مسلح

هذان الأسلوبان من احتمال عدم الاستقرار هما بلا شك المصدران الرئيسيان للضرر الكامن في التسلح نفسه، أحدهما ناشئ عن الميزة التي قد ترتبط بالسرعة والمبادرة والمباغتة عند اندلاع الحرب، والأسلوب الآخر ناشئ عن الميل المحتمل لإجراءات الإنذار والتعبئة ليتعذر إلغاؤها أو لفرض ضغط الوقت على القرارات أو لزيادة التسرع والمبادرة. يمكن بالطبع شن حرب متعمدة، وفي بعض الأحيان تكون شديدة التهديد بصرف النظر عن مدى ثبات الأسلحة بحد ذاتها؛ لكن المدى الذي قد تؤدي فيه الأسلحة بحد ذاتها إلى إحداث حرب غير مرغوب فيها، حرب قد لا تحقق أي مكاسب لأي من الطرفين ولا تستجيب لأي ضرورات سياسية، يجب أن تكون مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بأحد هذين النوعين من عدم الاستقرار أو كليهما. مهما كانت كمية الأسلحة وربما أكثر من كميتها، فطبيعة الأسلحة هي التي تجعل البيئة العسكرية مستقرة أو غير مستقرة. جزء من تحديد طبيعة القوات العسكرية يكون من خلال الجغرافيا وجزء من خلال طريقة تجلّي التكنولوجيا بمرور الوقت وجزء من خلال الاختيارات الواعية في إعداد ونشر القوات العسكرية.

إذا كانت جميع الدول مكتفية ذاتيًا بالتكنولوجيا العسكرية للحرب العالمية الثانية، فقد يكون الردع المتبادل مستقرًا تمامًا؛ حتى الدولة التي عقدت العزم على شن الحرب لن تهتم بالشروع فيه.[68] بوجود التكنولوجيا الحرارية النووية، أصبح خطر عدم الاستقرار الوقائي كبيرًا؛ قد تكون الأسلحة نفسها عرضة لهجمات مفاجئة بعيدة المدى ما لم يتم إعدادها بشكل متعمد ومكلف لطرح هدف يكون أقل مباغتة وهجومًا. هذا بدوره قد يعني أن يتم الاختيار بين الأسلحة الجيدة نسبيًا لشن هجوم مفاجئ والأسلحة الجيدة نسبيًا للنجاة من هجوم مفاجئ والرد عليه. على

---

[67] كخلفية لتفسير أحداث عام 1914 والحرب التي تلت ذلك، وحتى كخلفية لمشاكل اليوم، فإن الفصلين الأولين من كتاب "Brodie"، (Strategy in the Missile Age) هما اختبار لا يرحم لطريقة ميل كبار المسؤولين، المدنيين والعسكريين على حد سواء، إلى التهرب من المسؤولية الكبيرة لإدارة القوات العسكرية عندما تسوء الأمور.

[68] من المفترض أن يكون هذا بيانًا واقعيًا وبالتالي قد يكون خاطئًا. إما أن يكون خاطئًا بشأن الحقائق أو بشأن الطريقة التي يدرك بها الناس الحقائق. إذا بدا الهجوم البرمائي واعدًا بسبب التقليل من أهمية الدفاع الساحلي أو اعتراض الغواصات، فلن يكون الردع المتبادل مستقرًا على الرغم من أنه يجب أن يكون كذلك. إذا بالغت دولة ما في الأمن الذي تمنحه لها محيطاتها، كما فعلت الولايات المتحدة حتى عام 1914، فقد لا تقوم بالخطوات التي قد تمنحها الأمن إلى جانب عزلتها المحيطية. توقع هدسون مكسيم عام 1914 وجود ثلاث أو أربع دول يمكنها فعليًا استخدام محيطاتنا كطرق وتغزونا بنجاح على الرغم من أن الولايات المتحدة لديها إمكانات كبيرة للدفاع عن النفس. لقد شكك في أن الولايات المتحدة سوف تسلح نفسها بعد أن تمت هزيمتها بشدة في الحرب، كما استنتج محبطًا أن "عملنا في الوقت الحالي هو اختيار من سيغزونا. لقد اخترت إنجلترا" من كتاب *Defenseless America* (نيويورك، Hearst International Library، 1915)، ص. xx، 78-72، 108-99، 25-120. في مقال مثير للاهتمام حول "الجيوش وثورة السكك الحديدية" (Armies and the Railway Revolution)، قال ت.هـ. توماس "أحد أكثر التوقعات شيوعًا في جميع أنحاء ألمانيا في أوائل الأربعينيات من القرن التاسع عشر كان أن شبكة السكك الحديدية القادمة ستشكل عائقًا حاسمًا أمام الحروب الهجومية، وخاصة ستجعل الغزو الفرنسي للأراضي الألمانية أمرًا مستحيلًا... قام أول اختبار فعلي للحرب بتحطيم هذه الصورة بالكامل. في الحرب الإيطالية عام 1859، حتى مع وجود أنظمة سكك حديدية غير مثالية وغير مكتملة، تم نقل جيوش كبيرة بسرعة من مناطق بعيدة إلى الجبهة التي تم اختيارها للهجوم، قد يشن نابليون الثالث هجومًا كبيرًا بسرعة لم يكن نابليون الأول ليجربها أبدًا". (*War as a Social Institution*) للكاتبة "جيسي دي كلاركسون" و"توماس سي كوتشران، محرران. (نيويورك، مطبعة جامعة كولومبيا، 1941)، ص 88-89.

سبيل المثال، غواصة "بولاريس" جيدة نسبيًا للنجاة من الهجمات ومن ثم الرد، صاروخ "بولاريس" بحد ذاته قد يكون جيّدًا لشن الحرب ولكنه لا يُقارن بقدرته على النجاة من الهجوم. إنه سلاح باهظ الثمن مقارنة بالصواريخ الأخرى، لكن تكلفته تكمن في جعله أقل عرضة للهجوم وليس في جعله سلاحًا أفضل لشن هجوم مفاجئ. بعبارة أخرى، إن القدرة على الرد بتوجيه 500 صاروخ "بولاريس" بعد امتصاص هجوم ما تتوافق مع قدرة الضربة الأولى لحوالى 500 صاروخ، في حين أن إمكانية الرد على الهجوم عبر 500 سلاح أكثر عرضة للخطر تتطلب امتلاك ضعف هذا العدد بحيث ينجو 500 من الهجوم وتكون إمكانية توجيه الضربة الأولى أكبر في المقابل. إن القول إن نظام "بولاريس" يوفر قدرة صغيرة نسبيًا لتوجيه ضربة أولى لأي مستوى من القدرة الانتقامية هو لمجرد القول إنه يوفر قدرة كبيرة نسبيًا لإمكانية توجيه ضربة ثانية لأي مستوى من القدرة على توجيه ضربة أولى.

إذا كان لدى كلا الطرفين أسلحة لا تحتاج فيها أن تكون أول من يطلق لتجنب تدميرهما بحيث لا يتمكن أي من الطرفين من الاستفادة بشكل كبير من الاستباق ويدرك كل منهما أن الآخر لا يمكنه ذلك، فسيكون من الصعب جدًا شن الحرب. يمكن للطرفين اتباع القاعدة: عندما تقع في الشك، اصبر. في زمن "العقيد مود"، كانت القاعدة الموصى بها: عندما تقع في الشك، تحرك. تحرك بسرعة وإذا كنت تميل إلى التردد تذكر أن عدوك لن يتردد.

لا تنشأ المشكلة على مستوى الحرب النووية الحرارية فقط. فالجيش الإسرائيلي يتكون بشكل كبير من احتياطي قابل للتعبئة، والاحتياطي كبير لدرجة أنه بمجرد تعبئته لا يمكن للبلاد أن تحافظ على تأهبها إلى الأبد حيث تتم تعبئة معظم اليد العاملة قوية البنية. الحدود مغلقة والأرض صلبة والطقس صافٍ معظم أيام السنة، ما يعني أن السرعة والمباغتة قد تصنع الفارق بين أن يجد العدو جيشًا إسرائيليًا صغيرًا أو جيشًا كبيرًا لمعارضته إذا شن هجومًا. التحضيرات للهجوم ستضع إسرائيل أمام خيار التعبئة أم لا، وبمجرد التعبئة تكون أمام خيار شن هجوم قبل أن يتم حشد قوات العدو أو الانتظار والتفاوض لمعرفة ما إذا كان من الممكن إبطال التعبئة لدى الطرفين والتقليل بسرعة من رغبة الهجوم.

على المستوى النووي الحراري، بدت مشكلة عدم الاستقرار الوقائي أقرب إلى حل في منتصف الستينيات مما كانت عليه في بداية ذلك العقد. يرجع هذا إلى حد كبير إلى الإعداد المدروس ونشر أسلحة هجومية أقل عرضة للخطر، ويرجع جزئيًا إلى الاعتراف الرسمي الواضح بالمشكلة، وربما يرجع نوعًا ما إلى التفاهم المتزايد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حول الحاجة إلى تجنب الإنذارات الكاذبة وتجنب الردود التي من شأنها أن تزيد من حدة الشك وبعض الأساليب لذلك. خلال أزمة الصواريخ الكوبية، امتنع الاتحاد السوفيتي حسب ما بدا عن أي إجراءات صارمة للتأهب والتعبئة، ربما ذلك كسياسة مقصودة لتجنب تفاقم الأزمة. كان إنشاء "خط ساخن" بين واشنطن وموسكو على الأقل مناسبة تعترف بالمشكلة وتعرب عن نية أخذها على محمل الجد.

لكن حل مشكلة عدم الاستقرار لا يظل قائمًا بالضرورة. قد يبقى الحل قائمًا، لكن من خلال الجهود الواعية فقط لتبقى محلولة. لن تحافظ أنظمة الأسلحة الجديدة تلقائيًا على هذا الاستقرار الذي تم تحقيقه بحلول النصف الثاني من الستينيات، فإذا نصبت الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي دفاعات الصواريخ الباليستية على نطاق واسع، قد تحافظ على الاستقرار أو تقضي عليه وفقًا لزيادتها أو حدّها من ميزة شن أحد الطرفين للهجوم أولًا؛ وهذا بدوره سيعتمد على مدى نجاحها أمام قوة صاروخية معادية جرى تعطيلها بالفعل بسبب هجوم مباغت. وسيعتمد ذلك أيضًا على ما إذا كانت دفاعات الصواريخ الباليستية تعمل بشكل أفضل في حماية القوات الصاروخية من التدمير أو أنها تعمل بشكل أفضل في حماية المدن من الانتقام. سيعتمد ذلك على ما إذا كانت دفاعات الصواريخ الباليستية قد تسببت في مثل هذا التغيير في طبيعة الصواريخ بحد ذاتها، أو مثل هذا التحول إلى أنواع أخرى من الأسلحة الهجومية مثل الصواريخ الأكبر حجمًا وطائرات تحلق على ارتفاع منخفض وأسلحة في المدار، ما يؤدي إلى تفاقم الحاجة الملحة لاتخاذ إجراء سريع في الأزمات ورغبة شن هجوم أولًا.

بالطبع، إن الاستقرار ليس الشيء الوحيد الذي تسعى إليه الدولة عبر قواتها العسكرية. في الواقع، يمكن إثبات أن عدم الاستقرار أحيانًا قد يؤدي إلى الحذر في الشؤون العسكرية. إذا لم يكن هناك خطر من خروج الأزمات عن السيطرة أو تفجر الحروب الصغيرة إلى حروب كبيرة، فقد يكون ردع الحروب الصغيرة وغيرها من الأحداث التخريبية بنسبة أقل. الخوف من "حرب عرضية"، حرب غير متعمدة تنجم عن سوء فهم متفاقم وإنذارات كاذبة وأساليب تهديد خطيرة وحاجة ملحة متفق عليها لشن هجوم بسرعة في حالة الحرب، قد تميل إلى ضبط العالم أمام الاضطرابات الظاهرة والمغامرات. قد يكون الزورق أكثر أمانًا من زورق التجذيف إذا كان يتطلب أن يكون الركاب حذرين أكثر خاصةً إذا كانوا يميلون إلى الشجار والقتال فيما بينهم. ومع ذلك، يكاد يكون الخطر ملزمًا بأن يكمن في قلة الاستقرار، وليس في كثرته؛ قد نأمل حدوث تطورات تكنولوجية تجعل البيئة العسكرية أكثر استقرارًا وليس أقل، وأن تحث كلا الطرفين على اختيار أسلحة تحد من عدم الاستقرار.

مشكلة الاستقرار في عالم منزوع السلاح

في أوائل الستينيات، أصبح الاستقرار والردع المتبادل مركز اهتمام الحد من التسلح لدى الأشخاص المعنيين بالسياسة العسكرية. كان الكثير ممن يكتبون عن الحد من التسلح قلقين بشكل أكبر في ما يتعلق بطبيعة الأسلحة الاستراتيجية وليس بكميتها، وحيث كان الأمر يتعلق بالكمية، كان أغلب اهتمامهم يتركز على تأثير عدد الأسلحة على دوافع الشروع في الحرب أكثر من تركيزهم على حجم الدمار إذا ما نشبت الحرب. ثمة تمييز حاد نوعًا ما بين "الحد من التسلح" و"نزع السلاح"، فالأول يسعى إلى إعادة تشكيل الحوافز والقدرات العسكرية بهدف تثبيت الردع المتبادل، فيما هناك زعم أن الأخير يلغي الحوافز والقدرات العسكرية.

لكن نجاح أي منهما يعتمد على الردع المتبادل واستقرار ذلك الردع. فالاستقرار العسكري مهم في العلاقات بين الدول غير المسلحة بقدر ما هو مهم بين الدول المسلحة. لكن عدا عن جراحة الدماغ الشاملة، لا شيء يمكنه محو تذكّر الأسلحة وكيفية صنعها. إذا كان بإمكان "نزع السلاح الشامل" استبعاد الحرب، فسيتعين أن يكون ذلك عن طريق تقليل الحوافز. لا يمكن القضاء على الإمكانات لكن يمكن تحديث الحرب الأكثر بدائية عن طريق إعادة التسلح بمجرد اندلاعها.

إذا اندلعت الحرب، يمكن للدولة أن تتسلح مجددًا ما لم يتم تدمير قدرتها على إعادة التسلح في البداية وبقيت مدمرة بسبب عمل العدو العسكري. وفقًا لمعايير عام 1944، كانت الولايات المتحدة أقرب إلى نزع السلاح الشامل نوعًا ما عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية. عمليًا، جميع الذخائر التي استهلكتها قوات الولايات المتحدة لاحقًا لم تكن موجودة في سبتمبر 1939. "نزع السلاح" لم يمنع مشاركة الولايات المتحدة، لكنه أبطأها فقط.

في حين نلغي الأسلحة وأنظمة الإنذار والمركبات والقواعد، فنحن نغير معايير الفعالية العسكرية. سيتم الاعتماد على الطائرات أكثر إذا تم حظر الصواريخ وستقل الحاجة إلى الطائرات المعقدة إذا تم حظر الدفاعات المعقدة. وبما أن الأسلحة بحد ذاتها هي الأهداف الأكثر إلحاحًا في الحرب، فالقضاء على السلاح يعني القضاء على الهدف وتغييرًا لمتطلبات الهجوم. قد يكون البلد بالفعل أكثر أمانًا إذا لم يملك أي دفاع أو أي وسائل للانتقام شرط أن يكون الأعداء المحتملون غير مسلحين أيضًا؛ ولكن إذا كان الأمر كذلك، فهذا ليس لأنه آمن فعليًا من الهجوم. سيعتمد الأمن على قدرته على حشد الدفاعات أو وسائل الانتقام أسرع من قدرة العدو على حشد الوسائل للتغلب عليه كما يعتمد على معرفة العدو بذلك.

لا يمكن تجنب الصعوبات من خلال حظر أسلحة الهجوم والاحتفاظ بأسلحة الدفاع. مجددًا، إذا كانت الدول جزرًا، سيتبين أن المدفعية الساحلية عديمة الجدوى أمام أي اعتداء وأنها ضمانة قيمة في الحرب والخوف من الحرب، لكن معظمها ليس كذلك. وفي العصر الحالي، غالبًا ما تجسد الأسلحة "الدفاعية" معدات أو تكنولوجيا مفيدة جدًّا في الهجوم والغزو. علاوة على ذلك، الشرط الأساسي لنجاح الهجوم هو بعض القدرة على الدفاع في وجه الانتقام أو

الهجوم المضاد، وفي عالم منزوع السلاح، كل ما يحد من حجم الانتقام يحد من المخاطر التي تتعرض لها الدولة في بدء الحرب. الدفاعات في وجه الانتقام هي بدائل متشابهة للقوة الهجومية.

لن يحول نزع السلاح دون اندلاع الأزمة؛ فالحرب وإعادة التسلح يبدوان أمرًا وشيكًا. حتى من دون امتلاكها لأسلحة معقدة، قد تفكر دولة ما في شن حرب مهما كانت الموارد التي تمتلكها على أساس أن التأخير سيسمح للعدو بالهجوم أو التعبئة أولاً. إذا رأت الدولة أن خصمها قد يسارع إلى إعادة التسلح لتحقيق الهيمنة العسكرية، فقد تفكر في "حرب وقائية" لإحباط هيمنة خصمها. أو في حال كانت الثقة في الحفاظ على عدم

التسلح منخفضة، وإذا بدت الحرب لاحقًا في ظل ظروف أسوأ أمرًا محتملًا، قد تكون هناك دوافع "الإنذار وقائي" أو للانتصار في حرب قصيرة عن طريق الإكراه باستخدام أسلحة نووية غير مشروعة أو لاستخدام القوة لفرض ترتيب أكثر ديمومة لعدم التسلح. كما هو الحال مع الدول المسلحة بشكل كبير، قد يُتخذ قرار الهجوم على مضض، ليس بدافع الاستفادة أو الانتصار ولكن بدافع الخطر في عدم اقتناص المبادرة. قد تكون الدوافع لشن حرب وقائية أو استباقية قوية في ظل عدم التسلح كما هو الحال مع أسلحة اليوم، أو حتى أقوى.

في عالم منزوع السلاح، كما هو الحال الآن، من المحتمل أن يكون الهدف هو تدمير قدرة العدو على إحداث الحرب في وطن ما، و"الانتصار" بطريقة تمنعه من تعزيز قواه في وقت لاحق بحيث يشكل تهديدًا عسكريًا. ستكون الأهداف العاجلة هي أسلحة الدمار الشامل المتاحة أمام العدو (إن وُجدت) ووسائله للتحرير ومعداته التي يمكن تحويلها بشكل سريع للاستخدام الاستراتيجي إضافة إلى المكونات والمنشآت الاحتياطية والكوادر التي يمكنه من خلالها تشكيل قدرة لشن حرب استراتيجية. إذا كان لدى الطرفين أسلحة نووية، إما عن طريق انتهاك الاتفاقية أو لأن اتفاقية نزع السلاح سمحت بذلك، فالاستقرار سيعتمد على ما إذا كان المهاجم الذي يبتكر قدرة التحرير قد يتصدى لأجزاء أو يبتكر المركبات الانتقامية للضحية أو مخزونها النووي. سيعتمد هذا على تكنولوجيا الحرب "منزوعة السلاح" وعلى مدى تخطيط كل طرف لإمكانياته الانتقامية "منزوعة السلاح".

إذا امتلك المعتدي أسلحة نووية على عكس الضحية، فردّ فعل الأخير سيعتمد على سرعة استئناف الإنتاج ومدى حساسية المنشآت الإنتاجية أمام أعمال العدو، وما إذا كان احتمال حدوث ضرر نووي مؤقت سيجبر الضحية على الاستسلام.

في حال لم يمتلك أي من الطرفين أسلحة نووية، قد تكون مهلة إعادة التسلح النووي غير المتكافئة هي القرار الحاسم. سواء استغرق الأمر أيامًا أو شهورًا، فالطرف الذي ظن أن بإمكانه أن يكون أول من يحصل على بضع عشرات الملايين من الأطنان عبر برنامج مستعجل لإعادة التسلح يتوقع أن يهيمن على خصمه.

هذه الميزة ستكون ذات أهمية أكبر إذا كانت المنشآت النووية بحد ذاتها عرضة للقصف النووي، حيث سيتم استخدام الأسلحة القليلة الأولى التي تم إنتاجها لإفساد عملية الخصم في إعادة التسلح النووي. حتى لو كانت المرافق تحت الأرض مخفية جيدًا أو منتشرة بشكل كبير، فإن اختلافًا بسيطًا في الوقت اللازم للحصول على بضع ملايين الأطنان قد يجعل الحرب لا تُحتمل بالنسبة إلى الجانب المتأخر. قد لا يكون من الضروري امتلاك أسلحة نووية لتدمير المنشآت النووية، فقد تنفع المواد المتفجرة أو الكوماندو أو المخربين. قد تصل "الحرب الاستراتيجية" إلى درجة نزاهة لا تُعرف في هذا القرن: مثل الملك في لعبة الشطرنج، ستكون المنشآت النووية هي الهدف الأسمى، وحمايتها ستكون حق المطالبة المطلق بالدفاع. في مثل هذه الحرب يكون الهدف هو حفاظ المرء على قاعدة التعبئة وتدمير قاعدة العدو. لن يتطلب الانتصار في الحرب التغلب على دفاعات العدو، فالفوز بسباق إعادة التسلح كافٍ.

قد تكون مثل هذه الحرب أقل تدميرًا من الحرب في ظل الظروف الحالية، السبب الأساسي ليس لأن نزع السلاح قد حدّ من قدرة المهاجم على التدمير، ولكن عدم قدرة الضحية على الرد تمكّن المهاجم من اتباع وتيرة مدروسة بدرجة أكبر تمنح وقتًا للتفاوض على وقف إطلاق النار قبل أن يقضي على الضحية بالكامل. يمكن بالطبع تحقيق

الانتصار من دون عنف، فإذا تبين أن أحد الأطراف يتمتع بميزة حاسمة منطقيًّا تجعل نتيجة التعبئة والحرب أمرًا لا مفر منه، فقد لا يسلم أسلحة بل إنذارًا نهائيًا.

السلطة العسكرية الدولية

تم اقتراح نوع من السلطة الدولية بشكل عام كجزء من اتفاقية نزع السلاح بالكامل. فإذا كانت متفوقة عسكريًا على أي مزيج من القوى الوطنية، فالقوة الدولية تعني ضمنيًّا (أو هي) شكلًا من أشكال الحكومة العالمية. إن تسمية مثل هذا الاتفاق "نزع سلاح" هو أمر غير مباشر كما كانت تسمية دستور الولايات المتحدة "معاهدة العملة الموحدة والتجارة بين الدول". لم يكن مؤلفو "فيديراليست بيبرز" يتوهمون بشأن الطابع بعيد المدى للمؤسسة التي كانوا يتناقشون بشأنها، ولا ينبغي أن نكون نحن كذلك أيضًا.

ثمة مفهوم واحد جدير بالذكر بشكل عابر: إن قوة الشرطة التي نرقى إليها يجب أن تهدف إلى التحكم بالأشخاص وليس بالدول. يجب أن تكون أسلحتها عبارة عن سيارات دورية شرطة وقنابل مسيلة للدموع ومسدسات، أما نظام استخباراتها يجب أن يكون عبارة عن أجهزة تنصت على الهواتف وأجهزة كشف الكذب ورجال تحرٍّ، وأن تتمثل مهمتها في اعتقال الناس وليس التهديد بشن حرب على الدول. ومع ذلك، سنركز هنا على مفهوم القوة الدولية لمراقبة الدول، كل الدول وليس الدول الصغيرة فقط. الأسئلة الأكثر إثارة للاهتمام هي تلك التي تتعلق بأسلوب القوة أو استراتيجيتها لردع واحتواء القوى النووية السابقة.

ستكون مهمة القوة حماية العالم من الحرب وإعادة التسلح. لن تكون مخولة إلا بوقف الحرب، لكن بعض أنواع إعادة التسلح ستكون مؤشرات واضحة للحرب مما يضطر القوة إلى اتخاذ الإجراءات. وقد يكون هناك تمييز صريح أو ضمنيّ بين أنواع إعادة التسلح التي تتطلب تدخلًا والأنواع التي تكون غير عدائية.

تطرح عمليات القوة عددًا من الأسئلة.

هل ينبغي أن تحاول احتواء العدوان محليًّا أم اجتياح الدول المعتدية (أو جميع أطراف النزاع) وإضعافها عسكريًّا؟ هل يجب أن تستخدم أسلحة استراتيجية بعيدة المدى لإضعاف الدولة عسكريًّا؟ هل يجب أن تعتمد على التهديد بالانتقام العقابي الشامل؟ هل يجب أن تستخدم التهديد أو تطبيق الانتقام النووي المحدود كأسلوب قسري إذا لزم الأمر؟ في حال إعادة التسلح، قد تشمل الخيارات الاجتياح أو التهديد بالاجتياح والحرب الاستراتيجية والانتقام أو التهديد بالانتقام. لا يمكن "للاحتواء" أن يمنع إعادة التسلح ما لم تكن البلاد عرضة للحصار.

هل تنوي القوة القيام بالمهمة بنفسها أم ترؤس تحالف عالمي ضد المعتدين؟ في حالة العدوان، هل تشارك الضحية في الدفاع عن نفسها؟ إذا استولى الهنود على التبت أو شجع الصينيون الاستيطان المسلح في سيبيريا، سيتعين على القوة امتلاك قوة بشرية كبيرة إلا إن كانت مستعدة للاعتماد على الأسلحة النووية. لا يمكن الإبقاء على قوة على نطاق يكفي "لاحتواء" مثل هذه الانحرافات التي تقوم بها دولة فيها عدد كبير من السكان ما لم تعتمد على التعبئة المفاجئة لبقية العالم أو على الأسلحة المتفوقة، كالاعتماد على الأسلحة النووية إذا كان الدفاع محصورًا في منطقة التوغل. لكن استخدام هذا النوع من الأسلحة للدفاع، مثلًا دفاع جنوب شرق آسيا ضد الجيران المتسللين أو أوروبا الغربية ضد الاتحاد السوفيتي أو ألمانيا الشرقية ضد ألمانيا الغربية أو كوبا ضد الولايات المتحدة، سيخضع للصعوبات المعتادة المتمثلة في استخدام الأسلحة النووية في المناطق المأهولة بالسكان. قد يستسلم البلد المهدد بالاجتياح بدلًا من الدفاع بهذه الطريقة. إضافة إلى ذلك، قد تتطلب القوة منشآت لوجستية وبنية تحتية وخطط دورية واسعة النطاق في المناطق التي من المتوقع أن يتم استدعاؤها إليها. إن إبقاء قوات كبيرة متمركزة بشكل دائم على طول الستار الحديدي هو احتمال ولكنه ليس احتمالًا يجلب معه كل الفوائد النفسية المأمولة من نزع السلاح.

إن التدخل الكبير للقوة بين القوى الكبرى ليس بالطبع شيئًا متوقعًا في كثير من الأحيان في عالم منزوع السلاح. ومع ذلك، إذا تم تصور القوة على أنها تحل محل الاعتماد السوفييتي والأميركي على قدراتهما النووية، فإنها تحتاج إلى بعض القدرة المعقولة لمواجهة عدوان واسع النطاق، إن لم يحدث ذلك، فقد تظل القوى العظمى مردوعة، ولكن ليست القوة هي التي تردعها.

من المحتمل أن تكون القدرة على فرض عقوبة نووية شاملة أو محسوبة هي السمة الأسهل لتزويد القوة بها. لكن إمكانية القوة على حل مشاكل "المصداقية" أو القرار الجماعي بشكل أفضل ليس واضحة مما يمكّن الولايات المتحدة وحدها أو الناتو بشكل جماعي على حلها في الوقت الحاضر. هذا لا يعني أنه لا يمكن حلها - فقط لأنه لا يتم حلها تلقائيًا عند التوقيع على المعاهدة. إذا لم تكن القوة بحد ذاتها منتمية إلى دولة ما، فقد لا يكون لها "وطن" يمكن أن يهدده انتقام مضاد لدولة تم الاعتداء عليها؛ ولكن إذا كانت متحضرة، فلن تكون محصنة تمامًا ضد التهديدات الرادعة المضادة للمعتدي لإحداث ضرر مدني في بلدان أخرى. إما أن تكون هذه تهديدات صريحة بالانتقام أو تهديدات ضمنية بالتدمير المدني مصحوبًا بقصف قاعدة التعبئة التابعة للقوة. (يُفترض أن تنتج القوة أسلحتها في الدول الصناعية أو تشتريها منها، كما لا يمكن إيواؤها بالكامل في القارة القطبية الجنوبية أو في أعماق البحار أو في الفضاء الخارجي).

إذا كان يبدو أنه من المستحيل تقنيًا مراقبة القضاء على الأسلحة النووية بالكامل، فينبغي علينا افتراض أن القوى العظمى قد احتفظت على الأقل بالحد الأدنى من المخزونات. في تلك الحالة، لن تكون القوة أكثر من مجرد قوة ردع إضافية؛ لن تتمتع بالاحتكار العسكري المتوقعة بشكل عام.

ثمة مفهوم لا بد من التخلص منه، ألا وهو القوة التي يجب أن تكون قوية بشكل يكفي لهزيمة تحالف من المعتدين ولكن ليست قوية إلى حد فرض إرادتها على المعارضة العالمية. حتى لو كان العالم لا يمتلك سوى أسلحة قديمة من عهد نابليون، فمحاولة حساب ميزان القوى الدقيق هذا تبدو مستحيلة. مع وجود مفاهيم مثل الإجراءات الاستباقية والانتقام والابتزاز النووي، فإن أي حل حسابي هو حل غير وارد.

إن المشكلة الاستراتيجية الأكثر تعقيدًا بالنسبة إلى "قوة دولية" تتمثل في توقف دولة كبرى عن إعادة التسلح من جانب واحد. فمصداقية تهديدها باستخدام الأسلحة النووية متى تخلت بعض الدول عن الاتفاقية وبدأت في إعادة تسليح نفسها تبدو منخفضة للغاية في الواقع.

هذا النوع من إعادة التسلح سيحدث فرقًا. إذا توصلت دولة كبرى علانية إلى قرار سياسي بالتخلي عن الاتفاقية واستعادة الأمن الذي شعرت أنها فقدته من خلال البدء في إنشاء مجرد قدرة انتقامية وقوات دفاع داخلية كبيرة، فمن الصعب تصور "قوة دولية" متحضرة تستخدم أسلحة الدمار الشامل على نطاق واسع لوقفها. قد يتم تنفيذ أعمال انتقامية نووية محدودة في محاولة لثني المعتدي عن تحقيق هدفه. ولكن ما لم يكن برنامج إعادة التسلح مصحوبًا ببعض التحركات العدوانية العلنية في حرب محدودة ربما، فإدخال الأسلحة النووية أو غيرها من الأسلحة غير التقليدية إلى المراكز السكانية في البلاد بشكل هادئ ومقيّد لا يبدو معقولًا، ما لم يكن من الممكن استخدام أسلحة كيميائية أو بيولوجية غير قاتلة.

قد يفرض الاجتياح عقوبة قابلة للتصديق بشكل أكبر، ربما بوجود قوات مظليين مزودة بأسلحة نووية صغيرة للدفاع عن نفسها حيث سيتمثل هدفها في شل حكومة المعتدي وشل التعبئة. ولكن إذا اعتُبر هذا الأسلوب أكثر جدوى لمنع إعادة التسلح، فعلينا النظر في اثنين من الآثار المترتبة على ذلك. لقد وفرنا للقوة طريقة غير دموية للسيطرة على الحكومات الوطنية، فاجتياح استباقي من هذا النوع يتطلب أن تتصرف القوة بسرعة وسرية تتضاربان مع الضمانات السياسية.

هناك أيضًا مسألة نوع إعادة التسلح أو النشاط السياسي المؤدي إلى إعادة التسلح التي يجب أن تعجل في قيام القوة بالاحتلال. هل يمكن في بلادنا للحملة الانتخابية للجمهوريين أو الديمقراطيين على منصة إعادة التسلح الذهاب

إلى صناديق الاقتراع والفوز وانتظار تنصيبها والتنديد بالاتفاقية والبدء في إعادة التسلح بشكل منظم؟ إذا تدخلت القوة، هل يجب أن تفعل ذلك بعد بدء إعادة التسلح أو بعد أن يقدم حزب ما قرارًا بإعادة التسلح في الكونغرس؟ يشير الرسم التوضيحي إلى أن إحدى وظائف القوة أو الهيئة السياسية التي تقف وراءها، تكمن في المحاولة أولًا للتفاوض مع دولة يحتمل أن تقوم بإعادة التسلح بدلًا من التدخل فجأة في مرحلة ما من هذه التطورات.

مجددًا، إن طبيعة إعادة التسلح ستحدث فرقًا.

لنفترض أن الرئيس قدم خطة جيدة لإنشاء قوة انتقامية واضحة للضربة الثانية تكون ذات قدرة استباقية ضعيفة أمام "القوة الدولية" أو الدول الأخرى، لكنها آمنة نسبيًا من أي هجوم. إذا برر ذلك على أساس أن البيئة العسكرية الحالية كانت عرضة للانقلاب المفاجئ بسبب التطورات التكنولوجية أو الاضطرابات السياسية أو العداء الدولي الذي لا يمكن كبحه أو عجز القوة عن التدخل الحاسم أو فساد القوة أو تخريبها أو غير ذلك الأسباب، فاحتمال التدخل الجذري للقوة في الولايات المتحدة سيكون أقل مما لو أمر الرئيس بإنشاء برنامج عاجل لتجميع الأسلحة النووية والفرق المدربة والطائرات بعيدة المدى. قد يُحدث فرقًا كبيرًا أيضًا، سواء حصلت عملية إعادة التسلح خلال أزمة ما أو ربما مع اندلاع حرب ما، أو في أوقات أكثر هدوءًا.

الهدف من كل هذا ببساطة هو أنه حتى السلطة العسكرية الدولية التي لديها حق وحيد معترف به في حيازة الأسلحة الأساسية ستواجه مشاكل استراتيجية ليست بالسهلة.[69] هذا بالطبع، بصرف النظر عن المشاكل الأكثر خطورة للسيطرة السياسية على "السلطة التنفيذية" و"المؤسسة العسكرية" للهيئة العالمية الحاكمة. إذا كنا نأمل في تحويل جميع نزاعاتنا الدولية إلى إجراء رسمي للحكم والاعتماد على بيروقراطية عسكرية دولية لفرض القرارات، فنحن ببساطة نتوق إلى حكومة بلا سياسة. نحن نأمل في الرفاهية التي يتمتع بها معظمنا على المستوى المحلي في تسليم أقذر وظائفنا إلى بعض الموظفين المتخصصين، خاصة الوظائف التي تتطلب قوة أعصاب. هذا ينفع بشكل كبير مع السرقة، ولكنه ليس كذلك فيما يتعلق بالاندماج في المدارس أو الإضرابات العامة أو استقلال الجزائر. قد نحقق ذلك إذا أنشأنا قوة حاكمة قوية ومستبدة كما ينبغي، ولكن بعد ذلك سيتعين على البعض منا أن يعود ويبدأ في التخطيط لحرب أهلية، وعندها ستبدأ المشاكل الاستراتيجية للقوة.[70]

وضع خطة لنزع السلاح من أجل الاستقرار

بعبارة أخرى، لن تنجم البيئة العسكرية المستقرة تلقائيًا عن حظر الأسلحة والمرافق اللازمة لصنعها.[71] الحرب وحتى الحرب النووية، ما زالت ممكنة مهما تباطأت بسبب الحاجة إلى التعبئة وحتى إلى إنتاج الأسلحة. إن نمطَي عدم الاستقرار الذي يسبب القلق للبلدان المسلحة الآن (أو ينبغي أن يقلقها) سيكونان مناسبين تمامًا للبلدان منزوعة السلاح. سيظل توقيت الحرب وإعادة التسلح ودور السرعة والمبادرة مهمين للغاية في عالم تباطأت فيه

---

[69] في الكتاب الذي تم الاستشهاد به سابقًا، يجسد "ماكس ليرنر" النزعة الشائعة للخلط بين حل مشكلة واستبدالها بأخرى، في تسرعه لإثبات قضية نزع السلاح بشكل جذري. "إذا كانت الحرب العدوانية خارجة عن القانون بأي شكل من الأشكال، مفروضة من قبل سلطة دولية، يمكن معالجة قدر كبير من الخطورة بشأن نزع السلاح الكامل" (ص 60 259). ولكن سيكون الأمر كذلك إذا تم فرض الخروج عن القانون من قبل الولايات المتحدة أو حلف شمال الأطلسي أو الخوف من القدير؛ وإذا كان من الممكن فرض مثل هذه "الحرب العدوانية" الخارجة عن القانون من قبل سلطة قوية وحاسمة وذات مصداقية (محصنة ضد أخطار الخصم "اللاعقلانية" التي يعتقد ليرنر، كما ذكرنا سابقًا، أنها قد تفسد الردع)، فقد نستقر بشكل جيد على شيء أكثر بساطة وأقل إثارة للقلق من "نزع السلاح الكامل". من يهتم بالأسلحة كثيرًا إذا استطعنا استبعاد جميع أنماط الحرب العدوانية (والحرب الدفاعية أو الوقائية أو غير المقصودة أو المؤذية)؟ قد يكون من الأسهل على "السلطة" إدارة عملها إذا تم "نزع سلاح" كل معارضيها ولكن يعتمد هذا على التحليل وليس التأكيد. لا يمكننا الاختلاف مع ليرنر، نحن نتساءل فقط عما إذا كان قد قال أي شيء.

[70] للاطلاع على معالجة شاملة أكثر وبناءة أكثر إلى حد ما وإن كانت غير مشجعة بنفس الدرجة، لـ "المشاكل الاستراتيجية لقوة مسلحة دولية" (Strategic Problems of an International Armed Force)، انظر مقال المؤلف بهذا العنوان في مجلة *International Organization*، 17 (1963)، 85-465، أعيد طبعه في لينكولن ب. بلومفيلد، محرر، *International Military Forces* (بوسطن، ليتل، براون، 1964).

[71] تم إثبات ذلك في الحرب العالمية الثانية عندما لم تنتج الولايات المتحدة الأسلحة النووية أثناء الحرب فحسب، بل اخترعتها أيضًا! في المرة القادمة سيكون الأمر أسهل.

وتيرة الحرب في البداية بسبب الافتقار إلى الأسلحة الحديثة. حتى في وضع خطة "نزع السلاح الشاملة"، سيبقى هناك الخيار الصعب بين الحد من الدمار الذي تسببه الحرب والحد من احتمالية وقوعها. إذا كان يُفترض لنزع السلاح أن يثني عن الشروع في الحرب وأن يزيل الدوافع إزاء الحرب الاستباقية الوقائية وأن يزيل خطر سباقات التعبئة غير المستقرة، فيجب أن يكون معدًّا للقيام بذلك. نزع السلاح لا يقضي على الإمكانات العسكرية، لكنه يغيرها.

الشرط الأساسي هو وجود حالة مستقرة من "التكافؤ في إعادة التسلح". إذا أُريدَ لنزع السلاح أن يكون دائمًا، فيجب أن يكون معدًّا بحيث لا تكون مساوئ التأخر كبيرة جدًا في حال استئناف سباق التسلح، وبالتالي يمكن للدول التصرف بلا تسرع في مواجهة الأدلة الغامضة على إعادة التسلح السرية أو الأدلة المكشوفة على إعادة التسلح الوشيكة. إن القضاء مباشرة على ما يُسمى بـ"مرافق الإنتاج الحربي" قد توفر الاستقرار مصادفة؛ لكن الاستقرار يكون محتملًا أكثر إذا كان هناك نظام من "إعادة التسلح المستقر والمتساوي" معدّ بتأنٍّ. من المستحيل القضاء على قدرة إعادة التسلح؛ لا يسع للمرء إلا أن يأمل في تمديد الوقت اللازم للوصول إلى أي مستوى محدد من إعادة التسلح انطلاقًا من كلمة "انطلق" ومحاولة جعل عملية إعادة التسلح دفاعية أو انتقامية أسهل من عملية إعادة التسلح الهجومية أو الاستباقية. يمكن للمرء أن يحاول تحقيق الاستفادة من كونه متقدمًا ونيل الجزاء من كونه بطيئًا وتقليل رغبة كلا الطرفين في تعزيز ميزته (أو تقليل عيوبه) في سباق تسلح متجدد من خلال شن الحرب بحد ذاتها.

من غير المؤكد أن تمديد الوقت اللازم لإعادة التسلح هو وسيلة لردعه. فإطالة مسار السباق لا يقلل بالضرورة من حافز أن تكون الأول في اللحظة الأخيرة. ومع ذلك، فقد يقلل من ميزة الأسبقية الصغيرة وقد يتيح وقتًا لإعادة التفاوض قبل أن يصبح لدى السباق زخمًا مفرطًا وقد يقلل من ثقة المبتدئ السريع في قدرته على الفوز إذا دعا إلى السباق.

إذًا، إن احتمال نشوب الحرب أو سباق إعادة التسلح الذي يمكن أن يؤدي إلى الحرب يعتمد على طبيعة نزع السلاح. إذا كانت إمكانات التعبئة هي تلك التي لا تكون فيها الأسبقية حاسمة ومسار السباق طويل، فقد يتأخر الإجراء الاستباقي حتى تتضح الدوافع. في عالم منزوع السلاح، قد تكون العناصر المهمة للاستقرار هي انتشار المرافق الاحتياطية لإعادة التسلح وازدواجيتها وكذلك انتشار وازدواجية أفراد الاحتياط أو الكوادر التي يمكن حشد إعادة التسلح حولها. قد يكون الانتشار مهمًا بسبب التفاعل الحاصل بين إعادة التسلح والحرب بحد ذاتها. إذا تمكنت دولة ما من تحقيق ما يكفي من إنتاج الأسلحة لتعطيل إعادة تسليح خصمها، فقد تحصل على امتياز حاسم. بمجرد انطلاق السباق، قد يؤدي عدد قليل من مرافق إنتاج الأسلحة النووية التي يسهل تحديد موقعها إلى حرب وقائية ومحدودة جدًّا.

النقاش هنا ليس في أن نزع السلاح سيكون غير مستقر بتاتًا أو أقل استقرارًا من عالم التسلح الحالي. كل ما في الأمر أن نزع السلاح إما أن يكون أكثر أو أقل استقرارًا عسكريًا من العالم المسلح، وفقًا لكيفية تغيير الإمكانات العسكرية الحالية المحتملة لصالح السرعة والمباغتة والمبادرة أو بدلًا من ذلك جعلها آمنة للانتظار، وآمنة لتحتل المرتبة الثانية في استئناف سباق التسلح أو الثانية في شن الهجوم، وما إذا كانت الاتجاهات الأسهل لإعادة التسلح تميل نحو تسلح مستقر أو غير مستقر.

لا ينبغي توقع أن يكون خفض التوترات هو نتيجة طبيعية لاتفاق نزع السلاح ما يجعل الإمكانات العسكرية القائمة غير ذات صلة. لا يثق الجميع بأن نزع السلاح قد وفر بيئة عسكرية قابلة للحياة أو وعد بمناخ سياسي يساعد أكثر على إرساء السلام والعلاقات الجيدة. يصعب تصديق أن أي شخص متزن تحت أي اتفاق عالمي قد يصدق بكل ثقة أنه تم إبعاد الحرب أخيرًا عن الشؤون الإنسانية حتى كانت هناك على أقل تقدير بضعة عقود من الخبرة. ستكون هناك مفاجآت وشائعات وسوء تفاهم حاد، بالإضافة إلى العداوات المعتادة بين الدول. ليس

من المستبعد حتى أنه إذا تم تحقيق ما يسمى "نزع السلاح العام والشامل"، قد تستنتج الحكومات المسؤولة أن المخاوف الدولية ستنخفض إذا امتلكت قواعد تعبئة أو أنظمة أسلحة أكثر أمنًا وأكثر تنوعًا وأكثر تنظيمًا مهنيًا مع مزيد من الحرية لتحسينها وتدريبها ومناقشة استراتيجية استخدامها. قد يكون من شأن أنظمة الأسلحة الحديثة المتوسطة لكن المكلفة، والمنظمة والمنفصلة على نحو محترف عن المراكز السكانية الرئيسية، أن توفر تدخلًا عسكريًا في الحياة اليومية أقل وليس أكثر من اتفاقية نزع السلاح "الشامل" التي يحمل بموجبها كل طيار تجاري تعليمات التعبئة في حالات الطوارئ في حقيبته.

بعبارة أخرى، إن الاستقرار من النوعين اللذين تمت مناقشتهما في هذا الفصل، مناسب لأي حقبة زمنية وأي مستوى من مستويات التسلح أو نزع السلاح. وليس صحيحًا أنه إذا كان نزع السلاح "شاملًا" بما يكفي يمكننا أن ننسى الردع وما إلى ذلك. سيكون من الخطأ الافتراض أنه في ظل نزع السلاح "الشامل" لن تكون هناك إمكانات عسكرية للسيطرة عليها أو توازنها أو استقرارها. إذا نجح نزع السلاح، فسيتعين عليه أن يحقق الاستقرار في الردع. يجب أن يكون شن الحرب غير مربح، وليس أمرًا مستحيلًا.

يُقال أحيانًا إنه لكي يستمر الردع العسكري بشكل دائم يجب الاكتفاء بسلام قائم على الخوف. لكن التناقض الضمني بين الردع المستقر ونزع السلاح الشامل ليس مقنعًا. ما قد يردع إعادة التسلح في عالم منزوع السلاح أو الحروب الصغيرة التي قد تتصعّد إلى حروب كبيرة، هو التخوف من استئناف سباق التسلح والحرب. إن مدى "الخوف" الذي ينطوي عليه أي اتفاق، مثل نزع السلاح الشامل أو التفاوض على الردع المتبادل أو الأسلحة الثابتة التي يتم تحقيقها من جانب واحد عن طريق التخطيط الواعي، هي عامل ثقة. إذا كانت عواقب الاعتداء سيئة بشكل واضح بالنسبة إلى جميع الأطراف ولا تعتمد كثيرًا على من يعتدي أولًا ولا تساعدها التعبئة السريعة، يمكننا أن اعتبار العواقب أمرًا مسلمًا به ونطلق عليها "توازن الحكمة".

الفصل السابع:
حوار حول السباق الى التسلّح

تمثّل الاتصال في العصر النووي بالخط الساخن الأمريكي السوفيتي، وهو كابلٌ ممدودٌ عبر المحيط الأطلسي ومزوّدٌ بآلات الطباعة عند كلا الطرفين . أشاد به البعض باعتباره ابتكارًا بارزًا بينما شعر آخرون بالدهشة من أنه في عصر يستطيع فيه المرء الاتصال مباشرة بوالدته على بعد 3000 ميل ليتمنى لها عيدًا سعيدًا، افتُقِر إلى الوسائل اللازمة لإجراء مكالمة أكثر أهمية. ويُعتبر الخط الساخن تذكيرٌ بأنه حتى في زمن تلستار وسيارات الأجرة المرسلة عبرالراديو، قد يُفتقر إلى مرافق للاتصال السريع بين رؤساء الحكومات ما لم يفكر أحدٌ في توفيرها.

أُعلن عن الخط الساخن في خطاب الوزير هيرتر في أوائل العام 1960. " قد يثبت المراقبون جدارتهم خلال أزمة كبيرة، مما يساعد على التحقق من أنَّ أيًّا من الجانبين كان يستعد ليهاجم الآخر بغتة". وقال إنّه قد " يُطوّر تدابير أخرى لتبادل المعلومات لضمان عدم سوء الفهم المحتمل والخطير حول الأحداث في الفضاء الخارجي ." وقد حَظِيَ احتمال ازدياد الشكوك المتبادلة في أزمة ما من خلال عملية الرد بالإهتمام، حيث يبدو استعداد كل جانبللمفاجأة كأنه استعدادٌ للهجوم بحلول مفاوضات جنيف حول الهجوم المفاجئ في العام 1958 . وقدّم جروميكو شرحًا في مؤتمر صحفي حول " النيازك والتشوّش الإلكتروني" الذي تسبّب في إقلاع الطائرات السوفيتية وبدورها أدّت إلى إطلاق قاذفات أمريكية وبالتالي تمكّن الطرفان من " التوصل إلى نتيجة طبيعية مفادها أنّ العدو شنّ هجوماً فعليًّا."

لكن لم يكن جروميكو أوّل روسيٍّ مهتم بهذا الرد، فقد أثار ذلك قلق القيصر في حزيران/ يوليو 1914 عندما كان يحاولاتخاذ قرار حول ما إذا كانت التعبئة ضد النمسا ستنبّه الألمان لتعبئة جيشها ضد فرنسا وتشن حربًا عامة. في الواقع، لا بدّ من الرجوع والبحث عن أصل فكرة الخط الساخن . لم يعبّرجروميكو ولا هيرتر، ولا أي كاتب حديث تكلم عن ضبط التسلح ، عن المشكلة بشكل أوضح مما فعل زينوفون في القرن الرابع قبل الميلاد. نشأت شكوك متبادلة بين الجيش اليوناني المغادر لبلاد فارس والجيش الفارسي الذي رافقهم، ودعا الزعيم اليوناني إلى مقابلة الفرس لمحاولة "وضع حد لهذه الشكوك قبل أن تنتهي بعداء مفتوح". وعندما التقيا، قال

ألاحظ أنكم تراقبون تحركاتنا كما لو كنا أعداء ، ونحن نلاحظ ذلك ونراقب تحركاتكم أيضًا. لكن إذا دققنا في الأمور، لا أستطيع العثور على دليل على محاولتكم في إلحاق أي ضرر بنا، وأنا متأكد تمامًا من أننا لا نفكر حتى في مثل هذا الأمر. لذا قررت مناقشتكم لمعرفة ما إذا كان بإمكاننا وضع حدٍّ لانعدام الثقة المتبادل. أعرف أيضًا أحداثًا وقعت في الماضي عندما أصبح الناس أحيانًا خائفين من بعضهم البعض نتيجة معلومات كاذبة وأحيانًا بسبب قوة الشكوك. وبسبب قلقهم حيال الهجوم أولاً قبل أي شيء تسببوا في ضرر لا يمكن إصلاحه لأولئك الذين لم يقصدوا أو حتى لم يريدوا إيذاءهم على الإطلاق. لقد توصلت إلى قناعة مفادها أنه يمكن إنهاء سوء تفاهم من هذاالقبيل عبر التواصل الشخصي، وأود أن أوضح لكم أنّه لا تملكون سببًا لعدم الثقة بنا.[72]

كانت حصيلة هذه الحادثة تأديبًا. فاستخدم الفرس "التواصل الشخصي" لقتل القيادة الكاملة للجيش اليوناني ، وبينما ندين لخيانتهم بأجدر الكتب المنتشرة حول الإستراتيجية ، يمكننا أن نشعر بالأسى لأنهم لم يحصلوا على بداية أكثر مصداقية للحد من التسلح. وكان الخطأ على ما يبدو في الاعتقاد بأن الطريقة الوحيدة للتخلص من الخطر من انعدام الثقة هي استبدالها بالثقة.

لا تُعتبر فكرة الخط الساخن رائعة، بل مجرد فكرة جيدة. إنها تذكرنا بأنّ ضبط التسلح لا يجب أن يركز حصرًا على المخططات الكبرى للحفاظ على السلام. في الواقع، قد يكون الخط الساخن رمزيًا إلى حد كبير. فمن يستطيع إقامة مراسم أكثر حيوية وبساطة لإحياء ذكرى علاقات العصر النووي من تسليم آلات الطباعة الأبجدية السيريلية

[72] The Persian Expedition, p. 82.

إلى البنتاغون، والمصنوعة في الاتحاد السوفيتي ، والتي تم تأجيرها مقابل المعدات الأمريكية التي يتم تسليمها إلى الكرملين. إن مجرد تبادل مثل هذه التسهيلات قد يدفع الناس إلى التفكير بجدية أكبر في الاتصال، لذلك قد يكون هناك أساس أفضل لمعرفة ما يجب قوله، فضلاً عن الوسائل اللازمة لقول ذلك، في حالة الطوارئ .

إنه تفسيرٌ لحالة تفكيرنا حول الحرب والردع أنّ الخط الساخن يتمتع بمثل هذه الحداثة . سلّط برنامج الحزب الجمهوري عام 1964 الضوء عليه كما لو كان غير طبيعي، وكأنّ الحاجة الملحة إلى الاتصالات الممكنة علامة على الانسجام ويجب أن يشعر حلفاء أمريكا بالحرمان من هذا الارتباط الأمريكي مع العدو. وفاقمت التغطية الصحفية من الحداثة عبر تصوير رئيس أمريكي ورئيس وزراء سوفياتي على الهاتف (كما لو كانت بينهم لغة مشتركة يتحدثون بها سويًا) وأثارت القلق حول تخلّي الرئيس كينيدي أو الرئيس جونسون، عند الساعة الثالثة صباحًا، عن بعض الأجزاء النائية من العالم ببساطة من دون الرجوع إلى الأطلس أو إلى وزارة الخارجية.

لكن نجد جملةً من السوابق التاريخية للاتصال بين الأعداء . حتى إنّ الحروب العالمية خمدت في نهاية المطاف عبر عملية تفاوض اعتمدت على بعض خطوط الاتصال التي اجتازت منطقة القتال وربطت الأعداء في علاقة دبلوماسية. وإذا وقعت حرب أخرى ، أو حرب كبرى على وجه الخصوص، فقد لا يسمح الوقت بالبحث عن سفير محايد ليكون وسيطًا، خاصة إن لم يتضمن ملجأ الطوارئ خاصته هوائيًا خارجيًا. عند التفكير، سيوافق أي شخص تقريبًا على أنّ الاتصال بين الأعداء يحظى بأولوية كبيرة، أما ما يتصف بـ"التصنّع" في العصر الحديث فكرة مفادها أنه في حالة الحرب لا يوجد حديث مشروع لمشاركته مع الأعداء.
من الصعب تخيل عداوة أشد مرارة من العداء بين العرب والإسرائيليين عند قيام الكيان الصهيوني. ،ومع ذلك خلال وقف إطلاق النار في القدس في نهاية العالم 1948 أُنشئ في هذه الحالة "خط ساخن"، أي خط هاتفي يربط كبار القادة على جانبي القدس (تتوفر اللغتان الإنجليزية والعربية على الجانبين) للتعامل مع حالات الطوارئ الناشئة عن ترتيبات وقف إطلاق النار . قيل لي إنّ الفكرة لم يحلم بها المدنيون المهتمون بالحد من التسلح، بل بدأها القادة العسكريون أنفسهم، الذين أدركوا أنّ تبادل إطلاق النار والحوادث الأخرى قد تتطلب التعامل معها على عجل. لم يكن هذا اختراعًا، فقد ،أدرك يوليوس قيصر في بلاد الغال، أو زينوفون في بلاد فارس الأهمية البالغة للاتصال مع العدو وفرض أشد العقوبات على الأتباع الذين لم يحترموا السلامة الشخصية لسفراء العدو.

من منظور هندسي، يتعلق بدء حرب كبرى بالمشروع الأكثر تطلبًا الذي يمكن أن يواجهه المخطِّط. أما من ناحية استراتيجية أوسع، سيكون إنهاء حرب كبرى أكثر صعوبة . أما إذا اندلعت حرب شاملة فهناك احتمال كبير أن تبدأ على مضض أو تندلع من دون قصد، ويعتبر إيقافها بطريقة تتلائم مع كلّ ما هو على المحك مهمًا، كما يعد صعوبة طغت على أي مشكلة أخرى واجهتها أي دولة حديثة على الإطلاق. وسيأخذ أحد أنواع الاتصال مركز العملية. حتى إنّ تحديد المرء للشخص الذي يستعد للتفاوض معه قد يكون ذا أهمية بالغة. إذًا، لا يعالج الخط الساخن هذه المشكلة بل يضخمها فحسب.

إنّ أهم تدابير ضبط التسلح هي بلا شك تلك التي تحدّ من الاشتباكات العسكرية وتحتويها وتنهيها . والحدّ من اندلاع الحرب لا يقلّ أهمية عن كبح جماح سباق التسلح ، وربما يكون الحدّ من حرب كبرى أو إنهاؤها أكثر أهمية لتحديد حجم الدمار من الحد من مخازن الأسلحة التي تُشنُّ الحرب بها. وربما لا يوجد إجراء واحد في عمليةضبط التسلح أكثر أهمية من التأكيد على أنه في حالة اندلاع الحرب لن يُمنع الخصوم من الاتصال ببعضهم البعض.

الحوار المستمر

يمكن أن يساعد الخط الساخن على اعتماد ضبط التسلحفي الأزمات ، لكن نشأ حوارٌ أكثر انتشارًا حول الحد الدائم من التسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، لكن تتّصف بعض هذه الحوارات بالجهل أو الإهمال. ولا تدور في ذهني المفاوضات الرسمية التي تتصدر عناوين الصحف من جنيف بل العملية المتواصلة التي يفسر من خلالها كلٌّ من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة نوايا بعضهما البعض ويعربان عن نواياهما حول سباق التسلح.

ويعدّ التعامل مع الأسلحة النووية خير مثال على ذلك. وتُفرض ظاهريًا قيود رسمية على الاختبار، لكن تذهب القيود المفروضة على الأنشطة النووية بالتأكيد إلى ما هو أبعد من شروط المعاهدة، كما لم يقتصر الاتصال بشأن دور الأسلحة النووية بطبيعة الحال على المفاوضة الرسمية حول الاختبارات. هناك إجماعٌ على أن الأسلحة النووية فئة خاصة يجب تمييزها عن المتفجرات التقليدية. ويستند التأكيد الذي قدمته الولايات المتحدة للقوات التقليدية على مدى السنوات القليلة الماضية إلى مفهوم مفاده أنه خلال الحد من الحرب، يقع خط كبير فاصل بين المتفجرات التقليدية والنووية ، وبمجرد استخدام سلاح نووي في القتال، يرتفع احتمال استخدامه. ويميل هذا النوع من الاتصال، سواء كان رسميًا أم غير رسميٍّ أو متعمدًا أم غير مقصود، إلى إيجاد هذه التوقعات أو تأكيدها أو تعزيزها. وقد جرى قدر كبير من الاتصال بشأن هذا التمييز النووي التقليدي. إن اختيار الأسلحة النووية لحظر التجارب يُعرف بالفرق الرمزي أو النفسي بين الأسلحة النووية والأسلحة الأخرى . وقد وضعت المفاوضات لعنةً على الأسلحة النووية وساهمت بلا شك في التمييز الذي ، إذا تم الاعتراف به بشكل كبير في وقت السلم ، لا يمكن تجاهله في حالة الحرب.

وربما ساهم إنكار الاختلاف بين الأسلحة النووية والأسلحة الأخرى في إيجاد هذا التمييز. اتصفت الاحتجاجات السوفيتية على حتمية استخدام الأسلحة النووية بالحدة وعدم الإقناع، لكنها صرحت على الأقل بالوعي السوفيتي للحدود التي يمكن أن يضعها الغرب، ويمكن أن يساهم الانضمام إلى النزاع في عملية التمييز.

جرى "اتصال" مشابه بين قادة الإتحاد السوفيتي، وإن لم يكن معهم فبشأن قضايا تتعلق بأسلحة أخرى . ويعدّ الاستغلال العسكري للفضاء مثالٌ على ذلك، فقد قدمنا بالفعل اقتراحات رسمية لحظر الأسلحة في الفضاء وخاصة أسلحة الدمار الشامل، لكن جرى الاتصال المهم خارج جنيف، بعضه كان شفهيًّا، وبعضه دار حول ما فعلناه نحن والقادة السوفيت وما لم نفعله. ومن المحتمل أن يكوّن أي شخص قرأ الصحف وحضر جلسات الاستماع فيالكونغرس والبيانات الصحفية الحكومية والمؤتمرات الصحفية انطباعًا بعدم امتلاك حكومة الولايات المتحدة أي نية في إطلاق الأسلحة النووية وتأمل ألا يمتلك الاتحاد السوفيتي هذه النية، كما قد تضطر إلى الرد بقوة إذا اشتُبه أو عُرف أو أُعلن أنّ الاتحاد السوفيتي قد وضع أسلحة نووية في المحور. وقد يكون رد الفعل المحتمل ، الذي يقترحه تاريخ ردود أفعالنا على السلوك السوفيتي ، هو تقليد أدائهم. أما الاحتمال الآخر هو التدخل في الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية. وقد يتمثل رد الفعل المحتمل، الذي اقترحه كل من سبوتنيك والحرب الكورية، في تسريع وتيرة برنامجنا الدفاعي بأكمله، وخاصة مكونه الاستراتيجي، وبالأخص أنشطتنا العسكرية الفضائية .

ربما كان هذا هو الانطباع الذي حصل عليه القادة السوفيت. مرة أخرى، يصعب معرفة ما إذا كانت حكومة الولايات المتحدة تشير بوعي إلى القادة السوفيت بشأن موقفها وتلمّح لهم حول ما يمكن توقعه إذا أطلقت أم لم تطلق أسلحتها. إن الكثير مما تقوله الحكومة، أيُّ حكومة، وخاصة الحكومة الأمريكية بشأن موضوع كهذا هو إجابة لأسئلة فورية أثارتها الصحافة والكونغرس، وكثيرٌ مما تقوله متعلق بقوة برامج الفضاء والبرامج العسكرية. نجد عددًا وافرًا من الجماهير المهمة في الداخل والخارج، وتتحدث الحكومة بأساليب متعددة، لذلك سيكون من الخطأ عادةً افتراض وجود برنامج متماسك ودقيق للتواصل مع جمهور واحد. ومع ذلك، يمكن للمرء أن يفترض أنّ وراء بعض التصريحات ، وبلا شك وراء بعض حالات الصمت، وعي الجمهور السوفيتي الرسمي.

يبدو أن "الاتفاقية" بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حول الأسلحة في المدار والتي تجسدت في قرارالأمم المتحدة والتي رعته الدولتان في العام 1963 كانت مجرد اعتراف رسمي لمفهوم نشأ بالفعل خارج المفاوضات الرسمية. وما هي الطريقة الأكثر فعالية التي تمكّن خروتشوف من المصادقة على الاتفاق القاضي بأن استطلاع الأقمار الصناعية في وقت السلم أصبح الآن **جيدًا** (علىعكس الموقف السوفيتي السابق بشأن إسقاطها) بدلاً من تقديم شكوى للسيناتور بينتون حول تحليق طائرات التجسس من طراز يو-2 فوق كوبا بحجة أنّ الأقمار الصناعية كانت الطريقة الصحيحة لتحقيق النتيجة نفسها!

يمكن أن تنبعث الإشارات في ساحة أخرى تتمثل في دفاعات المدينة المضادة للصواريخ الباليستية. أعلن القادة السوفيت بمنتهى الفخر في أوائل الستينيات أنهم حلّوا المشاكل التقنية "لاعتراض الصواريخ". وطوال فترة ما بعد الحرب، ركز القادة السوفيت على الدفاع الجوي أكثرمما فعلت الولايات المتحدة، ويمكن افتراض امتلاكهم استعدادًا تجاه المنشآت الدفاعية . بدا الأمر لبعض الوقت كما لو أنهم قد يحاولون استعادة جزءًا من مكانتهم في فجوة الصواريخ من خلال التقدم أو الادعاء بأنهم يتقدمون، في نشرالدفاعات المضادة للصواريخ ،الباليستية مستغلين اختراقًا قد يغير، في رأي بعض الناس، التوازن الاستراتيجي بشكل جذري ويتخطى تفوّق الصواريخ الأمريكية ويظهر العبقرية السوفيتية المبتكرة والمثمرة .
في الولايات المتحدة، اعتبر بعض أعضاء الكونغرس والخبراء والصحفيين أنّ الدفاعات المضادة للصواريخ الباليستية تمثّل الخطوة العظيمة التالية في مجال الأسلحة الاستراتيجية، وعُزِّز هذا الاهتمام من خلال حظر التجارب. كما اعتبر كلٌّ من منتقدي حظر التجارب ومؤيديها أنّ الدفاعات المضادة للصواريخ الباليستية هي التطور الأكثر أهمية والتي قد يعيقها قمع التجارب النووية .

اتخذت الإدارة الأمريكية موقفًا في منتصف الستينيات من القرن الماضي يفيد بأنّ الدفاعات المضادة للصواريخ الباليستية قد تثبت فعاليتها من الناحية العسكرية والاقتصادية أو قد لا تثبت ذلك لكن التجارب النووية لا تبدو حاسمة.
وكانت النتيجة أن حظر التجارب لم يكن حظرًا غير مباشر على الدفاعات المضادة للصواريخ الباليستية أو على أيٍّ من برامج الأسلحة الرئيسة الأخرى. ويمكن للمرء أيضًا استنتاج احتمالية إعادة النظر في حظر التجارب إذا ثبت خطأ ذلك القرار على أهمية اختبار الدفاعات الصاروخية في ضوء التطورات الجديدة .

ما الذي نُقل للقادة السوفييت في خضمّ كل هذا؟ إذا قرأوا شهادة مسؤولي الدفاع والمجلات المخصصة لتكنولوجيا الفضاء، فإنهم بلا شك قد حصلوا علىانطباع الإدارة التي اعتبرت أن مثل هذه الدفاعات لا تستحق الشراء بعد ولكنها تستحق برنامجًا فعّال لتطويرها. ويستطيعون الافتراض بالتأكيد أننا لسنا متخلفين ،عنهم وربمانتقدمهم في حل المشكلات التقنية وأننا أكثر قدرة منهم على تحمل تكلفة بُعدٍ جديدٍ وهامٍّ لسباق التسلح . قد يلاحظ القادة السوفيت أيضًا أنّ كثيرًا ،من المسؤولين والمعلقين قالوا إن الأمر سيكون أكثر خطورة، بل كارثيًا إذا شرع الاتحاد السوفيتي في برنامج دفاع مضاد للصواريخ الباليستية على نطاق واسع في حين لم تباشر الولايات المتحدة بذلك، وأنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تنافس في هذا المجال وتستمر فيه حتى وإن لم تستحق هذه الدفاعات التكلفة نظرًا لمزاياها. وقد يتذكر القادة السوفييت الطفرة التي طالت برنامجنا الدفاعي وصواريخنا الباليستية على وجه الخصوص والتي أطلقتها سبوتنيك والتخوف من وجود فجوة صاروخية، ولعلهم لاحظوا الإجماع شبه العالمي الذي يفيد بأنّ الولايات المتحدة لا تستطيع أن تحتل المرتبة الثانية في التطورات العسكرية المتقدمة من ناحية حجم الدفاعات المضادة للصواريخ الباليستية.
ومن المحتمل أن يكونوا قد أدركوا الأمر وتوصّلوا إلى تصوّر أن برنامجًا رئيسًا خاصًا بهم (خاصة لأن دفاعات المدينة بالكاد تُرى) سيوفر دافعًا أو تحفيزًا أو عذرًا في هذا البلد للمضي قدمًا في تنمية مماثلة، ربما بوتيرة يصعب مطابقتها. ولعلهم رأوا أنّ هناك قرارًا حدوديًا لم يُتّخذ بعد في هذا البلد، وقد يميلون إلى ذلك القرار

من خلال المسارعة في إنشاء برنامج خاص بهم أو المبالغة في تقدمهم.
يبرز هدوءهم إلى حدٍّ ما حيال هذا الموضوع. حتى إنّ المقارنة بين النسخ الأصلية والمعدلة من الإستراتيجية العسكرية للمارشال سوكولوفسكي تظهر توهينًا للثقة وتثبيطًا للحماس. وربما أشارت الولايات المتحدة ، من دون أن تقصد، إلى شيء ما يشبه "التهديد الرادع" عندما ينطبق على المخاطرة الخارجية، لكنه ينطبق في هذه الحالة على البرنامج السوفيتي الداخلي. وربما أُبلغوا بأنّ رد فعلنا على برنامجهم سيحقق أرباحًا منه وسيجعل سباق التسلح أكثر تكلفة وأكثر قوة، ليس فقط في الدفاعات المضادة للصواريخ الباليستسة بل أيضًا في أنواع الصواريخ الهجومية وأعدادها التي يجب شراؤها.

المفاوضة الضمنية على مستويات التسلح

فيما يتعلق بما نسميه "العدوان"، المتمثل بالاختراق العلني للحدود السياسية بالقوة العسكرية، تعتبر عملية الردع هذهأمرًا مسلمًا به. لكن تصبح عملية التفاوض أقل وضوحًا عندما يتعلق الأمر بالتجهيزات المحلية للأسلحة. فنهدد ،الاتحاد السوفيتي بأنه إذا سعى للحصول على ميزة استراتيجية من خلال غزو تركيا أو إيران سنرد بالعنف العسكري. نحن لا نهدد علانيةً بأننا سنرد بالعنف العسكري إذا سعى السوفيت للحصول على ميزة عسكرية من خلال شراء صاروخ كبير أو قاذفة قنابل أو إذا سعوا إلى حرماننا من قوة فعالة من خلال بناء دفاعات صاروخية ودفاعات قاذفة. **بشكل** عام نعتبر الحرب، حتى الحرب المحدودة للغاية، فعلًا علنيًّا يستدعي الرد العسكري، كما لا نعتبر تجهيز الأسلحة، حتى عندما تُوجّه ضدنا، استفزازًا علنيًا يتطلب الأعمال العدائية أو يبررها.
ومع ذلك، من حيث المبدأ، قد يُقابل تخزين الأسلحة بنية عدائية ردًّا عسكريًّا. و يقترح مفهوم الاستباقية إمكانية افتعال دولة معادية "أعمالًا عدائية" داخل حدودها، مما يستلزم ردًّا عسكريًّا سريعًا. اعتُبر عادة تعبئة القوات المسلحة بمثابة إعلان الحرب، فعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى استهدفت " ، "التهديدات الرادعة التي لم تنجح للأسف، أعمال التعبئة المحلية إلى جانب العدوان العلني . وكانت الحرب الوقائية ضد خصم مسلح احتمالًا على الأقل منذ أيام أثينا وأسبرطة.[73] وفي الآونة الأخيرة، انخرطت الولايات المتحدة في تهديدات عسكرية قسرية مباشرة لحرمان الاتحاد السوفيتي من الميزة العسكرية للنشر المسبق للصواريخ . في حين أنه من الأفضل أن يُنظر إلى كوبا على أنها خطوة سوفياتية سياسية وجغرافية ، إلا أنه من المفيد أيضًا اعتبارها جهدًا سوفيتيًّا لتحقيق ميزة عسكرية هجومية سريعة ومنخفضة التكلفة. ويُطرح سؤال مثير للاهتمام حول ما إذا كان برنامج عاجل مماثل داخل الاتحاد السوفيتي للحصول على قوة هجومية أولية مؤهلاً لعقوبات مماثلة .

في الحقيقة، تجري المفاوضة حيال تخزين الأسلحة، وإن كان ذلك بطريقة أقل وضوحًا من المفاوضة الإقليمية العلنية التي تتخذ شكل التحالفات وقرارات الالتزام والأفكار المتعلقة بالسياسة الانتقامية. وخلال فترة إدارة أيزنهاور، كانت ميزانية الدفاع الأمريكية بمثابة ضبط ذاتي للنفس على تخزين الأسلحة الغربية . وقد يكون الدافع اقتصاديًا بشكل أساسي، لكن من العدل أن يكون جزءٌ .من الدافع هو الرغبة في عدم تفاقم سباق التسلح حتى عندماأثارت " فجوة الصواريخ" المفترضة قلقًا شديدًا بشأن ضعف القوات الأمريكية الانتقامية في العام 1959 وأظهرت القيادة الجوية الاستراتيجية اهتمامًا بالغًا بالتوسيع السريع لحالة التأهب الجوي، ترددت الإدارة في الشروع في برامج عسكرية عاجلة وبرزت أدلة تفيد بأنّ إحجامها ناشئ عن تفضيلها عدم الاخلال بسباق

---

[2] ينقل الكورنثيون: " أنتم الأسبرطيون الوحيدون في هيلاس الذين يترقبون الأحداث ، معتمدين في دفاعكم ليس على العمل فحسب بل على جعل الناس يعتقدون أنكم ستتصرفون. كما لا تفعلون شيئًا في المراحل الأولى لمنع توسع العدو، بل تنتظرون ريثما يضاعف العدو قوته. بالتأكيد كنتم تتمتعون بالأمان واليقين الكافي ، أما الآن يتساءل المرء ما إذا كنتم تستحقون هذه السمعة. جاء الفرس، كما نعلم، من أقاصي الأرض ووصلوا إلى بيلوبونيز قبل أن تتمكنوا من وضع القوة المناسبة في الميدان لمواجهتهم. ويعيش الأثينيون قربكم، على عكس الفرس، ومع ذلك لم تلاحظوا وجودهم، وبدلًا من مواجهتهم اكتفيتم بالوقوف ساكنين والانتظار حتى تتعرضوا للهجوم، وبالتالي تخاطرون بكل شيء من خلال القتال مع الأعداء الذين أصبحوا أقوى بكثير مما كانوا عليه سابقًا." The Peloponnesian War, p. 50.

التسلح.
علاوة على ذلك، من بين جملةٍ من الموانع التي واجهت الدفاع المدني في هذا البلد على مدى السنوات القليلة الماضية، كان هناك رغبة في عدم إضافة بُعدٍ لسباق التسلح وإخفاء الشعور بقلقٍ شديدٍ بشأن الحرب العامة والحفاظ على استقرار ميزانية الدفاع .

كما بُذلت جهود مباشرة، في مفاوضات نزع السلاح، للتوصل إلى تفاهمات حول علاقة القوات المسلحة في كلا الجانبين. وباستثناء حظر التجارب، لم تؤتِ الجهود أُكُلها. وحظر التجارب، بغض النظر عن الإيجابيات والسلبيات التي قد أحدثها إلى الآن، يوضح بشكل وثيق مجموعة التهديدات والضمانات التي تتماشى، بشكل ضمني على الأقل، مع أي عملية مفاوضة. بالإضافة إلى الحجة، "لن نفعل إذا لم تفعل"، برزت حجة ، "وسنفعل إذا فعلت ."
ازدادت ميزانية الدفاع بشكل هائل وأكثر وضوحًا وطرحها الرئيس كينيدي في صيف العام 1961 كردٍّ فعل على استفزازات برلين في ذلك العام. كما أنّ استجابة خروتشوف السريعة إلى جانب الزيادات المعلنة في الميزانية الخاصة به في ذلك الصيف جعلت العملية تبدو إلى حد كبير مثل التفاوض في التمثيل الإيمائي. إنّ حقيقة عدم قدرة خروتشوف أو عدم رغبته حتى في توضيح كيفية إنفاق المال، وحقيقة أنّ كثيرًا من الزيادات في الإنفاق الأمريكيارتبطت فقط بشكل غير مباشر بمشاكل برلين التي أدت إلى تلك الزيادة، أكدتا التفسير القائل بأن هذه الزيادات كانت بمثابة عملية مفاوضة فعالة وتهديدات وردود بواسطة سباق التسلح .
وعندما انهار مؤتمر القمة في باريس فيأيار/ مايو 1960 عقب حادثة طائرة التجسس الأمريكية يو-2، أظهر خروتشوف حساسيته تجاه عملية المفاوضة هذه. ورداً على سؤال أحد المراسلين عن سبب حالة تأهب القوات الأمريكية في الليلة السابقة ، أشار إلى احتمال كونها محاولة من الإدارة الأمريكية لاستمالة دافعي الضرائب الأمريكيين من أجل زيادة ميزانية الدفاع. في ذلك التعليق، بدا مدركًا لمفاوضة تخزين الأسلحة التي تجري بيننا وحذّر من العلامات المبكرة لسباق التسلح المتفاقم .

تحقيق أهداف القوة العسكرية
أتساءل ما الذي نحققه على صعيد القوة العسكرية. ،أفكر بشكل خاص في القوات النووية الاستراتيجية والقاذفات والصواريخ متوسطة وطويلة المدى. نحن نحقق شيئًا شفهيًا على الأقل ، لأنّ الاقتراحات الأكثر إثارة للإهتمام حول نزع السلاح والتي طُرحت في جنيف تميل إلى الاهتمام بتخفيض عديد القوات وتجميدها وما إلى ذلك. وبغض النظر عن نزع السلاح، يجب أن ترتبط أهداف القوة الأمريكية إلى حد ما بعدد القاذفات والصواريخ التي نعتقدأنّ الاتحاد السوفيتي يملكها أو سيحصل عليها، وربما يرتبط تخزين الصواريخ في الاتحاد السوفيتي بطريقة ما بحجم القوات الغربية. فعندما يعلن وزير الدفاع عن العدد الإجمالي للصواريخ أو الغواصات أو القاذفات بعيدة المدى التي تخطط هذه الدولة لامتلاكها خلال فترات لاحقة في المستقبل، فإنه يقدم إرشادات لتنظيم القوات السوفيتية في الوقت نفسه.

ومن المفترض أن البرامج السوفيتية، إلى الحد الذي يمكننا إدراكها بكل ثقة، تؤثر على برامجنا. وربما تعلّم القادة السوفيت أنّ أسهل طريقة لإضافة قوة تفاوضية لأولئك الموجودين في الولايات المتحدة و الذين يرغبون في مضاعفة قوتنا الصاروخية هي تعزيز قوتهم الصاروخية أو إظهار أنهم على وشك تعزيزها أو إيجاد طريقة مقنعةلادعاء أنها ستكون أكبر مما توقعنا . ولعلّهم يعلمون أنهم إذا كشفوا عن قاذفة قنابل ثقيلة تفوق سرعة الصوت مع أدلة على شرائها بأعداد كبيرة، فستزداد القوة التفاوضية في هذا البلد لصالح الذين يريدون قاذفة أسرع من الصوت. وقد تزداد لأسباب وجيهة أو لأسباب سيئة ، لكنها ستزداد.

إذًا، يجب على كل واحد منا أن يؤثر من خلال برنامجه على الآخر بطريقة ضمنية وغير صريحة. ومن المؤكد أن

التأثير معقد ومتفاوت وغير مباشر وأحياناً غير منطقي، ويعتمد بلا شك في كثير من الأحيان على توقعات غير دقيقة لبرامج بعضهم البعض. لكن التأثير موجود، فلم يدرك السوفيت على الأرجح عندما أطلقوا أول قمر صناعي باسم سبوتنيك إلى مدارهم أنهم كانوا يفعلون للقوات الإستراتيجية الأمريكية ما فعله الغزو الكوري في وقت سابق للبرامج العسكرية الغربية.
ربما خمّنوا ذلك ، وإن لم يخمنوا، فيجب أن يعلموا بأنّ إنجازاتهم المبكرة في مجال الصواريخ شكّلت حافزًا قويًا لتطوير الأسلحة الاستراتيجية الأمريكية. وكان تخزين القاذفات الأمريكية في الخمسينيات من القرن الماضي انعكاسًا لقوات القاذفة السوفيتية المتوقعة والدفاعات الجوية. ولم تحفّز "فجوة الصواريخ" في الولايات المتحدة أواخر الخمسينيات من القرن الماضي على البحث والتطوير فحسب، بل شجعت أيضًا على شراء الأسلحة . ويبقى حصول السوفيت على مكاسب صافية من إقناع الغرب بفجوة الصواريخ في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي موضع تساؤل، لكن مما لا شك فيه أنّ المعتقدات الأمريكية قد ساهمت في تحسين الأداء النوعي للقاذفات والصواريخ الأمريكية وبعضها ازداد عددها.

يتضح هنا أن ما يسمى بمشكلة "التفتيش" التي نوقشت على نطاق واسع فيما يتعلق بنزع السلاح لا تتعلق في الواقع بنزع السلاح أكثر من تعلقها بالتسلح. ولطالما برزت مشكلة "التفتيش" لدينا ، فبوجود اتفاقات نزع السلاح أومن دونها، تظهر حاجة ماسة وملحة في أن نعرف بأكبر قدر ممكن من الدقة الاستعدادات العسكرية التي يقوم بها الجانب الآخر. كما علينا أن نعلم عديد القوات المعادية وميزتها من أجل الردود السياسية والعسكرية العلنية في جميع أنحاء العالم إلى جانب برامجنا العسكرية الخاصة. وعند تحديد ما إذا كان التخطيط لـ 20 أم 200 غواصة من طراز بولاريس أو لـ 500 أو 5000 جندي وما إذا كان يجب أن تتمتع طائرة قاذفة جديدة بقدرات خاصة ضد أهداف معينة وعند التوصل إلى قرارات بشأن قيمة الدفاعات وأدائها ضد الصواريخ البالستية العابرة للقارات وعند تحديد ما ينبغي أن تتضمن حمولة الصاروخ الذي نبنيه وكيفية إعداد ،مواقع الصواريخ لدينا يتعين علينا تقدير القوات العسكرية المحتملة التي ستواجهنا عامًا بعد عام طوال فترة التخطيط.

و يتعين علينا استخدام المعلومات التي يمكننا الحصول عليها، سواء من المعلومات الاستخبارية أحادية الجانب أو من مصادر أخرى. وإذا قررنا أن نمتلك بصورة منفردة القوة نفسها التي يمتلكها الإتحاد السوفيتي أو ضعفها أو عشرة أضعاف هذه القوة خلال العقد المقبل، فمن المهم أن نعلم ما يفعله السوفيت وكأننا عقدنا اتفاقًا تفاوضيًا يقضي بأن نكون أقوياء بالقدر نفسه، أو بمقدار الضعف أو عشرة أضعاف خلال العقد.
إنّ الاختلاف على ما يبدو وفقًا لاتفاقية نزع السلاح ، يعتبر (على الأقل في الغرب) احتياج كل طرف إلى معلومات حول ما يفعله الآخر أمرًا مسلّمًا به، بل من المسلم به امتلاك كلّ طرف مصلحة في عرض برنامجه للآخر من أجل الحفاظ على الاتفاقية. لكن يجب أن يكون هذا صحيحًا بالقدر نفسه من دون أي اتفاق: فربما قد عانى السوفيت في النهاية من اعتقادنا بفجوة الصواريخ إلى حد كبير بالطريقة التي سيعانون بها بموجب اتفاقية نزع السلاح التي لم توفر لنا ضمانات كافية بشأن وتيرة برنامجهم. وإذا أصررنا على نسبة معينة من التفوقوبالغنا في تقدير ما يمتلكه السوفيت، فلن ننفق مزيدًا من الأموال فحسب، بل يتعين عليهم أيضًا إنفاق المزيد. عليهم مجاراتنا بذلك، وقد "يبرر" هذا العمل أثر البرنامج الرجعي الذي بدأناه على أساس تقديراتنا الأولية المبالغ فيها .
لا شك في وجود نوع من التفاعل بين قوى الجانبين، لكن لا يتضح أي حوار فعلي. و نادرًا ما يكون هناك إشارة عامة إلى الكيفية التي تتكيف بها خطط القوة العسكرية الاستراتيجية الأمريكية مع التغيرات في الموقف السوفيتي .
لا تقول وزارة الدفاع إن برنامجها للسنوات القادمة يتضمن هدفًا معينًا محددًا سيرتفع أو ينخفض بمئات الصواريخ وفقًا لعدد الصواريخ التي يبدو أن الاتحاد السوفيتي سينشرها[74]، كما لا يبدو أبدًا أنّ تهديدًا واضحًا

[3] سيكون هناك سابقة لذلك. قال ونستون تشرشل، مخاطبًا مجلس العموم في العام 1912 بصفته اللورد الأول للأميرالية ، "وضع بوضوح، بموافقة

بتعزيز القوة الأمريكية يمكن أن يوَجّه إلى الروس لردع تخزينهم للسلاح. فأيٌّ مفاوضة تجريها الحكومة الأمريكية مع الحكومة السوفيتية حول مستويات القوة هي بالتالي غير واضحة تمامًا، وربما يشوبها الجهل، وبالطبع لا يُرتجى أي التزام منها. أما الزعماء السوفييت فيبدون أقل وضوحًا فقط لأنهم أقلّ قدرة على التواصل مع العالم الخارجي.

الردود في سباق التسلح

على الأمد القصير، يمكننا بناء خططنا العسكرية وفقًا للقرارات التي سبق أن اتخذها السوفيت والبرامج التي سبق أن بدأوا بها. هناك مهلة زمنية كبيرة في شراء الأسلحة وتطويرها ، وبالنسبة إلى بعض الفترات التي تقاس بالسنوات بدلاً من الأشهر، فمن المحتمل أن يكون من الآمن تحديد برامج العدو بدلاً من التفكير في التأثير عليها ، ولعلّه فعلٌ آمنٌ بديلٌ عن التأثير عليها سلبًا. ويمكننا على الأرجح زيادة الإنتاج العسكري السوفيتي في غضون عام أو عامين، تمامًا كما يمكنهم زيادة إنتاجنا من خلال أفعالهم ، و من غير المحتمل أن يتباطأ أي منا بشكل كبير بسبب أي أحداث قصيرة الأمد من دون تغير في النظام أو اكتشاف أن معلومات المرء كانت خاطئة تمامًا لعدة سنوات. (لم يؤدِّ تلاشي "فجوة الصواريخ" إلى عكس القرارات التي أثارتها في وقت سابق .)
لكن عند التفكير في العقد القادم بأكمله واعتبار "سباق التسلح" تفاعلًا بين جانبين)في الواقع ، من بين عدة جوانب) علينا أن نأخذ في الاعتبار بعض "الردود" في تخطيطنا العسكري ؛ أي يجب أن نفترض أنه خلال فترة زمنية ملحوظة، تستجيب البرامج السوفيتية لما تعتبره "تهديدًا" لها، وتعكس برامجنا بدورها ما نعتبره ذلك "التهديد". وهكذا، بحلول نهاية العقد، قد نتفاعل مع القرارات السوفيتية التي كانت بدورها استجابة لقراراتنا في وقت مبكر من هذا العقد والعكس صحيح. كان ينبغي على السوفييت أن يدركوا في العام 1957 أن متطلباتهم العسكرية في منتصف الستينيات ستكون، إلى حدٍّ ملموس، نتيجة لبرامجهم العسكرية وعلاقاتهم العامة العسكرية في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي.

هذه هي عملية الردّ من حيث المبدأ، لكن يعتمد تشغيلها على دقة الإدراك والمعلومات والتحيزات في عملية التقدير والمهلة الزمنية في القرارات المتعلقة بالشراء العسكرية وجميع التأثيرات السياسية والبيروقراطية التي تسببها النزاعات بين الخدمات والخلافات حول الميزانية ومفاوضات التحالف وما إلى ذلك .

و السؤال المهم هو مدى حساسية أي منا في الواقع تجاه برنامج الآخر. لمقاربة هذا السؤال، يجب علينا الاستفسار عن الطرق التي يتفاعل بها أي منا مع الآخر. وبالتأكيد، لا يعود هذا التفاعل إلى الدراسة المتأنية والإسقاط لسلوك الطرف والاستجابة المتأنية فحسب. كما لا تنتج القرارات العسكرية لأي من الجانبين عن حسابات عقلانية لاستراتيجية مناسبة تستند إلى تقييم متفق عليه للعدو. تنتج هذه القرارات بهذا الشكل إلى حدٍّ ما، لكنها تعكس أشياء أخرى.
أولاً، قد يكون هناك مقدار معيّن من التقليد التام وقوة الاقتراح. عادة ما يكون هناك مفهوم واسع الانتشار مفاده أنه لكي يتفوق المرء على العدو، يجب أن يتفوق عليه في جميع الأصعدة. ويُفترض بأنه إذا أحرز العدو تقدمًا في اتجاه معين، فعليه أن يعرف ما يفعله، ويجب أن نحقق على الأقل تقدمًا متساويًا في هذا الاتجاه. يبدو

مجلس الوزراء، المبادئ التي ينبغي أن تحكم بناءنا البحري في السنوات الخمس المقبلة، ومعايير القوة التي ينبغي اتباعها في السفن الرئيسة. كان هذا المعيار على النحو التالي: ستين في المائة من البوارج الحربية في ألمانيا طالما التزمت ببرنامجها الحالي المعلن ، وسفينتان مقابل كل سفينة إضافية وضعتها .
Winston S. Churchill, The World Crisis 1911-1918 (abr. and rev. ed. London, Macmillan, 1943), pp. 79-80

أنّ هذا هو الحال سواء في الحرب الاقتصادية أو الطائرات التي تعمل بالطاقة النووية أو المساعدات الخارجية أو الدفاعات المضادة للصواريخ الباليستية أو مقترحات نزع السلاح. ويبدو أنّ رد الفعل هذا يعتمد على الحدس . قد تكون فكرة جيدة، لكنها حدس.
ثانيًا، قد تذكرنا أفعال العدو ببساطة بأشياء أغفلناها أو تؤكد على التطورات التي لم نوليها سوى القليل من الاهتمام.

ثالثًا، قد يكون لأداء العدو بعض "القيمة الاستخبارية" الحقيقية في توفير المعلومات حول ما يمكن فعله . وربما كان للسبوتنيك السوفيتي وبعض العروض الفضائية السوفيتية الأخرى بعض القيمة الواقعية في إقناع الأمريكيين بأن بعض القدرات في متناول اليد. ويجب أن يكون تفجير الولايات المتحدة للأسلحة النووية في العام 1945 مهمًا ،بشكل مماثل في التوضيح للسوفيت، كما هو الحال بالنسبة لأي شخص آخرأنّ الأسلحة النووية كانت أكثر من مجرد احتمال نظري وأنه من الممكن بناء سلاح يُنقل بالطائرة .

رابعاً، تعود كثيرٌ من القرارات في الحكومة إلى المفاوضة حول المصالح أو الأوامر. وقد يوفر الأداء أو السوفيتي على تطور معين حجة قوية لطرف أو آخر في النزاع حول الأسلحة أو مخصصات الميزانية.

خامساً، تمتلك كثيرٌ من القرارات العسكرية دوافع سياسية مستوحاة من مصالح أعضاء معينين في الكونغرس أومثارة بسبب تعليق صحفي. إن الإنجازات السوفيتية التي تبدو وكأنها تحدٍّ أو تضع الأداء الأمريكي في مكان سيئ قد يكون لها، سواء كانت مفيدة أم لا، بعض التأثير على عملية القرار السياسي.[75]

وفي كل عمليات التأثير هذه، لا توفر الحقائق القوة المحفزة بل المعتقدات والآراء القائمة على أدلة غير كاملة التي توفر ذلك.

ولا أرى أي سبب لافتراض أنّ السوفيت يتصرفون بطريقة عقلانية ومدروسة أكثر من الغرب . إنهم بالتأكيد يعانون من الجمود في الميزانية ونزاعات حول المصالح واختبار الأيديولوجية والقيود الفكرية للبيروقراطية السياسية إلى جانب المعلومات الخاطئة. علاوة على ذلك، نتصرف والسوفييت أمام جمهور من بلدان ثالثة و غالبًا ما تكون السمعة على المحك في التنافس على تطوير الأسلحة ويمارس جمهور من المنطقة الثالثة بعض التأثير غير المنظم في تحديد خطوط التطوير المعينة التي تدفعنا نحن والسوفييت لمتابعتها .

بشكل عام، لا تظهر الأدلة فهم السوفيت لعملية التفاعل هذه وتلاعبهم بها بذكاء . إذا نظرنا إلى الماضي، فإن الحرب الكورية لم تكن لتخدم المصالح السوفيتية، بل أقحمت الولايات المتحدة في سباق التسلح ولم تدفع أحد لأخذ الناتو على محمل الجد.
وربما غُرِّر بالسوفيت للحصول علىسمعة قصيرة الأمد من نجاحاتهم الأولية في الفضاء ومن المحتمل أنهم أعربوا عن أسفهم لضرورة مناشدة الجمهور العام بطريقة كان لا بد أن تحفز الولايات المتحدة. و مهما كانت المكاسب السياسية التي حصلوا عليها من فجوة الصواريخ قصيرة الأمد التي أنشؤوها أو رضوا بها، فإنها لم تحفز

[75] يؤثر "الأسلوب" أحيانًا في الاهتمامات العسكرية ، فالعلماء الذين لم يأبهوا بالقنابل "الكبيرة " قبل تفجيرالسوفيت لسلاح يبلغ ستين مليون طن في القطب الشمالي فيالعام 1961، بدا أنهم "يكتشفون" أمورًا مثيرة للاهتمام حول الأسلحة الكبيرة جدًا، وامتلكوا مزيدًا من الحقائق في متناول أيديهم بعد ذلك بوقت قصير. وأصبحت الدفاعات المضادة للصواريخ الباليستية شائعة إلى حدٍّ ما في أوائل الستينيات من القرن التاسع عشر من خلال تحفيز الاتحاد السوفيتي. وهذا الاتجاه بالطبع ليس خاصًا بالبرامج العسكرية، فاللياقة البدنية والفقر مثل الفضاء، يبرزان الظاهرة نفسها. ولعلّ الأسلوب يعدُّ جيدًا إن كان انتقائيًّا بشكل معقول، فقد يكون من المفيد التركيز على بعض التطورات بدلاً من تقسيم الاهتمام إلى مزايا البرامج، خاصة إن كان لا بد أن يصل الاهتمام إلى "الكتلة الحيويةقبل أن يتمكن الناس من التجمع والتواصل ". ومن الواضح أن هذا شيء يمكن توفره بسهولة.

البرامج الإستراتيجية الغربية فحسب، بل ربما أثارت رد فعل تسبب في أن يُنظر إلى السوفيت بشكل مريب في الوقت الحاضرأكثر مما قد تستدعي الإنجازات في الواقع. ربما تباطأ السوفيت في تقدير الطريقة التي يتفاعل بها الأمريكيون، أو ربما يتعرضون أيضًا لضغوط داخلية تمنعهم من اتباع استراتيجية مثالية في سباق التسلح . لكن إذا لم يفهموا بمفردهم مدى تفاعل البرامج الغربية لبرامجهم ، فربما يمكننا تعليمهم .

حدثت مثل هذه الأشياء. اختبر صامويل ف. هنتنغتون عددًا من سباقات التسلح النوعية والكمية خلال القرن منذحوالى العام 1840، ووجد حالات تخلت فيها إحدى القوى في النهاية عن تحدي سيادة قوة أخرى . " وهكذا انتهىالسباق البحري المتقطع الذي استمر خمسة وعشرين عامًا بين فرنسا وإنجلترا في منتصف ستينيات القرن التاسع عشر عندما تخلّت فرنسا عن أي جهد فعليّ لتحدي نسبة 3:2 التي أظهرت إنجلترا الإرادة والقدرة للحفاظ عليها." ويشير مع ذلك، إلى أنه "في تسعة سباقات من أصل عشرة كان شعار الدولة المنخرطة في التحدي إما "التعادل" أو "التفوق". وفي حالات نادرة فقط يهدف المتحدي إلى أقل من هذا، ما لم تتحقق المساواة أو التفوق، فمن غير المرجح أن يكون سباق التسلح ذا جدوى."[76] ومع ذلك، فإن البيان الأخير ربما يكون أكثر صلة بفترة ما قبل الحرب النووية، حيث كانت القوة العسكرية للدفاع الفاعل (أو الهجوم العلني) بدلاً من كونها رادعًا قائمًا على إمكانيةالإنتقام. في النهاية، اكتفى البريطانيون بقدرة دفاعية قوية، تمثّل بأسطول بحري، ويمكنهم فعل ذلك لأن بريطانيا كانت جزيرة و لم تكن تكنولوجيا الحرب البرية في القارة قادرة على التمييز بشكل صريح بين القوة الهجومية والدفاعية، وأي شيء أقل من التعادل يعني الهزيمة المحتملة .

من الصعب تصديق اعتراف الاتحاد السوفيتي الصريح القاضي بتصالحه مع الدونية الدائمة. و سيكون من الصعب عليهم حتى الاعتراف بذلك لأنفسهم. ومع ذلك، يمكن تثبيط توقعاتهم الحقيقية بشكل كبير حول ما يمكنهم تحقيقه في سباق التسلح. وعلى مستوى الأسلحة الاستراتيجية، كان عليهم لسبب أو لآخر، أن يكتفوا بالدونية خلال الفترة بأكملها منذ العام 1945 وقد يستطيعون إقناع أنفسهم إلى أجل غير مسمى بشيء أقل قوة وتنوعًا وتكلفة مما تشتريه الولايات المتحدة . على أي حال، قد يعتقدون بعدم استطاعتهم على تحقيق القدرة على توجيه الضربة الأولى بما يكفي لنزع سلاح الولايات المتحدة إلى حد كافٍ لجعلها جديرة بالاهتمام .

إذا حاول القادة السوفيت إدراك الارتباط بين مستوى قوتنا ومستواهم، فهل يرون أي ارتباط وثيق بين تلك العلاقة ومقترحات نزع السلاح التي نقدمها في جنيف؟ من الصعب قول هذا. ولأسباب غامضة، ظهر استعداد للتوصل إلى مقترحات نزع السلاح لافتراض أنّ نوعًا من التكافؤ أو المساواة هو الأساس الوحيد الذي يمكن للجانبين أن يتوصلوا من خلاله إلى اتفاق. وتفترض مفاوضات نزع السلاح أيضًا فشل الأسلحة بدلاً من الحدّ من استخدامها أوتقدّمها بشكل أقل مما يمكن أن تفعله بخلاف ذلك . (إذا لم يكن الأمر كذلك، أي إذا اعتُرِف بالتجميد طوال الوقت كإجراء صارم للحد من التسلح، لم يكن من السهل إخفاء تفاهة "التفتيش المتناسب مع نزع السلاح ".) لكن إذا شعر القادة السوفيت بانخراطهم في حوار ضمني حول القوى الإستراتيجية، فمن المحتمل أن يتصوروه حوارًا تهتم به الولايات المتحدة من ناحية مدى التفوق الذي تريده على المستوى الاستراتيجي وأين يمكن تقليص المخزون المتزايد من الصواريخ. وهكذا يستند كلٌّ من الحوار الواعي والمفصّل في جنيف والحوار الغامض و الأقل وعيًا الذي يستمر في واشنطن وموسكو إلى مقدمات بديلة، ربما بشكل صحيح ، يتعلق حوار جنيف بما قد يعتبره الغرب مناسبًا إذا تغير أساس العلاقات العسكرية برمته بين الشرق والغرب بشكل رسمي.

---

[76] Samuel P. Huntington, "Arms Races: Prerequisites and Results," Public Policy, Carl J. Friedrich and Seymour E. Harris, eds. (Cambridge, Harvard University Press, 1958), pp. 57, 64

وإذا كان هذا الحوار المستمر، والذي يعتبر مهمًا فيما يتعلق بالتخطيط العسكري ،يتلقى جزءًا يسيرًا من المساعدةمن خلال المحادثات اللفظية الجارية في جنيف، فهل أعاقه الجانبين في الواقع؟ وهل تصلنا رسالة غير واضحة من القادة السوفيت، وبدورهم يرسلون رسالة إلينا، بسبب الضجيج الصادر من جنيف والغموض الذي يحوم حول صدق الأصوات المنبعثة؟

اعتدت على القلق بشأن هذا، وقد تكون مفاوضات نزع السلاح تدخلاً صاخبًا في الأمور التي يمكن تحديدها بدقة على أنها " ضبط التسلح". لكنني أشك في ما إذا كانوا يعرقلون بشكل كبير القدرة السوفيتية على إيصال الرسالة من واشنطن ما لم يكن القادة السوفييت غير منسجمين لدرجة أنهم لن يفهموا الرسالة على أي حال. (قد يفتقرون إلى الانسجام كما يوحي تجاوزهم الكوبي، لكن لا يمكننا إلقاء اللوم على جنيف). كنا نعاني في أمريكا من انتشار ماركات السجائر في السنوات الأخيرة وليس انتشار الأسلحة النووية بالإضافة إلى المدخنين المتحمسين لتجربة علامات تجارية جديدة، وعادة ما يحرصون على التمييز بين المنتجات التي تحتوي على المنثول وتلك العادية. على حد علمي، لم تتواطأ شركات تصنيع السجائر مع ملايين العملاء على استخدام رمزٍ ما، وربما لم يكن هناك حتى بين الشركات المصنعة، ومع ذلك ظهرت علامة ملونة وموثوقة إلى حد ما حيث يجب أن تكون السجائر التي تحتوي على المنثول في علب خضراء أو زرقاء مائلة إلى الخضرة. أعتقد الآن أنّ القادة السوفيت قد أدركوااحتواء البيانات الواردة في جنيف ليست بيانات عادية.

قد لا يستسيغ دعاة نزع السلاح فكرة الوصول إلى أي تفاهم مع الاتحاد السوفيتي على صعيد القوة من خلال عملية التخطيط العسكري وحوار غير واضح مع العدو وغير قابل للتنفيذ عند التوصل إليه ولا يخضع للتفتيش إلا من خلال إجراءات استخباراتية أحادية الجانب وتعكس فكرة كل جانب عن التفوق المناسب أو الدونية المقبولة. وقد لا يميل معارضو نزع السلاح إلى فكرة تكيّف أهداف ،الفرع التنفيذي أو قسم الدفاع حتى عن غير قصد، مع السلوك السوفيتي أو محاولة إدراك نوايا العدو والتلاعب بها . لكن هذه العملية مهمة للغاية بحيث لا يمكن تجاهلها وطبيعية للغاية بحيث لا تثير الدهشة، كما أنها ليست فكرة جديدة.
في العام 1912، انزعج تشرشل من الخطط المتعلقة بعمليات الشراء البحرية لحكومة القيصر، والتي كانت على وشك شراء إقليم مرة أخرى بعدد المدرعات البحرية التي توقعها تشرشل . وتساءل عما إذا كان الألمان قد خمنوا أن نتيجة توسعهم البحري ستسفر عن توسعٍ بريطانيٍّ مماثلٍ، مع إنفاق مزيد من الأموال وتفاقم التوترات وعدم تحقيق أي مكسب في المنافسة لأي منهما . أرسل مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون الحرب إلى برلين للإبلاغ بأنّه إذا تمسك الألمان بخطتهم الأساسية، فإنّ البريطانيين سيظلون متمسكين بخطتهم ؛ وإلا فإن بريطانيا العظمى ستضاهي الألمان اثنين مقابل واحد في سفن إضافية. واعتقدتشرشل أنه إذا لم يرغب الألمان بالحرب حقًا، فسيذعنون للاقتراحات ولن تخسرهم المحاولة شيئًا.

إذًا، لا ضير في المحاولة. فلم يبد تشرشل في مذكراته أي ندم على الفكرة والمحاولة، ولم يفكر في "اتفاقية نزع السلاح" بل أمل ببساطة في ردع سرعة سباق التسلح من خلال إيصال رد الفعل البريطاني . لقد فعل ذلك عن يقين تام بعيدًا عن التواضع والغطرسة.[77] وقبل عقود، أُقنع الفرنسيون بفشلهم في محاولة تجاوز الحمولة البحرية البريطانية وكان من المنطقي معرفة إمكانية اتفاق الألمان مع المبدأ نفسه. كانت فكرة جيدة مثل فكرة "الخط الساخن" اليوناني للفرس لكنها نُفّذت بناءً على يقين تام ومن دون قيد ؛ فلم يتعرض المبعوث للاغتيال في معسكر العدو ولم تُؤجّل عمليات الشراء البحرية انتظارًا النتيجة .

في الأساس، لا تختلف عملية تثبيط عزيمة السوفيت في سباق التسلح عن محاولة إقناعهم بأنهم لا يحققون شيئًا

[77] The World Crisis, pp. 75-81

في معاملتنا بقسوة في برلين. ففي برلين، كما في كوبا، حاولنا تلقينهم درسًا حول ما يمكن تسميته بـ "التعايش السلمي" إن لم يفقد المصطلح مصداقيته بسبب الاستخدام السوفيتي. لقد شاركنا في الحدث الكوبي في عملية تهدف إلى تعليم السوفيت شيئًا ما حول ما يمكن توقعه منا وثنيهم عن القيام بحسابات خاطئة في المستقبل قد تكون مكلفة لكلينا.
كما حاولنا، بالقرب من برلين، إقناعهم بأن بعض مسارات العمل محكومة بالفشل، وربما نستطيع الاتصال بشيء يء مشابه فيما يتعلق بحشد الأسلحة.

يبدو أنه من المفيد امتلاك نية لإدارة سباق التسلح خلال العقد أو العقدين المقبلين. وافتراض أننا لن نستطيع إقناع السوفيت، على الأقل مؤقتًا، بأن هذا كان سباقًا لا يمكنهم الفوز به يعتبر هزيمة مبكرة. ويجب أن ينطبق مبدأ"الاحتواء" على الاستعدادات العسكرية السوفيتية. و مهما قُيِّدوا بأيديولوجية تجعل من الصعب عليهم الاعتراف بأنه من الأفضل احتواؤها، يجب أن يتمتعوا بالقدرة على قبول حقائق الحياة . وربما يمكن جعل الرد الأمريكي يبدو وكأنه حقيقة من حقائق الحياة.

هذا أحد أهداف "ضبط التسلح" لكنه يختلف عن الصيغة المعتادة منه من عدة نواحٍ . أولاً، لا يبدأ الأمر بافتراض أنّ اتفاقيات الأسلحة مع الأعداء المحتملين ملزمة بشكل أساسي بالاعتراف بنوع من التكافؤ . (لكن نظرًا لوجود طرق مختلفة لقياس القدرة العسكرية ، فمن الممكن السماح لقوة أدنى أن تدّعي، وربما تعتقد، بالتكافؤ وفقًا لمعايير معينة.) ثانيًا، يستند أحد هذه الأهداف بوضوح إلى فكرة أن المفاوضة على الأسلحة تنطوي على التهديداتوالعروض على حدٍّ سواء.

من غير اللائق في مفاوضات نزع السلاح التهديد صراحةً بوقوع سباق تسلح متفاقم باعتباره تكلفة الخلاف. لكن بطبيعة الحال، فإنّ الدافع للموافقة على أي تعديل متبادل للتسلح يجب أن يكون نوعًا من التهديد الضمني بعواقب عدم الاتفاق. وتتمثل الخطوة الأولى نحو حثّ عدوٍّ محتملٍ على التخفيف من تخزين أسلحته في إقناعه بأنما سيخسره أكثر مما سيكسبه من خلال الإخفاق في أخذ رد فعلنا في الاعتبار. (قد يكون من الحكمة أيضًا التخطيط لحشدٍ عسكري مفرط نوعًا ما والإبلاغ عنها مقارنة بالقوة السوفيتية من أجل تعزيزأسبابهم التي تسهم في تعديل برنامجهم الخاص . هذا النوع من الأشياء غير معروف فيالمفاوضة الجمركية.)

بطبيعة الحال، لا يمكن وصف بعض الأبعاد المهمة لتخزين الأسلحة بأنها "سباق تسلح ". فكثيرٌ من المنشآت العسكرية والعتاد العسكري الجيد ليس تنافسيًا، فالمنشآت تقلّل الإنذارات الكاذبة وتمنع الأعمال المفاجئة وغير المصرح بها والتي قد تؤدي إلى الحرب والعديد من التحسينات الأخرى المتعلقة بالثقة التي من شأنها أن تساعد في الحفاظ على السيطرة في السلم أو حتى في الحرب. وهذا يعني أنه لا ضير في إحراز الطرف الآخر تقدمًا في تلك القدرات الخاصة. في الواقع، قد تكون هذه القدرات مرغوبة في قوة معادية كماهي مرغوبة في قوة الفرد. قد لا نتفاعل مع الخطوات المعينة التي يتخذونها على طول هذه الخطوط ، لكن إذا فعلنا ذلك فلن نعوض بعض القيادات التي فقدناها. إن تشديد القوة الصاروخية أو تشتيتها ضمن ميزانية ثابتة قد يمثل "تحسنًا" في الموقف الاستراتيجي لدولة ما ، لكن قد لا يستنكره الجانب الآخر بشكل خاص، فقد يتصرفالبلد الثاني في تخطيطه منتهجًا سبيل الأمن وليس التهديد . إنّ سباق الصواريخ من ناحية تطويرها يختلف عن ذلك المتعلق بعددها. إن الوصول إلى الاتحاد السوفيتي هو نوع رد الفعل الذي يمكن أن يتوقعوه منا ، وبالتالي ، يتضمن أكثر من مجرد خطة كمية ؛ إنه ينطوي على التوصل إلى مفهوم حول أنواع برامج الأسلحة التي تبدو أقل استفزازًا وتلك التي قد تبدو أكثر استفزازًا. فالقضية الكوبية تذكير باحتمال وجود اختلاف .

إذا أخذنا مشكلة إدارة سباق التسلح على محمل الجد خلال محاولتنا للتخطيط لعقدٍ أو أكثر، وفكرنا في التأثير الحاصل بين برامجنا وبرامج السوفيت ، فعلينا الانخراط في تمرين جديد تمامًا يتمثل بالتفكير في نوع موقف القوة العسكرية الذي نودّ أن يتبناه السوفييت . وفي المباحثات المتعلقة بالسياسة العسكرية، عادة ما نتعامل مع الموقف السوفيتي كأمرٍ مسلّم به أو أمرٌ تحدده عوامل خارجة عن سيطرتنا والتي يجب أن نستجيب لها بطريقة مناسبة. نتيجة لذلك، لا مكسب من التفكير في أولوياتنا وسط مواقف السوفيت وعقائدهم وبرامجهم. لكن إذا بدأنا في دراسة كيفية تأثيرنا على الموقفالسوفيتي، فعلينا أن نفكر في التطورات السوفيتية البديلة التي نفضلها وتلك التي نستنكرها.

من الناحية الكمية، يتطلب منا أن نقرر ما إذا كنا نريد الحد الأقصى أو الحد الأدنى من الجهد السوفياتي .أما من الناحية النوعية ، يتطلب الأمر منا النظر في أنظمة الأسلحة السوفيتية البديلة والمخططات العسكرية. كما أنّ أنواعالنزاعات التي تنشأ بيننا أحيانًا في هذا البلد حول الضربة الأولى مقابل قوات الضربة الثانية ومزايا الدفاعات الإيجابية والسلبية للبلاد والقوة المضادة أو عقيدة الحرب العامة التي تدمر المدينة ومزيج القوى بين القارات والقدرة المحدودة على الحرب يمكن أن تنشأ داخل الاتحاد السوفيتي أيضًا . وإذا أردنا التأثير على نتيجة تلك النزاعات سواء كانت منتشرة أو غير مباشرة على الرغم من أنها قد تكون كذلك ، فعلينا أن نقرر في أي اتجاه نريد أن نمارس هذا التأثير.

قمع النزاع

من بين جميع المسائل العسكرية التي تتواصل بشأنها الحكومتان الأمريكية والسوفيتية، لا شيء يعتبر أكثر أهمية من كيفية شن حرب كبرى إذا وقعت بالفعل. هذه المسألة مهمة لأنها قد ترتبط بحجم الدمار في مثل هذه الحرب أكثر من ارتباطها بالقدرة المدمرة المتراكمة في القوات ، وهي مسألة يعتبر التواصل أمرًا ضروريًا لها . وقد تكون التوقعات التي تم التوصل إليها قبل الحرب حاسمة ليس فقط في إنجاح البحث عن حدود مجدية، بل حتى في جعل الجهود جديرة بالاهتمام وجعل الحكومات حساسة تجاه الفرضية.

اكتُشف في السنوات الأخيرة أن بعض القيود المتبادلة ستكون منطقية في الحرب الشاملة ،وفي حدث غير سارٍّ يجب أن تندلع مثل هذه الحرب. و بما أن هذا المفهوم البسيط كان مبهمًا، تتضح ضرورة الفكر الواعي والتواصل. ومن بين جميع أسباب مراعاة ضبط النفس في مثل هذه الحرب ووقوع بعض المشاكل في وقت السلم لمعرفة أنه يمكن في الواقع مراعاة القيود، يعود السبب الرئيس إلى أنّ ضبط النفس أمرٌ منطقيٌّ بالنسبة إلى .الآخر أيضًا لكن يجب أن يعرف الطرف الآخر ذلك ، ويجب أن يكون جاهزًا لإدراك ضبط النفس في حالة حدوثه وجاهزًا للتمييز **بطريقته** الخاصة أيضًا.[78]

ظهرت الإشارات الأولى لمثل هذه السياسة في الولايات المتحدة في وقت مبكر **من** إدارة كينيدي، في مثل رسالة ميزانية الدفاع. وكان أول تعبير رسمي لها في خطاب الوزير مكنمارا في حزيران/ يونيو في العام 1962 في آن أربر في ميشيغان. كما ظهرت بعض المناقشات غير الرسمية للفكرة في الأدبيات قبل ذلك الحين ؛ فقد سبق أن هاجم أشاص مرتبطون بحركات السلام وآخرين معروفين تعرضت لهجوم عنيف من أشخاص مرتبطين بحركات السلام ومن أشخاص معروفين بارتباطهم بأكثر الخطوط العسكرية "تشددًا". رفع الوزير ماكنمارا الصوت، مما أعطى هذه السياسة تعبيرًا رسميًا في خطاب مهم .

[78] انظر الفصل الخامس أعلاه.

كان الرد السوفيتي على الاقتراح الأمريكي الرسمي بأنه حتى الحرب النووية الحرارية التي تتضمن أسلحة استراتيجية وبلاد كلا الجانبين، قد تكون مقيدة وتحت السيطرة إنْ كانت لا تزال قيد التنفيذ . إذا استغرقت الفكرة كل هذا الوقت لتلقى استحسان حكومتنا ، خاصةً عندما لم تكن فكرة جديدة تمامًا ، فلا ينبغي للمرء أن تجذب هذه الفكرة القادة السوفييت على الفور، خاصةً إن كانت من بنات أفكار الولايات المتحدة . وقد يتعين عليهم التفكير في الأمر والتباحث فيه وتحليل مدى توافقه مع الخطط المتعلقة بأسلحتهم والعثور على معنى وتفسير له يتوافق مع موقعهم الاستراتيجي. تمتلك كلّ ما يجعلنا نفترض اختلاف التداعيات الملموسة لمثل هذه الفكرة على الاتحاد السوفيتي عن تلك العائدة للولايات المتحدة، والسبب يعود إلى اختلاف القوى الإستراتيجية لكلا الجانبين وعدم تكافئها.

علاوة على ذلك ، قد يُمنع القادة السوفييت من الاقرار بمعرفة فكرةٍ تمتلك وزارة الدفاع حقوق نشرها. وربما قد ألزموا أنفسهم ببعض الانتقادات المبكرة التي أحرجت معالجتهم الإضافية للموضوع. بالنسبة إلى القوة الأقل شأناً من الناحية الإستراتيجية، تبرز معضلة يجب أن تؤخذ على محمل الجد تتمثل بزيادة الردع من خلال التظاهر بالعجز عن القيام بأي شيء سوى الانتقام الشامل أو بتفادي احتمال الحرب من خلال أخذ القيود على محمل الجدّ.

حول هذه الأسئلة وغيرها حول الأسلحة النووية والحرب النووية ، تشير الدلائل إلى اتّسام الحوار بين الشرق والغرب بالواقعية والوعي ولم يعد حوارًا ذاتيًا بل أصبح أشبه بالتواصل المتبادل. أظهرت الطبعة الثانية من الإستراتيجية العسكرية، التي تعدُّ الاستراتيجي السوفياتي الرسمي التاريخي الذي نُشر في العام 1962 في الاتحاد السوفيتي، علامات لا لبس فيها على الاستجابة للرد الغربي، وهي دورة ردود الفعل . وبحسب مؤلف مقدمة إحدى الترجمات الأمريكية للمجلد توماس وولف، التفت المؤلفون السوفيت إلى وجود جمهور لا يستهان به في دول الغرب يهتم بأعمالهم وأدركوا أهمية تواصلهم مع ذلك الجمهور. [79]

في الواقع، لعلّ التعامل الأمريكي مع هذا الكتاب تحديدًا قد أدى إلى بدء عملية التواصل الحقيقي التي ستكون مهمة مثل كل ما يجري في جنيف، وربما أكثر أهمية لأنها ستتفوق على مؤتمرات بوغواش وغيرها من الجهود المتواضعة في سبيل الحصول على اتصال مستمر ين الشرق والغرب بشأن المسائل الأمنية.

إنّ المبدأ الذي أماط التفسير الأمريكي اللثام عنه في كتاب المارشال سوكولوفسكي يعتبر مبدأً بسيطًا. فيمكنك كسب انتباه شخصٍ ما بطريقة أكثر فاعلية عندما تستمع إليه بدلًا من التحدث إليه، وتستطيع أن تجعله أكثر وعيًا لذاته حول تواصله إن أظهرت عناية في الاستماع إليه وأخذت حديثه على محمل الجد.

ظهرت ترجمتان للكتاب في وقت قياسي في الولايات المتحدة مذيّلتان بمقدمات كتبها علماء أمريكيون بارزون في الشؤون العسكرية السوفيتية. وكانت إحدى الترجمتين سريعة، ومن المعروف أنها أُنجزت لصالح حكومة الولايات المتحدة، أما الأخرى فقد أشرف عليها ثلاثة من أبرز الخبراء في السياسة السوفيتية في مؤسسة راند (RAND).[80] كما أبدى المعلقون الصحفيون اهتمامًا بالغًا بهذا الكتاب، وظهرت مؤشرات تدلّ على أنّ كلًا من الحكومة والعلماء والمعلقين العسكريين والصحفيين وحتى الطلاب قد قرؤوه بتأنٍّ. ولا عجب أنّ المؤلفين السوفييت

[79] T. W. Wolfe, "Shifts in Soviet Strategic Thinking," Foreign Affairs, 42 (1964), 475-86. This article has since been incorporated into Wolfe's superb Soviet Strategy at the Crossroads (Cambridge, Harvard University Press, 1964).

[80] Soviet Military Strategy, RAND Corporation Research Study, H. S. Dinerstein, Goure, and T. W. Wolfe, eds. and translators (Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1963), V. D. Sokolovskii, ed. of original Russian edition; also V. D. Sokolovsky, ed., Military Strategy (New York, Praeger, 1963), introduction by R. L. Garthoff.

في طبعتهم الثانية للكتاب قد ردوا على بعض التعليقات الغربية و"صححوا" بعض "التصورات الخاطئة" لقرلئهم في الخارج، كما صححوا بعضًا من نصوصهم. وتشير بعض العلامات على التخفيف من حدة بعض مبادئهم الأكثر تطرفًا حيث قد يأخذها على محمل الجد بدافع الخوف![81]

قد يوضح هذا الحوار الغريب والمهم نقطتين أساسيتين حول طبيعة المفاوضة الغامضة التي نشارك فيها إلى الأبد مع العدو المحتمل. أولاً، لا تتحدث معه مباشرة بل تحدث بجدية إل شريحة من الجمهور ودعه يسمع . ثانيًا، للفت انتباهه، استمع .

[81] يقدّم وولف مثالًا يكون أفضل من أن يُصدّق. اعترض أربعة من مؤلفي كتاب سوكولوفسكي، في مقالة نُشرت في ريد ستار (Red Star)، على المحررين الأمريكيين حول ما إذا كان المبدأ السوفيتي يعتبر تصعيد الحروب المحدودة إلى حرب شاملة أمرًا "حتميًا". ولإثبات أنهم لم يعترضوا على "الحتمية" بتاتًا، اقتبسوا من كتابهم مقطعًا أعادت النسخة الأمريكية إنتاجه بالكامل وحذفت مفردة "حتمية" من اقتباسهم!

Foreign Affairs, 42 (1964), 481--82; Soviet Strategy at the Crossroads, pp. 123-24.

الخاتمة

ستون عامًا مذهلة

إرث هيروشيما

إن الحدث الأكثر إثارة في نصف القرن الماضي هو الحدث الذي لم يحدث. أمضينا ستين عامًا من دون استخدام الأسلحة النووية في حالة من الغضب.

يا له من إنجاز مذهل - أو إن لم يكن إنجازًا، يا له من حظ جيد. في العام 1960، كتب الروائي البريطاني "ش. ب. سنوو" في الصفحة الأولى من صحيفة نيويورك تايمز أنه ما لم تقلل القوى النووية أسلحتها النووية بشكل كبير، فالحرب النووية الحرارية ستكون "أمرًا مؤكدًا" خلال عقد من الزمن. لم يعتبر أحد أن تصريح سنوو مبالغ فيه.

يتضاعف هذا اليقين الحسابي أكثر من أربع مرات، إلا أن الحرب النووية لم تندلع. هل يمكن أن ننجح في ذلك لمدة ستة عقود أخرى؟

لم يكن هناك أي شك بشأن الفعالية العسكرية للأسلحة النووية أو قدرتها على بث الرعب. فجزء كبير من الفضل في عدم استخدامها يجب أن يعود إلى "المحظورات" التي يرى وزير الخارجية "دالاس" أنها ربطت نفسها بهذه الأسلحة في أوائل العام 1953، وهو من المحظورات التي شجبها الوزير.

ما زالت الأسلحة تحت تأثير اللعنة، لعنة هي الآن أكبر من التي قضّت مضجع دالاس في أوائل الخمسينيات. هذه الأسلحة فريدة من نوعها وجزء كبير من فرادتها

النسخة السابقة من هذه الخاتمة ألقيتها في خطاب استلامي لجائزة نوبل في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2005.

ينبع من كونها تُرى أنها فريدة. نحن نطلق على أغلب الأسلحة مصطلح "تقليدية" ولهذه الكلمة معنيان مختلفان. الأول أنها "عادية، مألوفة، موروثة" وهي كلمات يمكن إطلاقها على الطعام والثياب والمسكن، أما المعنى الأكثر إثارة للاهتمام لكلمة "تقليدية" هو شيء ينشأ كما لو كان بفعل معاهدة أو اتفاق أو عُرف. إنها مجرد اتفاقية راسخة مفادها أن الأسلحة النووية مختلفة.

صحيح، إن حجم تدميرها الهائل يقزّم الأسلحة التقليدية. لكن منذ نهاية إدارة "أيزنهاور"، يمكن تحويل الأسلحة النووية إلى أسلحة بقوة تفجيرية أصغر من المتفجرات التقليدية الأكبر. بدت الأسلحة النووية "الصغيرة" لبعض المخططين العسكريين لا تشوبها المحظورات التي ظنوا أنها ترتبط بشدة فقط بالأسلحة ذات الحجم المرتبط بمدينتَي هيروشيما أو بيكيني. لكن بحلول ذلك الوقت، أصبحت الأسلحة النووية فصيلة منفصلة، ولم يشكل الحجم مبررًا للعنة.

هذا السلوك أو العرف أو التقليد التي تجذر ونما على مدى العقود الخمسة الماضية هو ثروة يجب تقديرها. النجاة ليست مضمونة، فمالكو الأسلحة النووية أو المالكون المحتملون قد لا يتشاركون العرف. فكيفية الحفاظ على الحظر ونوع السياسات أو النشاطات التي قد تهدده وكيفية انتهاك الحظر أو حلّه وما هي الترتيبات المؤسسية التي قد تدعمه أو تضعفه تستحق لفت انتباه. سواء كان تجنبه غير ممكن أو كان نتيجة لتخطيط دقيق أو أن الحظ قد تدخل أو توجب علينا تقييمه على أنه قوي أو ضعيف في العقود المقبلة، فكيفية نشوء الحظر أمر يستحق البحث فيه. إن المحافظة على هذا التقليد والمساعدة إن أمكن في توسيع نطاقه ليشمل البلدان الأخرى التي قد تمتلك بالفعل أسلحة نووية أمر في غاية الأهمية بقدر أهمية توسيع نطاق "معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية".

إن المرة الأولى التي استُخدمت فيها هذه الأسلحة كانت في بداية الحرب الكورية. حيث تراجع الأميركيون والكوريون الجنوبيون إلى منطقة قرب مدينة بوسان الساحلية في الجنوب وكانوا في خطر عدم القدرة إما على الصمود أو الإخلاء بأمان. برزت مسألة الأسلحة النووية في المناقشات العامة في الولايات المتحدة وفي البرلمان البريطاني.

سافر رئيس الوزراء "كليمنت أتلي" إلى واشنطن لمناشدة الرئيس "ترومان" عدم استخدام الأسلحة النووية في كوريا، وتم الإعلان عن الزيارة والغاية منها. مجلس العموم، الذي اعتبر نفسه شريكًا في مشروع إنتاج الأسلحة النووية، اعتبر أن امتلاك بريطانيا صوتًا في القرار الأميركي أمر شرعي.

وأثارت الرحلة الناجحة إلى مدينة إنتشون نقاشًا حول مسألة ما إذا كان من الممكن استخدام الأسلحة النووية في حال أصبح الوضع في محيط مدينة بوسان يائسًا بما فيه الكفاية. لكن على الأقل، طُرحت مسألة استخدام الأسلحة النووية وكانت النتيجة سلبية.

قد تكون الأسباب أكثر من كافية لتفسير عدم استخدامها في كوريا في ذلك الوقت. لكنني لا أذكر أن أحد الاعتبارات المهمة، سواء بالنسبة إلى الحكومة الأميركية أو الشعب الأميركي، كان التخوف من عواقب إثبات أن الأسلحة النووية "قابلة للاستخدام" واستباق إمكانية تنمية عادة عدم استخدامها.

لم يتم استخدام الأسلحة النووية مجددًا في الكارثة التي تسبب بها دخول الجيوش الصينية وظلت غير مستخدمة خلال حرب الاستنزاف الدموية التي رافقت المفاوضات حيث جرت في مدينة بانمنجوم. في حال كانت ستُستخدم، فأين وكيف يمكن استخدامها إذا استمرت الحرب لعدة أشهر أخرى، وماذا كان سيكون التاريخ اللاحق إذا استُخدمت في ذلك الوقت في كوريا الشمالية أو في الصين هي بالطبع مسألة تتطلب تأملًا. لا يزال من غير الواضح ما إذا كان تهديد الأسلحة النووية الذي يُفترض أنه في الصين وليس في ساحة المعركة قد أثر على مفاوضات الهدنة.

يوثق كتاب "ماك جورج باندي" Danger and Survival: Choices about the Bomb in the First Fifty Years[82] القصة المذهلة للرئيس أيزنهاور ووزير الخارجية دالاس مع الأسلحة النووية. خلال ثلاثة أسابيع من تنصيب أيزنهاور في مجلس الأمن القومي في 11 شباط/ فبراير 1953، "ناقش الوزير دالاس المشكلة الأخلاقية في موانع استخدام القنبلة الذرية... كان من رأيه أن علينا القضاء على هذا التمييز الخاطئ" (ص. 241). لا أعرف أي تحليل حكومي في ذلك الوقت وأي أفعال قد تؤدي إلى القضاء على التمييز وما هي الأفعال أو التراخي التي ستحافظ عليه وتعززه. لكن، من الواضح أن الوزير اعتقد وربما اعتبر أن مجلس الأمن القومي بأكمله يعتقد أن القيود كانت حقيقية حتى لو كان التمييز خاطئًا وأنه لا ينبغي القبول بتلك القيود.

في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1953، كتب دالاس مجددًا "بطريقة أو بأخرى، يجب أن ننجح في إزالة حظر استخدام هذه الأسلحة" (ص. 249). بعد أسابيع قليلة فقط، وافق الرئيس في وثيقة الأمن القومي الأساسية على بيان مفاده "في ظل الاعتداءات، ستعتبر الولايات المتحدة الأسلحة النووية متاحة للاستخدام مثل الذخائر الأخرى" (ص. 246). من المؤكد يجب قراءة هذا البيان كتصريح مجازي أكثر من كونه واقعيًا. لا يمكن تبديد المحظورات بسهولة من خلال الإعلان عن زوالها حتى في ذهن من يقوم بهذا الإعلان. بعد ستة أشهر وفي اجتماع سري للناتو، تبين أن الموقف الأميركي بشأن الأسلحة النووية "يجب التعامل معه على أنها أصبحت تقليدية" (ص.268). مجددًا، قول ذلك لا يجعل من الأمر واقعًا، فأحيانًا يكون القضاء على الاتفاقيات الضمنية أصعب من القضاء على تلك الظاهرة، بما أنها موجودة في الأذهان أكثر من وجودها على الأوراق القابلة للتلف.

وفقًا لباندي، البيان العام الأخير في تقدم الأسلحة النووية تجاه الحالة التقليدية حدث خلال أزمة كيموي. في 12 آذار/ مارس 1955، قال أيزنهاور ردًا على أحد الأسئلة: "خلال أي معركة حيث يمكن استخدام هذه الأمور لأهداف عسكرية بحتة وغايات عسكرية بحتة، لا أرى سببًا يمنع استخدامها تمامًا كما يتم استخدام الطلقة النارية أو أي شيء آخر" (ص. 278). حُكم باندي الذي أشاركه فيه، هو أن هذا يشكل مجددًا حثًا أكثر من كونه قرارًا سياسيًا.

هل كان آيك على استعداد فعلًا لاستخدام الأسلحة النووية من أجل الدفاع عن كيموي أو تايوان بحد ذاتها؟ تبين أنه لم يكن مستعدًا لذلك. فالنقل الظاهر للعتاد النووي إلى تايوان كان بالتأكيد بمثابة تهديد. فالتظاهر بعكس ذلك كان محفوفًا بالمخاطر من وجهة نظر دالاس، فعدم استخدام الأسلحة النووية في حين يحتل الصينيون تايوان كان أمرًا غير قابل للتغيير. في الوقت عينه، بدت كيموي فرصة مذهلة لإبطال هذا الحظر بالنسبة إلى دالاس.

---

[82] ماك جورج باندي، *Danger and Survival: Choices about the Bomb in the First Fifty Years* (نيويورك، راندوم هاوس، 1988).

فاستخدام أسلحة نووية قصيرة المدى في وضع دفاعي بحت ضد القوات العدوانية فحسب، خاصة في البحر أو في المرابط الخالية من السكان، كان شيئًا يرغب أيزنهاور في السماح به وكان الحلفاء الأوروبيون ليوافقوا عليه وكانت الأسلحة النووية لتثبت أنه يمكن استخدامها "تمامًا كما يتم استخدام الطلقة النارية أو أي شيء آخر". لم يُتِح الصينيون هذه الفرصة.

في ما يتعلق بوضع الأسلحة النووية، كانت إدارتا كينيدي وجونسون تتناقضان بشكل حاد مع إدارة أيزنهاور وكان هناك أيضًا تغيير في الأدوار داخل مجلس الوزراء. فبالكاد يتذكر أي شخص ولد بعد الحرب العالمية الثانية اسم وزير الدفاع في إدارة أيزنهاور، تشارلز ويلسون. إلا أن أغلب من درسوا أي تاريخ من التاريخ الأميركي يعرفون اسم "جون فوستر دالاس"، ومع القليل من البحث في كتاب باندي يتبين هذا التناقض. ففي فهرس كتاب باندي، يوجد واحد وثلاثون مرجعًا لدالاس ومرجعان لتشارلز ويلسون. أما تحت إدارتَي كينيدي وجونسون، النتيجة معكوسة: اثنان وأربعون مرجعًا لوزير الدفاع روبرت ماكنامارا واثنا عشر مرجعًا لوزير الخارجية دين راسك.

كانت إدارة الحركة المناهضة للأسلحة النووية في حكومة كينيدي بقيادة البنتاغون، وفي العام 1962 بدأ ماكنامارا حملته – حملته وحملة الرئيس كينيدي – للحد من الاعتماد على الدفاع النووي في أوروبا من خلال بناء قوات تقليدية باهظة الثمن في الناتو. خلال العامين التاليين ارتبط ماكنامارا بفكرة أن الأسلحة النووية غير "صالحة للاستخدام" مطلقًا بالمعنى الذي يقصده أيزنهاور ودالاس. مما لا شك فيه أن "أزمة الصواريخ الكوبية" المأساوية في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1962 ساهمت في بغض كينيدي وبعض أهم مستشاريه من الأسلحة النووية.

يتلخص الفرق بين سلوك أيزنهاور وسلوك كينيدي-جونسون تجاه الأسلحة النووية بشكل جميل في تصريح لجونسون في أيلول/ سبتمبر عام 1964. "أؤكد لكم، لا يوجد شيء مثل السلاح النووي التقليدي.
على مدى 19 عامًا محفوفة بالخطر، لم تطلق أي دولة القنبلة الذرية على أي دولة أخرى، فإطلاقها الآن يعد قرارًا سياسيًا من أعلى المستويات".[83] بتّ هذا التصريح في المفهوم القائل بأن يتم الحكم على الأسلحة النووية بحسب فعاليتها العسكرية، كما بتّ في "التمييز الخاطئ" لدالاس: "قرار سياسي من أعلى المستويات" مقارنة بـ"الاستخدام كذخائر أخرى".

أنا معجب بشكل خاص بـ"19 عامًا المليئة بالخطر".
ألمح جونسون إلى أن الولايات المتحدة قاومت على مدى تسعة عشر عامًا إغراء القيام بما أراده دالاس للولايات المتحدة وهو أن تكون حرة في ما يتعلق بالأسلحة النووية. وأشار إلى أن الولايات المتحدة أو الولايات المتحدة مع الدول الأخرى التي تملك أسلحة نووية، لديها استثمارات تراكمت على مدى تسعة عشر عامًا في عدم استخدام الأسلحة النووية، وأن هذه الأعوام التسعة عشر من الحظر على الأسلحة النووية كانت جزءًا مما يجعل أي قرار باستخدام هذه الأسلحة قرارًا سياسيًا من أعلى المستويات.

يجدر التوقف هنا للنظر في ما قد يكون المعنى الحرفي لعبارة "لا يوجد شيء اسمه سلاح نووي تقليدي". على وجه الخصوص، لماذا لا يمكن لقنبلة نووية ليست أكبر من أكبر قنبلة في الحرب العالمية الثانية أن يتم اعتبارها تقليدية، أو استخدام قنبلة نووية للأعماق ذات القدرة التفجيرية البسيطة ضد الغواصات في أعماق البحار، أو الألغام البرية النووية لوقف تقدم الدبابات أو التسبب بانهيارات أرضية في الممرات الجبلية؟ ما السيئ في استخدام ثلاث قنابل ذرية "صغيرة" لإنقاذ الفرنسيين المحاصرين في مدينة ديان بيان فو (في الهند الصينية، 1953)، كما تمت مناقشته في ذلك الوقت؟ ما الخطأ في استخدام المدفعية النووية على الساحل ضد اجتياح أسطول صيني شيوعي في خليج تايوان؟

حصلت هذه الأسئلة على إجابتين، إحداهما غريزية بشكل أساسي والأخرى تحليلية نوعًا ما، لكن الإجابتين تعتمدان على الاعتقاد أو على الشعور بأن الأسلحة النووية مختلفة ببساطة ومختلفة إجمالًا وهو شعور إلى حد ما بعيد المنال عن طريق التحليل. يمكن صياغة الإجابة البديهية بشكل أفضل، "إن كان عليك طرح هذا السؤال،

[83] نيويورك تايمز، 8 أيلول/ سبتمبر 1964.

فلن تفهم الإجابة". الطابع العام لكل ما هو نووي كان ببساطة بدائيًا وبديهيًا كما قد يدعوه علماء المنطق، وكان التحليل غير ضروري بقدر ما كان غير مجدٍ.
أما الإجابة الأخرى الأكثر تحليلًا فقد أخذت حجتها من الرأي القانوني والدبلوماسية ونظرية المساومة ونظرية التدريب والانضباط بما في ذلك ضبط النفس. ركزت هذه الحجة على الخطوط اللماعة والمنحدرات الزلقة والحدود شديدة الوضوح وكل الأمور التي صُنعت منها التقاليد والأعراف الضمنية. (كنا نسمع أحيانًا عن التشبيه بـ"مشروب صغير واحد" لشخص يتعافى من الكحول). لكن الحجتان توصلتا إلى الاستنتاج عينه: بمجرد إدخال الأسلحة النووية إلى المعركة لن يكون من الممكن ومن المحتمل ألا يتم احتواؤها أو حصرها أو حدّها.
كانت الحجة أحيانًا ظاهرة: بصرف النظر عن الحجم الصغير للأسلحة المستخدمة في البداية، فإن حجم الأسلحة سيتصاعد بشكل يتعذر إيقاف ذلك نظرًا لعدم وجود مكان طبيعي لإيقافها. وأحيانًا تكون الحجة أن الجيش يحتاج إلى الانضباط وبمجرد أن يُسمح له باستخدام أي سلاح نووي سيصبح إيقاف هذا التصاعد مستحيلًا.

إن قضية "القنبلة النيوترونية" مثال على ذلك. بسبب صغر حجم هذه القنبلة أو القنبلة المحتملة وبسبب المواد التي صُنعت منها، فإنها تطلق "نيوترونات فورية" قد تكون قاتلة عند مسافة يكون فيها الانفجار أو الإشعاع الحراري معتدلين نسبيًا. كما هو معلوم، إنها تقتل الأشخاص من دون إلحاق ضرر كبير بالمباني. تمت إثارة مسألة إنتاج ونشر هذا النوع من الأسلحة خلال إدارة كارتر ما أثار رد فعل مناهض للأسلحة النووية تسبب بتركها في الأدراج. لكن القنبلة عينها أو الفكرة عينها على الأقل كانت موضوع نقاشات أكثر حدة قبل خمسة عشر عامًا وقد دمغت الحجة هناك مع الاستعداد لإعادة استخدامها في السبعينيات. كانت الحجة بسيطة وسارية بالتأكيد سواء كانت تستحق أن تكون حاسمة أم لا. وذكرت الحجة أنه من المهم عدم طمس التمييز أو فاصل النار كما تمت تسميته بين الأسلحة النووية والتقليدية إما بسبب انخفاض عائدها أو بسبب نوع فتكه "الحميد" الذي يُخشى منه، كما جرى النقاش حول حصول إغراء شديد لاستخدام هذا السلاح حيث لا يُسمح باستخدام الأسلحة النووية، فاستخدام هذا السلاح سيؤدي إلى تآكل العتبة وطمس فاصل النار وتمهيد الطريق بخطوات تدريجية للتصعيد النووي.
لا تختلف الحجة تمامًا عن حجة ما يسمى بالتفجيرات النووية السلمية (PNE). كانت الحجة الحاسمة المناهضة للتفجيرات النووية السلمية هي أن العالم سيعتاد على التفجيرات النووية، ما يقوض الاعتقاد بأن التفجيرات النووية شريرة بطبيعتها ويقلل من القيود المفروضة على الأسلحة النووية. فاحتمال تفجير مجاري أنهار جديدة في شمال روسيا أو قناة جانبية لمياه النيل أو موانئ في البلدان النامية، أثار مخاوف بشأن "إضفاء الشرعية" على التفجيرات النووية.
ظهر دليل واضح على هذا التعارض مع رفض مطلق لمراقبي الأسلحة الأميركيين ومحللي سياسة الطاقة لاحتمال وجود مصدر نظيف بيئيًا للطاقة الكهربائية، تم اقتراحه في السبعينيات وكان من شأنه أن يفجر قنابل نووية حرارية صغيرة في كهوف تحت الأرض لتوليد البخار. رأيت أن هذه الفكرة مرفوضة بالإجماع من دون جدال، كما لو أن الاعتراضات كانت واضحة جدًا بحيث لا تتطلب التعبير عنها. وفقًا لمعلوماتي، كان الاعتراض دائمًا أنه حتى الانفجارات النووية الحرارية "الخيّرة" كانت سيئة ويجب الإبقاء عليها على هذا النحو. (يمكنني أن أتخيل الرئيس أيزنهاور يقول: "خلال أي أزمة تتعلق بالطاقة حيث يمكن استخدام هذه الأمور في مواقع مدنية بحتة لأغراض مدنية بحتة، لا أرى أي سبب يمنع استخدامها تمامًا كما قد تستخدم برميلًا من النفط أو أي أمر آخر". أما دالاس فيقول: "بطريقة أو بأخرى يجب أن نتمكن من إزالة المحظورات من استخدام مصادر الطاقة النووية الحرارية النظيفة هذه".)
لكن من المهم عدم الاعتقاد أن الأسلحة النووية وحدها لها طابع الاختلاف إجمالًا، بصرف النظر عن الكمية أو الحجم. لم يتم استخدام الغاز في الحرب العالمية الثانية حيث كان من الممكن تطبيق حجة أيزنهاور-دالاس على الغاز: "خلال أي معركة حيث يمكن استخدام هذه الغازات ضد أهداف عسكرية بحتة ولأغراض عسكرية بحتة، لا أرى أي سبب يمنع استخدامها تمامًا كما قد تستخدم رصاصة أو أي أمر آخر". لكن بصفته القائد الأعلى لقوات حلفاء البعثة العسكرية، لم يقترح الجنرال أيزنهاور على حد علمنا أي سياسة من هذا القبيل. ربما لو كان قد خضع

في ذلك الوقت للتمرين، لكان أقنع نفسه ليس بعدم استخدام الغاز إطلاقًا، بل أن الغاز كان يختلف عن الطلقات على الأقل، وأن القرارات المتعلقة باستخدامه أثارت قضايا استراتيجية جديدة. وبعد عشر سنوات، ربما يتذكر طريقة التفكير هذه عندما سمح لوزير خارجيته على مضض كما أظن، بالحث على أن يفعل بالأسلحة النووية ما لا يبدو أن أيزنهاور فكر إطلاقًا أن يفعله للغاز في المسرح الأوروبي.

تتمتع بعض الأمور الأخرى بصفة عدم التسوية في الحرب.

والجنسية واحدة منها. لم يتدخل الصينيون بشكل واضح في الحرب الكورية حتى حان الوقت للتدخل بالقوة. كان يتم تحذير أفراد الإغاثة العسكرية الأميركية لتجنب أن يبدوا مشاركين في أي شيء يمكن تفسيره على أنه قتال، والفكرة هي أنه لا يمكن احتواء العدوى. كان هناك بعض الاحترام للتدخل الأميركي في الهند الصينية في زمن ديان بين فو، ولكنه لم يكن على الأرض؛ أما في الجو كان يُعتقد أن الاستطلاع سيعتبر "تدخلًا" أقل من القصف. وهناك عادة فكرة مفادها أن توفير المعدات يتمثل بمشاركة أقل بكثير من توفير القوى العاملة العسكرية، فنحن نسلح الإسرائيليين ونوفر الذخيرة حتى في زمن الحرب، ولكن سرية مشاة أميركية ستُعتبر أنها عمل من أعمال المشاركة في الحرب أكثر من إنفاق 5 مليارات دولار من الوقود والذخيرة وقطع الغيار.

أذكر كل هذا لأشير إلى أن هناك ظواهر إدراكية ورمزية تستمر وتتكرر وتساعد على جعل الظاهرة النووية أقل غموضًا. كما أجد أنه من اللافت للنظر كيف تعبر هذه القيود والموانع الإدراكية الحدود الثقافية. خلال المرحلة الصينية من الحرب الكورية، لم تقصف الولايات المتحدة القواعد الجوية في الصين على الإطلاق؛ كانت "القواعد" تنص على أن الغارات الجوية الصينية نشأت من كوريا الشمالية، والتزامًا بالقواعد هبطت الطائرات الصينية القادمة من منشوريا على مدرج مطار كوريا الشمالية في طريقها لقصف أهدافها الأميركية. وهذا يذكرنا بأن الأراضي الوطنية تشبه الجنسية: أدى عبور نهر يالو (الحدود الصينية الكورية) برًا أو جوًا إلى انقطاع نوعي. لو نجح الجنرال ماك آرثر في غزو كوريا الشمالية بالكامل، لم يكن ليقترح حتى أن اختراق الصين "قليلًا" لن يكون مهمًا كثيرًا لأنه كان "قليلًا" فقط.

ومع ذلك، فإن هذه الأنواع النوعية من العتبات غالبًا ما تكون عرضة للتقويض. دالاس، الذي يتمنى عدم وجود محظورات، لا يحاول تجنبها فحسب عندما يكون ذلك ضروريًا، بل قد يستخدم أيضًا الدهاء لإزالة الحاجز في المناسبات التي قد لا يكون فيها الأمر مهمًا جدًا، تحسبًا لفرص لاحقة عندما يكون عبور الحاجز يشكل إحراجًا حقيقيًا. يقترح باندي أنه في معرض مناقشة إمكانية وجود قنابل ذرية دفاعًا عن ديان بين فو، كان يدور في ذهن دالاس والأدميرال رادفورد، رئيس هيئة الأركان المشتركة، ليس فقط القيمة المحلية في الهند الصينية ولكن استخدام ديان بين فو في "جعل استخدام القنابل الذرية أمرًا مقبولًا دوليًا"، وهي الغاية التي تشاركها دالاس ورادفورد.

إن النفور من الأسلحة النووية أو حتى يمكن القول مقتها - يمكن أن يزداد شدة ويصبح حبيس العقيدة العسكرية حتى من دون أن يتم تقدير ذلك بالكامل أو حتى الاعتراف بها. شنت إدارة كينيدي حملة عدوانية للدفاعات التقليدية في أوروبا على أساس أنه لا ينبغي بالتأكيد استخدام الأسلحة النووية، وربما لن يتم استخدامها في حال اندلاع حرب في أوروبا. خلال الستينيات، كان الخط السوفيتي الرسمي ينكر إمكانية المشاركة غير النووية في أوروبا. ومع ذلك، أنفق السوفييت مبالغ كبيرة من المال لتطوير قدرات غير نووية في أوروبا، وخاصة الطائرات القادرة على إيصال القنابل التقليدية. هذه القدرة باهظة الثمن كانت لتكون غير مفيدة إطلاقًا في حال اندلاع أي حرب كانت ملزمة بأن تصبح نووية. هذا يعكس اعترافًا سوفيتيًا ضمنيًا بأن كلا الجانبين قد يكونان قادرين على خوض حرب غير نووية وأن كلا الجانبين كان لهما مصلحة في إبقاء الحرب غير نووية من خلال امتلاك القدرة على خوض حرب غير نووية، وهي مصلحة تساوي الكثير من المال.

غالبًا ما يتم تعريف الحد من الأسلحة بأنه القيود المفروضة على حيازة الأسلحة أو نشرها الذي غالبًا ما يتم الإغفال عن أن هذا الاستثمار المتبادل في القدرات غير النووية كان مثالًا لافتًا للنظر على الحد من الأسلحة غير المعترف به إنما المتبادل. لا يقتصر الأمر على القيود المحتملة في استخدام الأسلحة النووية، بل هو استثمار في إعداد الأسلحة

لجعل الدول قادرة على شن قتال غير نووي. إنه يذكرنا بأن موانع "الاستخدام الأول" قد تكون قوية من دون تصريحات، حتى عندما يرفض أحد الأطراف الاعتراف بحقيقة مشاركته.
ومع استثناء محتمل لـ"معاهدة الصواريخ المضادة الباليستية"، كان تفاقم الأسلحة التقليدية هذا في أوروبا أهم تفاهم للأسلحة بين الشرق والغرب حتى زوال الاتحاد السوفياتي. فالحد من الأسلحة كان أمرًا حقيقيًا، حتى لو كان غير واضح وحتى لو تم إنكاره – كما لو أن الطرفان وقّعا معاهدة تلزمهما بوضع كميات كبيرة من الذخائر والقوى العاملة في القوات التقليدية من أجل درء الحرب النووية. إن الاستثمار في القيود المفروضة على استخدام الأسلحة النووية كان استثمارًا حقيقيًا ورمزيًا أيضًا.

إن استيعاب السوفييت لهذا الحظر النووي ظهر بشكل كبير خلال حملتهم المطولة في أفغانستان. لم أقرأ أو أسمع أبدًا نقاشًا عامًا حول احتمال أن ينتهك الاتحاد السوفيتي تقليد عدم الاستخدام لتجنب هزيمة مكلفة ومهينة في ذلك البلد. إن القيود المفروضة على استخدام الأسلحة النووية معروفة بشكل عام، ويتم تقاسم الموقف بثقة كبيرة بحيث أن استخدام الأسلحة النووية في أفغانستان لا يقتصر على الاستنكار شبه العالمي لاستخدام الأسلحة النووية في أفغانستان، بل لم يتم التفكير فيه حتى.
لكن جزءًا من ذلك قد يكون بسبب صمت الرئيس جونسون النووي الذي دام لمدة تسعة عشر عامًا وامتد إلى عقد رابع ثم خامس، وكان كل شخص في مواقع المسؤولية يدرك أن هذا التقليد المتواصل كان ثروة مشتركة بيننا. لا بد من السؤال، هل يمكن لهذا التقليد أن يصلح نفسه بمجرد كسره؟ لو استخدم ترومان الأسلحة النووية خلال الهجوم الصيني على كوريا، هل كان نيكسون سيتأثر عام 1970 بالانقطاع الذي دام تسعة عشر عامًا كما تأثر جونسون عام 1964؟ لو استخدم نيكسون الأسلحة النووية في فيتنام ولو بشكل قليل جدًا، هل كان السوفييت سيتجنبون استخدامها في أفغانستان، وكذلك بالنسبة إلى مارغريت تاتشر في جزر فوكلاند؟ لو استخدم نيكسون الأسلحة النووية عامَي 1969 أو 1970، هل كان الإسرائيليون سيقاومون رغبة استخدامها ضد المرابط المصرية شمال قناة السويس عام 1973؟

الجواب بالتأكيد هو أننا لا نعرف. أحد الاحتمالات هو أن رعب هيروشيما وناغاساكي كان سيكرر نفسه وأن اللعنة كانت ستنزل مرة أخرى بثقل أكبر. والاحتمال الآخر هو أن تظهر الأسلحة النووية كأدوات فعالة عسكريًا بعد كسر حاجز الصمت الطويل، وخاصة إذا استخدمت من جانب واحد ضد خصم لا يملكها، فهذه نعمة ربما قد تقلل من الخسائر البشرية لدى طرفَي الحرب كما فعلت قنبلة هيروشيما بحسب ظن البعض. ربما اعتمد كثيرون على العناية التي تقتصر بها الأسلحة على الأهداف العسكرية أو استخدامها في أوضاع "دفاعية" واضحة.
لقد نجونا من الإغراء في الخليج العربي عام 1991.
كان من المعروف أن العراق يمتلك أسلحة "غير تقليدية" – كيميائية، وكان على استعداد لاستخدامها. لو تم استخدام الأسلحة الكيميائية ذات التأثير المدمر على القوات الأميركية، لكانت مسألة الرد المناسب قد طرحت السؤال النووي. وإنني على ثقة من أنه لو رأى الرئيس في ذلك الظرف أن التصعيد من الأسلحة التقليدية أمر ضروري، لكان استخدام الأسلحة النووية في ساحة المعركة هو الخيار العسكري. يتم تدريب الجيش والقوات البحرية والقوات الجوية على السلاح النووي وتجهيزها لاستخدامه، ويتضمن ذلك استخدامه في مختلف أنواع الطقس والتضاريس. المهنة العسكرية تحتقر السم تقليديًا. كان هناك رغبة قوية للرد من خلال نوع السلاح غير التقليدي الذي نعرف أفضل طريقة لاستخدامه. إن حصول ذلك كان سينهي خمسًا وأربعين عامًا مليئة بالمخاطر. نأمل ألا يضطر أي رئيس لمواجهة مثل هذا "القرار السياسي من أعلى المستويات". ليس لدي شك في أن أي رئيس سيدرك أن هذا هو نوع القرار الذي كان سيواجهه.
لقد أوليت اهتمامًا كبيرًا إلى حيث نحن وكيف وصلنا إلى هنا في ما يتعلق بوضع الأسلحة النووية اعتقادًا بأن تطوير ذلك الوضع لا يقل أهمية عن تطوير الترسانات النووية. فجهود عدم انتشار الأسلحة في ما يتعلق بتطوير الأسلحة النووية وإنتاجها ونشرها قد حققت نجاحًا أكبر مما قد تزعم معظم السلطات أنها كانت تتوقع؛ الثقل المتراكم

للتقاليد المناهضة للاستخدام النووي الذي أعتبره ليس أقل إثارة للإعجاب ولا أقل قيمة. نحن نعتمد على جهود عدم انتشار الأسلحة للحد من إنتاجها ونشرها من جانب عدد متزايد من البلدان وقد نعتمد أكثر على القيود المشتركة عالميًا على الاستخدام النووي. إن الحفاظ على هذه القيود وتوسيع نطاقها، إذا عرفنا كيف نحافظ عليها ونتوسع فيها لتشمل الثقافات والمصالح الوطنية التي قد لا تتشارك حاليًا تلك القيود، يشكل جزءًا هامًا من سياستنا النووية.

أقتبس من افتتاحية كتبها ألفين م. واينبرغ، الفيزيائي النووي المشهور، في الذكرى الأربعين لهيروشيما وناغاساكي في نشرة علماء الذرة (Bulletin of the Atomic Scientists). بعد أن قال إنه كان مقتنعًا دائمًا بإنقاذ الأرواح الأميركية واليابانية عبر استخدام القنبلة في اليابان، قدم سببًا آخر لاعتقاده أن هيروشيما (وليس ناغاساكي) كانت محظوظة. "هل نشهد تقديسًا تدريجيًا لهيروشيما - أي الارتقاء بحدث هيروشيما إلى مرتبة حدث روحي كليّ، وفي النهاية هو حدث بنفس القوة الدينية للأحداث الكتابية؟ لا يمكنني إثبات ذلك، لكنني مقتنع بأن الذكرى الأربعين لهيروشيما، مع سيل كبير من القلق، ومظاهراتها الضخمة وتغطيتها الإعلامية الواسعة، تشبه الاحتفال بالأعياد الدينية الكبرى... هذا التقديس لهيروشيما هو أحد أكثر التطورات تفاؤلًا في العصر النووي".

السؤال الجوهري هو ما إذا كانت الغريزة المناهضة للأسلحة النووية التي عبر عنها واينبرغ بشكل رائع تقتصر على الثقافة "الغربية". أعتقد أن مجموعة المواقف والتوقعات المتعلقة بالأسلحة النووية أكثر انتشارًا بين شعوب ونخب البلدان المتقدمة، وبينما ننظر إلى كوريا الشمالية أو إيران أو غيرهما على أنها بلدان يُحتمل أنها تملك أسلحة نووية، لا يمكننا التأكد من أنها ترث هذا التقليد بأي قوة عظمى. لكن من المطمئن أنه على غرار ذلك لم يكن لدينا أي ضمان بأن قيادة الاتحاد السوفيتي سترث نفس التقليد أو ستشارك في تنمية هذا التقليد. لم يكن الكثير منا في الخمسينيات أو الستينيات يعتقد أنه لو خاض الاتحاد السوفيتي حربًا وخسر فيها (كما حصل في الثمانينيات في أفغانستان)، لكان يتصرف هناك كما لو أن الأسلحة النووية غير موجودة.
يمكننا أن نكون ممتنين للسوفييت لتصرفهم بهذه الطريقة في أفغانستان، فقد أضافوا حربًا أخرى إلى قائمة الحروب الدموية التي لم تستخدم فيها الأسلحة النووية. قبل أربعين عامًا، لاعتقدنا أن القيادة السوفيتية ستكون محصنة ضد روح هيروشيما كما عبر عنها واينبرغ، محصنة ضد البغض الشعبي الذي لم يشاركه جون فوستر دالاس، ومحصنة ضد كل تلك السنوات المليئة بالمخاطر التي أذهلت الرئيس جونسون. في أي محاولة لاستقراء المواقف النووية الغربية تجاه مناطق العالم حيث يبدأ الانتشار النووي في تخويفنا، فإن التوافق الملحوظ بين الأيديولوجية السوفيتية والغربية هو نقطة انطلاق مطمئنة.
السؤال الملحّ هو ما إذا كان يمكن أن نتوقع من القادة الهنود والباكستانيين الشعور برهبة كافية من الأسلحة النووية التي يمتلكها كلاهما الآن. هناك احتمالان مفيدان. الأول هو أنهم يتشاركون الحظر ويتفهمون المحظورات التي كنت أناقشها. والآخر هو أنهم سيعترفون كما اعترفت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بأن احتمال الانتقام النووي جعل أي شروع في حرب نووية غير وارد تقريبًا.
إن حالات عدم استخدام الأسلحة النووية التي ناقشتها كانت تشكل في كل حالة استخدامًا محتملاً ضد من لا يملكها. وعدم استخدامها من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كان لدوافع مختلفة: احتمال الانتقام النووي جعل أي شروع يبدو أمرًا غير حكيم إلا في أسوأ حالات الطوارئ العسكرية التي يمكن تخيلها، وهذا النوع من الطوارئ العسكرية لم يكن مغريًا أبدًا. قد تثير تجربة المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إعجاب الهنود والباكستانيين؛ فالخطر الأكبر هو أن أحدهما قد يواجه نوعًا من حالات الطوارئ العسكرية التي تدعو إلى تجربة محدودة مع الأسلحة، ولا يوجد تاريخ يخبرنا أو يخبرهم بما سيحدث بعد ذلك.
مؤخرًا، كان هناك قلق من أن إيران وكوريا الشمالية قد تحصلان، أو ربما تكون قد حصلتا بالفعل، على كمية بسيطة من المتفجرات النووية. (يبدو أن ليبيا قد انسحبت من الخلاف). سيتطلب الأمر مهارة دبلوماسية كبيرة

وتعاونًا دوليًا لقمع اهتمامهم بالحصول على هذه الأسلحة أو العدول عنه. ستكون هناك حاجة إلى مهارة كبيرة أو أكثر لخلق أو تعزيز التوقعات والمؤسسات التي تمنع استخدام مثل هذه الأسلحة.

امتدت سنوات جونسون التسعة عشر إلى ستين عامًا. فالمحرمات التي بدا أن آيك يستهين بها أو تظاهر بالاستهانة بها، إلا أنها أذهلت الرئيس جونسون بعد عقد من الزمن، أصبحت تقليدًا مؤثرًا للاعتراف شبه العالمي.

قد تكون إيران أو كوريا الشمالية أو ربما بعض المجموعات الإرهابية من سيمتلك الأسلحة النووية في المرحلة المقبلة. ألا يوجد أي أمل في أن يتبنوا ما يكاد يكون حظرًا عالميًا لاستخدام الأسلحة النووية، أو على الأقل يمنعهم الاعتراف بأن المحظورات تحظى بإشادة على نطاق واسع؟
جزء من الإجابة سيعتمد على ما إذا كانت الولايات المتحدة تدرك هذا الحظر، وخاصة على ما إذا كانت الولايات المتحدة تعترف به كميزة يجب الاعتزاز بها وتعزيزها وحمايتها أو كما يعتقد جون فوستر دالاس في حكومة أيزنهاور "بطريقة أو بأخرى يجب أن ننجح في إزالة المحظورات من استخدام هذه الأسلحة".
ثمة نقاش كبير هذه الأيام حول ما إذا كان قد ولى زمن "الردع" ولم يعد له دور كبير في أمن أميركا. لا يوجد اتحاد سوفيتي ليتم ردعه كما أن الروس قلقون من الشيشان أكثر من قلقهم من الولايات المتحدة، ويبدو أن الصينيين لم يعودوا مهتمين بالمخاطر العسكرية على تايوان أكثر مما كان خروتشوف مهتمًا بالفعل على برلين، ولا يمكن ردع الإرهابيين على أي حال – لا نعرف ما الذي يقدرونه الذي قد نهدده، أو من أو أين هو.
أتوقع أننا قد نصل إلى اعتبار جديد للردع. على الرغم من كل جهد دبلوماسي أو ضغط اقتصادي لمنعها، إذا كان يجدر على إيران أن تمتلك عددًا قليلًا من الأسلحة النووية، فقد نكتشف مرة أخرى ما يمكن أن يكون عليه المردوع وليس الشخص الذي يقوم بالردع. (أنا أفكر فينا – تم ردع الناتو في ذلك الوقت عن التدخل في هنغاريا عام 1956 وتشيكوسلوفاكيا عام 1968.) كما أنني أعتبر أنه من الأهمية بمكان ما أن يتعلم قادة إيران المدنيين والعسكريين، التفكير، في حال لم يتعلموا التفكير بعد من حيث الردع.
ما الذي يمكن أن تحققه إيران أيضًا، باستثناء احتمال تدمير نظامها ببعض الرؤوس النووية؟ يجب أن تكون الأسلحة النووية ثمينة جدًا بحيث لا يمكن التخلي عنها أو بيعها، وأثمن من أن يتم هدرها بقتل الناس عندما يمكنها جعل الولايات المتحدة أو روسيا أو أي دولة أخرى تتردد في التفكير في القيام بعمل عسكري بينما يتم الاحتفاظ بها في الاحتياطي. إن استخدام الأسلحة النووية بشكل فعال وناجح منذ آب/ أغسطس 1945، لم يكن في ساحة المعركة أو على الأهداف السكانية: لقد استخدمت لبسط النفوذ.
ماذا عن الإرهابيين؟ أي منظمة تحصل على ما يكفي من المواد الانشطارية لصنع قنبلة سيلزمها الكثير من العلماء والتقنيين والميكانيكيين المؤهلين تأهيلًا عاليًا، ويعملون في عزلة بعيدًا عن العائلات والأشغال لمدة أشهر مع عدم وجود شيء يذكر للحديث عنه سوى عما تفيد القنبلة الذرية ولمن هي مفيدة. من خلال مساهمتهم، من المحتمل أن يشعروا أن هناك ما يبرر حصول بعض المطالبات بشأن المشاركة في أي قرارات تخص استخدام الجهاز. (باعتباره شريكًا في تطوير القنبلة الذرية، اعتبر البرلمان البريطاني نفسه عام 1950 مؤهلاً لتقديم المشورة إلى الرئيس ترومان بشأن أي استخدام محتمل للقنبلة في كوريا).

بعد أسابيع من النقاش سيصلون إلى نتيجة - وآمل أن يصلوا إلى نتيجة - أن الاستخدام الأكثر فعالية للقنبلة، من منظور إرهابي، سيكون لبسط النفوذ. إن امتلاك سلاح نووي قابل للتشغيل ويتمكنون من إثبات حيازته - وأتوقع أنهم سيكونون قادرين على إثبات ذلك من دون تفجيره فعليًا - سيمنحهم شيئًا من وضع الأمة. إن التهديد باستخدامه ضد الأهداف العسكرية وإبقائه على حاله إذا نجح التهديد، قد يروق لهم أكثر من مجرد استخدامه في عمل مدمر بحت. حتى الإرهابيون قد يعتبرون القضاء على أعداد كبيرة من الناس أقل إرضاءً من إبقاء دولة كبرى في مأزق.

كانت الولايات المتحدة بطيئة في التعلم، لكنها تعلمت في النهاية (عام 1961) أن الرؤوس النووية تتطلب حجزًا آمنًا بشكل استثنائي - ضد الحوادث أو الأذى أو السرقة أو التخريب أو مغامرة غير مصرح لها تشبه مغامرة تدعو إلى شن حرب نووية. هناك دائمًا معضلة: مكافأة منتهكي معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية عبر تقديم التكنولوجيا للحفاظ على أمن الرؤوس الحربية، أو حجب التكنولوجيا وترك الأسلحة بشكل أقل أمانًا. على الأقل، يمكننا أن نحاول المساعدة في توعية الأعضاء الجدد في النادي النووي بما لم تقدره الولايات المتحدة خلال السنوات الخمس عشرة الأولى من كونها قوة نووية: تتطلب الأسلحة النووية أكثر الوسائل التكنولوجية أمانًا لتأمين الحماية.

لا أعرف حجة تكون لصالح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي رفضها مجلس الشيوخ عام 1999، تكون أكثر قوة من قدرة المعاهدة على تعزيز البغض شبه العالمي للأسلحة النووية. إن التأثير الرمزي لما يقرب من مئتي دولة صادقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تتعلق ظاهريًا بالتجارب فقط، يجب أن يضيف إلى الاتفاقية أن الأسلحة النووية لن تستخدم وأن أي دولة تستخدم الأسلحة النووية سيُحكم عليها بأنها منتهكة لإرث هيروشيما. لم أسمع أبدًا طرح هذه الحجة على أي من جانبَي النقاش حول المعاهدة. عندما تُعرض المعاهدة مجددًا على مجلس الشيوخ بالشكل الذي آمل أن يتم عرضها عليه، لا يجب أن تبقى الفوائد المحتملة الرئيسية غير معترف بها.

السؤال الأكثر أهمية بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة في ما يتعلق بالأسلحة النووية هو ما إذا كان المحظور واسع النطاق ضد الأسلحة النووية وحظر استخدامها في صالحنا أم ضدنا. إذا كان الحظر في المصلحة الأميركية بالوضوح الذي أعتقده، فإن ترويج استمرار الاعتماد على الأسلحة النووية، أي استعداد الولايات المتحدة لاستخدامها أو حاجة الولايات المتحدة إلى قدرات نووية جديدة (وتجارب نووية جديدة) - ناهيك عن أن استخدامها ضد عدو ما، يجب مقارنته بالتأثير المدمر على الموقف شبه العالمي الذي تم ترسيخه من خلال الامتناع العالمي لمدة ستين عامًا.